بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

نموذج رقم(٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (الرباعي) [illegible] ...... كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،قسم ....

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : ماجستير ..في تخصص:- ....

عنوان الأطروحة:" [illegible] "......

....

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ:- ٨/٢/١٤٢٢ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة،وحيث قد تم عمل اللازم، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة المذكورة أعلاه....

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف الاقتصادي:

الاسم:د/ [illegible]

التوقيع: ....

المشرف الفقهي:

الاسم :د/ [illegible]

التوقيع: ....

المناقش :

الاسم :د/ [illegible]

التوقيع: ....

المناقش:

الاسم:د/ [illegible]

التوقيع: ....

٨/٢/١٤٢٢

المناقش:

الاسم :د/ [illegible]

التوقيع: ....

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية:

الاسم :د/عبد الله بن مصلح الثمالي

التوقيع ....



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الاقتصاد الإسلامي



التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب
عبد سعيد عبد إسماعيل

المشرف الفقهي
أ.د.حسين خلف الجبوري

المشرف الاقتصادي
د.أحمد بن حسن الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم

المبحث الثاني: تنمية الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة.

وتحته بعد تمهيد أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: تعريف الصناعات الصغيرة.

المطلب الثاني. أهمية الصناعات الصغيرة.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه الصناعات الصغيرة.

المطلب الرابع: مقترحات لتنمية الصناعات الصغيرة.

تمهيد :

عندما بدأت الأقطار النامية أن تضع استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الأربعينات والخمسينات اعتبرت التصنيع طريقا أساسيا وحيدا لإفلاتها من التبعية الاقتصادية وتنويع هيكل اقتصادها القومي،ووسيلة لزيادة فرص العمل المنتج وتوليد دخول أعلى.ولكل هذه الأسباب أنتهي الأمر إلى اعتبار التصنيع مرادفاً للتنمية.

وكانت أولى استراتيجيات التي اتبعتها الأقطار النامية في بداية التصنيع استراتيجية "الإحلال محل الواردات" –Import Substitution–فتحت شعار إنتاج بدائل الوردات بأي الثمن جرى إنتاج السلع الكمالية أو الترفية، ولاسيما السلع المعمرة التي تستجيب طلب النخبة الغنية الميسورة.غير أن هذه الاستراتيجية لم تستطع أن تثبت أمام الصعوبات والعقبات التي واجهتها،إذ أن الإحلال الذي سعت إليه كان معناه في النهاية"إحلال أساليب الحياة في البلدان المتطورة"[1]

وأمام أزمة استراتيجية إحلال الواردات لجأت بعض الأقطار النامية استراتيجية "التصنيع للتصدير"– Export-oriented Industrialisation– حيث شرعت إنتاج نفس السلع بقصد تصديرها إلى نفس الفئات في البلدان المتقدمة– وفي حالات نادرة في البلدان النامية–وذلك بهدف الحصول على العملات الأجنبية الصعبة اللازمة لشراء السلع الترفية من الدول الصناعية للنخبة الميسورة.غير أن المحصول الفعلي لهذه الاستراتيجية لم يكن أحسن حالاً من محصول الاستراتيجية السابقة.

وأزمة القطاع الصناعي في البلدان النامية تعود إلى تلك النظرة الخاطئة التي حصرت أنماط التصنيع فيما سمي ب((القطاع الحديث))وتبني اقتصاد السيارة بدلاً من اقتصاد الدراجة.كما أن السياسة الاستثمارية لرأس المال الأجنبي عملت على عرقلة استمرار الأنشطة الحرفية التقليدية في البلدان النامية ليتم إشباع حاجة هذه البلدان من السلع المصنعة بالاستيراد من العالم الخارجي.وهكذا تم تعميق الارتباط والتبعية للاقتصاديات المتخلفة بالسوق الرأسمالية العالمية.

---

[1] محبوب الحق ؛ستار الفقر،مرجع سابق ص٨١

فقد أهملت الصناعات الحرفية والصغيرة واعتبرت رمزاً للتخلف وأنها من مخلفات الماضي الذي أكل الدهر عليه وشرب، إذ اعتقد بعض الاقتصاديين،وخاصة أنصار المدرسة التاريخية الألمانية وأتباع كارل ماركس،أن المشروعات والصناعات الصغيرة تمثل مرحلة تاريخية من مراحل التطور الصناعي التي لابد أن تنتهي.[1] [*]وتم التركيز على المشروعات الضخمة التي أطلقت((مشروعات الفيل الأبيض White elephant projects [**]وتم إقامة قطاع صناعي غير كفء يتسم بكثافة استخدام رأس المال دون مبرر،وقلة توفير الوظائف،وانخفاض استخدام الطاقة الإنتاجية،وارتفاع تكلفة الإنتاج،وانخفاض توفير النقد الأجنبي،وسوء توزيع الدخل، وبصفة عامة كانت النتائج مخيبة الآمال.

وقد توصل أحد القرويين في الكاميرون إلى رأي يعبر عن موقف كثير من الناس في العالم الثالث من المشروعات الضخمة:((هنا في الكاميرون شاهدنا عدد كبير من الاقتصاديين يحضرون لإقامة مشروعات تنمية كبيرة.وكان الدمار والخراب يحلان دوماً في أعقاب مشروعاتهم.والمشكلة هي أنهم لا يضعون البشر في الاعتبار... في أغلب الأحيان لا يسمح وضعنا كفلاحين بمعارضة الخبراء الدوليين الذين لا يعرفون مشاكلنا جيداً.وأقصد هنا تلك المصاعب التي أواجهها يومياً.لذلك نعتقد أنه ينبغي علينا أن نضع بأنفسنا من مشروعات تنميتنا الخاصة،وأن نجعلها ناجحة وأن يساعد كل منا الآخر بدلاً من انتظار المساعدة من نظام تنمية ضخم))[2]

والتاريخ الاقتصادي أثبت عكس الرأي القائل بأن الصناعات الصغيرة تمثل ظاهرة مرحلية في تاريخ التقدم الصناعي،وأنه كلما تحقق نمو صناعي أو اقتصادي للبلد فإنه تختفي

---

[1] أحمد رشاد موسى،اقتصاديات المشروع الصناعي(دار النهضة العربية،تاريخ الطبع(بدون)رقم الطبعة (بدون) ص٧٩.

[*] في الفكر الاشتراكي الذي تأخذ الصناعات الصغيرة صيغة أيدلوجية أطلق على أنصار نظريات مؤازرة صغار المنتجين عبارة لينين((منظري البورجوازية الصغيرة.واتهموا بأنهم يرغبون في تأجيل حركة التصنيع وثورة العمال وحتمية الانهيار النظام الرأسمالي.

[**] لأسباب الاهتمام في المشاريع الضخمة انظر:

Robert Chambers,Project selection for poverty focused Rural development: simple is optimal. Op.cit pp.٢١١-٢١٢.

إذ يرى Chambers أن البلدان النامية وقعت في "فخ المشروع الكبير The big project trap ".

[2] برتران شنايدر،ثورة حفاة الأقدام.مرجع سابق ص١٨-٢٥

تدريجيا المشاريع والصناعات الصغيرة لكي تحل محلـــها المشـــاريع المتوســـطة والكبـــيرة الحجم.فعلى الرغم من نمو وزيادة عدد المشروعات الضخمة،فقـــد ظلـــت المشـــروعات الصغيرة تسيطر على نسبة هامة من النشاط الاقتصادي في أغلب بلاد العالم حتى اليوم بـــل إن دور هذه المشروعات في بعض البلدان مثل الولايات المتحـــدة واليابـــان في النشـــاط الاقتصادي ازداد أهمية ومحورية.

ويوجد حاليا اهتماما متزايدا نحو تنمية المشروعات الصغيرة بصفة عامة والصناعـــات الصغيرة بصفة خاصة كمدخل لتنمية الاقتصادية بين المنظمات الدولية[*] والإقليمية والمحلية ووكالات المعونة فضلا عن اهتمام المفكرين والاقتصاديين بها.ويمكن القول أن المشروعات الصغيرة أصبحت ظاهرة دولية جديدة حيث يلاحظ أن القارات الخمس تشهد انتشـــارا سريعا للمشروعات الصغيرة الحجم خاصة في المناطق الريفية.[١]

وجدير بالذكر أن اهتمامنا بالصناعات الصغيرة لا يصدر عن تحيز ضد الصناعـــات الكبيرة كثيفة رأس المال،إذ أن لصناعات الكبيرة مكانتها في التنمية،كما أن الصغير ليـــس جميلا دائما.والعلاقة بين القطاعين هي أساسا علاقة تكامل وليست علاقة تنافس.وعلـــى كل دولة نامية أن تتوصل إلى صيغة ملائمة لها تتمكن من خلالها الإنجاز في نفس الوقـــت على المزايا التي تتيحها كل من الصناعتين الصغيرة والكبيرة.فلا يعني الاهتمام بالصناعـــات الصغيرة إهمال دور المشروعات الكبيرة،أو لاستغناء عنها،إذ المفترض الاعتماد على كـــلا النوعين من الصناعات وهو ما يعرف باسم((السير على القدمين معا–Walking On Two Legs)).

وفي الواقع فإن الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف التقليدية جاء كنتيجة طبيعيـــة مترتبة على الانتقادات الشديدة الموجه ضد الصناعات الضخمة.وهذه الانتقادات جـــاءت من ثلاث تيارات فكرية هي:–

---

[*] من أبرز المنظمات الدولية ذات الاهتمام بالمنشآت الصغيرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والبنك الدولي (IBRD) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

[١] برتران شنايدر مرجع سابق ص ٣٣.

١-الاشتراكية الشعبية(*)انزعج المفكرون وخاصة الاشتراكيون منهم من الاضطرابات الاجتماعية والحرمان والفساد الذي صاحب الصناعة الرأسمالية في أوربا في القرن التاسع عشر،وقد تبنى بعض هؤلاء المفكرين بالمشروعات الصغيرة التي تخدم للمجتمعات المحلية الريفية،ومن أبرز هؤلاء المفكرين((روبرت أوين Robert Owen))في بريطانيا،وبير برودون Pierre Prodhon))و((شارل فوريي Charles Faurier))في فرنسا،و((هيرزن Herzen))في روسيا.وتتطابق أراء هؤلاء المفكرين من عدة وجوه،والقضية المحورية لفكرهم هي بناء((لانارك جديد New Lanark))وهي قرى للإنتاج التعاوني،والتي تجنب البشر من شرور المصانع الشيطانية.(**)والآراء من هذا القبيل لم تفقد مغزاها عبر التاريخ،فعلى سبيل المثال هناك بلدان حاولت تطبيق هذه الأفكار مثل تنزانيا في ظل القيادة الكاريزمية للرئيس(جوليوس نيريري).كما أن الصين تقدم لنا نموذجاً أخر هاماً،عن التنمية الريفية المعتمدة على الذات،علماً بأن النموذج الصيني ليس شعبياً في جوهره.كما أن الهند التي شجعت منذ استقلالها الصناعات الكبيرة(*)أولت اهتماماً خاصاً في الوقت نفسه بالصناعات الصغيرة،وذلك إخلاصاً لدعوة غاندي المشهورة بتشجيع الصناعات القروية Village Industries)) والأحجام الصغير بصفة عامة.

٢-الحركة الأيكولوجية(البيئية)(**):كان من ثمار الوعي البيئي الذي أيقظته((حركة الخضر Green Movement))أن يدرك العالم شماله وجنوبه أن موارده وبيئته شيئ ثمين،وأن المشاريع الضخمة التي تستنزف هذه الموارد تشكل كارثة بيئية عالمية.ولذلك يجب ألاّيتسامح العالم في مستويات التلوث التي تنتج عن الحجم الكبير للتصنيع،بل يجب إلجام هذا النوع من التصنيع وإيقافه واستبداله بالصناعات الصغيرة النظيفة.

(*) لمزيد من المعلومات حول الاشتراكية الشعبية أنظر كتب الفكر الاقتصادي وهي كثيرة فهي تتناول هذه الحركة تحت مسمى الاشتراكية الخيالية تمييزاً لها عن الاشتراكية العلمية أو الماركسية.

(**) لقد دعي شارل فوريي(١٧٧٢-١٨٣٧)ما سماه(العودة إلى الأرض))وتعني عنده البعد عن الصناعة.

(*) أول الخطط الخمسية في الهند كانت تستهدف تحقيق((التصنيع السريع)) مع تركيز بشكل خاص على((الصناعات الأساسية والثقيلة)ولكن بحلول منتصف الستينات أتضح جلياً للهند أنه لا يمكن المشي على قدم واحد فبدأت تخفف من هذا التركيز.

(**) أنظر مبحث((مشكلة تلوث البيئية))من هذه الرسالة.

٣-حركة التكنولوجيا البديلة:عندما أخذت معظم الأقطار النامية مسيرة التصنيع بدأت باستيراد التكنولوجيا الحديثة التي تنزع إلى استخدام كثيف لرؤوس الأموال،والتي تقضي على التكنولوجيا التقليدية دون أن تثبت عدم صلاحيتها.معتقدة بأن ذلك هي الوسيلة التي تفضي إلى نقل فعلي للتكنولوجيا،ومتناسية أنه ليس كل ما هو متقدم فنيا يكون أفضل اقتصاديا واجتماعيا. وتمخض من هذه العملية الحصول ما يعرف((بالمصانع الجاهزة Turn-key Industries))والتي روج لها المنتجون بأنها أفضل الوسائل لإحراز التكنولوجيا.وهكذا امتلكت كثير من الأقطار النامية منتجات التكنولوجيا وليس التكنولوجيا ذاتها،ذلك لأن طريقة اكتساب التكنولوجيا هي معرفة التكنولوجيا Know how والتي لا تكتسب إلا من خلال الممارسة التي يقوم بها الإنسان.[*]وهناك بعض الدراسات التي أو ضحت أن الاختيار الأكثر حرصا للتكنولوجيا يحقق منافع كبيرة.ومن أبرز الدراسات التي تناولت موضوع((التكنولوجيا البديلة Alternative Technology)) دراسة ((أي.أف شو ماخر E.F.SCHUMACHER))في كتابه((الصغير جميل Small is Beautiful))في عام ١٩٧٣[1]وأهم ملامح التكنولوجيا البديلة عند ((شو ماخر))هي البساطة،والرخص،والصغر ،وبعدها عن العنف.ويرى أن الصناعة المتوسطة توجد في موقع ما بين التقنية غير الفعالة والبدائية،والتي تعتبر شائعة في المناطق الريفية من العالم الثالث وتكنولوجيا العالم الصناعي والتي تميل لاستعمال كميات كبيرة من الطاقة،وتقوم بتلويث البيئة،وتتطلب مصادر مستوردة،وغالبا ما تفرض أجواء من الغربة على العمال عن عملهم. وقد تطورت أراء شو ماخر بعد زيارته للهند عام ١٩٦١ ليعمل كمستشار

---

[*] يقول مالك بن نبي -رحمه الله-:((إن اليابان وقفت من الحضارة الغربية موقف التلميذ،ووقفنا منها موقف الزبون،إنها استوردت منها الأفكار بوجه خاص ((بعد أن جردت الأفكار من أي مضمون اجتماعي أو ثقافي لا تواكب مع ما عندها،ونحن استوردنا منها الأشياء بوجه خاص))محمود محمد سفر،دراسة في البناء الحضاري:محنة المسلم مع حضارة عصره.(كتاب سلسلة الأمة تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية في دولة قطر ع(٢١)رجب ١٤٠٩ ص٨٦.والمعرفة طريقة اليابان لإكتساب سر التكنولوجيا الغربية أنظر محمود محمد سفر، المرجع السابق ص٨٧ وما بعدها)أنظر أيضا لنفس المؤلف،إنتاجية المجتمع (تهامة للنشر،الطبعة ١،١٤٠٤=١٩٨٤)ص١٩٠ وما بعدها .

[1] E.F.Schumacher, Small is beautiful :Economics as people mattered.(New York, Harper &Row, ١٩٧٣).

لحكومتها عند إنشاء مصنع صغير في منطقه ريفية،من أجل حفز وتشجيع العمالة.ونتيجة لذلك كون جماعة تنمية((التكنولوجيا الوسيطة))التي تأسست في لندن بهدف تطوير أشكال من التكنولوجيا تناسب العالم الثالث.وقد ظهرت أعمال هذه الجماعة في كتاب أصدره((ماك روبي McRobie))بعنوان الصغير ممكن Small is possible))في عام ١٩٨٠.وكما يقول جالن هل:((كان شو ماخر-إلى حد بعيد-صوتاً صارخاً في البرية الولايات المتحدة خلال السبعينات،باستثناء أولئك الذين كانوا قد تغلغلوا في تجارب تنمية المشروع الصغير في العالم الثالث.غير أنه بحلول عام ١٩٨٥كانت مؤسسة الأعمال الأمريكية تبنت فعلاً القرار الذي صاغه شو ماخر"الصغير جميل".ففي عددها الصادر بتاريخ ٢٧مايو نادت في جرأة مجلة((بيزنس ويك Business Week))أن "الصغير جميل"وتدخلت جريدة((وول ستريت Wall Street Journal))الرصينة في الموضوع بإصدار تقرير خاص عن المشروع الصغير والمنظمين))[1].

ورغم أن أغلب الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون كثيراً على الزراعة، فهم يستخلصون دخلهم من مصادر مختلفة،كثيراً ما تشمل أنشطة غير زراعية. وأصبحت سياسات مكافحة الفقر الريفي تعتمد بشكل متزايد على فهم هذا التنوع.

---

[1] جالن سبنسر هل،منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي.ترجمة صليب بطرس(الدار الدولية للنشر والتوزيع،١٩٨٩،رقم الطبعة(بدون)ص٣٧.

المطلب الأول:مفهوم الصناعات الصغيرة.(*)

رغم كثرة تناول هذا الموضوع من قبل الباحثين والمهتمين فإنه لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه يحدد مفهوم مصطلح((الصناعات الصغيرة Small Industries))شأنه في ذلك شأن كثير من مصطلحات العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلوم الاقتصادية بصفة خاصة.فالعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي للصناعة الصغيرة،في حين أن دولاً أخرى لديها تعريفات عديدة لهذا النوع من النشاط.

وقد أظهرت دراسة أعدت في معهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of technology في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥م،إلى أن هناك أكثر من خمسين تعريفاً مختلفاً في خمسة وسبعين بلداً.(1)وهذا الأمر جعل أحد الباحثين يقول:((من السهل التعرف على الصناعة الصغيرة وإدارتها بسهولة في الواقع العملي،ولكن تكمن الصعوبة في وضع تعريف محدد وعام للصناعة الصغيرة))(2)ويذهب باحث أخر بأن محاولات تعريف المنشآت

(*) في الواقع هناك صعوبة لتحديد مفهوم المنشأة الصغيرة بصفة عامة وقد درج الباحثون على تفرقة عدد من المصطلحات مثل الحرفة Crafts والصناعات الصغيرة جداً very small industries or Cottage industries والصناعات الصغيرة Small scale industries والصناعات الريفية Rural industries وغيرها من المصطلحات ولكن يلاحظ أن هذه التفرقة تحكمية في معظمها ولهذا نرى أن تندرج كلها تحت قطاع الصناعات الصغيرة.وهذا ما تفعله الدراسة الحالية مع علم أن هذه الدراسة تركز ما يعرف معظم الباحثين بالصناعات الصغيرة إذ أن معظم الإحصاءات والبيانات المتاحة تتعلق بهذا نوع.

(1) World Bank , Employment and Development of small Enterprises.(Sector policy paper ,(١) Washington D.C.,١٩٧٨)p.١٨

احسان علي بوحليقة و ريتشارد زند ،خصائص منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليج العربية وسبل تطويرها:دراسة تحليلية.(التعاون الصناعي في الخليج العربي ع(٥٦)أبريل ١٩٩٤)ص٦.

(٢)عبد القادر محمد أحمد ومسعود فياض الفياض،الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية:الدور والمعوقات.(التعاون الصناعي في الخليجي العربي ع(٥٠)أكتوبر ١٩٩٢)ص١١ نقلاً عن G.Roy &Hutchin Son, Financial control of small firms in U.K.(University of Bath(U.K),١٩٨٣)p.١

(٣)

والصناعات الصغيرة((أدت إلى التعقيد أكثر من التحديد والتوضيح))[1] ويعود هذا الأمر إلى أن مفاهيم الصغر والوسط والكبر هي مفاهيم نسبية ولا يعرف أين ينتهي الصغر وأين يبدأ الوسط،ولها علاقة مباشرة بدرجة التنمية الاقتصادية للبلد المعني،مما يؤدي إلى اختلاف المفهوم من بلد إلى أخر،وربما في داخل البلد الواحد،فالمصنع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة أو اليابان على سبيل المثال قد يعتبر مصنعاً كبيراً في السعودية ومصر،والمصنع الذي كان يعتبر كبيراً في السعودية في السبعينات قد يعتبر فيها صغيراً في التسعينات.

وهذا لا يعني استحالة التعرف على هذه الصناعات من بين العديد من الصناعات المختلفة التي توجد في بلد معين،وإنما يعني عدم وجود ضوابط محددة يمكن عن طريقها تحديد ما يعتبر من الصناعات صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً.ورغم ذلك فهناك مجال للاتفاق على حد أدنى لمقومات التعريف حيث تم التوصل إلى اعتماد بعض المعايير أو الأسس التي يمكن من خلالها تمييز الصناعات الصغيرة عن غيرها من الصناعات،ولابد من المبادرة بالقول بأنه ليس هناك معيار موضوعي يمكن بالرجوع إليه النظر إلى نتيجة القياس وتحديد أن مصنعاً ما يعتبر صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً،بل لابد من اتخاذ قرار تحكمي في هذا الشأن وذلك لصعوبة الوصول إلى معيار واحد يستوفي جميع الشروط،ويناسب كل الاعتبارات.

وأهم الأسس والمعايير لتحديد حجم الصناعة هي كما يلي:

١-معيار العمالة.

٢-معيار رأس المال المستثمر.

٣-معيار حجم وقيمة الإنتاج.

٤-معيار التقنية المستخدمة.

٥-معيار التنظيم ومستويات الإدارية والمهارية.

٦-معيار نوعية وحجم الطاقة المحركة.

والمعايير الأكثر استخداماً لتصنيف المنشآت بأنها صغيرة يبنيها جدول رقم(٧٨)الذي تم التوصل إليه في مسح شمل عدداً كبيراً من البلدان.

---

[1] عبد الرحيم الريح محمود،حضانة صغار المستثمرين.(آفاق اقتصادية) مج(١٩)ع(٧٤)السنة ١٤١٨=١٩٩٨ ص١٤١.

الجدول رقم (٧٨)

المعايير الشائعة لتصنيف المنشآت بأنها صغيرة.

المعيار	عدد البلدان
العمالة	١٥
الأصول	١١
المبيعات	١
العمالة والأصول	١٩
العمالة والمبيعات	٣
العمالة والمبيعات والأصول	٤
المجموع	٥٣

المصدر:إحسان على بوحليقة ورتشارد زند،مرجع سابق ص٨.

وعادة يتم تصنيف هذه المعايير إلى معايير كمية وأخرى نوعية فالمعايير الكمية هي عدد العمال،ورأس المال والمبيعات.وتختلف دول العالم على تحديد الحد الأعلى للمعايير الكمية المستخدمة في التحديد للمنشأة الصغيرة أما المعايير النوعية فهي التي لها علاقة بملكية المنشأة،أو استقلالية إدارة المنشأة،أو طبيعة التقنية المستخدمة،أو نصيب المنشأة من السوق ...الخ ولعل من أهم المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مفهوم منشأة الأعمال الصغيرة معياري العمالة ورأس المال،وسيتم مناقشة هذين المعيارين على النحو التالي:

١-معيار العمالة:يعتبر معيار العمالة المعيار الأكثر انتشارا واستخداما لتمييز حجم المنشآت، نظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات وسهولة تحليلها ومعالجتها إحصائيا.ومن التصنيفات المشهورة لأحجام المنشآت والتي تعتمد على هذا المعيار تصنيف((بروتش و هيمنز))فقد صنفا المنشآت اعتمادا على هذا المعيار إلى أربعة أحجام على النحو التالي[١]

-منشآت أعمال أسرية أو منزلية والحرفيين: Hand-crafts and cottage Enterprises وهي التي يعمل بها أقل من عشرة عمال ويطلق على هذه المنشآت أحيانا Cottage units or micro-enterprises

[١] جالن سبنسر هل.مرجع سابق ص١١١

-منشآت الأعمال الصغيرة الحجم: Small Enterprises وهي التي يعمل بها أقل من خمسين عاملا.

-منشآت العمال المتوسطة الحجم Medium Enterprises وهي التي يعمل بها أقل من مائة عامل.

-منشآت الأعمال الكبيرة:Large scale Enterprises وهي التي يعمل بها أكثر من ١٠٠ عامل

وبصفة عامة تعرف الدول الصناعية الصناعات الصغيرة بأنها التي تستخدم أقل من ٢٠٠-٣٠٠ عامل.وفي الدول النامية فإن الصناعات التي تستخدم أقل من ٤٩ عامل فإنها تعتبر صناعة صغيرة[1][*]ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى كما يتضح من الجدول المذكور أدناه،بل يختلف في دولة الواحدة باختلاف الأجهزة والهيئات.جدول رقم(٧٩)تعريف الصناعة الصغيرة حسب حجم العمالة في مجموعة من البلدان العالم

الدولة	عدد العمال في المصنع الصغير
إثيوبيا	٥٠
إندونيسيا	٥-١٦
أستراليا	١-١٠٠
بريطانيا	٢٠٠
باكستان	١-١٠
البرتغال	٥-٤٩
بنجلاديش	١-١٠٠
تركيا	١-١٠
السعودية	١-٥٠
السودان	١-٢٥
السويد	١-٢٠٠

(1) Javid Iqbal Khan, Small scale Industries and Employment creating Techniques in pakistan.(Pakistan Economic and social Review vol.xxxii,No.١,Summer ١٩٩٤)pp.١٠٣-١١٦

(*) في الواقع إن كلمة((الصغيرة))تعني في معظم الدول الصناعية أقل من ٥٠٠عامل،بينما تعني في معظم البلدان النامية ما بين ٢٠-١٠٠ عامل.أما كلمة ((الكبير))فهي تعني في معظم البلدان النامية أكثر من ١٠٠ عامل،بينما تعني في اليابان أكثر من ٢٠٠،وفي أوربا أكثر من ٥٠٠،وفي الولايات المتحدة أكثر من ١,٠٠٠عامل.

الصومال	١-٥٠
العراق	١-١٠
الفلبيين	٢٠-٩٩
كوريا الجنوبية	١-٢٠
الكويت	١-٩
كينيا	٦-٤٩
ماليزيا	١-٢٥
مصر	٥-٥٠
المغرب	٥-٥٠
الولايات المتحدة	١-٥٠
الهند	١-٣٠٠
اليابان	١-٩
اليونان	١-٩

المصدر:جمع الباحث هذه الأرقام من عدد كبير من المراجع

الملاحظة:ينبغي أخذ هذه الأرقام بحذر شديد.

٢-معيار رأس المال:

ويستخدم في بعض الدول لتعريف المصانع الصغيرة مقدار رأس المال المستثمر في إقامة المصنع.ويعتبر مقياس رأس المال في تعريف حجم المصنع مسألة خلافية شأنه في ذلك شأن المقاييس الأخرى.وتحديد قيمة رأس المال أكثر صعوبة مقارنة بالعمالة،إضافة إلى أن رأس المال قد لا يعكس الحجم الفعلي للمنشأة وذلك لاختلاف العمر الإنتاجي للأصول، بالإضافة إلى اختلاف بين المنشآت في تقويم بعض الأصول.ولقد صنف البنك الدولي لمنشآت الأعمال في دراسته عن منشآت الأعمال الصغيرة في الفلبين وفقا لمعيار رأس الملل على النحو التالي:[1]

-منشآت أعمال أسرية أو منزلية:وهي تلك المنشآت التي يقل رأسمالها عن ١٠٠ألف بيزو (حوالي ٣٥٠٠دولار).

-منشآت أعمال صغيرة:وهي تلك المنشآت التي يتراوح رأسمالها ما بين ١٠٠ألف بيزو إلى مليون بيزو(حوالي ٣٥٠٠دولار إلى ٣٥ألف دولار).

(١)طلعت الدمرداش إبراهيم،اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان. (الإداري السنة ١٨ع(٦٥)يونيو ١٩٩٦)ص٥٧-٨

-منشآت أعمال متوسطة الحجم :وهي تلك المنشآت التي يتراوح رأسمالها ما بين مليون بيزو إلى ٤ ملايين بيزو (حوالي ٣٥ألف دولار إلى ١٥٠ألف دولار).

-منشآت أعمال كبيرة الحجم:وهي تلك المنشآت التي يزيد رأسمالها على ٤ ملايين بيزو(ما يزيد على حوالي ١٥٠ألف دولار).

ويوضح جدول رقم(٨٠)أمثلة لما تضمنته بعض المراجع عن حدود رأس المال المستخدم للصناعة الصغيرة في بعض الدول.

جدول رقم(٨٠) تعريف للصناعات الصغيرة في بعض الدول حسب حجم رأس المال المستثمر.

الدولة	رؤوس الأموال المستثمرة في المصانع الصغيرة(الحد الأعلى)	الدولة	رؤوس الأموال المستثمرة في المصانع الصغيرة(الحد الأعلى)
باكستان	٥٠,٠٠٠	السودان	٨٦٠٠٠
زامبيا	٣١٥,٠٠٠	كوريا	٧٠٠,٠٠٠
السعودية	٥-٢٠مليون ريال سعودي	الكويت	٢٠٠,٠٠٠
سنغافورة	٢ مليون دولار	ماليزيا	٢٥٠مليون دولار ماليزي
الصومال	١٥٩,٠٠٠	مصر	٤٤٠,٠٠٠دولار دولار(صغيرة ومتوسطة)
العراق	٦٠٠٠دينار العراقي	نيجيريا	٢,٢٧٨٠٠دولار
غانا	٣٦,٠٠٠	الهند	١٠٠,٠٠٠دولار
فلبين	١٠٠,٠٠٠	اليابان	١٠٠مليون ين

المصدر:جمع الباحث من عدد من المراجع.

ويوضح جدول رقم (٨١)مدى التباين في استخدام المعايير والأسس الكمية بين الدول النامية والدول الصناعية.

جدول رقم(٨١)أسس ومعايير تعريف الصناعات الصغيرة في بعض الدول النامية والصناعية.

المعيار أو الأساس	عدد الدول النامية	عدد الدول الصناعية
عدد العاملين	٦	٩
الأصول	١٠	١
دوران المبيعات	١	-
العاملون+المبيعات	١	٢
العاملون+الأصول	١	٣
المبيعات+الأصول	١	-
العاملون+المبيعات+الأصول	٤	-

المصدر:عبد القادر محمد أحمد وسعود فياض الفياض،مرجع سابق ص١٣

ويتضح من الجدول السابق أن أكثر المعايير استخداما في الأقطار الصناعية هو عـــدد العمال ويعزى ذلك لسهولته كما أشرنا سابقا،بينما نجد أن أكثر المعايـــير اســـتخداما في الأقطار النامية هو الأصول ويعزى ذلك إلى ندرة رأس المال في تلك الأقطار ولهذا ترى أنه أكثر ملائمة لها.

المطلب الثاني:أهمية الصناعات الصغيرة.

مع ملاحظة إننا لا نعرف سوى القليل عن الأداء الحقيقي للصناعات الصغيرة في العالم الثالث،إلا أنه من الشائع بصورة عامة أن هذه الصناعات تؤدي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي الواقع هناك شبه إجماع من الاقتصاديين بأن منشآت الأعمال الصغيرة تشكل قوة تنموية كامنة في الاقتصاد الوطني بالنسبة لجميع دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. وتستطيع الصناعات الصغيرة الريفية بفضل ارتباطها بالزراعة ارتباطا متينا خلفيا وأماميا (Back ward & Forward Linkage) أن تطور الاستثمار الزراعي وتضيف عليه قيمة أعلى وتعظم من عائد سكان الريف. وهو ما يبرر الاتجاه المتزايد نحو الاهتمام بتنمية وتطوير هذه المنشآت بالشكل الذي يمكنها من الاستخدام الأمثل للمواد الاقتصادية المتاحة.

وكما هو معروف فقد قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن الثامن عشر وفي دول غرب أوربا الأخرى في القرن التاسع عشر على أكتاف المنشآت الصناعية الصغيرة.ولقد وجدت الصناعات الصغيرة في العالم الإسلامي منذ القدم وانتشرت وتنوعت في أرجاء العالم الإسلامي.ولكن ضعفت هذه الصناعات مع دخول الاستعمار في العالم الإسلامي منذ القرن السادس عشر.

ويزداد دور منشآت الصغيرة في العملية التنموية بعد تمجيد القطاع الخاص ورفع شعار "الخصخصة"بحجة أن الحكومة ليست رجل أعمال ناجح.

ويرجع الاهتمام المتزايد للمنشآت الصغيرة بصفة عامة والصناعية منها بصفة خاصة للأسباب التالية:

(١)تساهم الصناعات الصغيرة في امتصاص فائض العمالة ومن ثم تساهم في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها اقتصاديات معظم أقطار العالم.والرأي القائل أن بإمكان الصناعات الصغيرة خلق وظائف أكثر من الصناعات الكبيرة فيستند على ملاحظة أن

المنشآت الصغيرة تستعمل إجمالا عمالا أكثر ورأس المال أقل لكل وحدة الإنتاج.وتؤكد البيانات المجمعة العديد من الدول في دراسات البنك الدولي صحة هذه الملاحظة.[1]

وتشير البيانات الإحصائية الدولية إلى أن نسبة العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة مرتفعة بشكل ملحوظ إذا ما قارناها بنسبة العاملين في القطاعات الأخرى. وحسب دراسة قام بها D.B.Audretsch ارتفع التشغيل بالمؤسسات الصغرى في أغلب البلدان الأوربية وذلك بين السبعينات والثمانينات كما يبرزه الجدول التالي.

جدول رقم(٨٢)تطور التشغيل بالمؤسسات الصغرى في بعض البلدان الأوربية والولايات المتحدة.

البلد	السنة	نسبة % التشغيل	السنة	نسبة % التشغيل	الفارق بين الفترتين
إنجلترا	١٩٧٩	٣٠,١	١٩٨٦	٣٩,٩	٩,٨
ألمانيا الفدرالية	١٩٧٠	٥٤,٨	١٩٨٧	٥٧,٩	٣,١
الولايات المتحدة	١٩٧٦	٣٣,٤	١٩٨٧	٣٥,٢	١,٢
البرتغال	١٩٨٢	٦٨,١	١٩٨٦	٧١,٨	٣,٧
إيطاليا الشمالية	١٩٨١	٤٤,٣	١٩٨٧	٥٥,٢	١٠,٩
=الجنوبية	١٩٨١	٦١,٤	١٩٨٧	٨٦,٤	٢٥
تشيكو سلوفاكيا	١٩٥٤	١٣	١٩٨٨	١,٤	١١,٦
ألمانيا	–	–	١٩٨٦	١,١	–

[1] ما لكولم جيلز وآخرون.مرجع سابق ص٨٧١ ومن دراسات البنك الدولي في هذا الموضوع أنظر:World Bank ,Employment and development of small enterprises. Op.cit also see:Dennis Anderson, small industry in developing countries:some Issues. (world bank staff working papers, No.٥١٨)pp:٥٨-٦٠

الشرقية					
بولونيا	١٩٥٧	٣٣	١٩٨٥	١,١	-٢٣

المصدر:رضا فويعة:دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي(بحوث اقتصادية عربية ع(٨)صيف ١٩٩٧)ص٣٥-٥٧

ويشير أيضا هذا المصدر أن نسبة الشغل بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالصناعة ارتفعت في كندا في بداية التسعينات إلى٤٢% من مجمل اليد العاملة عوضا عن ٣٩%في أوائل السبعينات.

وقد توصلت المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (U.S.S.B.A.)بالدراسة إلى نتيجة مفادها أن المشروعات الصغيرة خلقت ٤٥%من فرص العمل الجديدة في أمريكا ما بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٨.[(١)] وفي اليابان توفر المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ٥٧%من القيمة المضافة للمنتجات ولكنها تستخدم حوالي ٧٤%من مجموع القوة العاملة الصناعية.[(٢)] وقد اتجهت تايوان نحو إسناد دور فعال للمشاريع الصغيرة و لم تسمح بإنشاء تكتلات كبيرة في نطاق الأعمال المحلية،وساهمت هذه السياسة في تخفيض كل من البطالة والتشغيل الناقص وأعطت صغار المزارعين فرصا جيدة لتحقيق الإيرادات في الريف.وهكذا تحولت تايوان مع الزمن من اقتصاد يعاني من فائض العمالة في الخمسينات إلى اقتصاد يعاني من ندرة اليد العاملة في السبعينات.[(٣)]

وجاء في تقرير العالمي لمنظمة يونيدو(UNIDO)١٩٩٣/٩٢((أن قدرة القطاع الصناعي الحديث على استيعاب الزيادة المستمرة في قوة العمل أضعف من قدرة قطاع الصناعات الصغيرة في البلدان النامية))[(٤*)] وجاء أيضا في تقرير السابق:((ازداد التوظف في القطاع غير الرسمي (الصناعات الصغيرة)في أمريكا اللاتينية التي تعتبر نسبيا في مجموعة الدول النامية الأكثر تصنيعا،بمعدل ٣,٧%في السنة ثم ازداد التوظف في هذا القطاع بمعدلات أكبر

[(١)] محمد أمين السيد علي ،بناء نظام متكامل لرفع إنتاجية المشروعات الصغيرة (آفاق اقتصادية ع(٧١) مج(١٨)١٤١٨=١٩٩٧)ص٩٦.

[(٢)] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣،ص٣٥

[(٣)] محمد عمر شابرا ،الإسلام والتحدي الاقتصادي .مرجع سابق ص٢٣٤-٥.

[(٤)] عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة في البلدان النامية:تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية ط١،١٩٩٥)ص٢٦..

خلال فترة الركود النسبي في الثمانينات،لأن السياسة الهيكلة الاقتصادية(Adjustment policy)أجبرت عديدا من المشروعات الحديثة على تخفيض قوة العمل ٠٠٠أما في دول إفريقيا شبه الصحراوية (Sub-Saharan Africa) فإن التوظيف في القطاع غير الرسمي زاد بمعدل ٦،٩% سنويا مستوعبا بذلك حوالي ٧٥%من القوة البشرية الجديدة التي دخلت سوق العمل بين عامي ١٩٨٠و١٩٨٥))[1] (*)

وتتجلى دور المشاريع الصغيرة في توفير الوظائف من مدى التوظيف الذاتي في البلدان الصناعية والنامية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(٨٣)حصة العمالة الذاتية في بلدان مختارة.

البلدان النامية	السنة	العمالة الذاتية في قوة العمل الإجمالية%
غانا	١٩٨٤	٦٨
باكستان	١٩٨٤	٥٦
اكوادور	١٩٨١	٥٦
نيجريا	١٩٨٣	٥٦
المكسيك	١٩٨١	٤٨
إندونيسيا	١٩٨٦	٤٤
بنجلاديش	١٩٨٧	٤١
فلبين	١٩٨٧	٢٦
الهند	١٩٨١	٣١
جمهورية كوريا	١٩٨٧	٣٠
تايلندا	١٩٨٢	٢٩
كولومبيا	١٩٨٧	٢٨

[1] نفس المصدر ص٢٦-٥٧نقلا عن

(*) ومما يجدر تنبهه هنا أن (UNIDO)تأخذ تعريف (ILO)للصناعات الصغيرة وهو تعريف يجعل مفهوم الصناعات الصغرى والقطاع غير الرسمي مترادفين بينما الحقيقة أن الصناعات الصغيرة بأكملها لا تدخل تحت مضمون القطاع غير الرسمي.

ماليزيا	١٩٨١	٢٨
البرازيل	١٩٨١	٢٧
البلدان الصناعية	السنة	العمالة الذاتية في قوة قطـــاع غير الزراعي %
إيطاليا	١٩٨٧	٢٢
إسبانيا	١٩٨٧	٢٠
المملكة المتحدة	١٩٨٧	١٤
استراليا	١٩٨٧	١٣
ايرلندا	١٩٨٧	١٢
فرنسا	١٩٨٧	١١
هولندا	١٩٨٧	٨
ألمانيا	١٩٨٧	٨
الولايات المتحدة	١٩٨٧	٨
كندا	١٩٨٧	٧

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ص٣٩.

وتوفر المنشآت الصغيرة جزءا كبيرا من العمالة المتاحة بصفة خاصة للفقراء ســواء في المناطق الريفية أو الحضرية،وبصفة أخص للمرأة وللشباب.ففي الولايات المتحدة كـــانت النساء تملك ٢٢%من المشاريع الصغيرة في عام ١٩٨٢،وبحلول عام ١٩٨٧ارتفع ذلـــك الرقم إلى ٣٠%وفي أمريكا اللاتينية ككل تمثل النساء ثلث أصحاب المشاريع الصغـــيرة والعاملين فيه،وفي بعض الحالات،مثل ريف هندوراس،تمثل النساء الآن أغلبيـــة أصحـــاب المشاريع الصغيرة.[١]

وفي ماليزيا وجدت إحدى الدراسات أن ٨٦%من عينة من الشركات الصغيرة بدأها أصحابها الذين كان أغلبهم من فئة الشباب المتعلمين تعليما جيدا وكثيرا ما كانت لديـــهم خبرة في نفس المجال مع شركة أخرى.[٢]

---

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٩.

[٢] نفس المصدر والصفحة.

ومسألة مساهمة الصناعات الصغيرة في توفير العمالة على درجة كبيرة من الأهمية في أغلب البلدان الإسلامية التي تعاني من البطالة،لذا يتعين على البلدان الإسلامية،أن تبدل كل جهودها لتشجيع الصناعات الصغيرة لتساهم في تخفيف الفقر،وتحسين مستوى معيشة الفقراء.ويجب عدم تكرار الخطأ الشائع الذي ارتكبته البلدان النامية التي كانت تسعى لتشجيع نمو الصناعة،من تطبيق سياسة تجعل رأس المال رخيصا نسبيا،والعمل غاليا نسبيا.

(٣)تساهم الصناعات الصغيرة في إنجاز البحث العلمي والتطور التكنولوجي:

لقد كان البحث العلمي في الماضي يجري حسب رغبة الباحثين إلا أنه أصبح الآن يجري لتحقيق أهداف الصناعية محددة في كثير من الأحيان حتى أصبحت المنشآت الصناعية تنافس الجامعات ومراكز الأبحاث الحكومية والدولية في إجراء البحوث التي تستهدف الوصول إلى اختراعات محددة.وقلما تخلو مؤسسة صناعية ناجحة من قسم خاص للأبحاث.

وكان الاعتقاد السائد أن المنشآت الكبيرة هي الأكثر قدرة وكفاءة على إنجاز البحث العلمي وتطوير التكنولوجي من المنشآت الصغيرة،لأن المبالغ المخصصة للبحوث في المنشآت الكبيرة تزيد كثيرا عن مثيلاتها في المنشآت الصغيرة.[*]

إلا أن هذه النظرية لقيت معارضة قوية في الفترة الأخيرة.إذ أبرزت العديد من الدراسات أن حجم المؤسسة ليس هو العامل الوحيد المفسر لعملية الابتكار بل إن طبيعة النظام السائد بالمؤسسة والتكلفة الناتجة عنه هما المحددان الرئيسيان لكفاءة البحث والابتكار الناجح.[1]وضخامة الميزانية المخصصة للبحث والتطوير لدى المنشآت الكبرى لا يدل على نجاحها في الابتكارات وتطوير البحث،ونظرا لما تتمتع به الصناعات الصغيرة من الديناميكية والمرونة في الإنتاج والإدارة،فإنها تملك من المؤهلات مما يمكنها من الاستفادة من نتائج البحث التكنولوجي والابتكارات العلمية بشكل أشمل وأعم.[2]

---

[*] كان كلا من الاقتصادي النمساوي جوزيف شمبيتر **J.Schumpeter** والاقتصادي الأمريكي(كندي الأصل)جالبرت **J.K.Galbraith** من أنصار هذه النظرية.

[1] رضا فويعة ،مرجع سابق ص٤٤-٥.

[2] المصدر ذاته ص٤٥

وهكذا زاد الاقتناع بدور المؤسسات الصغرى في نشر البحث العلمي وتطوير التكنولوجي.وأصبح الاعتقاد قويا حول أهمية الدور الذي أخذت تلعبه المؤسسة الصغرى في التطور التكنولوجي.فعوضا عن الربط بين حجم المؤسسة والابتكار أصبح الربط بين الاستثمار في الاختراع والنظام المالي السائد في الدولة.[1] وعلى سبيل المثال فإن أحد الأبحاث العلمية بين أن ٦٠%من الاختراعات الرئيسية التي ساهمت بتطوير الكثير في القرن العشرين هي من نتاج المشروعات الصغيرة.[2]كما تبين دراسة أخرى ل٣١٠ اختراعا تم تطويرها في أمريكا ما بين (١٩٧٣-١٩٧٥)أن ٢٤% منها من نتاج المشروعات الصغيرة التي يعمل فيها أقل من ١٠٠عامل و٢٤%أخرى من نتاج المشروعات المتوسطة (١٠٠-٩٩٩)عامل).[3]وتظهر أيضا إحدى الدراسات الحديثة[4] أنه من جملة ٣٩٥اختراعا في الكترونيك وتجهيزات الكمبيوتر حصلت المؤسسات الصغرى ٢٣٧مقابل ١٥٨للمؤسسات الكبرى.

-وفي تجهيزات المقاييس حصلت المؤسسات الصغرى ١٩٣١مقابل ٦٥للمؤسسات الكبرى.

-وفي تجهيزات المذياع والتلفزة للمؤسسة الصغرى ٧٢ مقابل ١٥٧للمؤسسة الكبرى.

-وفي التجهيزات المواد الصيدلانية للمؤسسة الصغرى ٧٧ مقابل ١٣٣ للمؤسسة الكبرى.

- وفي التجهيزات الطبية للمؤسسة الصغرى ٣٦ مقابل ٦٦ل للمؤسسة الكبرى.

- -وأخيرا في الجرارات الفلاحية والآلات الثقيلة حصلت المؤسسة الصغرى ٢٠مقابل ٣٣ للمؤسسة الكبرى.

---

[1] المصدر ذاته ص٤٦

[2] محمد أمين علي ،مرجع سابق ص٩٤.

[3] المصدر ذاته ص٩٥.

[4] رضا فويعة، مرجع سابق ص٤٥-٦

وتذكر دراسة أخرى أن حصة الصناعات الصغيرة من الاختراعات في الولايات المتحدة هي ٧٤%[1].

وبالإضافة إلى مساهمة الصناعات الصغيرة في البحث والتطوير التكنولوجي،فإنها تساهم أيضا في سرعة نقل الاختراعات إلى منشآت الأعمال الصغيرة، في النمسا على سبيل المثال يقدر أن متوسط الفترة الزمنية المطلوبة بين تطوير المنتج وعرضه في السوق كانت أقل من سنتين في ٨٣%من الصناعات الصغيرة،بينما تقدر في حالة الصناعات الكبيرة فقط ٧٤%[2]

(٣)إن التكنولوجيا المستخدمة في الصناعات الصغيرة تتصف بالخصائص التي تجعلها أكثر ملائمة لظروف البلدان النامية.ومن هذه الخصائص ما يلي:

ا-تتطلب رأس المال قليل وبذلك فهي مكثفة للعمل نسبيا.

ب-إنها تستخدم للخامات المتوفرة محليا وتحد من الطلب على النقد الأجنبي.

ج-لا تتطلب مهارات عمالية عالية.

د-يمكن تطويرها وإنتاجها محليا مما يساعد على تقليص الاعتماد التكنولوجيا المستوردة.

ه-يمكن إدخالها في المدن الصغيرة والمناطق الريفية والنائية.

هذه الخصائص وغيرها تجعل الصناعات الصغيرة ذات وجه إنساني[*] بعكس استراتيجيات الصناعية التي انتهجتها الأقطار النامية،إذ كانت الصناعات التي أنشئت غير مناسبة بصورة جيدة مع الظروف والمهارات المحلية،ولم تستخدم الموارد المحلية إلا قليلا وبشكل غير ناجع،وتطلبت حدا عاليا من الموارد ومن مدخلات الطاقة المستوردة،وكانت الروابط المناسبة مع الزراعة والتوازن الإقليمي في التنمية الصناعية من المسائل التي أهملت[3]وعلى العكس ما كان متعارفا عليه من قبل بأن المشروع الكبير أكفأ من المشروع الصغير فإن بعض الدراسات توضح عدم صحة التعميم،إذ أن لبعض المنشآت الصغيرة

---

(1) E.A.Frohlich, et.al Manual for small industrial business (Unido ,vienna, ١٩٩٤)p.١٣

(2) Ibid.١٣

(*) التعبير التقانه ذات وجه إنساني ل((شو ماخر)).

(3) تقرير لجنة الجنوب،التحدي أمام الجنوب مرجع سابق ص١٤٤.

كفاءة اقتصادية أعلى مقارنه بالمنشأة الكبيرة،من حيث استخدام رأس المال المستثمر،وإنتاجية العمالة[1]

فعلى سبيل المثال في دراسة عن إقليم دمنهور(في مصر)إلى سنة ٢٠٠٠وجد أن متوسط إنتاجية العامل في المنشآت الصناعية الصغيرة جدا العاملة في قطاع الغزل والمنسوجات (١٠عمال فأقل)أعلى من الصناعات الكبيرة (٥٠٠عامل)حيث وجد أن هناك عوامل غير ملائمة سيطرت على الصناعات الكبيرة التي كانت تعمل في إطار القطاع العام منها وجود عمالة زائدة أو بطالة مقنعة بنسبة تصل إلى حوالي ٤٠%[2].وفي دراسة عن السودان وجد أن إنتاجية العامل في الصناعات الصغيرة (أقل من ٢٥عامل)تقل فقط نحو ٥%عن إنتاجية العامل في الصناعات المتوسطة(٢٥-٥٠ عامل)،ونحو ١٢,٥%عن إنتاجية العامل في الصناعات التي توظف من ٥١-١٠٠عامل، وتزيد عن إنتاجية العامل في الصناعات التي توظف أكثر من ١٠٠عامل بنحو ٤٦% [3][*]

وكشفت دراسة عن مشروعات ضخمة وصغيرة للصناعات التحويلية في سيراليون عن أنه في جميع القطاعات الصناعية الفرعية الستة موضوع الدراسة،كانت المؤسسات الصغيرة دائما هي الأكثر كفاءة من المؤسسات الكبرى.[4]وتقوم بعض الشركات الصناعية الكبرى بتقسيم مصانعها إلى مصانع صغيرة وذلك رغبة منها في زيادة الكفاءة.على سبيل المثال قامت شركة جنرال الكتريك (General electric) الأمريكية في القسم الخاص بإنتاج محركات الطائرات بإعادة توزيع الإنتاج على ٨ مصانع صغيرة بدلا

---

[1] على سبيل المثال أنظر Carl Liedholm &Mead, Small scaleIndustries in developingcountries:Empiricalevidence and policy implication.(Msu International Development papers,No.٩١٩٨٧)

[2] عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة مرجع سابق ص٢١ الحاشية رقم (١)

[3] نفس المصدر والصفحة

[*] في الواقع تظهر الدراسات التي تناولت مقارنة إنتاجية كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة تناقضا واضحا،ولا تعطي المعلومات المتاحة إجابة صريحة في المسألة مما يستدعي المزيد من الأبحاث التجريبية كما يقترح عدد من الباحثين .

[4] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ص١٤٥

من تركيزه على مصنعين عملاقين.[1] وقـــامت شـــركة S.C.Johnson &Son والـــتي تنتـــج مستحضرات التجميل والشامبو والصابون وغيرها من السلع الاستهلاكية،بتقسيم مصنعها في مدينة راسين Racine بولاية ويسكسن ولذي يشتمل على ١٢٠٠ شـــخص إلى أربعـــة مصانع صغيرة.وقد ترتب على ذلك زيادة الإنتاجية بشكل كبير ومن المفترض أن يقـــوي التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحاب المنشآت الصغيرة والعـــاملين فيـــها العلاقـــات الشخصية والإنسانية بينهم مما يؤثر إيجابا على إنتاجية العمال.فعلاقـــة مـــالك المشـــروع الصغير مع عماله تعتمد على الاتصال الشخصي أكثر من اعتمادها إلى هيـــاكل هرميـــة بيروقراطية.والرغبة المشتركة في البحث عن حلول تلقائية وطوعية بعيدا عن البيروقراطيـــة المكتبية،وغياب المنازعات العمالية بالمفهوم الشائع في المنشآت الكبرى،يعتبر مـــن أســـس نجاح المؤسسات الصغرى.ومعدل الربح الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة هو دائما أعلـــى أكبر من ربح المؤسسات الكبيرة[2].

(٤)تساهم الصناعات الصغيرة في تكوين طبقة من صغار المنظمين.

أظهرت خبرة الدول الصناعية أن عملية التنمية تقوم على أكتـــاف مجموعـــة رواد الصناعة أو المنظمين الذين يتصفون بروح الابتكار والمبادرة وتحمل المخاطر.وتعتبر المصـــانع الصغيرة بمثابة مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارســـتهم أعمـــالهم وباستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم للمسئوليات التقنية والمالية والإدارية مما يؤكـــد أهمية على المزيد من المعلومات والمعرفة الأمر الذي يؤهلهم أن ينتقلوا بعد ذلك لتولي مهاما أكبر في المصانع الكبيرة وهذه المسألة لها شواهدها التاريخية،ذلـــك أن معظـــم المصـــانع الضخمة المتواجدة في أماكن مختلفة في العالم بما فيها المصانع الضخمة في الولايات المتحـــدة أسسها المنظمون برؤوس أموال محدودة جدا:فقد كان((سولفت))جزارا و"فورد"ميكانيكيا صنع أولى سياراته في ورشة حدادة و "كرايسلر"ميكانيكيا في مصنع للسكك الحديديـــة،و "دونالد دوغلاس"انطلق في صنع الطائرات في غرفة استأجرها بألف دولار شـــهريا ... الخ.لقد قام الباحث الأمريكي الفن توفلر (Alvin Toffler) في كتابه الصادر ١٩٨٣ تحـــت

---

(1) محمد محروس إسماعيل(اقتصاديات الصناعة والتصنيع(مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٧رقم الطبعة (بدون)ص١٦٣.

(2) محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ص٣٩٢.

عنوان((الموجه الثالثة The third wave))بدراسة تطور ونمو (٣٥٠)ألف منشأة صغيرة في الولايات المتحدة حيث أكد أن أعدادا كبيرة منها تطورت من بدايات متواضعة لتكون منشآت متوسطة الحجم،وتطور بعضها ليكون منشآت ضخمة تبلغ أصولها بلايين الدولارات.[1]إن كثيرا من المصانع الصغيرة اليوم ستصبح مصانع الغد الكبيرة.وذلك تصديقا لأحد الأمثلة الاسكتلندية الذي جرى تحويره بعض الشي:((كثير من الأشياء الصغيرة في كثير من الأماكن الصغيرة يؤديها أناس كثيرون صار يمكن أن يغير وجه العالم)).

وتعلق الأقطار النامية آمالا كبيرة على دور المصانع الصغيرة لتدريب هؤلاء المنظمين نظرا لأن معاهد الإدارة ومراكز التدريب في هذه الأقطار قليلة وضعيفة الإمكانيات[2]ويمكن تعظيم المكاسب المتوقعة من قدرة الصناعات الصغيرة على تفريخ أعدادا متزايدة من المنظمين إذا أمكن توجيه هؤلاء ومدهم بالمشورة الصائبة من خلال أجهزة متخصصة.

أما إذا ترك المنظمون الصغار لشأنهم يتصرفون تبعا لخبرتهم فإن مقدار الفاقد في الجهود التنظيمية قد يكون كبيرا.[3]

(٥)استخدام الموارد المحلية:

إن المؤسسات الصغيرة تستخدم الموارد التي لولاها لما تم جذبها لعملية التنمية.على سبيل المثال فإن طلب المشروعات الصغيرة على رأس المال هو طلب محدود ومن ثم فإن المدخرات الصغيرة للملاك الذين لا يستخدمون النظام المصرفي قد تصبح إذا تمت تعبئتها كافية لتمويل مشروع من هذه المشروعات الصغيرة وذلك بدلا من ترك هذه الأموال للإنفاق التفاخري والترفي أو على الأقل تركها عاطلة في الخزائن.كما تقوم المؤسسات الصغيرة باستخدام الخامات المتوفرة محليا.وكذلك الاستخدام الأمثل للمخلفات المصانع الكبيرة وهو ما يعرف ب ((By-Product)).

---

[1] عبد الرحيم الريح محمود ،مرجع سابق ص١٤٠

[2] محمد محروس إسماعيل،اقتصاديات الصناعة والتصنيع.مرجع سابق ص٢١٢

[3] عبد الرحمن يسري أحمد ،الصناعات الصغيرة.مرجع سابق ص٢٩

(٦)تتصف الصناعات الصغيرة بالمرونة العالية والقدرة على التكيف مع تقلبات في ظروف السوق وبصفة خاصة فيما يتعلق برغبات وأذواق المستهلكين سريعة التغير بعكس المصانع الكبيرة التي يصعب تغيير خطط وبرامج إنتاجها،وذلك لأن نسبة التكاليف المتغيرة إلى الثابتة مرتفعة بالنسبة للمصانع الصغيرة بعكس المصانع الكبيرة مما يمكنها من تعديل التكاليف بشكل سريع حتى تتمشى مع مستوى الإنتاج المطلوب.

ويمكن للصناعات الصغيرة أن تخدم لأسواق محدودة أو متخصصة لا تجذب إليها الصناعات الكبيرة.على سبيل المثال قررت شركة التلفون والتلغراف الأمريكية .AT&T CO عدم بناء أي مصانع كبيرة وذلك لأنها قررت التوسع في إنتاج السلع المتخصصة(غير النمطية)التي تناسب أذواق المستهلكين أو ما يسمى ((Customised products))[1]

(٧)وجود الصناعات الصغيرة ضروري لمحافظة على المنافسة وتدعيمها.الوظيفة الأساسية للمنافسة في النشاط الاقتصادي هي زيادة الكفاءة في الإنتاج.ويصعب على أي نشاط اقتصادي أن يستمر لمدة طويلة إذا لم تتوافر له وسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية.وتعني الكفاءة الاقتصادية بإنتاج المنتج بأقل تكاليف ممكنة.والمنافسة هي التي تؤدي إلى التخلص من المنتجين الأقل كفاءة.والمصانع الصغيرة تأخذ دورا كبيرا ومميزا في المحافظة على المنافسة وتدعيمها.فمجال المنافسة الكاملة مرتبط بصغر الحجم،إذ معظم شروط المنافسة التامة تتوافر لصناعات الصغيرة في البلدان النامية.فعادة العدد الموجود منها كثير وحجم الوحدة الإنتاجية صغيرة ومتقاربة.لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة.[2] [*] لذا فإن

---

[1] محمد محروس إسماعيل،اقتصاديات الصناعة والتصنيع مرجع سابق ص١٦٢

[2] عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة مرجع سابق ص٢٨

[*] يعتبر الفرد مرشال من أبرز المنظرين في موضوع المنافسة.وأظهر قلقا كبيرا على مستقبل المنافسة الكاملة بسبب توقعه نمو المشروعات العملاقة التي تستطيع كل منها أن تمتلك حصة كبيرة من السوق. إلا أنه في الوقت نفسه توصل إلى أن الاحتكار ظاهرة عابرة وأن السوق التنافسي هو الشكل الدائم للأسواق. وسخر جون كنيث جالبرت فكرة مارشال عن المنافسة ورأى أنها لا تعدو أن تكون فكرة خيالية.وأصر على أنه لا يستطيع أحد أن ينكر القوة المرعبة لشركة جنرال موتورز،إلا الأقزام الذي لا يستطيعون رؤية ما هو أعلى من حافة النافذة.(تودج.بوشهولز.،أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مرجع سابق ص٢٣٠.

وجود عدد كبير من الصناعات الصغيرة أمر في غاية الأهمية إذا كانت المنافسة الحقيقية مطلوبة[١].

ومن الجدير بالذكر أن المنافسة الموجودة في المنشآت الصغيرة ليست من نوع منافسة قطع الرقاب Cut Throut Competition

(٨)الصناعات الكبيرة تعتمد على الصناعات الصغيرة:

في عالمنا المعاصر الذي يتصف بسرعة التغير والذي أصبحت المنافسة في دنيا الأعمال سلاحا ليس فقط على المستوى المحلي ولكن أيضا على المستوى الإقليمي والدولي، لذا نرى أن المنشآت الكبرى قد غيرت كثيرا من تكتيكها واستراتيجيتها.وهذه المنشآت تدرك اليوم وجود روابط خلفية وأمامية بين فروع الصناعة المختلفة.كما أن من الأمور المسلم بها اليوم أن الربح غير مقرون بالسيطرة ومراقبة كل من استمرارية الإنتاج والتسويق،لذلك تخلصت المصانع الكبرى من كل حلقات الإنتاج غير هامة وغير مربحة لها.ويعرف هذا النوع من الروابط ب((التعاقد من الباطن Sub-contracting))بين المصنع الأم والمصانع الصغيرة التي تتعامل معه.وهو "أن تطلب الشركة ما تسمى (الطرف المتعاقد) من شركة أخرى تسمى (بالمتعاقد فرعي)أن تنتج لحسابها أجزاء أو المكونات معينة،أو أن تقوم بعمليات تجميع أو شبه تجميع لبعض الأجزاء أو المكونات،بغرض إدراجها ضمن منتج معين يتم بيعه بواسطة المتعاقد))[٢]

ويمكن التمييز بين أربعة أنماط للتعاقد الفرعي هي[٣].

-التعاقد القائم على تصنيع المكونات.

-التعاقد من الباطن على تولي أنشطه أو عمليات معينة بكاملها.

-التعاقد من الباطن لإجراء عمليات التجميع.

-التعاقد على المنتجات.

وتبين الدراسات أن الاقتصاد الوطني يعتمد على المشروعات الصغيرة ليس لأنها مصدر للابتكار والتجديد والتوظيف..الخ.ولكنها بالإضافة إلى ذلك تقوم بترويج معظم

---

[١] محمد أمين السيد علي،مرجع سابق ص١٠٠.

[٢] طلعت الدمرداش إبراهيم.مرجع سابق ص٦٢

[٣] نفس المرجع والصفحة .

المنتجات التي تنتجها المشروعات المتوسطة والكبيرة،كما أنها تزودها بالعديد من السلع والخدمات التي تحتاجها.فعلى سبيل المثال،فإن شركة"جنرال موتورز General Motors "الأمريكية تقوم بشراء احتياجاتها أكثر من ١٢٠٠٠ مورد أغلبها من المشروعات الصغيرة[1]

ويصل عدد المؤسسات التي تعمل بالتعاقد من الباطن إلى ٦٥%من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كما أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بنظام التعاقد من الباطن تصل من ٨٠-٩٠%من إجمالي المؤسسات العاملة في الصناعة المعدات والآلات الكهربائية،ومعدات الموصلات،والآلات الدقيقة.[2]

(٩)تساعد الصناعات الصغيرة في تقريب الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والحضر:

كان الاعتقاد السائد أن هناك تعارضا بين المساواة والتنمية الاقتصادية وأن مسألة التوزيع الدخول في البلدان النامية هي مسألة ترفية وأن على البلدان النامية الاهتمام منذ البداية بعملية التنمية-أي ما عرف بتكبير الكعكة أولا -وأن المؤسسات ذات الحجم الكبير هي الوسيلة الفعالة في إحداث عملية التنمية الاقتصادية إلا أنه في منتصف السبعينات تأكد بطلان عملية التقطير Trickle down وازدادت الدراسات التي تؤكد أهمية الأهداف التوزيعية في عملية التنمية،وضرورة معالجة أهداف التوزيع على أنها تشكل جزءا متكاملا من استراتيجية التنمية.

ويعتبر التفاوت الإقليمي في توزيع الدخل من الملامح الهامة في الدول النامية.وقد أبرزت الدراسات التي قامت بها العديد من الجهات بأهمية الدور الذي تأخذه الصناعات الصغيرة في عملية إعادة توزيع الدخول بين المناطق والأقاليم.واقترنت المؤسسة الصغرى بصفة عامة باقتصاد الإقليم أو الجهة وهي اكثر تعاملا وتجاوبا مع الإقليم الذي توجد فيه عما هي الحال لدى المؤسسة الكبيرة الحجم[3].

---

[1] محمد أمين السيد علي،مرجع سابق ص١٠١.

[2] محمد صالح كمشكي وآخرون،تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون.مع إشارة خاصة لتجربة البحرين.(التعاون الصناعي في الخليج العربي،ع(٦٠)إبريل ١٩٩٥)ص٩.

[3] رضا فويعة،مرجع سابق ص٥٠

والصناعات الصغيرة منتشرة في جميع البلدان النامية،وفي القرى النائيـــة،وفي المـــدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء،على عكس الصناعات الضخمة التي تـــتركز عـــادة في العواصم وبعض المدن الكبيرة،لذا فإن تنمية الصناعات الصغيرة تساهم في تحقيق التـــوازن الإقليمي.

ومما يساعد على انتشار الصناعات الصغيرة قدرتها على التكيف في الأرياف والمنـــاطق النائية التي لا تتوفر فيها مشاريع البنية التحتية Infrastructure الأمر الذي يمكنها للحـــد مـــن ظاهرة البطالة الريفية والهجرة من الريف للمدن عن طريق استيعابها للعمالة القادرة علـــى العمل.

ومن المزايا الهامة للصناعات الصغيرة أنها لا تضيف مشاكل أو أعباء جديدة سكنية أو صحية إلى غير ذلك مما تسببه الصناعات الكبيرة.

(١٠)تساهم الصناعات الصغيرة خلق دخـــول للفئـــات الاجتماعيـــة المحرومـــة.إن الصناعات الصغيرة بحكم موقعها في الريف،يكون باستطاعتها زيادة دخل سكان الريفيـــين مباشرة،وهم يشكلون الغالبية العظمى من الفقراء في العالم الثالث.[1]فالصناعات الصغـــيرة كثيرا ما ترتبط بالعائلة،فتوفر فرص عمل لأفرادها،وتستجيب إلى متطلبات الفئات الأكـــثر تعرضا للتهميش والبطالة كالشباب والنساء والمتقدمين في سن.يقول أحد البـــاحثين:((إن الاهتمام بالمشاريع الصغيرة هو اهتمام فعلي وعملي بتحسين مســـتوى دخـــول الأفـــراد والأسر ووسيلة لرفع عائد الأسرة،وكفاية احتياجاتها وضمان الاستقرار لها،ورعاية لمستقبل أطفالها.[2] [*]

وبصفة عامة تعتبر المشاريع الصغيرة من أبرز المشاريع إدرار الدخل Income Generation projects

وفي كثير من الاقتصاديات النامية الأكثر نجاحا مثل جمهورية كوريا وتايوان نجـــد أن دخل الأسرة الزراعية من غير الزراعة يتجاوز دخلها من الزراعة[3][**]

---

[1] جاك لوب،مرجع سابق ص٣٣.مالكولم جبلزو آخرون مرجع سابق ص٨٧٥

[2] عبد الرحيم الريح محمود،مرجع سابقص١٤٤.

[*] وجدير بالذكر أن للباحثين David Hulme and Gill Peace دراسات مخصصة حول أثر الإيجابي المشاريع الصغيرة على الأطفال.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٣٢

وبصفة عامة،فإن تجربة الصين،واليابان،وكوريا الجنوبية،وتايوان،تبين أن سياسة تشجيع الصناعات الصغيرة في الريف يمكن أن تكون فعالة شريطة أن توضع وتنفذ بصورة جيدة.[1]

وأخيرا وليس أخر فإنه بالإضافة إلى ما سبق من الأسباب للاهتمام بالصناعات الصغيرة،فإن هناك عاملا أخر لا يقل أهمية،وينبغي عدم إغفاله أبدا،ذلك أن إقامة المشاريع خاصة الصغيرة منها-هي في الأساس احتياج إنساني إذ أن هذه المشاريع توفر للفرد تحقيق ذاته -Self-Steem- مع إشباع احتياجاته المادية والاجتماعية.وتوضح كل العناصر المذكورة أعلاه كيف تستطيع الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية أن تساعد في تخفيف الفقر من خلال تحسين مستوى العمالة والدخول.

(**) إن ثلاثة أرباع الأسر الريفية في اليابان تكسب الجزء الأكبر من دخلها من خارج قطاع الزراعة.(محمد عمر شابرا؛ الإسلام والتحدي الاقتصادي،ص٣٧٧).

(١) جاك لوب،مرجع سابق ص٣٣٢

المطلب الثالث:مشكلات الصناعات الصغيرة في البلدان النامية.

تواجه الصناعات الصغيرة عموما بعض المعوقات التقليدية المشتركة التي تعرقل نموها وارتقاءها في غالبية البلدان النامية،وذلك بالإضافة إلى المعوقات الخاصة لكل صناعة من هذه الصناعات.ولكن لابد من ملاحظة أن نوع هذه المشكلات،ونطاقها،وكذلك درجة حدهما تختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة لكل دولة.كما يلاحظ تداخل هذه المشكلات من حيث أسباها ونتائجها.

ويمكن القول أن مشكلات الصناعات الصغيرة إنما ترجع أساسا إلى حجمها أي إلى كونها صغيرة.ولعل كلمة صغيرة بحد ذاتها تحمل في طياتها معاني الضعف والحاجة وقد يكون من المناسب أن نشير في البداية إلى المقومات الفنية للعملية الإنتاجية التي تشمل على خمسة عناصر-يعبر عنها باللغة الإنجليزية ب((Five M))لأن كلا منها يبدأ بحرف ((M))وهي على الوجه التالي :



ا-العمالة Man power

ب-رأس المال النقدي Money

ح-رأس المال المادي Machines

د-الخامات ومستلزمات الإنتاجية Material

هـ-السوق Market

ولعله يمكن تصنيف أهم المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة في البلدان النامية على النحو التالي:

[١]السياسات الحكومية.

أحد أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة تسببها السياسة الحكومية.[1]فعلى الرغم من الإعلانات الرسمية التي تصدر من رجال السياسة في العالم الثالث والتي تؤكد

---

[1] IDriss Jazairy et.al .op.cit p.١٧٨

أهمية وأولوية الصناعات الصغيرة إلا أنه من الواضح أن هذا القطاع يعاني من الإهمال بل والتحيز ضده من قبل السياسات الحكومية[1].

فالسياسات الحكومية كثيرا ما تعتبر المنشآت الصغيرة وكأنها بالضرورة خارج نطاق القانون[2]

ويمكن تخليص أبرز السياسات الحكومية التي تؤثر سلبيا في الصناعات الصغيرة في البلدان النامية كما يلي:[3]

-بعكس ما يحدث في الدول المتقدمة والدول الأخذة في التصنيع حديثا فإن الصناعات الصغيرة في الدول النامية يحرم منها الامتيازات والإعفاءات الضريبية والجمركية التي تتمتع بها المنشآت الصناعية الكبيرة،بل إن هذه الصناعات تتعرض لأسلوب التقديرات الجزافية لمصلحة الضرائب.

والسياسة التجارية تحمي المنشآت الكبيرة أكثر مما تحمي المنشآت الصغيرة ففي سيراليون على سبيل المثال حصل كبار منتجي الملابس على حماية تزيد خمس عشرة مرة على الحماية الممنوحة لصغار منتجي الملابس[4]وكثيرا ما يصنف السلع الرأسمالية التي تستخدمها الصناعات الصغيرة المقامة في الريف بأنها سلع ترفية ويفرض عليها ضرائب وفقا لذلك. ففي سيراليون أيضا صنفت ماكينة الخياطة سلعة استهلاكية ترفية وحددت الرسوم الجمركية الخاصة بها تبعا لذلك،برغم أنها سلعة رأسمالية هامة للترزية.[5]

---

(1) جاك لوب ،مرجع سابق ص٣٢٨-٣٠-عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة مرجع سابق ص٣٢

(2) جالن سبنسر هل،مرجع سابق ص٤٢

(3) حول هذه النقاط أنظر:

-جالن سبنسر هل،مرجع سابق ص١١٥ وما بعدها

-عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة مرجع سابق ص٣١-٢

- IDRiss Jaziry et.al. op.cit pp.١٧٨-١٧٩

(4) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ص١٤٣.

(5) جالن سبنسر هل،مرجع سابق ص١١٦

-البنك الدولي تقرير التنمية في العالم ١٩٨٧ص١٤٣

-كثرة الهيئات والأجهزة المعنية بشئون الصناعات الصغيرة مما يعرقل حسن سير الإجراءات ويؤدي تضارب التوجهات وتفشى البيروقراطية وامتناع صغار المستثمرين عن إقامة الصناعات الصغيرة لأنه كما يقول الاقتصاديون فإن ((رأس المال جبان).

ويمارس التميز ضد الصناعات الصغيرة في الحصول على النقد الأجنبي.بينما تحصل الصناعات الكبيرة حاجتها منه،كما أن الصناعات الكبيرة هي المستفيدة من أسعار الفائدة المدعومة وأسعار الصرف المنخفضة بصورة مصطنعة،وإن كان ربما يتعين عليها أن تدفع أجورا أعلى نسبيا بسبب التشريعات النقابية والعمالية ونتيجة لهذا،فإنها تتجه نحو إحلال مغالى فيه لرأس المال محل العمل.

-صعوبة إجراءات الحصول على التراخيص والتصاريح الجديدة أو تجديد القديمة منها اللازمة لأنشطتها.وفي حالة ممارسة الصناعات الصغيرة نشاطها بدون حصول التراخيص فإنها تتعرض لأنكى أنواع العقوبات من الجهات المختصة إذا انكشف أمرها.

-وتركز الحكومات النامية مشروعات البنية التحتية ذات التكلفة المرتفعة التي تخدم الصناعات الكبيرة بينما يعاني قطاع الصناعات الصغيرة من عدم وجود أو توفر هذا النوع من المشروعات.

-كما أن السياسات الزراعية التي تحد نمو الدخل في الريف تحد أيضا من أسواق منتجات الصناعات المحلية.وبصفة عامة فإن الحكومات تقدم ميزة للمنشآت المؤهلة لها،وهو ما يعني

دائما لمنشآت الأكبر.[1]

وأيضا تواجه الصناعات الصغيرة إهمال الهيئات الدولية المانحة لأن:((هؤلاء الأغنياء-الهيئات الدولية-منظمون،ومتعلمون،ويميلون إلى المدن،وفوق ذلك كله أقوياء.ولذلك يفضلون أن يتعاملوا مع المشاريع الكبيرة خاصة مشاريع البنية التحتية مثل مشاريع الطاقة،والطرق،

والري،ومصانع الإسمنت،والورق،والحديد،والمزارع الكبيرة.لأن هذا النوع من المشاريع يمكن رؤيتها،وهي اكثر هيبة،وتكثر زيارتها والكتابة عنها... كما أن هذه

---

[1] جالن سنبسر هل:مرجع سابق ص١١٧

المشاريع الكبيرة توفر أرضية صالحة لرشوة بالنسبة لكبار المسؤولين الحكوميين كما أنها توفر للمهنيين الصغار والنخبة الريفية فرصة للانضمام إلى عالم الأغنياء.فالنسبة لهؤلاء جميعا الكبير جميل ((Big is beautiful))[1]

[٢]مشكلة التمويل:[2]تمثل مشكلة التمويل إحدى أهم العقبات الأساسية التي تواجه الصناعات الصغيرة وهي مشكلة تواجه المصنع الصغير في جميع مراحله من تأسيس وتشغيل وتجديد...الخ.وكما هو معلوم فإن الصناعات الصغيرة تكون مملوكة لفرد أو أسرة واحدة أو عدد محدود من الأفراد أو الأسر وبإمكانيات محدودة في الغالب الأمر الذي يؤكد محدودية رأسمالها فعلى سبيل المثال اعتبرت ما يقرب من٩٠%من المشاريع الصغيرة في غانا وتونس نقص الائتمانات معوقا خطيرا للقيام باستثمارات جديدة.[3]

ويتعذر على الصناعات الصغيرة كغيرها من المؤسسات الصغيرة الوصول إلى المؤسسات الائتمان.وتشير إحدى الدراسات إلى أن أقل من ١%من المؤسسات الصغيرة في البلدان النامية تحصل على ائتمان وفق الأسعار الفائدة المحددة من المؤسسات المالية الرسمية،بينما يعتمد الباقي على القطاع غير الرسمي.[4]

وتتجاهل المصارف ومؤسسات الإقراض المنظمة الأخرى ((Formal Credit Market))في الاستجابة لحاجات منشآت الأعمال الصغيرة للائتمان،نظرا لعدم توفر شروط الملاءة المالية((Credit Worthiness))بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.وبحجة ارتفاع التكاليف الإدارية لإقراض المؤسسات الصغيرة وإذا أقدمت المؤسسات المالية المنظمة إقراض صغار رجال الأعمال فإنها تطلب في الغالب ضمانات تعجيزية لا يقدر رجل الأعمال الصغيرة توفيرها وبصفة عامة فإن تكاليف الائتمان في المؤسسات الصغيرة أكثر ارتفاعا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

جدول رقم (٨٤)التكلفة النسبية لرأس المال في المؤسسات الكبيرة والصغيرة(فرق النسبة المئوية في تكاليف رأس مال المؤسسات الكبيرة بالقياس إلى المؤسسات الصغيرة)

---

(1) see:Robert Chambers,Simple is optimal.op.cit. pp:٢١١-٢١٢

(2) سنتناول هذه الموضوع بشي من التفصيل في الفصل الرابع.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٤٠

(4) البنك الدولي،تقرير عن التنمية ف العالم ١٩٨٧ص١٤٣

مصدر الفرق في تكاليف رأس المال

الاقتصاد	الفترة	السياسة التجارية	سياسة سعر الفائدة	السياسة الحالية	الإجمالي
البرازيل	١٩٦٨	صفر	٣٣-	٠٠	٠٠
تونس	١٩٧٢	٣٠-	٣٣-	٠٠	٠٠
جمهورية كوريا	١٩٧٣	٥-	٣٥-	١٠	٣٥-
سيراليون	١٩٧٦	٢٥-	٦٠-	٢٠	٦٥-
غانا	١٩٧٢	٢٥-	٤٢-	٢٦	٤١-
هونغ كونغ	١٩٧٢	صفر	صفر	صفر	صفر

المصدر:البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧ص١٤٤.

ملاحظة:يدل الرقم السالب على أن تكاليف رأس مال المؤسسات الكبرى أقل من تكاليف رأس مال المؤسسات الصغرى.

ومعظم منشآت الصغيرة تعتمد في تمويلها على الموارد الذاتية والأصدقاء والأقرباء كما يوضحها الجدول المذكور أدناه.وتتلقى الائتمان من أسواق المال غير المنظمة (Informal credit market)مثل المرابين،وموردي المواد الأولية.

وتشتهر هذه الأسواق بارتفاع أسعار الفائدة على القروض.فقد تصل معدلات الفائدة إلى ١٠٠%في اليوم[1] وتشير إحدى الدراسات -على سبيل المثال-أن سعر الفائدة في السوق غير الرسمي في((بيرو))ربما وصلت إلى ٨٠٠%أو ١٠٠٠%في السنة[2].ولا توجد لذي أسواق المال غير منظم فترة سماح.

---

(1) جالن سبنسر هل،مرجع سابق ص١٢٥

(2) عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة.مرجع سابق ص٣٧

جدول رقم(٨٥)مصادر التمويل في الاستثمار البدائي في المؤسسات الصغيرة لبعض البلدان المختارة.(النسبة المئوية حسب المصادر).

مصدر	بنجلاديش منطقة فرعية ١٩٨٠	نيجيريا ثلاث ولايات ١٩٧٠	سيراليون البلد كله ١٩٧٦	تترانيا المدن الريفية ١٩٦٨	هيتي بورتوبيرنس ١٩٧٩
المدخرات الخاصة	٧٣	٩٤	٦٠	٧٨	٧٢
الأقرباء	٢	٤	٢٠	١٥	٩
المصارف	أ/	١	١	١	١
الحكومة	أ/	أ/	أ/	١	أ/
المرابين	١	أ/	١	أ/	١
أخرى	٢٣	أ/	١٨	٦	١٦

ملاحظة.أ/ تعني أقل من ١%

Source: Idriss Jazairy et.al. op.cit. p.١٧٧

ولقصور التمويل لدى الصناعات الصغيرة فإنها كثيرا ما تعتمد في شراء مستلزمات الإنتاج على التجار والوسطاء الذين يشترون منتجاتها ومن ثم فإنها مضطرة إلى شراء المواد الخام بسعر مرتفع والتخلص من منتجاتها بسعر منخفض[1].

[٣]مشكلة الإدارة والتسويق:

تتمثل المشكلة الإدارية في الصناعات الصغيرة فيما تعانيه هذه الصناعات من عدم وجود تخصص وتقسيم للعمل وما ينجم عنه من مزايا إذ يتعين على مدير المصنع الصغير الإلمام بكل وظائف الإدارة التي يقوم بها في العادة عدة أشخاص في المصنع الكبير،بل عدة إدارات.

[1] محمد محروس إسماعيل،اقتصاديات الصناعة مرجع سابق ص٢٢٠

ومعظم أصحاب المشروعات الصغيرة لا يملكون الخبرة الكافية والمهارات اللازمة في العديد من مجالات عمل مشروعاتهم،كما لا يميلون إلى توزيع الوظائف وتفويض المسئوليات الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بعض الممارسات الإدارية الخاطئة وبصفة خاصة ما يتعلق بتيسير الأمور الفنية مثل المحاسبة المالية،إذ كثيرا ما ينظر المالك المدير المحاسب المحترف كأنه أقرب إلى أن يكون جاسوسا منه خبيرا ماليا[1]

وكثير من الباحثين يرون أن نقص الخبرات التنظيمية لدى صغار رجال الأعمال قد يكون أخطر مشكلات المشروعات الصغيرة على الإطلاق.[2]

ومن جهة أخرى فإن الغرض النهائي من قيام الصناعة وتطورها هو إنتاج السلع المصنعة التي يتوفر عليها الطلب أي الحاجة المدعومة بالقدرة الشرائية،ومن ثم يعتبر تواجد السوق الكافي لاستيعاب الإنتاج من أهم معوقات قيام وتطور الصناعة.وقد يكون هذا الطلب محليا كما قد يكون خارجيا.ومعرفة أحوال السوق تعطي المرونة لأصحاب الصناعات الصغيرة، لذا فهي ضرورية بقدر ضرورة توافر التمويل.والصناعات الكبيرة تستعين لدراسة الأسواق الخبراء والمتخصصين،بينما لا تستطيع الصناعات الصغيرة أن تفعل ذلك لقلة إمكانيات لذلك فإن المالك المدير هو الذي يتولى هذه المهمة وغيرها من المهمات.ومن ثم فإن الصناعات الصغيرة تعاني من مشكلة عدم توفر المعلومات عن الأسواق مما يؤدي عدم قدرة المصانع الصغيرة على مسايرة التغيرات في اتجاهات وكذلك قد لا تستطيع التنبؤ باحتياجات السوق المتغيرة.

ومشكلة التسويق لها علاقة مع مشكلة التمويل التي سبقت إشارتها،حيث أن النشاط التسويقي يستدعي مصرفات على الدعاية والإعلان،وتجويد التغليف والتعبئة والتسعير، والخدمات المقدمة إلى العملاء...الخ.وبطبيعة الحال يمنع ضعف القدرة التمويلية للمصنع الصغير دون أداء هذه الوظائف وأهم أسواق للسلع والخدمات المنتجة من قبل المشروعات الصغيرة يوضح الجدول التالي:

---

(1) جالن سبنسر هل،مرجع سابق ص١٢٣

(2) عبد الرحمن يسري أحمد،الصناعات الصغيرة،مرجع سابق ص٣٣.

جدول رقم(٨٦)نسبة توزيع أهم المشترين للمنتجات المصانع الصغيرة.

نسبة توزيع المشروعات

	جميع جامايكا	ريف هندوراس	ريف مصر	ريف بنجلاديش
المستهلك النهائي	٨٧	٨٩	٨١	٥١
الوسطاء	١٢	..	١٧	٤٩
الحكومة	١	ب/	ب/	ب/
التصدير	ب/	..	٢	ب/

ملاحظة:ب/تعني أقل من ١%

..تعني غير متوفر.

Source: Idriss Jasairy et.al. op.cit.p.١٧٧

ويتضح لنا من الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة تعتمد في توزيع منتجاتها على المستهلك النهائي المحلي والوسطاء ولا يخفى مدى تواضع دخول غالبية سكان الأقطار النامية خاصة سكان المناطق الريفية:كما لا يخفى الاستغلال البشع الذي يمارسه الوسطاء ضد المنتجين الصغار وفي الغالب فإن أسواق التصدير الخارجية لا توفر قنوات لتصريف منتجات المشروعات الصغيرة،باستثناء عدد محدود جدا من المنتجات فهي بصفة عامة تقوم بتصريف حوالي ٢%فقط من هذه المنتجات[1].

[٤]نقص العمالة المدربة:-

[1] IDRiss Jazairy et al .op.cit. p.١٧٨

يعتبر نقص العمالة المدربة عنق الزجاجة Bottle-neck بالنسبة للصناعات الصغيرة نظـرا لتفصيل الغمالة المدربة للمشروعات الكبيرة واجتذاب أسواق العمل الخارجية سـواء في المدن أو في خارج البلد،حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بإضافة توفر فـرص أكـبر للترقي.أو بسبب عدم وجود مراكز ومعاهد البحوث والتدريب أو على الأقل انخفـاض طاقتها الإستيعابية،ولا يخفى الدور الحيوي الذي تأخذه هذه المراكز والمعـاهد في رفـع كفاءة الأيدي العاملة الموظفة في هذه الصناعات.

كل هذه العوامل تؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج الصناعات الصغـيرة أو درجـة جودة منتجاتها ومن ثم ارتفاع تكاليف منتجاتها وضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق.

[٥]مشكلة البنية الأساسية:-

تتطلب عملية التصنيع ضرورة توفر مشاريع البنية التحتية وتأتي أهمية هذه المشاريع من خلال تأثيرها على نفقات الاستثمار والتشغيل والتوزيع والتسويق.وبـالرغم أن قطـاع الصناعات الصغيرة لا يتطلب عادة قدرا كبيرا من البنية التحتية ذات التكلفة المرتفعة كمـا هو الحال في الصناعات الضخمة، فإن مشاريع البنية التحتية لها تأثيرا كبيرا على منشـآت الصغيرة.

والمنشآت الصغيرة في العالم الثالث تعاني من مشكلة عدم توفر مشاريع البنية التحتيـة والمرافق الأساسية.وهذا النوع من الخدمات تساعد الصناعات الصغيرة في نقـل المـواد الأولية وحصول التمويل من مصادرها،كما تساعد نقل منتجاتها إلى الأسواق بتكـاليف مناسبة.

وباختصار فإن التقدم الذي تحققه الصناعات الصغيرة يتوقف إلى حد بعيد على مـدى تقدم وسائل النقل والطرق والمواصلات والمرافق الأساسية المتاحة لها.ومن نافلة القـول أن نذكر مرة أخرى أنه بالإضافة ما سبق ذكره أن هناك العديد من العقبات التي تواجه هـذه الصناعات ولكننا نكتفي ما سبق طلبا للاختصار.

المطلب الرابع:مقترحات لتنمية الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة.

حتى يتسنى لنا طرح بعض مقترحات لتنمية الحرف التقليدية والصناعات الصغيرة في البلدان النامية-والإسلامية جزء منها -يجب تحديد أهداف تنمية هذه الحرف والصناعات،لأن سياسة التنمية تنطلق في الواقع من الأهداف التي يختارها أو يفضلها مجتمع ما في تحقيقها.

إذن،ما هي أهداف تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية.بصفة عامة وباختصار شديد يمكن القول إن الهدف العام والأساسي للتنمية ينبغي أن يكون محاربة الفقر والتوزيع غير العادل للمداخيل والبطالة، وينبغي أن تستهدف سياسة تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية مساهمة تحقيق تلك الأهداف.

لذا يجب توجيه هذه الصناعات لخدمة أهداف التنمية العامة حتى تكون ضمن استراتيجية شاملة للتنمية،وذلك من خلال وضع خطة واضحة لهذه الصناعات تكون جزءا من الخطة القومية التي يدعم بعضها البعض على نحو يساعد الإسراع في تنفيذ سياسة للنهوض والارتقاء بأداء الصناعات الصغيرة. وجدير بالذكر أن هذه السياسات تتفاوت بين الدول حسب الظروف والاعتبارات المحلية البشرية منها والطبيعية.

ولا يتسع المجال في هذا البحث للتوسع في شرح دور كل وسيلة من هذه الوسائل وفي بيان أهميتها ولكننا نكتفي بسرد هذه الوسائل

[١]إنشاء هيئة رسمية تتولى خدمة الصناعات الصغيرة:-

لن يكون هناك تطوير وتنمية للصناعات الصغيرة في البلدان النامية إلا إذا أدركت حكومات تلك الدول أهمية تلك الصناعات وأقدمت على تشجيعها وتدعيمها ومنحها التسهيلات اللازمة لنموها.

ومن الأهمية بمكان ألا تواجه تلك الصناعات تمييزا. بل في الواقع ينبغي أن نعطي لها الأفضلية.

ويتحقق ذلك من خلال وضع سياسات لاقتصاد الكلي اكثر إنصافا للمشاريع الصغيرة. مثل ضرورة منح هذه الصناعات إعفاءات وامتيازات ضريبية،وضرورة تيسير إجراءات استخراج التراخيص والتصاريح اللازمة لإنشائها أو حتى إعفائها من هذه التراخيص والتصاريح.

وإنشاء أجهزة متخصصة تعمل على خدمة هذه الصناعات بحيث تضم كفاءات فنية متميزة في المجالات التي تعمل فيها هذه الصناعات وذلك لتقديم الاستشارات الفنية والإدارية والقانونية ودراسات الجدوى الاقتصادية التي يعجز المستثمر الصغير عن تحمل نفقاتها.ومن الإجراءات المهمة التي يمكن أن تتخذها الحكومات لتشجيع الصناعات الصغيرة تيسير الحصول على الائتمان وتقديم التدريب سواء التدريب المهني أو التدريب على المهارات ومن الإجراءات الضرورية قيام الجهات الحكومية إعطاء الأفضلية في الشراء من منتجات الصناعات الصغيرة.وهذه الهيئة المقترحة يجب أن يتوفر لها الصلاحيات المطلوبة لتؤدي دورها على أكمل وجه.وبصفة عامة فإن تنفيذ سياسات حكومية لدعم المنتجين الصغار له ما يبرره.

[٢]توفير التمويل المطلوب.مشكلة التمويل هي أهم مشكلة تواجه الصناعات الصغيرة وتوفير التمويل لهذه الصناعات يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق النجاح لهذه الصناعات.وكما أشرنا سابقا فإن مصادر التمويل لهذه الصناعات هي في الأساس الموارد الذاتية لمالك أو ملاك المصنع ثم القروض من أقاربهم وأصدقائهم ثم المرابين وموردي المواد الأولية بينما تعتبر المصارف والمؤسسات التمويل الرسمية أضعف مصدر لتمويل بالنسبة لهذه الصناعات.وعملية توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة يتطلب إنشاء مصارف ومؤسسات متخصصة بغرض تشجيع الاستثمار في هذه الصناعات وتشجيع المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الأخرى لتمويل هذه الصناعات من خلال المشاركة في دفع المصاريف الإدارية لإقراض الصناعات الصغيرة،وتوفير الضمانات للمصاريف التجارية وخاصة بعد أن أكدت الكثير من الدراسات أن تمويل هذه الصناعات قد أثبتت جدواه في كثير من الدول.

ويجدر على البلدان النامية أن تشجع مؤسسات التمويل غير رسمية علـــى المنافســة المؤسسات الرسمية بدلا من أن تحاربها إذا أثبتت هذه المؤسسات في كثير مـــن الأحيـــان كفاءتها وقدرتها على تقديم التمويل الكفء للصغار المنتجين.وبصفة عامة فإن الاعتبـارات المطلوبة مراعاتها لدى إعداد وتنفيذ برامج الإقراض-أيا كان مصدرها للصناعات الصغرى والحرف التقليدية ويمكن أن تتلخص فيما يلي:-

ا-إعطاء المزيد من العناية لدى اختيار متلقي التمويل حتى يكون التأثير الاقتصـــادي لهذا التمويل أشمل نطاقا وأكبر فائدة.

ب-تطبيق أسلوب التمويل الجماعي الذي أثبت فعاليته في عدد من الأماكن،وتضمين برامج التمويل عناصر المساعدات التقنية والإدارية.

ج-اشتراط منح التمويل على أساس جداول سداد واقعية وفترات سماح مناسبة وإلغاء أسعار الفائدة لتعارضها مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

د-تحسين أداء الحافظة المالية عوضا عن فرض رسوم جزائية وإجراءات حبس الرهــن والمقاضاة أو إشهار لإفلاس في حالات التخلف عن السداد لأسباب تتعلـــق بـــالظروف العامة.

[٣]تيسير الحصول على العمالة الماهرة:-

كما لاحظنا سابقا فإن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تعاني من ندرة الأيـــدي العاملة المدربة القادرة على إنجاز المهام الفنية التي تتطلبها العملية الصناعية.

ومن المجالات الضرورية للصناعات الصغيرة في هذا الصدد تنمية وتطوير الكفــاءات الإدارية العاملة فيها وبصفة خاصة الإدارة العليا فيها والتي تتركز في الغالب في يد المـــالك المدير.

وهناك عدة طرق يمكن توفير التدريب لهؤلاء العمال.حيث يمكن تدريبـــهم مراكـــز التدريب الفني والإداري الحكومية،كما تستطيع الحكومة أن تضغط على المنشآت الكبـيرة لتوفير التدريب المطلوب للصناعات الصغيرة،وذلك يتطلب إقامـــة تعـــاون وثيـــق بـــين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة.

كما يجب أن نشير إلى أن التدريب كبرنامج لتنمية المـــهارات وكفـــاءات القـــوى البشرية،يجب أن يكون عملية مستمرة مثله في ذلك مثل أي برنامج في التخطيط التنموي.

ويجب أن يكون هناك تكامل بين التدريب خارج المنشآت والتدريـــب العملـــي في داخل المنشآت ويجب أن لا يغيب عن البال أهمية اللامركزية في توزيع المؤسسات التدريبية التي تسهم في إنشائها السلطات المركزية إذ أن تركيز هذه المؤسسات في المدن من شأنه أن يحرم الأرياف من هذا النشاط التدريبي الحيوي.كما أنه ينطوي على محاذير عـــدم عـــودة المتدربين الصغار من أهل الريف إلى قراهم والمؤسسات الصغرى التي تتوطـــن في هـــذه القرى.

[٤]حسن اختيار النمط التكنولوجي الواجب التطبيق في الصناعات الصغيرة والـــذي يتناسب مع الجودة والتكلفة وظروف الطلب في السوق.وتتسم في الغالب التكنولوجيـــا المستخدمة في الصناعات الصغيرة بالبساطة وقلة التكاليف وهذه السمة يجب الحفاظ عليها حتى نستطيع تشجيع الصناعات التقليدية ومن ثم التنمية الريفية وخلق أكبر قدر ممكن مـــن فرص العمل وزيادة الدخل الريفي.وهذا يتطلب إلجام نزوات الخبراء الحضريـــين الذيـــن يميلون دائما إلى التكنولوجيا الحديثة الأكثر كثافة رأسمالية والتي يألفونها.ومن الضـــروري وضع السياسات التي تضمن تكييف التكنولوجيا الحديثة مع احتياجات المنشآت الصناعيـــة الصغرى والحرف التقليدية،وليس العكس،والعمل على التغلب على المعوقات الناجمة عـــن مزج التكنولوجيا الحديثة بالنشاط الصناعي التقليدي والمعارف والثقافة المحلية.

يقول المثل الصيني:((إذا أردت أن تساعد فقيرا فلا تعطه سمكة،ولكن أعطـــه شـــصا يصطاد به))ونحن نقول ((ولكن ساعده في تطوير شصه))ونعني بذلك أنه في حين تحـــوز المصانع الكبيرة على إمكانات كبيرة للبحوث والتطوير(R & D)فإنه ليـــس للصناعـــات الصغيرة إمكانات تذكر في هذا الإطار،لذا فإنه من الضروري أن تعطي الدولة والجـــهات الأخرى المهتمة للصناعات الصغيرة التدريب والتطوير التكنولوجي لهذه الصناعات اهتماما بالغا.

[٥]إضافة إلى ما سبق ذكره يجب الاهتمام بالأمور التالية:-

-تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والريفية في تكامل وثيق مع التحسين الزراعي وغيره من الأنشطة الريفية كما فعلت التجربة الصينية،وأن تعتمد الصناعات الصغيرة في الأرياف بطريقة واضحة على الزراعة.

-لمواجهة السلبيات الناجمة عن صغر الحجم الصناعات الصغيرة وضيق نطاق سوقها فإن الأمر يتطلب من أصحاب الصناعات الصغيرة والحرف التقليدية على تنظيم أنفسهم على أساس إنشاء جمعيات تعاونية اختيارية واتحادات مهنية متخصصة،وكذلك تشجيع اندماج بعض هذه الصناعات مما يقوى من مركزها التنافسي.

-توصيل الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية وتوفير المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع .

-إقامة المؤتمرات العامة والندوات التي تتناول موضوعات تتعلق بالصناعات الصغيرة والحرف التقليدية وإقامة معارض لترويج منتجات هذه المصانع.

وأخيرا تجدر الإشارة أهمية أن يوكل تنفيذ سياسات تنمية الصناعات الصغيرة إلى المؤسسات القائمة بعد تفعيلها،بدلا من تأسيس مؤسسات جديدة،ذلك أن تصحيح أخطاء المؤسسات القائمة خير من إنشاء مؤسسات جديدة.

المبحث الثالث : قطاع التعليم.

في هذا المبحث لن نحاول اقتحام البيت التربوي الذي يصفه البعض "بجحر الأفاعي" أو "بيت الثعابين" ولكن سوف نتعرض فقط للعلاقة بين التعليم والتنمية، ثم سنتعرض التعليم في الريف بوصفه بؤرة اهتمامنا في هذا المبحث .لذا يتكون هذا المبحث من مطلبين هما :

المطلب الأول : دور التعليم في التنمية

المطلب الثاني : التعليم في ريف العالم الإسلامي .

المطلب الأول : دور التعليم في التنمية .

منذ استقلال العديد من أقطار العالم الثالث وحتى الآن ، فإن علماء الاقتصاد بصورة عامة والتنمويون بصورة خاصة يناقشون العناصر الّتي تساهم علي تحقيق التنمية الاقتصادية .وقد غلب على كثير من المناقشات اتجاه مفاده أن تكوين رأس المال هو لب التنمية الاقتصادية ومن ثم توجهت الأنظار على حركة الأشياء ، أي نحو الاستثمار والادخار [1]. ومع الاعتراف بأهمية وضرورة رأس المال كعنصر في التنمية الاقتصادية ، إلا أنه أصبح من الواضح الآن أن العنصر البشري يحتل المكانة الأولى بين عناصر التنمية اقتصادية-اجتماعيةsocioeconomic. فــ((الكائنات البشرية تمثل "اللاعبين الأساسيين" ، فإذا لم يتم إصلاح هذه الكائنات ، فلا يمكن لشيء أن يؤدي عمله ، سواء كان ذلك هو "اليد الخفية " أو "اليد المرئية"[2] .

والحديث عن عنصر البشري كمقوم أساسي من مقومات التنمية، وباعتباره غاية من ناحية ووسيلة من ناحية أخرى يتطرق بمجالات متعددة بالكفاية الإنتاجية لهذا العنصر مثل مجالات التعليم والصحة والتغذية والتربية الروحية وقيم العقدية والاجتماعية.

ويحتل نظام التعليم مكاناً بارزاً بين تلك المجالات لما له من آثار بالغة في تنمية العنصر البشري.ويمكن القول وبثقة كاملة بأن الفرق بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول النامية هو ارتفاع إنتاجية رأسمال البشري في الأولى بالمقارنة مع الثانية.

والجدول التالي يقارن نسب العوائد في كل من البشر ورأس المال الطبيعي في كتلتين من الدول ، خلال فترتين من الزمن. ويتضح من الجدول ارتفاع عوائد الاستثمار في البشر أكثر من رأس المال الطبيعي في مجموعة الدول النامية.

جدول رقم (٨٧) عوائد الاستثمار في كل من البشر وراس المال الطبيعي في كتلتين

---

[1] ويتجلى هذا التوجه بأنصع صوره في استخدام نموذج هارود ودمار (the Harrod -Domar mode) فمع أن هذا النموذج وضع أساساً للدول المتقدمة. إلا أنه استخدم فيما بعد مع حالة البلدان النامية ليقدم منطقاً تبريرياً لاستثمارات الأجنبية داخل اقتصاديات النامية .ويرى هذا النموذج أن عملية التنمية تعتمد على نسبة الادخار والاستثمار الّتي تستطيع أن توفر الدولة من ناتجها القومي.

(٢)محمد عمر شابرا؛ نحو نظام نقدي عادل. (دار البشير للنشر، عمان-الأردن، ط.٢،١٤١٠هـ/١٩٩٠م)ص٣٦.

من الدول (%).[1]

الدول	في الستينات			في السبعينات		
	البشر		الطبيعة	البشر		الطبيعة
الأقل نموا	٢٠	<	١٥	١٥	<	١٣
متوسطة النمو	٨	>	١٠	٩	>	١١

Source : Psacharopoulos, Returns to education : A further International updated and Implications, (journal of Human Resources vol. ٢٠, No:١, ١٩٨٥) cited by A. Rashid Abdi Ismail; Education, Human capital and economic Growth in LDCs. (Univ. Vaasa,the masters thesis in economics, ١٩٩٧) P. ٤١.

والمعرفة كانت دوما سلاحا لا يمكن الاستهانة به ومن هنا قال فرنسيس بيكون ((المعرفة قوة))[2].وقال ميشيل فوكو ((القوة أيضا معرفة)).[3] وجاء في كتاب "تعلم لتكون" : ((وإذا استعرضنا التاريخ من عهد الصنائع اليدوية إلى عهد الثورة الصناعية ، ومن ثورة الميجية Meiji ،إلى المخططات الخماسية السوفياتية الأولى ، فإننا نلاحظ أن : المشاريع الاقتصادية الكبرى مقترنة دائما بانتشار التربية والتعليم . وهذا ما تؤكده الوقائع الحالية ، إذ لوحظ أن احتياجات التنمية الاقتصادية وظهور إمكانيات جديدة للشغل ، من أقوى الحوافز لازهار التربية ونموها)).[4]

وتؤكد لنا التجارب التاريخية أن الأفراد والمؤسسات والبلدان كانوا يصبحون أغنياء

---

[1] ملاحظة : الدول النامية التي يشملها الجدول هي المكسيك ،كولومبيا ، فنزويلا ، شيلي ، البرازيل ، الهند ، فلبين ، غانا ،كينيا، أوغندا ، ونيجيريا . والدول المتقدمة هي الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، كندا ، بلجيكا ، والأراضي الواطئة.

[2] نبيل علي ، العرب و عصر المعلومات . (عالم المعرفة {١٨٤}،يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، إبريل ١٩٩٤) ص٣٠٢.

[3] نفس المصدر والصفحة

[4] إيدجار فور وآخرون ، تعلم لتكون . ترجمة حنفي بن عيسى (الشركة الوطنية للنشر ، الجزائر ، ١٩٧٦،ط٢)ص٧٣.

إذا كانوا يمتلكون موارد طبيعية أكثر ، أو راس المال أكثر ، أو يستخدمون تقنية متطورة،أو كانت لديهم مهارات أكثر من منافسيهم.واليوم قد خرجت الموارد الطبيعية تقريبا من المعادلة الاقتصادية . فامتلاكها ليس هو السبيل لأن يصبح بلد ما غنيا، وعدم امتلاكها ليس حائلا دون أن يصبح غنيا. فاليابان لا تملكها ولكنها غنية، وبنجلاديش تملكها ولكنها ليست غنية. وسوق العالمية لراس المال جعلت عنصر عدم توفر رأس المال أقل أهمية في المعادلة التنافسية. إذن ستكون عناصر النجاح قاصرة على العنصر البشري. ففي القرن القادم ستكون الميزة التنافسية من صنع الإنسان وستصبح المهارات قوة العمل والتعليم هي السلاح التنافسي الأول.[1]

فالمعرفة أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى هي العامل الأول في التنمية والثروة كما يؤكد الباحث الأمريكي "الفن توفلر Alvin Toffler"في كتابه "تحول السلطة "عندما يقول : ((إن الطريق إلى التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر عبر استخدام المواد الخام أو العضلات البشرية ، ولكنه يمر عبر العقل الإنساني)).وقد صدر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٩/٩٨ تحت عنوان "المعرفة طريق إلى التنمية"

وتقول مجلة "ايكونومست Economist" البريطانية إن التعليم هو ثروة الأمم وأن مؤسسات التعليم هي ساحات المعارك للقرن المقبل .[2]أما العالم الأمريكي " دانيال سافران" فيؤكد ((أن مسالة التعليم لا يمكن فصلها عن الأمن القومي. إن المدرسة هي مخفر الحدود والجامعة هي الثكنة. وان ما يميز العالم الصناعي عن العالم الثالث هو أن الأول ينفق على التعليم والأبحاث أضعاف ما ينفق على الجيوش والسلاح ، بينما في العالم الثالث فإن ما يحدث هو العكس تماما.إذن ، فإن وزراء التربية و التعليم وليس وزراء الدفاع هم حماة خط الدفاع الأول عن الأمن القومي في القرن المقبل)).[3] ويرى البعض

---

[1] انظر : لستر ثارو، الصراع على القمة : مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان وأوربا.ترجمة أحمد فؤاد بلبع (عالم المعرفة "٢٠٤" يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ديسمبر ١٩٩٥م) ص ص٢٥-٧٤.

[2] شوقي رافع ، التعليم والأمن القومي . (العربي ع (٤٦٥) أغسطس ١٩٩٧) ص٦٦.

[3] نفس المصدر والصفحة.

بأن الاقتصاد الصناعي قد انتهى وحل محله " اقتصاد المعرفة" والذي يعرف كذلك بأسماء متنوعة منها "الاقتصاد غير المحسوس" أو "الاقتصاد عديم الوزن".

ولقد أصبح من نافلة القول في أدبيات التنمية ، بل وفي الكتابات الدارجة أن البشر هم نقطة البدء لأي برنامج تنموي وهم محور الارتكاز لمكونات خطط التنمية فإليهم تتجه التنمية ومنهم تنطلق أهدافها وبهم تتحقق هذه الأهداف.

ومن قديم يربط الدارسون بين النظام الاقتصادي والنظام التعليمي ، فيرون أن هناك ترابطاً وتلازماً كاملين بين التقدم الاقتصادي في بلد من البلدان وبين التقدم التعليمي . وقد عبر "فورستيه Fourastie" عن هذا الترابط والتّلازم بقوله :((إن البلد المتخلف اقتصادياً هو بلد متخلف تربوياً))[1] بل يرى هؤلاء الدارسون أن اختراع الكتابة ، الذي أدى -على حد تعبير ديوي إلى ((ثورة في كل جهازنا التعليمي)) قد كان نتيجة لحاجة اقتصادية ملحة . ولذلك يذهبون أن الكتابة كانت أكثر انتشاراً حيث توجد طبقة ضخمة من التجار ، لأن تلك الطبقة استكشفت الكتابة منذ أقدم العصور ، لتستفيد منها في ضبط الحسابات ، وتيسير الاتصالات.[2]* ولكن كان ينظر إلى التعليم في الماضي على أنه عملية استهلاكية أو خدمة اجتماعية تقدم للفرد في المجتمع. إلا أن التعليم فوق أنه حق من حقوق الفرد يجب أن يستمتع به ، إلا أنه يعد في الوقت نفسه استثماراً له فائدة اقتصادية يمكن قياسها. فالتعليم لم يعد اليوم مجرد عملية استهلاكية ،بل يعتبر أداة استثمارية هامة ، أي استثماراً في راس المال البشري. وبات الجانب الاستثماري للتعليم ينافس الجانب الاستهلاكي منه. وبات من الأمور الّتي يجمع عليها الباحثون تلك العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم.

---

*وجاء في تقرير لجنة الجنوب : ((إن أقطارا قليلة العدد في الجنوب هي التي تكرس نسبة أكثر من النسبة الضئيلة البالغة ٠,٥% من دخلها القومي للبحث والتطوير ، أما الأقطار المتطورة فتخصص ، على النقيض،٢ إلى ٣ % منه للغرض المذكور. والشقة المتسعة في المعرفة ،القائمة بين الشمال والجنوب ، ستتسع أكثر ما لم يرصد الجنوب مزيدا من التخصيصات للبحث والتطوير)).(تقرير لجنة الجنوب ، التحدي أمام الجنوب ص ١٦١ .

[1] عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوي : أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية (دار القلم للملايين -بيروت -ط٥-١٩٨٣)ص٢٥

[2] عبد الغني النوري ، وعبد الغني عبود ، نحو فلسفة عربية للتربية . (دار الفكر العربي ، ط٣، ١٩٧٩) ص١٩٩.

وتمخض عن الإدراك المتزايد لدور التعليم والتدريب في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهور فرع جديد من فروع الاقتصاد يسمي ب((اقتصاديات التعليم Economics of Education)).وهو يبحث العلاقة بين الاقتصاد والتعليم بعد أن أصبح التعليم نوعا من الاستثمار في راس المال البشري وله عوائد وتكاليف اقتصادية يمكن أن تقاس بوسائل القياس المعروفة لدي الاقتصاديين.

وبصفة عامة فإن الاهتمام بالتعليم ليس بالأمر الحديث لدى الاقتصاديين ، فقد برزت العلاقة بين التعليم والاقتصاد منذ زمن بعيد ، إذ تناول كبار الاقتصاديين المسألة التعليمية وضموها إلى مجمل نظرياتهم.وقد كان للكاتب الإنجليزي "وليام بيتي William Petty١٦٢٣-١٦٨٧" دورا رائدا في هذا المجال. فقد حاول قياس قيمة رأس المال البشري ، وبين أن عائد الاستثمار في رأس المال البشري مرتفع جدا.[١] وطالب الاقتصاديين من بعده بضرورة تخصيص رؤوس الأموال الكبيرة للتعليم [٢]. كما أنه حذر من أن الإنفاق ((الذي يتم بسبب التباهي بالقوة العسكرية والتشوق لحروب الفتوحات لا يساهم في عظمة الشعب وازدهاره ، ذلك أن عظمة ومجد الأمير ، لا تعتمد على توسع أرضه ، وإنما على مدى تطور فنون وصناعات شعبه))[٣]. وقد أكد " آدم سميث Adam Smith(١٧٧٦)" في كتابه " ثروة الأمم " أهمية التعليم في أكثر من موضع ، واعتبر أن المواهب والقدرات المكتسبة لدى أفراد المجتمع ركن أساسي في مفهوم رأس المال الثابت وفي هذا الصدد يقول: ((فاكتساب مثل هذه المواهب عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه يكلف دائما نفقات حقيقة تعتبر رأس مال ثابتا

---

[١] منذر عبد السلام ، دراسات في اقتصاديات التعليم . (دار الطليعة –بيروت ، ط١، ١٩٧٤)ص٧. أنظر أيضا مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية . (دار الرشيد للنشر ، رقم الطبعة (بدون) ، ١٩٨١) ص٢٢. عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ، ص٣٠٠.

٢ مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق . ص٢٢.

[٣]منذر عبد السلام ، مرجع سابق . ص٧.

ومتحققا في الواقع في شخصه ...))[٤]. ويرى سميث أن الاستثمار في مجال التعليم لا يختلف عن الاستثمار في المجالات الأخرى . وقام مقارنة الاستثمار في الإنسان والاستثمار في المعدات وأدوات الرأسمالية.[١] حيث لا نجد فرقا جوهريا بين الفرد المتعلم صاحب المهارة وبين آلة إنتاجية ، ومن ثم يمكن التعامل مع كلا الحالين بطريقة واحدة. بمعنى أن الفرد المتعلم مثله مثل مالك آلة إنتاجية يستطيع استرداد نفقات تعليمه من خلال ما سيحققه من دخل إضافي نتيجة اكتساب المعرفة والخبرة والمهارة.وموقع التعليم في منظور سميث أكثر دقة وتفصيلا من منظور معاصريه (ريكاردو مثلا). إذ نرى سميث أكثر ربطا للتعليم بالنمو الاقتصادي وبتغيرات طرق الإنتاج.[٢]وقد أشار آدم سميث إلى أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية.[٣]وقد عزى سميث ((الذكاء الحاد والعادات الفاضلة المتسمة بالنظام للشعب الاسكتلندي إلى الانتشار الواسع المبكر للتعليم بينهم)).[٤]

وقد تأثرت معالجات سميث للموضوعات التعليمية بمنهجه الاجتماعي والاقتصادي فقد كان فيلسوفا وعالما اجتماعيا فضلا عن كونه عالما اقتصاديا . فهو عندما تطرق إلى قضايا التعليم لم يتطرق إليها من وجهة نظر اقتصادية بحتة بل حاول التوفيق بين منطلقاته

---

[٤] Elchanan Cohn, The Economics of Education (Billinger publ. Comp. Cambridge, Massachusetts,١٩٧٩))pp.١٦-١٧.

- جمال أسد مزعل ، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم . (وزارة التعليم العالي ، جامعة الموصل ، رقم الطبعة (بدون) تاريخ الطبع (بدون) ،ص١٢.

[١] E. Cohn, op.cit. p. ١٧.

[٢] أنطوان جناوي ، الإنفاق على التعليم في تاريخ الفكر الاقتصادي : نظرة تاريخية منهجية. (التربية الجديدة ، ع(٤٤)، مايو/أغسطس ١٩٨٨) ص٦٩.

[٣] محمد منير مرسي ، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها .(عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢، ١٩٧٧)ص١٤٧. مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ، ص ٢٢. جمال أسد مزعل مرجع سابق ، ص١٣ . عبد اللطيف بن عبد اللطيف ، التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية. (رسالة غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي) ص٥١.

[٤] مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ، ص٢١.

الاجتماعية ومواقفه الاقتصادية.[١]

ولم تكن أراء الفيلسوف الإسكتلندي " دافيد هيوم David Hume (١٧١١-١٧٧٦) الاقتصادية والاجتماعية حول التعليم تختلف كثيرا عن أراء سميث الذي عاصره.[٢]

وكذلك فإن ((دافيد ريكاردو D. Ricardo "١٧٧٢-١٨٢٣")) مع أنه لم يتطرق في معالجاته الاقتصادية لمسألة التعليم مباشرة إلا أنه قد حاول تحديد دور التعليم في مسألة زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

والرفاهية الاقتصادية -ومن وجهة نظره- تتحقق بتحديد النمو السكاني ، ويعتبر التعليم الأداة الصالحة لتحقيق ذلك عن طريق توعية أفراد المجتمع بضرورة تحديد النسل، والتحكم بمعدلات النمو السكاني.[٣]ومن هنا يسهل أن نفهم ميل ريكاردو تحميل الخزانة العامة عبء الإنفاق التعليمي ، إذ يرى أن المستفيد من العملية التعليمية هو المجتمع بأسره.[٤]

أما ((تومس روبرت مالتس Robert malthus)) القسيس الإنجليزي صاحب النظرية التشاؤمية المشهورة عن السكان فقد كان أكثر اهتماما بالمشكلة السكانية . ومع أن ريكاردو كتب قبل موته إلى مالتوس يقول: ((أنه على الرغم من الخلافات العديدة فإني لم أكن احبك أكثر مما أحبك إذا كنت معي في الرأي)).[٥] وأن مالتس هو الأستاذ الجامعي الأبله الذي اختلف مع ريكاردو ، فإنه كان يستقبل هجمات ريكاردو كالموسيقى ، لأن الأخير كان على الأقل يوافق على نظريته السكانية . فنظرا لاتفاقهم في المسألة السكانية فقد بنى كل منهما آمالا عريضة على التعليم ودوره في زيادة الوعي بهذه المشكلة والعمل على تخفيفها عن طريق تحديد النسل .فكلما زاد مستوى التعليم زاد الوعي بتنظيم الأسرة وزاد بالتالي احتمال رفع مستوى المعيشة.فمسألة التعليم تمت

---

[١] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ، ص١١. منذر عبد السلام ، مرجع سابق ، ص٧-٨.

[٢] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ،ص١٣. منذر عبد السلام ، مرجع سابق ،ص٨ .

[٣] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ، ص١٤. ؛ أنطوان حنادي ، مرجع سابق ، ص٦٩.

[٤] أنطوان جناوي ، مرجع سابق، ص٩٢.

[٥] توج بوشهولز ، مرجع سابق ، ص٩٢.

معالجتها عند ريكاردو ومالتوس كعامل غير مباشر في النمو الاقتصادي ، ولم تعالج كعامل مباشر يساهم في العملية الإنتاجية.[1] وقد اتفق مالتوس مع كل من آدم سميث وهيوم في مسألة تحميل أولياء أمور الطلبة نفقات التعليم . اعتقادا منهم بأن خصخصة التعليم ستؤدي إلى ارتفاع المستوى التعليمي.[2]

وقد اعتبر (جون استيوارت ميل J.S. Mill"١٨٠٦-١٨٧٣") التعليم أداة فعالة في غرس القيم والعادات التي تخص كيفية استقلال الموارد الاقتصادية عند الأفراد ، كما أنه يساهم في ترسيخ الاعتقاد بأن الإسراف والتبذير في الموارد المالية عمل ضار.ودعا ميل إلي تحقيق العدالة بين الذكور والإناث عن طريق فرص التعليمية متساوية بحيث يساعد تعليمها في تخفيف الزيادة السكانية وتبعيتها المالية للرجل.[3]

ويعتقد ميل أن قطاع الخاص أكفأ في إدارة المؤسسات التعليمية إلا أنه في الوقت نفسه لا يمانع أن يدار هذه المؤسسات من قبل الدولة بشرط أن تكون ذات عزم وتصميم – حسب تعبيره.[4]

ويمثل (الفرد مارشال A. Marshal"١٨٤٢- ") همزة الوصل بين الاقتصاديين الأوائل واقتصادي القرن العشرين في مجال التعليم.[5] إذ يتخذ الموضوع لذى الفرد مارشال شكلا تحليليا معمقا وليس ملاحظات عابرة كما فعل العديد ممن سبقوه في هذا المضمار. وقد أوضح أن ((أثمن ضروب راس المال هو ما يستثمر في البشر)).[6] ويؤكد دور المواهب المعرفية والعلمية في تطوير قدرات الفرد الإنتاجية بقوله : ((إن الأفكار، سواء في مجالات الفن أو العلم ، أو ما تتضمنه الأشياء العلمية ، هي الهبات التي يتلقاها كل جيل من سابقيه التي تستحق أن توصف بأنها"حقيقية".فلو أن ثروة العالم المادية أصابها الهلاك ، لأمكن استعواضها سريعا لو أن الأفكار التي صنعت بها ظلت باقية . أما لو

---

[1] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ، ص١٤.

[2] نفس المصدر والصفحة.

[3] انطوان جناوي ، مرجع سابق ص٧٠.

[4] جمال أسد مزعل ، مرجع سابق ص١٤-١٦.

[5] نفس المرجع ص١٦.

[6] مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ص١٦.

تبددت الأفكار فإن بقاء الثروة المادية لن يمنعها من أن تضمحل ليرتمي العالم في وهذه الفقر. وقد يسهل أن تستعيد المعرفة الوقائع العملية لو أنها فقدت ، طالما بقيت الأفكار الخلاقة . غير أن فقدان هذه الأفكار يعيد البشرية إلى العصور المظلمة)).[1]

ويرى مارشال أيضا إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر منه ، لأن هناك فائدة كبيرة تتحقق من منح أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم ، ولقد يغطي اكتشاف نابغة في ميدان الصناعة مثلا تكاليف المنصرف على مدينة بأسرها.[2]

أما (كارل ماركس C.Marx"١٨١٨-١٨٨٢") فيتفق مع من سبقه من الاقتصاديين بأن الإنسان هو ((أثمن رأسمال)).[3] ويرى أن التعليم والتدريب هي أداة لإكساب الفرد القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى ووسيلة لرفع مستوى المعيشة في المجتمع الاشتراكي ، في حين أنها وسيلة لتراكم الأرباح في النظام الرأسمالي.[4]

أما أستاذ "كينـــز" ((بيجو Pigou" فقد اعتبر التعليم استثمارا يحقق عوائد تزيد كثيرا عن عوائد رأس المال المستثمر في المكائن والمعدات.[5]

ولقد نشطت الدراسات والبحوث في مجال اقتصاديات التعليم في القرن العشرين بصورة ملحوظة.[6] إذ نجد في نهاية الربع الأول من القرن العشرين وقد احتل هذا الموضوع مكانا مرموقا في الدراسات والبحوث الاقتصادية والتربوية على حد سواء .وتعد الدراسة التي قام بها ((ستروميلين S.G. Strumilin)) في عام ١٩٢٤ والتي قام بها ((والش

---

[1] محمد محمود الإمام ، التنمية البشرية من المنظور القومي . (من بحوث ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط١، ١٩٩٥م)ص٤١٩.

[2] محمد منير مرسي ، مرجع سابق ص .

[3] مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ص١٥. محمد منير مرسي ، مرجع سابق ص . عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ص٣٠١.

[4] مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ص٢٣. ، عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ص٣٠١. ، منذر عبد السلام ، مرجع سابق ص٨.

[5] مصدق جميل الحبيب ، مرجع سابق ص٢٣.

[6] لمعرفة أسباب الاهتمام في اقتصاديات التعليم في القرن العشرين وخصائص الدراسات التي تمت خلال هذا القرن انظر : جمال أسد مزعل، مرجع سابق ص١٨-٢٩.

J.R. Walsh)) من الدراسات المبكرة في هذا المجال .ثم في الخمسينات والستينات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تتبلور، وبدأت فكرة الاستثمار في التعليم يجذب الاهتمام على أنها أهم العوامل المحددة للتنمية حيث ظهرت كتابات كثيرة مثل كتابات فردمان Friedman وكوزنتز Kuznetz وشولتز Schultz وبيكر Becker وبلوج Blaug ومنسر Mincer وفيزي Vaizey وابراموويتز Abramowitz وسولو Solow وأوكرست Aukrust وكندريك Kendrick ودنيسون Denison وكتابا كثيرين غيرهم . ومنذ ذلك الوقت حدث تقدم كبير في كل جانب من جوانب اقتصاديات التعليم .وجدير بالإشارة هنا أن لعلماء الولايات المتحدة القدح المعلى في هذا الميدان.

ويذكر إلى أن علاقة التعليم بالتنمية أخذت زخمها الكبير من خلال دراسات وإحصاءات التي أشارت إلى أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة أخذ الدفعة القوية من رأس المال البشري وليس المادي .والنموذج التقليدي على دور التعليم في تنمية الاقتصادية هو ما حدث في كل من اليابان والدنمارك وألمانيا.[1]وعليه فكان لابد للدول المتخلفة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تعمل على بناء رأس المال البشري والمادي جنبا إلى جنب ودلك في الفترة التي كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية .

ويرى بعض المهتمين بالدول المتخلفة أن مفتاح حل مشكلات هذه الدول هو التعليم ، إذ يعتقد هؤلاء بأن مشكلة الفقر الدولية مشكلة اقتصادية ظاهريا ، ولكنها في جوهرها مشكلة تعليمية .[2]

ومما يجدر ذكره أنه حدث تطور كبير في الزاوية التي ينظر العلاقة بين التنمية والتعليم

---

[1] أما النمودج المعاصر على دور التعليم في التنمية الاقتصادية فتمثله كوريا الجنوبية انظر : إسماعيل صبري عبد الله ، التنمية البشرية في البلدان الأسيوية المصنعة حديثا : حالة كوريا الجنوبية (من بحوث ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "ألا سكوا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥).

Also see: A.R. Abdi Ismail ,op.cit.pp.٢٩-٣٠. R. Lucas, making a miracle.(Econometric, vol.٦١,No.٢,١٩٩٣) pp.٢٥١-٧٢.

[2] نعمة عبد اللطيف مشهور ، حول دور الإنمائي للزكاة . (رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) ص١١٨.

خلال العقود الماضية.[1]ففي الخمسينات والستينات سادت النظريات الوظيفية functional theories في هذا المجال ، حيث كان ينظر إلى التعليم على أنه وسيلة لتوفير القوة العاملة المدربة التي تلزم للعمليات الإنتاجية في الاقتصاد الحديث .ولقيت طريقة تخطيط القوة العاملة man power planning approach رواجا كبيرا ؛ واعتبرت أن المهارات المهنية والتقنية هي مفتاح التنمية . وفي هذا يؤكد "هاربسون F. Harbison إلى أن : ((تكوين الكفاءات العليا هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة وفي البلدان السائرة في طريق النمو)).[2]

ولكن منذ مطلع السبعينات وبعد خيبة الأمل من النظريات الوظيفية داع صوت نظرية " راس المال البشري Human Capital". ومع هذه النظرية برز أسلوب جديد لقياس عوائد وتكاليف التعليم وهو أسلوب " تحليل العوائد والتكاليف Cost-benefit analysis" وطريقة الأخيرة تأخذ في الاعتبار كلا من فوائد وتكاليف التعليم على عكس تحليل القوة العاملة الذي اهتم بالفوائد فقط .[3]

بعد أن تطرقنا كيف أن التعليم بات استثمارا وليس فقط خدمة استهلاكية ، يتحتم علينا أن نتطرق إلى فوائد ذلك الاستثمار على الفرد والمجتمع . ويقاس فوائد التعليم الخاصة بالدخل الناتج عن المؤهلات التعليمية للفرد ابتداء من بعد تخرجه من المرحلة التي توقف تعليمه عندها وإلى نهاية حياته الوظيفية . أما فوائد المجتمع من التعليم ، والتي تشير معظم البحوث إلى أنها أكبر من فوائد الخاصة ، فإنه يتم قياسها بالإنتاجية .

والتعليم له آثار اقتصادية مباشرة تظهر على الدخل والإنتاجية ، وآثار اقتصادية غير مباشرة تظهر في الابتكار والتجديد والمشاركة السياسية كما أن له آثار خارجية External effects.وحسبنا هنا أن نشير فقط إلى الآثار الاقتصادية المباشرة للتعليم.

ولابد من الإشارة منذ البداية إلى أنه بقدر ما هو حاسم دور التعليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما هو صعب تحديد وقياس هذا الدور. فبينما نرى أن

---

[1] انظر : وارين س. بوم وآخرون ، مرجع سابق ص١٤٧. ، مالكولم جيلز وآخرون ، مرجع سابق صص٣٧٢-٣.

[2] عبد الله عبد الدائم ، مرجع سابق ص٣٠٨.

[3] لمعرفة المزيد عن هذين الأسلوبين في مجال التعليم انظر : ج. ب. أتكنسون، اقتصاديات التعليم. ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ (دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٩٣) الفصل الرابع .

راس المال المادي له وجوده مستقل مما يجعل قياس تأثيره أيسر نسبيا ، فإن الاستثمار راس المال البشري يتجسد في الإنسان نفسه ، بالإضافة إلى ما يتميز به قطاع التعليم من خصوصية تجعل تلك المهمة بالغة الصعوبة في التطبيق. وكما قال " ماشلوب Machlup" : ((إن على الفرد أن يدرك أن ليس هناك شيء يخضع للتخمين أو التضارب في الاقتصاد الحديث أكثر من البحث الميداني ، ولذا فلا داعي للدهشة إذا وجدنا أن النتائج التي يحصل عليها مختلف الباحثين متفاوتة بصورة كبيرة)).[1] وكما أوضح "بومان Bowman"فإن ((التعميم يعد صورة لعدم الإحساس بالمسؤولية)).[2] لكن ومهما يكن فإن صعوبة القياس لم يمنع من الباحثين الاقتصاديين من محاولة قياس القيمة الاقتصادية للتعليم .

ومع أن هناك حالات استثنائية ، لكن على العموم وفي المتوسط فإن العلاقة بين مستويات الدخل ومستوى التعليم موجبة وقوية جدا.[3] فقد بينت نتائج الدراسات المقارنة حول الموضوع إلى أن مزيدا من التعليم يرافقه مزيد من الدخل . وبصفة عامة فقد استخلص من كافة هذه الدراسات وجود علاقة سببية بين التعليم والدخل ، يعتبر التعليم هو المتغير المستقل ، بينما يعتبر الدخل المتغير التابع.

ويبين الجدول رقم (٨٨) المؤشرات الحالية لمتوسط الدخول حسب مستوى التعليم في اقتصاديات عشر دول ، وقد خصص لمستوى التعليم الابتدائي متوسط ١٠٠ درجة .

جدول رقم (٨٨) مؤشرات متوسط الدخل السنوي للعمالة حسب مستوى التعليم في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي "O.E.C.D".

اسم البلد	السنة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي

[1] ج.ت. أتكنسون ، مرجع سابق ص٩٦.

[2] نفس المصدر والصفحة.

[3] مالكولم جيلز وآخرون ، مرجع سابق ص٣٦٢.

بلجيكا	١٩٦٠	١٠٠	٢٥١	٥٠٢
كندا	١٩٦١	١٠٠	١٤٤	٢٦٣
فرنسا	١٩٦٨	١٠٠	١٨٣	٢٨٩
اليونان	١٩٦٠	١٠٠	١٣٩	٢٢٠
إيطاليا	١٩٦٩	١٠٠	١٤١	٢٤٤
اليابان	١٩٦٨	١٠٠	١١٧	١٦١
هولندا	١٩٦٥	١٠٠	١٣١	١٥٢
النرويج	١٩٦٦	١٠٠	١٤٠	٢١٣
الولايات المتحدة	١٩٦٧	١٠٠	١٢٩	٢٠٠
المملكة المتحدة	١٩٦٧	١٠٠	١٤٠	٢٢٥

Source : G. Psacharopoulos, Earnings and Education in O.E.C.D. countries.(paris, OECD,publication, ١٩٧٥). نقلا عن ج.ب. أتكسون. مرجع سابق ص٥٦.

والجدول المذكور أعلاه يشير بوضوح إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يعني زيادة الدخل ، فاستثناء بلجيكا فإن إكمال المرحلة الثانوية يعني زيادة الدخل السنوي بمعدل ٤٠ % بينما يؤدي إكمال مرحلة التعليم العالي إلى زيادة قدرها ٧٧ % على الدخل من يكمل المرحلة الثانوية .[1]

وقد أظهرت دراسة لسبعة بلدان فقيرة أن إكمال المرحلة الثانوية يؤدي إلى زيادة الدخل بمعدل ١٣٩ % بينما يحصل الذين ينهون مرحلة الدراسات العليا على دخول تزيد على تلك التي يحصل عليها الذين ينهون المرحلة الثانوية بمعدل ١٦٧ %.[2] وهكذا تؤكد الدراسات المتاحة أن الذين يحصلون على مستوى تعليم أعلى يكسبون على دخول

[1] ج.ب. أتكنسون ، مرجع سابق ص٥٧

[2] نفس المرجع والصفحة.

مرتفعة في كافة البلدان،فضلا عن أنهم يتقاضون أجورا أعلى بكثير نسبيا في الدول النامية.[1] *

ومن ناحية أخرى ، وبالرغم أن التعليم ليست المصدر الوحيد لزيادة إنتاجية العمل ، حيث أن هناك مصادر أخرى لزيادة إنتاجية العمل مثل : الدافع الأيديولوجي ، والقيم الاجتماعية ، والسلوك الاقتصادي .وأن هناك متعلمون كثيرون ليس لهم أية إنتاجية عمل، بل قد يكون لهم دور سلبي في الإنتاجية ووجودهم يمكن أن يعرقل عملية التنمية الشاملة. ورغم ذلك فإن العديد من الدراسات التي أجريت في كثير من دول العالم تثبت أن إنتاجية الفرد المتعلم أعلى بصفة عامة من إنتاجية الفرد غير المتعلم .وتؤكد هذه الدراسات أن التعليم الأعلى يؤدي إلى إنتاجية أعلى مما يؤدي في دوره أجور أعلى .كما يوضح الشكل البسيط المذكور أدناه.

الاستثمار في التعليم-- إنتاجية أعلى --أجور أعلى.

وتؤكد إحدى الدراسات التي تقارن بين إنتاجية المزارعين المتعلمين وغير المتعلمين – وأكثر الأدلة مأخوذة من الزراعة– في البلدان الدخل المنخفض ،بأنه حيث توفرت مدخلات جديدة –مثل الأسمدة، وسلالات البذور المرتفعة الغلة ، ومبيدات الآفات الزراعية ، وتحسين الطرق–. فقد وجدت أن الإنتاج السنوي للمزارع الذي حصل أربع سنوات من الدراسة قد زاد في المتوسط بنسبة ١٣ % عن إنتاج المزارع الذي لم يحصل على تعليم . وحتى في غياب هذه المدخلات ، كان إنتاج المزارع المتعلم أعلى بنسبة ٨ %.[2]وقد أكدت دراسة شاملة قام بها "لوكهيد Lockheed" ومساعدوه بالموضوع بأن مستوى التعليم مرتبط إيجابيا بالإنتاجية الزراعية.[3]*ولقد حاول المؤلفون بتحليل منفصل

---

[1] نفس المرجع والصفحة.

*هناك من يرفض ربط بين الدخل ومستوى التعليم ، حيث يرى هؤلاء المنتقدون أن اختلاف الخلفية الأسرية تشكل العنصر الأساسي المحدد على الفروقات في الدخول . وأن هناك علاقة قوية بين المستوى الاجتماعي للأب ودخول الأولاد. وقد قيل أن أفضل مؤهلات الترقية هي ((أن يكون والدك هو رئيسك)).

[2] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠م، ص٦١.

[3] افريت هاجن ، مرجع سابق ص٢٩٧. ، كيت لوين وآخرين ، آثار التربية في أهداف التنمية. (المستقبليات، مج١٣، ع٣،١٩٨٣م) صص٢٩–٤٠. * ودراسة لوكهيد المشار إليها هي : M.E.Lockheed et al, farmer education and farm efficiency : A Survey. In T.King (ed.) Education and

للبيانات حسبما كانت بيئة الاستغلال حديثة أم تقليدية . والبيئة التقليدية كانت تتميز – من وجهة نظر الباحثين – بالتكنولوجيا البدائية ، وأنواع زراعية تقليدية ، وندرة التجديدات وقلة الاتصال بالطرق الحديثة . والبيئة الحديثة تتميز عكس هذه الخصائص.وتوصلوا إلى أن الارتباط بين التعليم والإنتاجية كان أبرز بكثير في البيئة الحديثة منه في البيئات التقليدية .فمع أربع سنوات دراسية بلغ متوسط الزيادة في الإنتاج ١,٣%في وسط تقليدي و ٩,٥%في وسط حديث .مما دفع الباحثين أن يقرروا أن إسهام التعليم في الإنتاجية ضعيف في البيئة التقليدية وبارز في البيئة الحديثة.

وقد توصل دارسون آخرون في الموضوع من أمثال هاليم (A.Halim)[١] و بوتيستا (L.E.Bautista)[٢] إلى نتائج قريبة حول ما توصل لوكهيد وزملاؤه .

وقد أجريت دراسة لحساب البنك الدولي وعرضت في التقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠،تناولت تقديرات معدل العائد الاقتصادي على الاستثمار في التعليم ٤٤ بلداً نامياً ،وخلصت إلى أن جميع المعدلات كانت فوق نسبة العشرة في المائة التي يعتبرها البنك عادة الحد الأدنى المقبول ،وأن عائدات التعليم الابتدائي كانت هي أعلى العائدات بين جميع مستويات التعليم،وأن العائدات بلغت أعلى معدلاتها في جميع مستويات في أشد البلدان فقراً .وقد تبين أن متوسط العائد على الاستثمار في التعليم الابتدائي بلغ ٢٧في المائة في بلدان الدخل المنخفض،٢٢في المائة في بلدان الدخل المتوسط وبالنسبة للتعليم الثانوي كانت الأرقام المناظرة هي ١٧في المائة و١٤ في المائة ،وبالنسبة للتعليم الأعلى كانت الأرقام ١٣في المائة و ١٢في المائة .ومعدلات العائد هذه تقيس التكاليف والمنافع بالنسبة لاقتصاد البلد،أما العائدات الخاصة للأفراد الذين يحصلون على التعليم،والتي

---

income (World Bank staff working paper No.٤٠٢,١٩٨٠) Washington D.C. World Bank.

[١] See:A.Halim,The economic contribution of Schooling and Extension to rice production in the province of Laguna Republic of Philippines.(LosBanos, University of Philippines,١٩٧٦(theses)).

[٢] See; L.E.Bautista, The effect of varios forms of Education on the productivity of Farmers dedicated to seasonal agriculture: a case study in the State of Michoacan.(University of Sussex, unpublished theses,١٩٨١).

يستبعد منها التكاليف العامة والضرائب ،فتكون أعلى من ذلك العادة.

وفي دراسة حديثة ((بسكارولوس– Psachoropoulos) في نفس الموضوع توصل إلى نتائج قريبة من نتائج البنك الدولي كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم(٨٩)معدلات العوائد في التعليم حسب فئات الدخل المختلفة

الدولة	متوسط الشخصي(الدولار الأمريكي)	اجتماعي			فردي		
		ابتدائي	ثانوي	عالي	ابتدائي	ثانوي	عالي
الدخل المنخفض	٢٩٩	٢٣,٤	١٥,٢	١٠,٦	٣٥,٢	١٩,٣	٢٣,٥
الدخل المنخفض المتوسط	١,٤٠٢	١٨,٢	١٣,٤	١٤,٤	٢٩,٩	١٨,٧	١٨,٩
اا المتوسط المرتفع	٤,١٨٤	١٤,٣	١٠,٦	٩,٢	٢١,٣	١٢,٧	١٤,٨
اا الدخل المرتفع	١٣,١٠٠	غ.م	١٠,٣	٨,٢	غ.م	.١٢,٨	٧.٧
العالم	٢,٢٠	٢٠,٠	١٣,٥	١٠,٧	٣٠,٧	١٧,٧	١٩,٠

Source: G.Psachoropoulos: Returns to investment in Education: a Global update.(world Development,vol.٢٢,No.٩,١٩٩٤.cited in A.R.Abdi Ismail,op.cit. p.٥٤.

ويتضح من جدول السابق.

–أن معدلات العائد في التعليم في الدول منخفضة الدخل مرتفعة.مما يدل على أن

التعليم في الدول النامية استثمار مربح .

-ويظهر من الجدول أن معدلات العائد الفردي أكثر ارتفاعا من معدلات العائد الاجتماعي .وأن العوائد الخاصة يتجاوز في جميع الحالات العوائد الاجتماعية.

-حيث تبلغ الفجوة بينهما أقصى مداها في مراحل الدراسية الابتدائية ،وذلك المجانية التعليم في هذه المرحلة بصفة عامة وانخفاض تكاليف الفرصة البديلة لها.

وتشير معظم الدراسات بأن مساهمة التعليم في التنمية ترتفع عموما في الدول الأقل تقدما .كما يتبين من الجدول التالي .

جدول رقم (٩٠)مساهمة التربية في النمو الاقتصادي حسب الأقاليم .

إقليم	نسبة معدل النمو الذي يتم تغيره بالتربية
إفريقيا	١٧,٢
آسيا	١١,١
أمريكا اللاتينية	٥,١
أمريكا الشمالية و أوربا	٨,٦

Source: G.Psacharopoulos, Education and Development: A Review.(world Bank Research Observer,٣(١),١٩٨٨). Quoted in A.R.Abdi Ismail op.cit p.٣٠.

ويتضح من الجدول السابق .

أن مساهمة التربية (التعليم)في النمو الاقتصادي في كل من إفريقيا وآسيا أكثر ارتفاعا ما هي في أمريكا الشمالية وأوربا .

وقد لخص بسكاروبولوس ما توصلت إليه عدد كبير من الدراسات التي تناولت مساهمة التربية في النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٩١)مساهمة التربية في النمو الاقتصادي .

الدولة	نسبة مساهمة	الدولة	نسبة مساهمة

	معدل النمو السنوي		معدل النمو السنوي .
أمريكا الشمالية		المكسيك	٠,٨
كندا	٢٥,٠	بيرو	٢,٥
الولايات المتحدة	١٥,٠	فنزويلا	٢,٤
أوربا		آسيا	
بلجيكا	١٤,٠	جمهورية كوريا	١٥,٩
دنمارك	٤,٠	اليابان	٣,٣
فرنسا	٦,٠	ماليزيا	١٤,٧
ألمانيا الاتحادية	٢,٠	الفلبين	١٠,٥
اليونان	٣,٠	إفريقيا	
إسرائيل	٤,٧	غانا	٢٣,٢
إيطاليا	٧,٠	كينيا	١٢,٤
نيذر لاند	٥,٠	نيجريا	١٦,٠
النرويج	٧,٠		
المملكة المتحدة	١٢,٠		
الاتحاد السوفيتي(سابقا)	٦,٧		
أمريكا للاتينية			
أرجنتين	١٦,٥		
البرازيل	٣,٣		
شيلي	٤,٥		
كولومبيا	٤,١		
اكوادور	٤,٩		
هندرواس	٦,٥		

Source: Psacharopoulos and Woodhall,Education for Development:an analysis of Investment choices. (Oxford University Press,١٩٨٥).quoted in A.R.A.Ismail op.cit.p.٥٠.

وخلاصة القول هي أن هناك قبول واسع لنطاق الآن بأن للتعليم أثر كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع في العالم.

المطلب الثاني: التعليم في ريف العالم الإسلامي.

كما أكدنا في السابق مراراً وتكراراً فإن غالبية سكان الأقطار النامية تعيش في الريف ويعملون بالزراعة .مما يعني أن مشكلات التعليم في هذه الأقطار في الحاضر وفي المستقبل المنظور هي بصفة رئيسية مشكلات ذات طابع ريفي وفي الواقع فإن المدرسة الموجودة في الريف هي وسوف تكون -أو هذا ما ينبغي -المدرسة التي يتعلم فيها غالبية السكان في تلك الأقطار .

وهناك خلاف حول الدور الذي يمكن أن يأخذ به التعليم في تنمية المجتمعات الريفية؟ فهناك من يرى أن التعليم من أهم عوامل التغيير الاجتماعي بينما يرى آخرون ضآلة دور التعليم في عملية التنمية الريفية [1].

ومع انه لا يزال عدد كثير من الناس يعتقدون أن التعليم يملك القوة اللازمة لتغيير الواقع والأوضاع الراهنة في الريف ،ومع أنه لا أحد يجرؤ أن ينكر الفوائد التي يمكن تحقيقها عن طريق النظام التعليمي ،إلا أنه اتضح مؤخراً أن التعليم وحده لا يستطيع تحقيق التنمية الريفية إذ يجب أن يواكب التوسع فيه تحديث الهياكل الاقتصادية ولاجتماعية في المجتمعات الريفية ،بمعنى أن عملية التنمية الريفية تستدعي إحداث تغييرات جوهرية في حياة الناس ،في أساليب وعلاقات الإنتاج .[2]

فالتنمية الريفية هي حصيلة لقوى متداخلة كثيرة ،ولا يتعدى دور التعليم في كافة صوره إلا أن يكون أحد هذه القوى .ولكن في غيبة قوى إضافية أساسية يصبح التعليم ،ولا سيما التعليم الابتدائي التقليدي ،عاجزاً بمفرده عن التعجيل بقيام تنمية ريفية ذات أثر ديناميكي ملموس[3].

---

(1) Louis Malassis : The Rural world: Education and Development. (Croom Helm, London & the Unesco press paris, ١٩٧٦)p.٤١.

(2) Ibid pp;١٩-٢٠. ،فيليب كومبــز: هل من الضروري أن تطور التربية اللامدرسية ؟. (بحث ضمن كتاب "تعليم الكبار والتنمية (اليونسكو،١٩٨٢)ص١٦٦.

(3) فليب كومبز وأحمد منظور ؛ مكافحة الفقر في الريف .(ترجمة اليأس اسكندر ،دار التعاون ،القاهرة ،١٩٧٨)ص٣٧.

ويقرر كومبز :((إنه إذا كانت التربية ستسهم في التنمية الريفية فإنها لا يمكن أن تعمل في فراغ ..بل يجب أن ترتبط بمجالات أخرى للتطوير في مختلف المجالات))[1]كما يقـــرر جريفث :((لا يمكن أن تكون للمدرسة أي تأثير إذا قامت وحدها بأحداث تغيير جـدري في الحياة الريفية .ويمكن أن تكون مؤثرة فقط إذا كانت جـــزءاً مـــن خطـــة اقتصاديـــة واجتماعية (ا)تجعل الزراعة جذابة من الناحية الاقتصادية (ب)وتخلق رأياً عاماً بين الصغـار والكبار يساند الأهداف التقدمية للمدرسة))[2].

((اعتبر التعليم حتى وقت متأخر جداً مهارة بشرية أساسية لا يمكن أن تنتشر بدونهـــا المعرفة الحديثة ،وقد كان هناك خوف من أن تبقى المجتمعات الريفية معزولة ومتخلفـــة ولا يزال ينظر إلى التعليم على أساس أنه عنصر حيوي في بناء التقدير الذاتي للفرد ، وفي دفـــع أهالي الريف لتبنى سلوك واتجاهات حديثة أخرى .ولكن خبراء التنمية يجمعون علـــى أن أهالي الريف في مقدورهم إحراز تقدم واسع النطاق حتى لو ظلوا أميين))[3].

ولا يريد الباحث بسوقه هذه الأقوال أن يقرر بأن التعليم ليست لـــه دور في مجـــال التنمية الريفية إنما يريد أن يقرر فقط بأن التعليم يعد شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافي لتنمية الريفية .فالتنمية تتطلب أكثر من التعليم[4].

وهناك تضارب في الآراء حول ماهية سياسات التعليم الريفي ،فالبعض يصرون علـــى أن ثمة شكلاً وحيداً للتعليم ومجموعة وحيدة من الأهداف العامة ،ويؤكد آخرون الحاجـــة إلى نظم ومناهج البحث مصممة خصيصاً للبيئة الريفية[5].

وينادي أنصار التوجه الأخير بـــ((تريف التعليم))ويعبر ديمون عن هذا الاتجاه قـــائلاً ((عندما يحضر إلى المدرسة نسبة معقولة من الأطفال ،فإن مدرسة الريف يجب أن تعتـــبر

---

[1] نقلاعن كول س.برمبك وريتشارد هوفي ،التعليم من أجل التنمية الاتجاهات الحالية .(مستقبل التربية ع(إبريل /يونيو ١٩٧٤)ص٢٦٩.

[2] نفس المرجع ص٢٧٠.

[3] دوايت و.ألن وستيفن أنزالون ،التعليم بواسطة الراديو الخطوة الأولى نحو التعليم (مستقبل التربية ع(٢)١٩٧٨)ص٨٤.

[4] L. Malassis: op.cit. p.١٩

[5] آبنـــر برادا ؛ نحو منهج واقعي للتعليم الريفي (المستقبل التربية ع(٣)١٩٧٨)ص١٠٢.

هي الوسيلة الأساسية لتقدم القرية الزراعي ،ولذلك يجب أن تستخدم لإعداد فلاحين أفضل وعلى أحدث طراز))[1].ومما لا شك فيه أن التعليم الريفي الحق هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة الريفيين وآمالهم وآلامهم ،إذا أن الهدف البعيد والعام للتعليم من أجل تنمية الريف يكمن في نهاية الأمر في إعادة تجديد البيئة الريفية ((من باطنها تماماً))وأن مثل هذا التجديد ينبغي أن يقدم ما يلزم لتحسين أحوال المعيشة وأن يواجه الاتجاهات الحالية للهروب من الريف من ناحية الشباب[2].

ولكن مع الأسف الشديد فإن التعليم الذي يقدم لسكان الريف والعاملين في الزراعة لا يتلاءم من حيث فلسفته ونظمه ومؤسساته مع حياتهم وعملهم .فهو تعليم منقول عن نظم للتعليم الغربية ،يهدف إلى تكوين الصفوة الحاكمة ،ويغلب عليه الطابع المهني والعمل البدني ،ويحتقر التعليم والعمل الزراعي بصفة خاصة .جاء في تقرير ((فاو))السنوي لعام ١٩٧٢عن((حالة الغذاء والزراعة))ما يلي :((رغم فهم مدى الحاجة إلى ربط التربية الريفية وتحويلها إلى أداة ذات أهداف تعني بالتنمية ،فلا زالت هناك أمثلة قليلة جداً على حدوثها))[3].

وفي عام ١٩٧٤وصف نيريري الحالة كما يلي :((أعتقد أننا يجب أن نقول بأننا لم نعمل كل ما هو ضروري لقد كنا جبناء جدً وغير أحرار جداً في أحداث التحول المطلوب للنظام والمشكلة الأولى التي لم نحلها هي عدم توفير الثقة الكافية بالنفس من أجل رفض ما اعتبرناه أحسن ما في العالم (مهما قصد بذلك)وأن نختار بدلاً عنه ما هو أكثر ملاءمة لظروفنا))[4].

ومنذ ذلك التاريخ –إن لم يكن قبله –مازالت التقارير والدراسات تكرر الدعوة إلى وضع برامج تعليمية وتدريبية أقل صورية وتلائم البيئة الريفية ،ولكن لم يتحقق حتى الآن شي يذكر في هذا المجال .

---

(1) كول .س .برمبك وريتشارد هوفي .مرجع سابق ص ٢٦١.

(2) روجر سافارى ؛التربية لأجل تطوير الريف :بين التقليد والتغيير (مستقبل التربية ع(٦)١٩٧٤)ص٢٥٤

(3) نفس الصفحة ٢٥٧

(4) تيم سمكنس ؛ تخطيط التعليم غير الرسمي استراتيجيات وعوائق (اليونسكو ،مستقبل التربية ع(٢)١٩٧٨)ص٦٧.

ويلخص كومبز ومنظور احتياجات التنمية الريفية من التعليم في المجـــالات الأربعـــة الرئيسية[1]:

١-التعليم العام أو الأساسي (General or Basic education) يشمل محو الأمية والحســاب ومبادئ أولية في العلوم عن بيئة الطالب وغيرها من أهداف المدارس الابتدائية والثانوية .

٢-التعليم الخاص بتحسين أحوال الأسرة (Family improving education)وهدفـــه الأول نشر المعرفة والمهارات المفيدة في تحسين أحوال الأسرة من نواحي الصحة والتغذية والتدبـير المنـــزلي ورعاية الطفل والإصلاحات والتحسينات وتنظيم الأسرة وغير ذلك .

٣-التعليم الخاص بتحســـين أحـــوال المجتمـــع (Community improvement education)وهدفه تقوية المؤسسات المحلية والوطنية وعملياتها عن طريق التعريف بماهيـــة الحكومـــة المحلية والوطنية والتعاونيات والمشروعات الخاصة بالمجتمع وما شابه ذلك .

٤-التعليم المهني (occupation education)وهدفه تنمية بعض أنواع المعرفة والمـــهارات ذات الصلة بأنشطة اقتصادية مختلفة والتي تعاون على كسب العيش .

كما يرى كومبـــز ومنظور أن أزمة التعليم في المناطق الريفية تعود إلى أسباب رئيسية ثلاثة[2]

الأول :استئثار المناطق الحضرية بمعظم موارد التعليم الضئيلة .

الثاني :التناقض الكبير في المناطق بين ما تعلمه المدارس وبين ما يحتاجه السكان مـــن المعرفة هناك ،لأن رسم خطط التعليم قامت عليه عقول تشبعت بقيم الحضر وما يحبه وما يكرهه[3].

الثالث:اعتبار العلم والنظام المدرسي وجهان لعملة واحدة في نظر السياسات التعليمية وبالتالي أهملت إهمالا شنيعا الاحتياجات الهامة للصغار والكبار خارج المدارس .(وهـــم الذين يمثلون الغالبية العظمى من سكان الريف).

---

[1] كومبز ومنظور ،مكافحة الفقر في الريف .مرجع سابق ص٣٩.

[2] كومبز ومنظور ،مكافحة الفقر في الريف ،مرجع سابق ص٢٠

[3] نفس الصفحة٢٧.

ويفرق علماء التربية في وقتنا الحاضر بين التمدرس " Schooling "وبين التعليم "Education" و لم يعد التعليم مرادفاً ب((التعليم المدرسي))حتى ولو كان عدد كبير من الناس يماثلون التعليم بالمدرسة (*)والفكر السائد حالياً هو الذي يسوي بين "التعليم" "والعلم" بصرف النظر عن المكان أو الأسلوب أو الزمان الذي يتم به الحدث .بمعنى أن المعادلة أصبحت (التعليم=العلم)بدلاً من المعادلة السابقة (التعليم=المدرسة).

والهدف من هذا التمييز هو التأكيد على وجود أشكال مختلفة ومهمة للتعليم .ومنذ عام ١٩٧٣عندما أصدر كومبز ومنظور كتابهما المعنون (مكافحة الفقر في الريف شاعت التسميات الثلاثة التالية :(١)

التعليم الرسمي(Formal Education)والتعليم شبه الرسمي (non -formal education)والتعليم غير الرسمي أو العرضي (Informal education)وهو التعليم الذي يأخذ مكانه خارج المؤسسات والبرامج المنظمة .ويمثل هذا النمط من التعليم بصفة عامة عملية غير منظمة ومع ذلك فإن القسم الأعظم من المعارف والمهارات التي يكتسبها الفرد طوال حياته تتم بواسطة هذا النمط من التعليم وهذا هو الحال بالنسبة إلى اكتساب القيم الثقافية والمعتقدات المذهبية والعادات والتقاليد والسلوكيات العامة ويسهم هذا النوع من التعليم كل من الأسرة ودور العبادة ،ووسائل الاتصال الاجتماعي ،ووسائل الإعلام الجماهيري ،والمتاحف ...الخ.

و لم يعد التعليم الرسمي أو النظامي أو المدرسي هو وحده الذي يتطلب الاهتمام ويستوجب العناية ،ذلك أن برامج التعليم غير النظامي التي تحتاجها الجماعات تم التأكيد عليها مؤخراً مثل التاركين للمدرسة والمتسربين منها ،وكذلك الشباب الذين لم يدخلوا المدرسة مطلقاً والكبار والنساء الريفيات والزعماء التقليديين .لذا فلا بد من توجيه السياسة التعليمية للبيئية الريفية لمواجهة احتياجات جميع الفئات المستهدفة (Target groups)لنظام التعليمي –وهي جماعات من كل الأعمار –وما يواجهها من مشاكل مختلفة

(*) هناك اعتقاد سائد بين جمهور الناس مفاده أن التعليم عملية تتم مرة –وهي فترة الطفولة –وإلى الأبد .

(١) كومبز ومنظور ،مكافحة الفقر في الريف مرجع سابق ص٢٧-٨.

.وبمعنى آخر يجب أن يشمل النظام التعليمي الأطفال والبالغين والكبار ،وأن تكون الثقافة المدرسية مرتبطة ارتبطاً وثيقاً بالحياة خارج المدرسة وبدنياً العمل .

ويهمنا في دراستنا الحالية أن نستعرض النوعين الأولين من التعليم (التعليم الرسمي أو المدرسي والتعليم شبه الرسمي أو غير النظامي)في المجتمع الريفي كما يهمنا أن نستعرض الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية وذلك على النحو التالي :

أولاً :التعليم النظامي أو المدرسي

ثانياً :التعليم غير النظامي

ثالثاً :الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية

أولا :التعليم النظامي أو التعليم المدرسي.

لقد اتفقت العديد من الدراسات على أن النمط العام للتعليم في المناطق الريفية كان -وما يزال في معظمه – تعليما دينيا. ففي هذا الصدد أوضحت دراسات (فورمان) في المجتمعات الريفية في البرازيل أن الوسيلة الوحيدة للتعليم في القرية البرازيلية هي (الفاجا -vaga) وهو مكان يقوم فيه رجل الدين بتعليم أبناء القرية المسائل الدينية إلى جانب تعليمهم أصول اللغة ومبادئ الحساب. وفي إيران توصل انجليش English عام ١٩٦٦بدراسة في المجتمعات الريفية بمنطقة كيرمان إلى أهمية التعليم الديني حيث يرسل الآباء أطفالهم إلى "الكتاب" حيث يتعلمون التعليم الديني . وفي تركيا أكدت دراسات "بول ستريلنج Paul Strilling " في قرية إلياس أن التعليم الديني يحتل مكانة عالية داخل القرية . وفي المجتمعات الريفية في مصر فقد أوضحت دراسات "حامد عمارة ؛ وعاطف غيث" أن "الكتاب" يمثل النسق التقليدي للتعليم في القرية المصرية.[1]

ولا يزال العديد من الريفيين في أنحاء العالم الثالث يرون التعليم المدرسي بأنه تعليم علماني يتعارض مع التعليم التقليدي القائم على الدين.

والتعليم المدرسي (الرسمي، النظامي) يحظى بكل الرعاية من قبل السلطات المسئولة ، كما فاز بكل تقدير اجتماعي من قبل الأهالي أو الزبائن المتعاملين معه. وقد ارتبطت به قيم وتقاليد ورموز ، حيث يبرز في أغلب الأحوال كمصعد اجتماعي رئيسي أو وحيد يرقى بالناس في حركة صعود واسعة ومعترف بها في المجتمع، ومن ثم فإنه يحتفظ بقوة بقاء ذاتي على الرغم من شدة النقد الجارح

---

[1] أنظر عدلي علي أبو طاحون ، علم الاجتماع الريفي (المكتب الجامعي الحديث- الاسكندرية ، ١٩٩٧) ص٨٢-٣.

الذي يأتيه من كل مكان إلى الدرجة التي يدعو فيها إلى هدم المدرسة وتحرير المجتمع فيها.[1]وقد ظهر جليا أن الحكم الذي أصدرته لجنة (ادجارفور) من أن التعليم النظامي أخذ يفقد من أهميته كان سابقا لأوانه. هناك مجموعة واسعة من الدراسات التي تبرهن على ارتفاع إقبال سكان الريف على التعليم الرسمي أو المدرسي وان الاستثمار في التعليم قوي جدا لدى الريفيين بصفة عامة لأنه الطريق المفتوح أمام أبناء الريف إلى المدرسة الثانوية ، ومن ثم الدخول في ميدان العمل الرسمي و الحصول على الوظيفة ذات العائد الثابت والمناسب.وهو يمثل بالنسبة للعديد من الطلاب ((ضوءا قديما يقودهم إلى الأرض الموعودة)) على حد تعبير جون ابدايك. فالجماهير الريفية ترى أن الوظيفة المدرسة هي جعل التحرك الاجتماعي إلى الأعلى ممكنا فنجد أحد القرويين المصريين يقول في إحدى المقابلات : ((التعليم ضروري للأولاد لما له من فائدة على مستقبلهم وأنه يوفر لهم حياة كريمة. والواحد لازم يعلم أولاده مهما كلفه كل ما يملك طالما أن الأولاد قادرون على مواصلة الدراسة ، ويستطيعون تحصيل المعلومات حتى لو وصلوا كلهم للجامعة))[1]. وفي زيارة قام بها أحد الباحثين في إحدى القرى الباكستانية -التي حرمت من المياه النقية والكهرباء - سأل هذا الباحث سكان القرية بعد أن عرف شوقهم إلى العلم "ولماذا تعتبرون التعليم بهده الأهمية بينما تحتاجون إلى كثير عداه؟". فأجاب أحد الكبار بعد أن وقف نائبا عن الجماعة: ((سيدي بدون التعليم كيف يستطيع أبنائنا أن يجتنبوا نفس مصيرنا؟))[2].فالقروي بصرف النظر عن مستوى تعليمه يحرص على تعليم أبنائه حتى أعلى المستويات وذلك حتى يمكن لأبنائه من الحصول على أعلى الوظائف.

ومن جهة أخرى فإنه لا عجب أن نري الفلاحين وقد أدركوا أن التعليم قد يكون في ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية سبيل أبنائهم الوحيد للارتقاء في السلم الاجتماعي يحتجون بشدة ، على أي تريف للتعليم من شأنه الهبوط بفرص هؤلاء الأبناء في تلقي التعليم الثانوي.

وكما هو معلوم فإن نسبة الالتحاق والاستمرار بالمدارس في المناطق الريفية في معظم الأقطار النامية أدنى منها في المدن وذلك لأسباب اقتصادية (كلفة الفرصة البديلة) واجتماعية -ثقافية أو جغرافية ، ولأن نظام التعليم موجه أساسا إلى المدن. فقد لاحظ (كرستوفر كولكلوف)- وهو

---

[1] من أبرز الدراسات في هذا المجال :-

- كتاب "مجتمع بلا مدارس" لمؤلفه ايفان اليش.
-

[2] سعيد إسماعيل علي ، التعليم كحاجة أساسية في الوطن العربي. (من أوراق الحلقة النقاشية (١٨)، الحاجات الأساسية في الوطن العربي

باحث بريطاني قام بدراسة التعليم في الأقطار الأقل تطورا- بأن العديد من الطـــلاب ، خاصـــة الطلاب الريفيين الفقراء ،يتركون الدراسة بعد سنة أو سنتين وليس بالضرورة عدم توفر مقدرتهـم أو حماسهم للدراسة "بل يعود لوجود أمور اقتصادية". وكما يقول ((في المنطقة الشمالية الشـرقية الريفية الفقيرة من البرازيل وفي عام ١٩٧٤، ورغم معدل التحاق بالمدارس بنسبة ٤٦%(أقل مـن نصف المعدل القومي) فإن حوالي ثلثي الطلاب تركوا الدراسة قبل السنة الثانية ويقدر أن الحـد الأعلى لنسبة الطلاب الذين أكملوا أربع سنوات دراسية كان ٤%)).[1] ويعبر الاقتصادي (جـون سيمونز) عن هذه الحقيقة قائلا :((إن الأمل في التعليم كوسيلة للهرب من الفقر قـد لا يعيـش طويلا في نفوس الفقراء ، فالفقير هو أول من يترك المدرسة طواعية لاحتياجه إلى العمل ، وهـو أول من يتركها اضطرارا لرسوبه أو ضعفه لأنه ينام في الفصل بسبب الإجهاد الذي يصيبه كـأثر لسوء التغذية ، وهو أول من يرسب في امتحانات اللغة الإنجليزية أو الفرنسية لأن قرنائه من أبنـاء الأغنياء لهم فرصة أكبر لممارسة وتعلم اللغات في المنـزل مع أسرهم. ويتبخر الأمل لدى الآبـاء الفقراء في إيجاد وظيفة مناسبة بشهادة الدراسة الابتدائية وحتى الشهادة الثانوية قد تبدو بعيدة المنال على أبنائهم لبعد المدرسة الثانوية عن القرية ، ولعدم قدرتهم على تحمل أعباء انتقالات أو سـكن أبنائهم في المدينة حيث توجد المدرسة الثانوية والجامعة)).[2] وقال الإمام الشافعي: ((لا تشاور من ليس في بيته دقيق، فإنه مدله العقل))(٣).

ومن المفارقات أن تعزى فشل تلاميذ المناطق الريفية المحرومة إلى دواتهم وثقافتهم المتحجـرة وإلى وسطهم الأسري . ولا ينسب إلا نادرا ، إن لم يكن أبدا ، إلى سوء فهم المدرسين والمنـهج إلى مشكلاتهم . فعلى سبيل المثال نظرا لأن المدرسين لم يتدربوا على التعليم الريفـي ، فـإنهم لا يتصورون إلى أي حد يعجز الأباء عن مساعدة أبنائهم في دروسهم. ف((إذا كـان المدرسـون يلصقون نعوت الكسل والبلاهة ببعض التلاميذ ، فليس فقط لأنهم لاحظوا النتائج السلبية للدراسة التي تعزى إلى الفقر وسوء التغذية أو الانتماء إلى مجموعات لغوية أو ثقافية أجنبية ، بل لأنهم أيضا لا يضعون موضع التساؤل مفاهيمهم التربوية)).[3]

---

[1] افريت هاجن ، مرجع سابق، ص٢٩٥

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة ، مرجع سابق ص١٤٣-٤.

(٣)أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي؛ مناقب الشافعي. تحقيق السيد أحمد صقر. (مكتبة دار التراث، القاهرة، ط. الأولى،١٩٧١)ص٢١٣.

[3] س. ب. إكاناياك، ١٣٨.

وتشكل المدرسة حجر الزاوية في كل نظام تعليمي . وهناك اعتراف عالمي منذ الخمسينات بأن لجميع الأطفال حقاً مطلقاً في التعليم الابتدائي، ويرى كثير من الباحثين أن الاستثمار في التعليم الابتدائي يشكل الوسيلة الناجعة الوحيدة لرفع دخول الفئات الأقل حظاً وتحسين أوضاعها الاجتماعية في الأجلين المتوسطة والطويلة.ورغم أنه يفترض أن المدرسة الريفية تحمل رسالة النهوض في الريف إلى أنه في الواقع العملي ((تصرف الناشئة عن اقتصاد الريف))[1]. ويصح تطبيق الملاحظة التالية عن رجال القبائل في شمال شرق الهند على العالم الثالث بصفة عامة: ((لا يمكن إنكار قيمة التعليم الحقيقي أي توسيع وإغناء المعرفة،لكن التعليم أصبح اليوم في العالم الثالث أمراً مختلفاً تماماً،فهو يعزل الأطفال عن ثقافتهم وعن الطبيعة، ويدربهم عوضاً عن ذلك،على أن يصبحوا متخصصين بشكل دقيق في بيئة حضرية مغربنة، وتظهر هذه العملية بشكل صارخ على وجه الخصوص في منطقة "لاداخ" حيث يقوم التعليم المدرسي الحديث بعملية تعمية مانعاً الأطفال من رؤية المحيط الذي يعيشون فيه، فيتركون المدرسة غير قادرين على استخدام مواردهم أو أداء أية وظيفة في بيئتهم الخاصة))[(٢)]. والمدرسة في كثير من المناطق الريفية المتخلفة هي انعكاس وثمار التخلف المحيط بها ، والذي يزيد عجزها وفقرها الكمي والكيفي . وتشير الدلائل المتزايدة بأن المدارس التي تدار ، وتمول إلى حد ما، من قبل المجتمعات المحلية هي أكفأ من المدارس التي تدار بوصفها جزءاً من نظام مركزي[٢]. ومما يجب تذكيره أن إصلاح النظام المدرسي ليس عملا سهلا كما أثبتت حالة تنزانيا وكوبا.

ولكي تتمكن الأقطار النامية توصيل الخدمة التعليمية المدرسية لجماعات الهامشية المحرومة يقترح منظور أحمد ثلاثة أنواع من التدابير[٣].

أولا -ينبغي خفض كلفة الفرصة الضائعة التي تتحملها أسرة الطفل عن طريق تكييف المنهج الدراسي مع الدورات اليومية والموسمية لإنتاج الكفاف.

ثانيا – يجب إزالة العوائق الاجتماعية والثقافية بإدخال التغييرات الملائمة إلى المضامين التربية وأساليبها، وإلى الهيئة التعليمية وإدارة المنهاج التعليمي.

---

[1] كريستوفر كولكلف وجاك هالاك ؛ بعض قضايا التعليم الريفي : العلاقة بين التوازن والكفاءة والعمالة. (اليونسكو،مستقبل التربية، ع(٤) ١٩٧٦))ص١٢

[(٢)] إبراهيم أبو ربيع؛العولمة هل من رد إسلامي معاصر؟. (إسلامية المعرفة،ع(٢١) صيف١٤٢١/٢٠٠٠))ص١٥.

[٢] موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣، مرجع سابق ص٤٠

[٣] أحمد منظور ،

ثالثا – ينبغي العمل على جعل التعليم أداة لتحسين ظروف السكان المعيشية بطريقة مباشرة وفورية أكثر مما تفعله الآن المدرسة التقليدية. (أي جعل التعليم المدرسي يتمحور حول الأنشطة الإنتاجية ، و أن لا يكون بعيدا عن الأشياء كالديدان والشرانق)على حد تعبير هاجن[1].

وخلاصة القول أن التعليم التقليدي المستوحاة من النماذج الغربية قد فشل في المناطق الريفية وبالتحديد بالنسبة إلى المجموعات الأقل حظا. ومن هنا برز التهكم المتزايد الذي يبديه أنصار "نزع الصفة المدرسية" حيال سيناريو متشائم يتميز أساسا بمعدل فشل وتسرب مدرسي مرتفع منذ المدرسة الابتدائية. كما أن التعليم المدرسي يعجز أن يحقق المعاني التي تحملها الشعارات مثل "التعليم للجميع ، والتعليم المستمر مدى الحياة ، والتعليم لخدمة التنمية" الأمر الذي يستدعي إيجاد أنماط أخرى من التعليم.

ثانيا:التعليم غير النظامي (*)

لقد توصل المجلس الدولي لتنمية التعليم أنه :((في بلد يبلغ فيه إجمالي الملتحقين بالمدارس الابتدائية نسبة ٥٠%مثلا فمن المرجح أن ٩٠%أو أكثر من جملة الشباب (خاصة البنات) الذين يقيمون في بعض المناطق الريفية الأكثر فقرا يصلون إلى مرحلة البلوغ دون الإلمام بالقراءة والكتابة (٢).ووجد في أحد الأقطار الآسيوية أن الأغلبية العظمى من التلاميذ الذين أتموا المراحل الأربع الأولى من التعليم ارتدوا إلى الأمية مرة أخرى في غضون ثلاث سنوات.(٣)

وكما هو معلوم فإن نسبة الأمية ونسبة التسرب والرسوب في التعليم ترتفع في الريف عنها في الحضر، كما أن التعليم النظامي وحده يؤدي إلى نزوح سكان الريف إلى المدن والتي يتمخض عنها مشكلات التحضر المتفاقمة التي نشاهدها حاليا في مدن الأقطار النامية مما يستدعي وجود نظم تعليمية أخرى وعدم اعتماد على التعليم التقليدي وحده.

---

[1] افيريت هاجن ، مرجع سابق ص٢٩٥.

(*) يطلق على هذا النوع من التعليم تسميات مختلفة منها التعليم شبه الرسمي ،التعليم خارج المدرسة ،تعليم الكبار ،...الخ .

(٢) داويت والن وستيفن انزالون مرجع سابق ص٨١.

(٣) نفس المرجع والصفحة .

وكما يؤكد آلن وانزالون فإنه :((يبدوا المستقبل مظلما إذا ما ارتهن التعليم الأساسي للملايين العديد المطحونة التي تعيش تحت وطأة الفاقة في الأقاليم الريفية لبلاد النامية على التعليم (=التعليم المدرسي).ومن المحتمل أن تبوء مجهوداتنا الراهنة بالفشل حتى بصورة اكبر من التي ستدل عليها الإحصائيات الرسمية [1]

الجدول رقم (٩٢)

نسبة النجاح في المرحلة الابتدائية في المناطق الريفية والحضرية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية .

	النجاح كنسبة مئوية من المسجلين		
الدولة	إجمالي الدولة	الحضر	الريف
كولومبيا	٢٧,٣	٤٧,٣	٣,٧
جمهورية دومينكا	٣٠,٤	٤٨,١	١٣,٩
جواتيمالا	٢٥,٤	٤٩,٦	٣,٥
بنما	٦٢,٣	٨٠,٧	٤٥,٣
متوسطة نسبة النجاح	٣٩,٠	٥١,٠	٢٢,٠

Source: Bill Williamson, Education ,Social Structure and Development (Homles & Meier publ Inc. N.Y. ١٩٧٩)p.١٧

ويتفق معظم الباحثين حاليا على أن التعليم خارج المدرسة للتنمية الريفية ليس فقط أمرا مرغوبا ،وإنما هو ضرورة ملحة للتنمية الشاملة .وكما أشار تقرير ((تعلم لتكون))فإنه:((سوف يقل شيئا فشيئا إدعاء المدرسة أنها صاحبة الحق الوحيد في القيام بوظيفة التربية ،إذ أن كل القطاعات –الإدارات العامة ،الصناعة ،المواصلات ،النقل– سوف يتحتم عليها أن تشارك في نشر التعليم .وكذلك المجتمعات المحلية والقومية التي تعد في حد ذاتها مؤسسات تربوية في المكان الأول))[2]

---

[1] نفس المرجع والصفحة .

[2] جافور ،تعلم لتكون ،مرجع سابق (خاتمة التقرير)

وجاء في موضع آخر من نفس التقرير ينبغي :((الكف عن حصر التربية بالحيز المدرسي وحده واستخدام جميع أنواع المؤسسات القائمة ،التربوية وغيرها ،لأغراض تعليمية ..))[1]

ومن النظم التعليمية التي علقت عليها آمال عريضة التعليم غير النظامي وذلك باعتباره البديل المنطقي للتغلب على قصور التعليم النظامي المصمم من أجل الفئات القليلة المحظوظة ،وقلة فرصه المتاحة .

ومن الأمور التي يجب أن لا تغيب عن البال أن التعليم غير النظامي تكملة لتعليم المدرسي وليس بديلا عنه [2]

ومن كلمات كلاوي في عام ١٩٦٣قوله :((إن مثل هذا الاهتمام بالتعليم خارج المدرسة لا يعني التهوين من أهمية التعليم النظامي ،ولكنه يؤكد أن تعلم الخبرات ينبغي أن يتسع وأن يكون في متناول أكبر نسبة من السكان))[3].

ويعرف كومبز ومنظور هذا النوع من التعليم بأنه عبارة عن :((أي نشاط تعليمي له قواعد تنظيمية ويباشر خارج إطار التعليم المدرسي ليوفر أنواعا معينة من العلم لمجموعة معينة من السكان))[4].

يرى حمداش أن هذا التعريف يتميز بما يلي:-[5]

١-إنه يعني أنشطة منظمة (وإلا تحول إلى تعليم لا نظامي(Informal Education).

٢-إنه يستهدف جمهورا يمكن تحديده ويتوخى بلوغ مجموعة محددة من الأهداف التربوية.

---

(١) جافور ،مرجع سابق .

(٢) أنظر االبنك الدولي ،التربية :وثيقة سياسية لقطاع .(مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ،بيروت -لبنان)تاريخ النشر (بدون)رقم الطبعة (بدون)ص١٩.

(٣) تيم سمكنس ؛ مرجع سابق ص٥٦.

(٤) كومبز ومنظور ،مرجع سابق ص٢٨

(٥) علي حمداش ،التعليم غير النظامي :مفهومه وتطبيقاته .(مستقبليات ،مج(٢١)ع(١)١٩٩١)ص١٣٥.

٣-هذه الأنشطة غير الممأسسة تجري في خارج النظام التعليمي القائم وتتوجه إلى تلاميذ غير مسجلين بانتظام (حتى وإن كانت المدرسة ،في بعض الأحيان ،هي مكان التعليم).

ومفهوم التعليم غير النظامي مفهوم واسع وغير محدد،لا بل وغامض ،ويعترف الكثير من الدارسين بأننا نجهل الشي الكثير عن هذا النمط من التعليم على الرغم من أننا أصبحنا نعرف عنه أكثر مما كنا نعرف عنه منذ سنوات قلائل .

والتعليم النظامي وغير النظامي متشابهان في كثير من الأحيان والفرق بينهما يبرز من ناحية الإشراف والرعاية وطرق التدريس ( )وليس من ناحية التعليم نفسه [١]

ويجمل حمداش خصائص التعليم غير النظامي بالآتي:[٢]

-تنوع أشكاله وتمايزها وتعددها.

-الطابع الوظيفي لمضامينه، بالنسبة إلى سياقات محددة، وبالتالي فإنه أكثر انفتاحا على البيئة وأقدر على الوفاء باحتياجاتها .

-له أهداف متميزة -قصيرة الأجل في الغالب -خاصة بمنطقة ،أو بإطار أو مجموعة معينة،إذا أن مناهجه تستجيب لاهتمامات محددة تم كشفها مسبقا ،ومركزة على المتعلم.

-مرونة تنفيذه.

-تمايز المجموعات التي يستهدفها.

-شروط القبول فيه أكثر مرونة من شروط القبول في التعليم النظامي.

-أنشطته منظمة تنظيما منهجيا إلى حد ما، ولكن من دون الطابع روتيني.

-أنشطته تتناول حالات محددة، وتجري عموما في فترة زمنية أقصر.

-يستعين بمتطوعين وبمربين لبعض الوقت كما يلجأ إلى خدمات غير مهنيي التعليم ،بأجر أو بدون أجر.

-يعتمد مبدأ الاكتفاء الذاتي والمشاركة.

---

[١] أنظر :كومبر ومنظور مرجع سابق ص٢٨،مارثن غراند ستاف ،مفهوم التعليم غير الرسمي (اليونيسكو مستقبل التربية ،(٢)١٩٧٨)ص٤٨-٥٤.علي حمداش ،مرجع سابق ص ١٣٥.

[٢] علي حمداش مرجع سابق ص١٣٦،أنظر أيضا مارش غراند ستاف مرجع سابق ص٤٨-٩.

-ويشمل التعليم غير النظامي في غالبية بلدان العالم ،العديد من البرامج والتي تتولاهـا تشكيلة واسعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ،كما أن المستفيدين منه يشـكلون شريحة واسعة من سكان المجتمع والتي يصعب تحديدها بدقة [*].

أما النتائج المرجوة من هذا التعليم فيمكن تلخيصها كما يلي :-

١-يوفر للريفيين المهارات الأساسية -القراءة والكتابة والحساب التي :

ا-تسهل اطلاعهم واستحواذهم على المعـارف التكنولوجيـة .(ب)تمكنـهم مـن الاحتفاظ بسجلات للمزرعة (ج)تمكنهم من إجراء الحسابات اللازمة لاتخاذ القرار بشـأن المزايا الاقتصادية للمدخلات المقترحة عند مفاضلة بينها

(٢)يحسن من عقلانية الفلاحين بما يجعل من السهل عليهم تخطي المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعوق التقدم .

(٣)يزيد قدرة الفلاحين على السؤال والتحقق واستخلاص المعلومات ،من ثم زيـادة قابليتهم لتقبل الأفكار والفرص والأساليب الجديدة.

(٤)يغير القيم والتطلعات ،ومن ثم يقوي الإرادة في الترشيد الاقتصادي ،ويسهل تبـني التقنية الجديدة .

ومع أنه كثيرا ما تكون أهداف التعليم غير النظامي غامضة وغير واضحـة ،إلا أنـه ينبغي أن يستهدف بالدرجة الأولى الأغلبية العظمى من السكان الذين لم يستفيدوا مـن فرص التعليم النظامي ،وذلك لكي يدفعهم ويحفزهم إلى ما يسميه ((باولوفرريري))عمليـة ((الإدراك النقدي لواقعهم الراهن))[1]. وأن يعمد على بعث الآمال وأحياء الهمم بـين

---

[*] حدد مؤتمر الكومنولث للتربية في المناطق الريفية والذي عقد في غانا في ١٩٧٠الفئات التي يمكن أن تستفيد من التعليم خارج المدرسة الفئات التالية :_

ا-الشباب الذي لم يدخل المدرسة مطلقا

ب-المنقطعون عن المدرسة الابتدائية دون أن يكملوا الدراسة فيها .

ح-التلاميذ المنتظمون في الدراسة .

د-خريجو المدارس الذين أتموا الدراسة بإحدى المراحل التعليمية ولكنهم لم يعثروا على العمل المناسب .

[1] يوسف ا.قاسم ،التعليم النظامي وغير النظامي والعدالة الاجتماعية مقال ضمن كتاب ((تعليم الكبار والتنمية))اليونسكو ١٩٨٢)ص١١٨.

الجماعات المستفيدة منه ،وعلى حد تعبير ((نيريري)): ((إلى هزهم وإيقاظهم من سباقهم لكي يرفضوا نمط العيش الذي يعيشون منذ أجيال))[1].

وكثيرا ما يعترف فقراء الريف أنفسهم أهمية وأثر النهوض بوعيهم أو ما يطلق ((فتح أعين فقراء الريف))فمن بعض مقولاتهم ((كنا نعيش في الظلام قبل ذلك))[2]((كنا فيما مضى أشبه ما يكون بالأغنام))[3].

ونظرا لما يتميز به هذا النمط التعليمي من التنوع والمرونة في التكيف مع الاحتياجات فإنه كثيرا ما يطرح كبديل عن التعليم النظامي من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية غير أنه لا يوجد ما يضمن تحقيق هذا الهدف من خلال هذا النمط التعليمي .وذلك ما تم تأكيده أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار الذي عقد في طوكيو في عام ١٩٧٢،إذ أشار هذا المؤتمر أن زيادة عدد المشتركين في برامج تعليم الكبار ((لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق ديمقراطية ،رغم أن من المعترف به أن نشر الأساليب الأساسية ،بما في ذلك محو الأمية ،منه شأنه تعزيز هذه الديمقراطية فالذين يستفيدون من برامج تعليم الكبار يمكن اعتبارهم في الغالب من المحظوظين :فمن له يعطى ويزاد. وفي كثير من البلدان، نرى العديد من الكبار ترفض في وجههم فرص الإفادة من التعليم أو لا يستفيدون من الفرص المتاحة لهم .وهكذا ،فإن توسعا كميا بحتا للفرص التعليمية يخشى أن يؤدي إلى تعزيز الفوارق الاجتماعية بدلا من خفضها))[4]

والأمانة تقتضي من أن نشير أن هذا النوع من التعليم لم تنجح حتى الآن أن يسد الخلل الناجمة من التعليم النظامي إلا جزئيا وذلك إذا نظرنا أن الغاية منه هي،إحداث تغيير كلي في أوضاع الشريحة العريضة من السكان الذين يعيشون على الهامش. وفي الواقع فإن التعليم غير النظامي لا يخلو من المنهج الخفي (Hidden Curriculum) وهناك قلة من رجال التربية الذين يعتقدون أنه((نقي))و(خال من الشرور)و(يتجه بصدق نحو التقدم الاجتماعي

---

[1] نفس المرجع والصفحة .

[2] برتران شنايدر .مرجع سابق ص٢٠٥

[3] نفس المرجع والصفحة .

[4] يوسف ا قاسم مرجع سابق ص١١٨

))[1]. ولكن مما لا شك فيه أيضا أن هذا النوع من التعليم حين يحسن توجيهه فـــإن لـــه إمكانية كبيرة للإسهام بسرعة وعلى نحو جوهري في تنمية الفرد وفي التنميـــة الشـــاملة ،كما يسهم في الإثراء الثقافي وفي تحقيق الفرد لذاته إلا أنه كثيرا ما يهمل وينظر إليه شزرا ،كما أن مسئولية إدارته وتمويله تتبعثر بين العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وأيا كان نوع التعليم غير النظامي فيمكن الإفادة منه باستخدام وســـائل الاتصـــال كالأفلام ،والراديو ،والملصقات ،وأشرطة، والمكتبات المتنقلة . . .الخ.

فمما لا شك فيه أن إتاحة الفرصة للريفيين لمناقشة مشكلاتهم علنا وبحرية في حـــوار متعدد الأطراف –علي الرغم من توقع أن يوجهوا الكثير من النقد والمطالبات للأجـــهزة الحكومية ،وهو ما ينظر إليه البعض على أنه يهدد وظائفهم ومكانتهم –يؤدي إلى فوائـــد جمة لعل أهمها بناء وترسيخ مناخ من الثقة المتبادلة بين الريفيين والمسئولين الحكوميين وبقية أطراف عملية التنمية الريفية [*].

ولكن مع الأسف الشديد فإن الإعلام في الدول النامية لا يقوم بهذه المهمـــة .كمـــا توصل بذلك فريزر خبير التنمية الريفية بمنظمة الأغذية والزراعة ،إذ يقول :((بينت التجربة حتى الآن، أنه حتى في تقنية الإعلام الحالية لم تستخدم هذه التقنية وتطبق علـــى التطـــور الريفي إلا بنسبة ضئيلة. والأسباب متعددة –ولكن أهمها الواقع العام المتجسد في ريـــف مهمل (مهما قالت خطط التنمية الوطنية)فهذا الإعلام لم يظهر كقـــوة فعالـــة للتغيـــير ،وكوسيلة لنقل أساليب العمل بشكل اقتصادي فعال مماثل للاتصال الإعلامي الشـــخصي إنه لمن الضلال استخدام وسائل الإعلام بشكل واسع للدعاية السياسية والمصالح التجاريـــة –وعدم استخدامها بطريقة منهجية للمساعدة في حل المشكلة التي يدرك الكثيرون أنها أهم

---

[1] أنظر :أشر ديليون ،تعليم الكبار كإجراء إصلاحي للتعليم الرسمي (اليونسكو ،مستقبل التربية ع(٢)١٩٧٨) ص٣٦-٤٧.

[*] لمزيد حول هذا الموضوع أنظر (:جان بير كلارك ،الإذاعة التربوية الريفية في سنغال .مقال ضمن كتاب ((تعليم الكبار والتنمية (اليونسكو ١٩٨٢)

مشكلة مطلوب حلها في العصر الحالي ،حيث مئات الملايين من الناس يعيشون كما وصفهم روبرت ماكنمارا،في حالة من المأساة تجرح ((الكرامة الإنسانية))[1].

كما أن توفير مشاريع البنية التحتية يساعد على النهوض بالتعليم والخدمات الأخرى في المناطق الريفية بصفة عامة .

ثالثا -الإرشاد الريفي :

لم يوفق العلامة ابن خلدون حيث ذهب أن :((الفلاحة بسيطة وطبيعية فطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم إنها أقدم وجوه المعاش وأنسبها إلى الطبيعة))[2].

فقد توسعت العلوم الزراعية و لم تعد جامدة كما كانت توصف كثيرا كما أن محرك عملية الزراعية في عصر ما بعد الثورة الصناعية لم يعد مجرد الموارد الطبيعية أو البشرية بل غدا العامل الأساسي الذي يلعب دورا مؤثرا في مدى ارتفاع مستوى الإنتاجية الزراعية هو المستوى المعرفي والتقني الذي يستخدم في عمليات الإنتاج الزراعي.

و لم تعط الأقطار الإسلامية -كغيرها من الأقطار النامية -العناية المطلوبة للأبحاث الزراعية و لم تهتم بتطوير القوى العاملة الزراعية فيها و لم تلق التقنية الزراعية الاهتمام المطلوب بها مما حد من انتشار الثورة الخضراء [*]في الوطن الإسلامي وأدى إلى استمرار ضعف الإنتاجية الزراعية وتدل دراسات كثيرة على أن هناك فارق بين ما تخصصه الأقطار الإسلامية من أموال للبحث العلمي في الزراعة وبين ما تخصصه الأقطار المتقدمة وإذا أخذنا حالة الدول العربية كمثال فإننا نجد أنه بينما تتراوح ما ينفق في التمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة في كافة المجالات بما في ذلك الزراعة بين ٤%-٨%من الدخل

---

[1] محمد السيد عبد السلام /الأمن الغذائي للوطن العربي .(عالم المعرفة (٢٣٠)يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -الكويت ،فبراير ١٩٩٨)ص٣١٧.

[2] ابن خلدون مقدمة ابن خلدون .(دار القلم ،بيروت لبنان)ص٣٨٣.

[*] يؤد الباحث أن يشير أن نتائج الثورة الخضراء اتجهت لصالح الأغنياء وشركات المتعددة الجنسيات مما أدى أن يزداد الأغنياء ثراء والفقراء فقرا ,فقد اعترف ملاك هندي بأنه كسب أكثر من ١٠٠,٠٠٠دولار في موسم واحد ،والفضل في ذلك للبذور الجديدة والجهود الذين ظلوا فلاحين فقراء في الأرض (فرنكلين برل ،الجوع أقصر طريقة إلى يوم القيامة مرجع سابق ص١٨٢)ولمزيد أنظر ،صناعة الجوع (خرافة الندرة)مرجع سابق ص١٦٠وما بعدها.

القومي سنويا ،بينما يقل معدل ما ينفق في الأقطار العربية عن ثلث الواحد بالمائة (٠.٣١%)[1].

جدول رقم (٩٣)مقارنة متوسطات الوطن العربي بمتوسطات الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ،معبرا عنها بأعداد الباحثين والإنفاق المالي

	الوطن العربي (١٩دولة)	الدول الأقل تقدما (١١١دولة)	الدول المتقدمة (٢٢دولة)
عدد الباحثين	٦٥٣٤	٧١٢٠٣	٥٦٣٧٦
جملة الإنفاق على البحوث (مليون دولار)	٢٣٠	٣٤٠٠	٤٨١٣
الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد (دولار)	٣٥٢٠٠	٤٧٧٥٠	٨٥٤٠٠

المصدر :محمد السيد عبد السلام ،الأمن الغذائي لوطن العربي (عالم المعرفة ٢٣٠)الكويت ،فبراير ١٩٩٨)ص٢٦٧ ومن الجدول السابق تتضح لنا المؤشرات التالية .

-عدد الباحثين في الوطن العربي يمثل نحو ٤,٨٧%من العدد الكلي للدول الأقل تقدما والدول المتقدمة ،وهي نسبة تزيد على نسبة سكان الوطن العربي إلى سكان العالم (٣,٨٩%)ولكن هذه الزيادة تعود أساسا إلى تضخم عدد الباحثين في قطر عربي واحد هو مصر .

-الإنفاق على البحوث في الوطن العربي يمثل نحو ٢,٧٢%من إجمالي إنفاق الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما .

-متوسط الإنفاق بالنسبة للباحث الواحد أقل بنحو ٢٦%عن الدول الأقل تقدما ،وأقل بنحو ٥٩%عن متوسط الدول المتقدمة .فالعالم الثالث بعمومة يعاني من مشكلة الباحثين الزراعيين سواء في الكم أو الكيف .وقد أبرزها وورتمان وكومنجر بصراحة في قولهما :((ليس لدى العالم النامي سوى القليل جدا من المختصين الزراعيين الذين يجيدون الزراعة العملية. ولعل أحد الأسباب لذلك أن النسبة كبيرة من الحاصلين على الثانوية العامة هم من أهل الحضر وهؤلاء يلتحقون بكليات الزراعة للحصول على الدرجات العلمية .وهم لم يولدوا ويشبوا بين المزارع وغالبا ما يتم تعليمهم على أيدي أساتذة على

[1] جميل ظاهر ،إبعاد استراتيجية التنمية الزراعية في الأقطار العربية مرجع سابق ص١٤٢-٤.

قدر قليل من الخبرة المزرعية العملية وهكذا تستمرا الحلقة المفرغة ...أساتذة غير ماهرين يعلمون طلابا غير ماهرين))[١]. أما بيرنز الذي ساهم في إنشاء برامج تدريب عملية في الإنتاج النباتي والحيواني بالمعهد الدولي للأرز (IRRI) بالفلبين،والمركز الدولي للزراعة الاستوائية (CIAT)بكولومبيا فيقول :((الكثير من العلماء ومن المرشدين الزراعيين والمعلمين الذين يدرسون برامج إنتاج المحاصيل ،هم أنفسهم غير قادرين على زراعة محاصيل تحقق إنتاجية عالية ،فهم ببساطة لم تتح لهم الفرصة لكي يتعلموا))[٢]. ولقد ثبت في شواهد عديدة أن أفضل أنواع الاستثمار هو ما استثمر في البحوث ،لذا بات من الضروري على البلدان الإسلامية أن تعمل على تنظيم وتطوير أنظمة بحوث زراعية قابلة للتطبيق وملبية للحاجات العاجلة للمزارعين ورغم ضرورة تنمية البحث العلمي بصفة عامة والبحث الزراعي بصفة خاصة في البلدان الإسلامية ،فإنه من البديهي أن نتائج البحث العلمي لا يمكن اعتبارها مفيدة إلا عندما تصل نتائجها إلى مزارع في مزرعته ويتم تطبيقها وتتأكد قيمتها الحقيقية في شكل زيادة ملموسة في إنتاجية وفي الدخل ....الخ. وكما هو مفهوم فإن نتائج البحوث الزراعية لا تنقل نفسها بنفسها أوتوماتيكيا إلى حيث يكون تطبيقها لدى المنتجين، ومن ثم فلا بد من بذل جهود لنقلها إلى من يستخدمها ويطبقها.

.وعملية النقل هذه هي ما يطلق عليه الإرشاد الزراعي(Agriculture Extension)فالإرشاد الزراعي يعتبر حلقة الوصل بين محطات الأبحاث الزراعية والمزارع ولقد تطور الإرشاد الزراعي منذ القرن التاسع عشر وأصبحت له اليوم نظريات وفلسفة ومبادئ وأهداف واضحة المعالم [*]. والإرشاد مصطلح يحمل مجموعة واسعة من المعاني والتفسيرات والأرجح أن لكل مرشد مفهومه الخاص عن الإرشاد.

وكما أشرنا سابقا مرارا وتكرارا فإن النشاط الزراعي هو عمود الاقتصاد الريفي ،وعلى ذلك فإن الإرشاد الزراعي هو أكثر أنماط الإرشاد شيوعا في المناطق الريفية ،ولكن

---

[١] محمد السيد عبد السلام ،الأمن الغذائي للوطن العربي ،مرجع سابق ص٣١٨

[٢] نفس المرجع والصفحة .

[*] حول هذا الموضوع انظر :الكتابات والبحوث والتقارير المتخصصة في الإرشاد الزراعي وهي كثيرة جدا.

المعارف والمهارات التي يحتاج إليها الريفيون ،لا تقتصر على الزراعة إذ أن هناك مجالات أخرى تفيد فيها المعارف والأساليب الجديدة في تحسين مستوى معيشة الريفيين فالإرشاد هو أي عمل يساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين وأسرهم وفي تنمية قدراتهم لكي يتحملوا أعباء النهوض بمستوى معيشتهم في المستقبل [١]. لذا فإنه أصبح من الشائع التحدث عن الإرشاد الريفي (Rural Extension)كمصطلح يغطي جميع أعمال الإرشاد الزراعي وغير الزراعي [٢].

وهناك من يذهب إلى التسوية بين مصطلح "الإرشاد الزراعي "ومصطلح "نقل التكنولوجيا (Technology Transfer)[3]. إلا أن هذه التسوية غير سليمة في جميع الحالات .

ولكن على الرغم من تعدد ما قدم من تعاريف للإرشاد الزراعي إلا أن هذه التعاريف لم تختلف في واقع الأمر كثيرا في مضمونها العام وفي جوهرها الرئيسي بل كان الاختلاف مبنيا على إبراز البعض جانبا معينا من جوانب الإرشاد الزراعي وإبراز البعض الآخر على جوانب أخرى.

وفيما يلي نختار من بين مئات من التعريفات اثنين أو ثلاث تعريفات يؤدي الغرض من هذه الدراسة هو كما يلي:

الإرشاد هو عملية تعليم غير رسمية موجهة لمصلحة سكان الريف وتوفر هذه العملية المشورة والمعلومات لمساعدة هؤلاء السكان على إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم ويهدف الإرشاد أيضا إلى النهوض بكفاءة المزرعة الأسرية وزيادة الإنتاج ،ورفع مستوى معيشة الأسرة الزراعية بوجه عام))[٤].

وقيل ((هو الطريقة التي يمكن بواسطتها إدخال معارف وأفكار جديدة في المناطق الريفية بهدف إحداث تغيير فيها والنهوض بمستوى معيشة المزارعين وأسرهم))[٥].وتعرف

---

(١)ب- أوكلي -وك جافورث ،دليل التدريب على الإرشاد الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما ١٩٩٠،)ص٢٢.

[٢] نفس المرجع ص٢٤,

[٣] انظر على سبيل المثال ،محمد السيد عبد السلام ،مرجع سابق ص٢٧١.

[٤] ب-أوكلي -وك جافورث ؛مرجع سابق ص١٠.

[٥] نفس المرجع ص٨.

منظمة الأغذية والزراعة بأنه :((خدمة تعليمية غير مدرسية لتدريب الزراع والتأثير فيهم (هم وأسرهم) لتبني طرق محسنة في إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانات، وفي الإدارة والصيانة والتسويق ولا يقتصر الاهتمام فقط على التعليم وتبني طريقة إنتاج محسنة معينة، ولكن أيضا تغيير المزارع إلى الحد الذي يصبح عنده مستقبلا -وساعيا بصورة مستمرة ومن خلال مبادراته الذاتية -لوسائل تحسين أدائه لنشاطه المزرعي ومعيشته))[1].

وهذه التعريفات مع اختلافها اللفظي فإنها تحتوي عددا من العناصر المشتركة والتي من أبرزها تأكيدها على أن العملية الإرشادية بطبيعتها هي عملية تعليمية، ولكنها نوع مختلف من التعليم الذي يحدث في المدارس والمعاهد، إذ جوهر التعليم الإرشادي هو كونه تعليما ليس فيه أي نوع من الإكراه أو الإجبار لأن المرشد الريفي بعكس أستاذ المدرسة ،ليس له جمهور تحركه الرغبة في التعلم ،فالمزارع قد يرفض سماع المرشد وربما يرفض مبدأ التعلم برمته إلا إذا كان التعليم يحقق له أهدافه.

وينبغي للمرشد الريفي أن يتعلم من المزارعين ،لأنهم يعرفون الكثير عن بيئتهم وأنظمتهم الزراعية ،وإلا لما استطاعوا البقاء .فالإرشاد الريفي السليم هو الذي يعتمد على الأسلوب الحواري وتنبثق غاياته وأساليبه من حاجات وإمكانات الناس ويعمل على إشراك الريفيين في تحمل المسئولية وفي اتخاذ القرارات[*].

والإرشاد الريفي يجب أن يستهدف بالأسرة الريفية بكافة أفرادها رجالا ونساء وشبابا وبصفة خاصة المعدمون منهم .ونظرا للارتباط العضوي بين المنزل والمزرعة في المناطق الريفية لذا فإن اهتمام الإرشاد بالأسرة الريفية يجب ألا يقتصر على جانب معين بل يجب أن يتناول كل ما يحيط.بالحياة في الريف إذ أن مجرد الاهتمام على جوانب معينة دون أخرى لا يؤدي إلى تحقيق الهدف الأخير الذي يسعى الإرشاد الريفي لتحقيقه ألا وهو

---

[1] محمد السيد عبد السلام ،الأمن الغذائي للوطن العربي .مرجع سابق ص٢٧١-٢.

[*] من أبرز الدراسات النقدية حول مفهوم الإرشاد الزراعي دراسة بالوفريري- Paulo Friere:" Extension of Communication :in (Education :the practice of Freedom). إذ يرى أن الإرشاد الزراعي كما يجري تطبيقه ما هو إلا غزو ثقافي للريف ويرى أن الإرشاد الزراعي الصحيح هو الذي يقوم على أسلوب الحواري أي يتم مع الريفيين وبهم ،وليس عملية فرض نموذج حضاري غريب عليهم .كما أن .م.سبيد (رئيس منظمة الزراعة والأغذية سابقا)وصف الإرشاد الزراعي بأنه عملية تستهدف زيادة الإنتاج ((الماشية البشرية)).

الارتقاء بمستوى معيشة الإنسان الريفي وتحقيق مزيدا من الدخول له. كما ينبغي أن توضع المادة الإرشادية في قالب يتناسب مع عقلية وظروف المجموعة المستفيدة منها .

وقد أشار العديد من الباحثين أن نتائج العملية الإرشادية كانت مخيبة للآمال من نواح عديدة في معظم البلدان النامية بما فيها بلدان العالم الإسلامي ويذكر أن أحد أهم أسباب فشل النظم الإرشادية في نقل منجزات البحوث إلى المزارعين هو ضعف التنسيق بين المؤسستين البحثية والإرشادية[١]. ومعظم موظفي الإرشاد هم من أبناء الحضر وهم غير قادرين على الاتصال برفاهة حس مع الفلاحين،وتعوزهم كذلك الخبرة في النواحي العملية للإنتاج الزراعي[٢]. ففي كثير من الأحيان تكون خبرة ومهارات العاملين بالإرشاد أقل من معرفة المزارعين[٣]. كما أن معظم المرشدين رجال بينما المزارعون في اغلب الأحيان وخاصة في إفريقيا نساء [٤].

ويجدر بنا هنا أن نذكر ما قاله كليفورد وارتون (Claffored Wharton,Jr)عام ١٩٨٢وكان رئيس جامعة ولاية نيويورك والرئيس سابق لمجلس الهيئة الدولية لتنمية الغذاء والزراعة :((لو أن هناك مجالا نعترف بفشلنا فيه لكان هو محاولتنا تنمية نماذج فعالية التكاليف و كفاءة البرامج لتوصيل المعارف العلمية والتقنية إلى ملايين الزراع المنتجة بدول العالم الثالث نحن نعرف كيف نملك القوى الخلاقة والإبتكارية العلمية والتقنية لمحاربة الجوع ،ولكني اعترف أننا مازلنا غير ناجحين تماما في نشر هذه التقنية))[٥].

---

[١] محمد السيد عبد السلام ،الأمن الغذائي للوطن العربي .مرجع سابق ص٢٨٣.

[٢] البنك الدولي التربية .(وثيقة سياسية القطاع ،مرجع سابق ص٦٣.

[٣] البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، ص٩٩.

[٤] مالكولم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٧٨٩.

[٥] احمد محمد عمر ،الإرشاد الزراعي المعاصر .(١٩٩٢)ص٢٤-٥.

المبحث الرابع : قطاع الصحة.

تعد الخدمات الصحية مجالاً هاماً من مجالات التنمية الريفية نظراً لأنها تؤدي إلي صيانة وحماية الموارد البشرية التي تعتبر من أهم عوامل زيادة الإنتاج وتنميته ، كما أن الصحة تعتبر وسيلة وهدفاً في نفس الوقت إذ أن الإنسان بالإضافة إلى كونه عنصراً مهماً للإنتاج ، فهو يعتبر عنصراً نهائياً للتنمية.

وسنعالج هذا الموضوع من خلال ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : الصحة و التنمية.

المطلب الثاني : واقع الصحة في العالم الإسلامي.

المطلب الثالث : الصحة في الريف الإسلامي.

المطلب الأول : الصحة و التنمية.

تعتبر الرعاية الصحية للأفراد حقاً من حقوقهم ، وقد أكـد دستور منظمة الصحة العالمية (W.H.O.) في كثير من فقراته حق الإنسان في الرعاية الصحية. فمن ذلك مثلاً: ((إن التمتع بأعلى مراتب الصحة أحد الحقوق الرئيسية لكل إنسان بغير تمييز بالنسبة لجنسه أو دينه أو عقيدته السياسية أو حالته الاجتماعية والاقتصادية))[1]. ومنها أيضاً : ((إن الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ، ولن يتأتى لها أن تضطلع بهذه المسؤولية إلا باتخاد تدابير فعالة في إطار من العدالة الاجتماعية))[2]. ويرى العاملون في مهنة الطب أنه طالما كان هناك مرضى ، فمن الضروري أن يقدم لهم الطب العلاج المناسب ، وطالما كان هناك أصحاء ، فينبغي أن تتوفر لهم أسباب الوقاية من المرض.[3]

((If people are sick, they are to be cured, and if they are well, they have to be protected from illness)).

غير أن عقود التنمية المتعاقبة في جانبي التنظير والتطبيق ، والتي انطلقت من قاعدة اقتصادية، لم تدرك الأهمية المتزايدة لقضية الصحة، و لم يعلق المخططون للتنمية في الماضي سوى أهمية ضئيلة على الخدمات الصحية.وعندما كانوا يبحثون أثر تلك الخدمات، كانوا يميلون إلى تقييم إسهام الخدمات الصحية في التنمية بقدر ما يمكنها من زيادة معدل الإنتاج الفردي.أي إلى أيّ حد يزيد الإنتاج إذا قدم المزيد من الخدمات الصحية دون إحداث أي تغييرات أخرى في المجتمع؟[4]. بل لا يوجد كتاب مقرر عن التنمية الاقتصادية يحتوي على فصل مخصص لهذا الموضوع[5].

ولكن بعد أن اتخذ مفهوم التنمية أبعاداً شمولية تتجاوز مجرد النمو الاقتصادي ليشمل التنمية الاجتماعية بما فيها مسائل الفقر والمساواة في توزيع الدخل إضافة إلى البيئة ..الخ . مما أدي إقحام قضايا في غاية التعقيد والتشابك في مجال التنمية مثل قضية الصحة.وفي السنوات الأخيرة دفعت هذه القضية إلى مستوي الأولوية ولقيت الاهتمام الذي تستحقه. مما أدي بروز توجه واضح نحو إعادة تأكيد أهميتها في عملية التنمية.ويرجع السبب في هذا

[1] عبد باسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية . (مكتبة الوهبة ، ط٤، ١٩٨٢)ص٣٥٧.

[2] نفس المرجع و الصفحة .

[3] نفس المرجع ص٣٥٩.

[4] بريان آبيل سميث و ألسيرا ليسيرسون ، الفقر والتنمية والسياسة الصحية. (منظمة الصحة العالمية ، جنيف ،١٩٨١)ص٣١.

[5] مالكلوم جيلز وآخرون ، مرجع سابق ، ص٣٩٣.

إلى الاهتمام المتزايد باستراتيجيات ذات الاتجاهات المرتبطة بالعدالة مثـــل: اســتراتيجية الحاجات الإنسانية الأساسية .B.H.N والتي تلعب فيها الخدمات الصحيــة الأساســية دوراً مهماً. كما أن الإنفاق على الصحة كالإنفاق على التعليم يعتبر اســتثماراً في رأس المــال البشري[1]. ولا يمكن أن يكون هناك تقدم اقتصادي في غيبة الصحة، كما لا يمكن أن تتوفر الصحة في غيبة التنمية الاقتصادية.وهذه المقولة ، رغم صحتها لم تجمع بين الاقتصــاديين والمخططين الصحيين الذين تتماثل أهدافهم وإن تباعدت مساراتهم. ذلك أن الاقتصـاديين وجدوا الميزانية مثقلة بالفعل والقطاع الصحي غير مربح بدرجة كبيرة –في الأجل القصـير – في حين نزع المخططون الصحيون – الذين يتبنون الرأي القائل بقدسية الحيـــاة – إلى التجاهل الاعتبارات الاقتصادية. بيد أن الجانبين اضطرا، بسبب أزمات الاقتصاد العــالمي، إلى التلاقي ، وخاصة في العالم الثالث، والنظر إلى الوضع بشكل مختلف،وقد أصبح واضحاً أن القطاعين مترابطان ترابطاً لا ينفصم عراه ، حيث تقترن المستويات الصحيــة الجيــدة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما الجهل والمرض فيلازمان الفقر والحرمان بخطي تكــاد أن تكون ثابتة. ولقد أحسن ماهلر ، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، وصف الرابطــة الجديدة بين الصحة و التنمية حين قال : ((إن الصحة والتنمية تسلكان مسارين يتجــهان إلى التلاقي ويتبادلان المؤازرة، فلا صواب في القول بأن الصحة مجرد مستهلك للمــوارد، وأن التنمية لا تتجلى إلا عبر النمو الاقتصادي))[2].

وبالرغم من المشكلات المفاهيمية المحيطة بالصحة إلا أن لها آثار إيجابية على عمليــة التنمية الشاملة حيث أن توفر مستويات صحية لائقة يعني توفيراً في النفقات كمــا يعــني زيادة في الإنتاجية والاستثمار عند بقاء العوامل الأخرى على حالها.والعلاقة بين الصحــة والتنمية متعددة الوجوه والأبعاد والتفاعلات بحيث لا يمكن حصرها بسهولة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصحة والتنمية مــا يلي:

–إن الصحة تؤثر على التنمية من خلال تأثيرها على الإنتاجية. حيــث أن الصحــة الجيدة تعطي صاحبها القدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن ، والعمــل

---

[1] مالكولم جيلز وآخرون ، مرجع سابق، ص٣٩٣.

[2] ف. راما لنغاسوامى، الصحة بلا بحبوحة . (منبر الصحة العالمية ، مج(٥)، ع(٣) ١٩٨٤)ص٢٨٢.

لوقت أطول مع التركيز خلال نفس اليوم ، والعيش حياة إنتاجية أطول ، والحصول على وظائف تدفع أجور أفضل ، كما أن الصحة الجيدة تحسن استخدام الموارد الطبيعية[1].وعلى سبيل المثال توصلت إحدى الدراسات عن المجدومين في منطقة تاميل نادو الحضرية في الهند بأن التخلص من التشويه يكلف أكثر من ثلاثة أمثال الدخل السنوي المتوقع لمن لديهم العمل. وكان من شأن الحيلولة دون تشويه المجدومين في الهند وعددهم ٦٤٥٠٠٠ شخص أن يضيف ما يقدر بـ ١٣٠ مليون دولار إلى الناتج القومي الإجمالي للبلاد في عام ١٩٨٥، وهو مبلغ يعادل ما يقرب من ١٠في المائة من كل ما تلقته الهند من مساعدة إنمائية رسمية في عام ١٩٨٥. ومع ذلك فالجدام إنما يمثل نسبة صغيرة فقط من العبء الشامل للأمراض في البلاد، وهي نسبة بلغت أقل من ١في المائة في عام ١٩٩٠[2].وقد أثبت بحث أجري في بنجلاديش أن العمال الأوفر صحة يكسبون أكثر[3]. وفي ساحل العاج تقدر معدلات الأجور اليومية بأنها تقل في المتوسط بنسبة ١٩ في المائة لدي الرجال الذين يحتمل أن يفقدوا يوم عمل واحد في الشهر بسبب المرض عنها لدي الرجال الأوفر صحة[4]. وفي سريلانكا يقدر بأن استئصال الملاريا في الفترة ١٩٤٧-١٩٧٧ قد زاد الدخل القومي بنسبة ٩% في عام ١٩٧٧.وقد بلغت التكلفة الإجمالية ٥٢ مليون دولار بالمقارنة بالمكاسب الإجمالية في الدخل القومي على مدى إحدى وثلاثين سنة وهي ٧,٦ مليار دولار، مما يعني ضمناً تحقيق نسبة باهرة من العائد إلى التكلفة زادت على ١٤٠.وأصبحت المناطق التي كانت من قبل موبؤة بالبعوض تغري بالاستيطان فانتقل إليها النازحون وزاد الناتج[5].ونفس شيء يقال في محاربة مرض العمى النهري في عدد من

---

[1] عبد القادر محمد عطية؛ اتجاهات حديثة في التنمية. (دار الجامعات _الإسكندرية، ٢٠٠٠)ص٨٩.

[2] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣،ص٣٣.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] نفس المرجع والصفحة.

[5] نفس المرجع والصفحة.

البلدان الإفريقية. غير أن الأثر الإيجابي للصحة على التنمية يستدعي ارتباط الأجر بالإنتاجية. فالعامل عندما يشعر أن تحسن الإنتاجية سوف يزيد أجره فإن هذا يحفزه على بذل مجهود أكبر، أما إذا كان تحسن الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فإن الأثر النهائي قد لا يكون في صالح التنمية[1].

-تؤثر الصحة على الإنتاجية بطريقة غير مباشرة ، وذلك من خلال زيادة فاعلية التعليم. إذ تسبب الأمراض للدارسين اضطراباً يعوقهم عن الانتظام في الدراسة وينقص قدرتهم على التركيز والتعلم. وقد لوحظ بأن سجل حضور الطلبة الأصحاء ، الذين يتناولون تغذية جيدة ، أفضل من غيرهم وكذلك أقدر على تركيز في الدراسة.فقد تبين من دراسة أجريت في نيبال أن احتمال الانتظام في المدرسة يمثل ٥% فقط بالنسبة للأطفال الذين توقف نموهم لأسباب غذائية بالمقارنة بنسبة ٢٧% في حالة الأطفال ذوي النمو الطبيعي[2]. وفي عينة من الأطفال في المنطقة الشمالية الشرقية من البرازيل التي ابتليت بالفقر ، تبين أن الأطفال الذين لم ينالوا تغذية كافية تخلفوا بنسبة ٢٠% عن المتوسط الكسب في درجة التحصيل على مدى العامين[3].وفي تايلندا ، فإن الأطفال الذين يقلّ وزنهم بالنسبة للعمر بمقدار ١٠% عن المتوسط، هم دون الفرقة المدرسية بنسبة ١٤%[4].

-يعتبر توفير الخدمات الصحية الضرورية التي يستفيد منها الفقراء –خاصة فقراء الريف – وسيلة لإعادة توزيع الدخول . وهذا في حد ذاته مفيد لأنه يشكل خطوة نحو مزيد من الإنصاف حتى إذا لم تكن لهذه الخدمات أي تأثير دائم على الصحة و لم يكن لها تأثير على الإنتاج، إذ يقدم للفقراء ما يستطيع الأثرياء أو حتى يرغبون شراءه، وما يتعذر شراؤه أكثر الناس حاجة إليه. ومن شان توفير الخدمات الصحية الإسهام في التماسك الاجتماعي وإعطاء إحساس بالأمان النفساني[5].

---

[1] عبد القادر محمد عطية؛ اتجاهات حديثة في التنمية. ص٨٩.

[2] البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣،ص٣٤.

[3] نفس المرجع ص٣٥.

[4] نفس المرجع والصفحة.

[5] بريان آبيل سميث و ألسيرا ليسيرسون ، مرجع سابق، ص٣٢-٣.

كان يؤخذ على برامج الصحة العامة مسؤوليتها عن "الانفجار السكاني" الذي تشهده معظم الأقطار النامية والذي ينظر إليه الكثيرون باعتباره مضراً في التنمية. ولكن تبرهن العديد من الدراسات الميدانية المتاحة أنه إذا اطمأن الناس إلي أن أطفالهم سيظلون على قيد الحياة ، فإنهم سيكونون أكثر استعداداً لتقبل تنظيم الأسرة. إذ أن ارتفاع عدد الوفيات هو الذي يدفع الأباء من الإكثار في الإنجاب. - وليس من الغريب أن الأطفال لا يعتبرون مولودين بعد إلا إذا وصل عمرهم سنة في بعض المجتمعات التي يفضل بعض تسميتهم ب"التقليدية". مما يعني أن البرامج الناجحة للنهوض بصحة الأم والطفل تكون حافزاً طبيعياً لوضع برامج لتنظيم الأسرة وضبط الولادات.

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين التنمية والصحة ليست ميكانيكية، وإنما قد توجد هناك ظروف تضعف من هذه العلاقة.

وتحتل الصحة الآن مكانة مرموقة في قائمة المعايير المتعلقة بإعداد البرامج والمشاريع الإنمائية و تقييمها، فالوضع الصحي مرتبط بالتنمية وبالتالي لابد أن يكون العمل من أجل الصحة جزءاً من العمل من أجل التنمية.ولما كانت الصحة أحد العناصر الأساسية لنجاح عملية التنمية، لذا لا يمكن أن تنجح خطط التنمية لأي مجتمع يرزح أبناؤه تحت وطأة المرض والجوع. مما يفرض على المخططين الإنمائيين من أخذ الصحة بعين الاعتبار من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ.

وهدف النهوض بالصحة من خلال التنمية ليس ضرورة اقتصادية وحسب بل وضرورة أخلاقية وسياسية كذلك. والأدبيات المتوفرة حول "الصحة والتنمية" تظهر بجلاء كونها موضوعاً واسع الأبعاد والتعقيد وليس المقام مقام الخوض فيه.غير أن قطاع الصحة في العالم الإسلامي في الوقت الحاضر قطاع عليل، حاله في ذلك حال التنمية فيها ، وذلك ما يوضحه لنا المطلب القادم.

المطلب الثاني : وضع الصحة في العالم الإسلامي.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت وتبذل من أجل رفع المستوى الصحي للسكان منذ انتشار الوعي الصحي عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية .فلا تزال المؤشرات الصحية المرصودة في عالمنا الإسلامي متواضعة جداً ، بل وغير مرضية في معظم الدول الإسلامية ،وذلك عند مقارنتها بالدول الصناعية المتقدمة أو حتى ببعض الدول النامية ، أو مع إمكانات وقدرات العالم الإسلامي، مع أن الدول الإسلامية تختلف فيما حققته من إنجازات في قطاع الصحة العامة وخدماتها.

ولا بد من الإشارة إلى حقيقة أن بعض التقدم الكمي الملحوظ على صعيد الصحة ، قد رافقته مؤشرات سلبية مقلقة. فالتطور فيها قد صاحبه تعاظم الهدر ، ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية ، اتساع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في الخدمات المقدمة ، إضافة إلى انخفاض النوعية.

وتقارير التنمية البشرية تحتوي على قائمة طويلة للمؤشرات الصحة هي كما يلي:

-العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات).

-معدل وفيات الأمهات(Maternal) (لكل مائة ألف مولود).

-معدل وفيات الرضع(لكل ألف مولود).

-معدل وفيات الأطفال أقل من ٥سنوات (لكل ألف مولود).

-نسبة الأطفال المحصنين (أقل من سنة).

-نسبة الأطفال (أقل من ٥سنوات ناقصي الوزن.

-نسبة الأطفال المولودين تحت إشراف طبي.

-نسبة الأطفال المولودين ناقص الوزن.

-نسبة السكان المتاحة لهم رعاية صحية.

-نسبة السكان المتاحة لهم مياه شرب نقية.

- نسبة السكان المتاحة لهم صرف صحي.
- عدد سكان لكل طبيب.

- عدد سكان لكل ممرض.
- نسبة السكان المدخنين.
- وتقييم الوضع الصحي لأي بلد لا بد وأن يتضمن معرفة الملامح الأساسية للحالة الصحية والتي تشمل كما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ١٩٩٣، عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية وعلى المياه الصالحة للشرب ، وعدد السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي ، وعد السكان مقابل كل طبيب وممرضة، وعدد الممرضات مقابل كل طبيب، ومعدل وفياتٍ الرضع والأمهات، وأخيراً مقدار الإنفاق العام على الصحة بالنسبة إلي الناتج القومي .[1]
- ولا يمكن مناقشة كل جانب من هذه الجوانب لأنها تقع خارج الإطار المحدد لهذا البحث. وسنركز على مجمل الوضع الصحي في الأقطار الإسلامية. ولعل الحقائق التالية تبين مدي ما تعانيه البلدان الإسلامية من تأخر واضح وفاضح في ميدان الصحة.

- أولا : توفر الخدمات الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي.

- لا يزال أعداد كبيرة جداً من سكان العالم الإسلامي يفتقرون إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة . إذ أن هناك نسبة عالية من السكان ولا سيما في الريف بدون خدمات صحية وبدون مياه مأمونة ولا شبكات صرف صحي.*بل تكاد تكون المياه الصالحة للشرب والتصحاح والكهرباء معدومة في أرياف معظم الدول الإسلامية، ولا تزال النساء في معظم أريافنا تسير مسافات طويلة لإحضار الماء اللازم لأسرهن.ويعطي الجدول رقم (٩٥) فكرة عن قلة عدد السكان الذين يحصلون على خدمات الصحية وعلى الماء ويتمتعون بنظام جيد للصرف الصحي.
- جدول رقم (٩٤) عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية وعلى المياه المأمونة والصرف الصحي في البلدان الإسلامية.

الدولة	السكان الذين يحصلون على		
	خدمات صحية%٨٧-١٩٩٠	مياه المأمونة %٨٧-١٩٩٠	صرف الصحي %٨٧-١٩٩٠

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مرجع سابق،ص١٢٨.

- الأردن	٩٠	٩٩	١٠٠
- أفغانستان	٤٩	٢١	--
- ألبانيا	--		-
- الإمارات العربية	٩٠	١٠٠	٩٥
- إندونيسيا	٤٣	٤٢	٤٤
- أوغندا	٧١	١٥	١٣
- إيران	٧٣	٨٩	٧١
- باكستان	٨٥	٥٠	٢٢
- البحرين	١٠٠	١٠٠	١٠٠
- سلطنة بروناي	٩٦	--	--
- بنجلاديش	٧٤	٧٨	١٢
- بنين	٥٠	٥٠	٤١
- بوركينافاسو	٧٠	٦٧	١٠
- تركيا	--	٩٢	--
- تشاد	٢٦	--	--
- تونس	٩١	٦٥	٤٥
- الجابون	٨٧	٧٢	--
- جامبيا	٩٠	٧٧	--
- الجزائر	--	٦٩	٥٩
- جيبوتي	--	٤٣	٧٨
- السعودية	٩٨	٩٥	٨٦
- السنغال	٤٠	٥٣	--
- السودان	٧٠	--	١٢
- سوريا	٩٩	٧٩	٦٣
- سيراليون	٣٦	٤٣	٤٣
- الصومال	٢٠	٥٦	١٢
- العراق	٩٨	٩٣	٧٢
- سلطنة عمان	٨٩	٥٧	٥١
- غينيا	٣٢	٣٣	--
- غينيا بساو	٨٠	٢٥	٢١
- قطر	١٠٠	٩١	٩٧
- جزر القمر	٨٢	--	٨٣
- الكاميرون	١٥	٣٤	--
- الكويت	١٠٠	١٠٠	٩٨
- لبنان	٩٥	٩٨	٧٨
- ليبيا	١٠٠	٩٧	٩٨
- المالديف	٧٥	٧٠	٢٨
- ماليزيا	٨٨	٧٨	٩٤
- مصر	٩٩	٨٦	٥٤
- المغرب	٦٢	٧٣	٦٥
- موريتانيا	٣٠	٦٦	--
- موزمبيق	٣٠	٢٢	١٩
- النيجر	٣٠	٥٩	٩
- اليمن	--	--	--

- مالي	--	٤٩	٢٣

– المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص١٥٨-٩.

ويلاحظ من الجدول السابق :

- تفاوت النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي في البلدان الإسلامية. إذ تصل نسبة الحاصلين على الخدمات الصحية إلى (١٠٠%)في كل من البحرين وقطر والكويت وليبيا، (وهذه الأقطار هي دول مصدرة للنفط والتي تتميز بقلة الكثافة السكانية)، بينما لا تتجاوز هذه النسبة (١٥%) في الكاميرون ،(٢٠%)في الصومال، ،(٢٦%)في تشاد، ((٣٠%)في موريتانيا وموزمبيق والنيجر.

- وبالنسبة إلى المياه الصالحة للشرب ، فهي أيضاً تتفاوت من دولة لأخرى، إذ تصل هذه النسبة إلى (١٠٠%) في الإمارات المتحدة والبحرين والكويت ، بينما لاتتجاوز (١٥%) في أوغندا ، و(٢١،٢٢،٢٥%) في أفغانستان وموزمبيق وغينيابيساو على التوالي. ومما يجدر ذكره في هذا المجال، قول السيدة "بربلوا وورد" في موضوع توفير المياه الصالحة للشرب للناس الذين لا يحصلون عليها ((إن الدول المتقدمة تصرف مائة مليار دولار سنوياً على الخمور ، كذلك تصرف حكومات العالم مجتمعة ثلاثمائة مليار دولار سنويا على التسلح، ويكفي استعمال ٣%فقط من مصروفات الخمور أو تخفيض ١% فقط من مصروفات التسلح لكي تتوفر المياه النظيفة للعالم كله))* [١].

- أما بالنسبة إلى خدمات الصرف الصحي ، فهي الأخرى تتباين من قطر لأخر ، إذ تصل هذه النسبة (١٠٠%) في الأردن والبحرين ، بينما لا تتجلوز (٩%) في النيجرو (١٠%) في بوركينافاسو ،و (١٢%)في بنجلاديش والسودان والصوملى، (١٣%) في أوغندا. وهذه النسبة لا تتجاوز (٥٠%) في معظم الأقطار الإسلامية. وهذا يعني كما يقول صبحي الطويل : ((أن بعض المسلمين يعيشون مع أوساخهم مع أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أوصاهم أن يتنظفوا وينظفوا أفنيتهم وألا

- [١] كما هو معلوم فإن الأنفاق على التسلح في ارتفاع مستمر حتى بعد نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب.

١-نبيل صبحي الطويل ، الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، مرجع سابق،ص٣٥-٦.

يتشبهوا باليهود-في قذارة محيطهم. فقد قال عليه الصلاة والسلام في حديث رواه الترمدي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : ((إن الله تعالى طيب يحب الطيب، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود فنظفوا أفنيتكم ولا تشبّهوا باليهود))[1][2].

ثانياً : توفر الأطباء والممرضات.

إن العالم الإسلامي يعاني من نقص الشديد في الكوادر الصحية إذ يلاحظ من الجدول رقم (٩٥) ارتفاع عدد السكان بالنسبة لكل طبيب وعدد السكان لكل ممرضة في عموم الأقطار الإسلامية مقارنة مع الدول الصناعية. فبينما يصل عدد السكان لكل طبيب (٣٢٠) في فرنسا ، ٣٨٧ في السويد و٤١٩ في الولايات المتحدة ، ويصل المتوسط العام في الدول الصناعية (٣٨٠) نجد أن هذا الرقم يرتفع ارتفاعاً كبيراً في كثير من الدول الإسلامية ، إذ يصل (٥٧٢٣٠) في بوركينافاسو ، و(٥٣٦١٠)في النيجر و(٤٦٤٢٠) في غينيا.

أما بالنسبة لعدد السكان لكل ممرض أو ممرضة في الوطن الإسلامي، فإنها تسجل أفضل معدل لها في قطر إذ تبلغ (٢٠٠)نسمة لكل ممرض أو ممرضة ، ثم الكويت وتبلغ (٢٢٠) نسمة لكل ممرض أو ممرضة ، بينما ترتفع إلى أكثر من (٥٠٠٠) في كل من بنجلاديش وأفغانستان وموزمبيق وغينيا وباكستان. بينما المتوسط العام في الدول الصناعية هو (١٥٠) نسمة لكل ممرض أو ممرضة ، ويصل في النرويج (٦٠) وفي الولايات المتحدة الأمريكية (٧٠) وفي فرنسا (١١٠).

جدول رقم (٩٥) عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية.

الدولة	عدد السكان مقابل كل طبيب٨٤-١٩٨٩	عدد السكان مقابل كل ممرضة ٨٤-١٩٨٩	عدد الممرضات مقابل كل طبيب٨٤-١٩٨٩
الأردن	٨٦٠	٩٨٠	٠,٩
أفغانستان	٦٤٣٠	٨٩٠٠	٠,٧
ألبانيا			

[1] سبق تخريج هذا الحديث

[2] نبيل صبحي الطويل؛ الحرمان والتخلف في ديار المسلمين. مرجع سابق ص٩٦.

الإمارات العربية	١٠٢٠	٣٩٠	٢,٦
إندونيسيا	٩٤١٠	١٢٦٠	٧,٥
أوغندا	٢١٨٣٠	٢٠٥٠	١٠,٧
إيران	٢٩٥٠	١١٥٠	٢,٦
باكستان	١٩٤٠	٥٠٤٠	٠,٦
البحرين	٩٣٠	٤٢٠	٢,٢
بروناي دار السلام	١٤٦٠	٢٦٠	٥,٦
بنجلاديش	٦٨٩٠	٩٥٣٠	٠,٧
بنين	١٥٩٤٠	١٧٦٠	٩,١
بوركينا فاسو	٥٧٢٣٠	١٦٨٠	٣٤,١
تركيا	١٣٧٠	١٠٣٠	١,٣
تشاد	٣٨٣٦٠	٣٤٠٠	١١,٣
تونس	٢١٦٠	٣٧٠	٥,٩
الجابون	٢٧٩٠	٢٧٠	١٠,٣
جامبيا	١١٦٩٠	--	--
الجزائر	٢٣٣٠	٣٣٠	٧,١
جيبوتي	٤١٨٠	٥١٠	٨,٣
السعودية	٧٤٠	٣٥٠	٢,١
السنغال	١٣٠٦٠	٢٠٣٠	٦,٤
السودان	١٠١٩٠	١٢٦٠	٨,١
سوريا	١٢٩٠	٨٩٠	١,٥
سيراليون	١٣٦٢٠	١٠٩٠	١٢,٥
الصومال	١٩٩٥٠	١٩٠٠	١٠,٥
العراق	١٨١٠	١٧٢٠	١,١
سلطنة عمان	١١٠٠	٣٩٠	٢,٨
غينيا	٤٦٤٢٠	٥١٦٠	٩,٠
غينيا بيساو	٧٢٦٠	١١٣٠	٦,٤
قطر	٥٣٠	٢٠٠	٢,٦
جزر القمر	١٢٢٩٠	٢٢٧٠	٤,٥
الكاميرون	--	--	--
الكويت	٦٩٠	٢٢٠	٣,٢
لبنان	٦٧٠	--	--
ليبيا	٦٩٠	٣٥٠	٢,٠
المالديف	١٥٠٠٠	٦١٠	٢٤,٥
مالي	٢٣٥١٠	١٣٥٠	١٧,٤
ماليزيا	١٩٤٠	١٠١٠	١,٩
مصر	٧٧٠	٧٨٠	١,٠

المغرب	٤٧٦٠	١٠٥٠	٤,٥
موريتانيا	١١٩٠٠	١١٨٠	١٠,١
موزمبيق	٣٧٧٩٠	٥٧٦٠	٦,٦
النيجر	٥٣٦١٠	٣٦٨٠	١٤,٦
اليمن	--	١٩٤٠	--

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣،ص١٥٨-٩.

ثالثاً : رعاية الأمومة والطفولة :

إن الأمومة في العالم الإسلامي يحفها الكثير من المخاطر ، فمعدلات وفيات الأمومة مرتفعة بشكل غير مقبول. ويقصد بوفيات الأمومة عدد الأمهات اللاتي يتوفين بسبب مضاعفات الحمل والولادة لكل مائة ألف ولادة حية.وهذا الرقم يقيس مستوى صحة المرأة وقيمة الرعاية الصحية المقدمة لها.

ويلاحظ من الجدول رقم (٩٦) أن معدلات وفيات الأمهات في العالم الإسلامي تتباين من قطر لآخر، فتصل إلى أدنى معدل لها في الكويت وتركمنستان (٣٠و٤٢حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ولادة حية)على التوالي. في حين تصل في بعض الدول الإسلامية الفقيرة إلى أرقام كارثية، كما هي الحال في غينيابيساو وجامبيا وأفغانستان وسيراليون وغينيا التي تصل فبها وفيات الأمهات إلى (١٠٠٠حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ولادة حية)، كما يصل هذا الرقم في الصومال إلى ٩٠٠حالة، وفي عديد من الأقطار الإسلامية لا يقل هذا الرقم من ٥٠٠ حالة. ولعل الصورة تزداد وضوحاً إذا وضعنا إلى جانب ما أوردنا عن البلدان الإسلامية بعض النماذج للبلدان المتقدمة. فمعدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠مولود حي في عام ١٩٨٨كان ٢في لكسمبرغ ،و٣ في إيرلندا ،و٤ في دنمارك، و٥ في أستراليا ،و٦ في إيطاليا،و٧ في كندا ،و٨ في ألمانيا، و١١ قي المملكة المتحدة، و١٣ في الولايات المتحدة ، ١٦ في اليابان.[1] وبصفة عامة فإن معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة في البلدان المتقدمة نادراً ما تتجاوز ٢٠ حالة من بين كل مائة ألف حالة ولادة أطفال أحياء ، وعادة ما تكون أقل من١٠ حالات.

ومن جهة أخرى فإن عملية التوليد في معظم أقطار الإسلامية لا تتم بواسطة الطبيب أو الممرضة بل تضطلع الداية وأحياناً تتم بمساعدة الأقارب والجيران. ويتضح لنا من

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ١٩٧.

جدول رقم (٩٦) أن قطر هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي تصل نسبة الولادة تحت إشراف صحي[١] إلى (١٠٠%)بينما تسجل بنجلاديش وأفغانستان أقل النسب وهي (٨،٧%) على التوالي.

وأوضاع الطفولة في عالمنا الإسلامي أوضاع مؤلمة أيضاً وكما هو معلوم فإن نمو الطفل العقلي والجسدي يحدث في السنوات الأولى من عمر الطفل . وإذا لم تكتمل المراحل المختلفة للنمو في الوقت الملائم ،فإن تلفاً دائماً سيلحق بمجمل عمليات النمو. والإنفاق على صحة الطفل ليس مجرد إنفاق استهلاكي ، وإنما هو استثمار اقتصادي حقيقي يعود بالنفع على الاقتصاد القومي. وفيما يلي نذكر بعض المؤشرات التي توضح لنا أوضاع الطفولة في عالمنا الإسلامي:-

-الوزن المنخفض عند الولادة[٢] Low-Birth -weight Babies والذي يعد العامل الأكثر أهمية في تحديد فرص بقاء الطفل ونموه مرتفعة في معظم الأقطار الإسلامية. ويلاحظ من الجدول رقم (٩٧)أن (٣٤%) من الولادات في بنجلاديش و(٣٠%) من الولادات في باكستان للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ هي ذات الوزن المنخفض . ويرجع ذلك إلى صحة الأم وتغذيتها قبل وخلال الحمل . أما في البلاد المتقدمة فهذا أمر نادر الحدوث، كما أنه لا خطر منه في تلك البلاد فالحاضنات الاصطناعية والعناية الفائقة في دور التوليد ترعي الوليد الناقص إلى أن يستوي على عوده.[٣]

-معدل وفيات الأطفال الرضع : ويقصد به العدد السنوي لوفيات الأطفال دون السنة لكل ألف ولادة حية . ويعد هذا مؤشراً مهماً على الوضع الصحي لأي بلد ، وإن انخفاضه يعد علامة مضيئة في مسيرة القطاع الصحي وارتفاعه تدني المستوى الصحي ذلك المجتمع .

ويلاحظ من الجدول رقم (٩٦) ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع إلى أكثر من (١٠٠)حالة لكل (١٠٠٠) ولادة حية في ١٨ دولة إسلامية في عام ١٩٩١.

---

[١] ويقصد بمعدل الولادات التي تجري تحت إشراف صحي Births Attended النسبة المئوية التي تجري تحت إشراف أطباء أو ممرضات أو قابلات أو أخصائيات الرعاية الصحية الأولوية المدربات.

[٢] يقصد الوزن المنخفض عند الولادة النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون بوزن أقل من (٢٥٠٠) غرام ، في سنة معينة ، من مجموع الأطفال المولودين في نفس السنة.

[٣] نبيل صبحي الطويل ، الحرمان والتخلف ، مرجع سابق ،ص٣٥.

-تحصين ضد الأمراض القاتلة : يعد التحصين[1] ضد أمراض الطفولة من أقوى أسلحة الطب الحديث وأكثرها فاعلية، إذ تم استئصال هذه الأمراض في معظم الدول الصناعية عن طريق التغطية الشاملة لتحصين الأطفال.[2] ولقد أعلن المدير التنفيذي لليونسيف UNICEF بأن المجتمع الدولي قد حقق تغطية تحصين (٨٠%) من الأطفال ضد الأمراض الطفولة قبل حلول عيد ميلادهم الأول بنهاية عام ١٩٩٠.[3] ولكن هذه التغطية ما زالت بعيدة المنال في عالمنا الإسلامي ، وهذا ما يوضحه لنا الجدول . ففي الجدول يتضح لنا أن نسبة التحصين متدنية جداً في كثير من الأقطار الإسلامية الفقيرة مثل الصومال والنيجر وأفغانستان وغينيا التي تصل نسبة تحصين فيها (٢٤،٢٤،٢٥،٢٦%) على التوالي .

-معدل وفيات الأطفال دون الخامسة : ويقصد به العدد السنوي لوفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف ولادة حية . ويعدّ هذا مقياساً مهماً لمستوى رفاهية الأطفال ، وتعدّ المعدلات عالية جداً إذا تعدت (١٤٠)بالألف ،وعالية إذا تراوحت بين (٧١و١٤٠) بالألف ، ومتوسطة إذا كانت بين (٢١و٧٠)ومنخفضة إذا كانت أقل من (٢٠) بالألف.

ويتضح من الجدول أن البحرين والكويت هما الدولتين الوحيدتين في العالم الإسلامي التي يعتبر هذا المعدل منخفضاً (١٧و١٩).وفي كل من ماليزيا والإمارات العربية وسلطنة عمان والأردن ولبنان وسوريا وإيران وتونس فإن هذا المعدل يعتبر متوسطاً.أما باقي جميع الدول الإسلامية فإن هذا المعدل يتراوح بين عالية وعالية جداً.

جدول رقم (٩٦)بعض المؤشرات التي تتعلق بصحة المرأة والأطفال في العالم الإسلامي.

القطر	وفيات الأمهات بسبب مضاعفات الحمل والولادة لكل (١٠٠,٠٠٠)ولادة حية عام ١٩٨٨	حالات الولادة تحت إشراف صحي(%)٨٨-١٩٩٠	الأطفال الذين يولدون ناقص الوزن (%)٨٦-١٩٩٠	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠مولود حي) ١٩٩١	الأطفال المحصنون ممن تبلغ أعمارهم سنة(%)٨٩-١٩٩١	معدل وفيات دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي ١٩٩٠
الأردن	٢٠٠	٨٦	١٠	٣٨	٩٠	٥٢

[1] يقصد بالتحصين Immunized متوسط تحصين الأطفال خلال السنة الأولى من العمر، بالأمصال الأربعة المستخدمة في البرنامج الشامل لتحصين الأطفال.

[2] أرجوان سعد الدين الضاحي، الرعاية الصحية الأولية والتنمية البشرية في الوطن العربي (شئون عربية ،ع(٧٦)، رجب ١٤١٤هـ-ديسمبر ١٩٩٣)ص١٤٧.

[3] نفس المرجع والصفحة.

أفغانستان	١٠٠٠	٨	١٩	١٦٥	٢٥	٢٩٢
ألبانيا	١٠٠					
الإمارات	١٣٠	٩٧	٦	٢٣	٨٥	٣٠
إندونيسيا	٣٠٠	٤٤	٨	٦٨	٨٩	٩٧
أوغندا	٧٠٠	--	--	١٠٥	٨٢	١٦٤
إيران	٢٥٠	٧٠	١٢	٤٤	٩١	٥٩
باكستان	٦٠٠	٧٠	٣٠	١٠١	٨٢	١٥٨
البحرين	٨٠	٩٩	--	١٤	٩٢	١٧
بروناي	--	٩٧	--	٩	٩١	--
بنجلاديش	٦٥٠	٧	٣٤	١١١	٦٦	١٨٠
بنين	٨٠٠	٥١	١٠	٨٨	٧٤	١٤٧
بوركينافاسو	٧٥٠	٣٣	١٢	١٢٠	٥٠	٢٢٨
تركمنستان	٤٢					
تركيا	٢٠٠	٨٣	١١	٦٠	٨٢	٨٠
تشاد	٨٠٠	٢١	--	١٢٥	٣٣	٢١٦
تونس	٢٠٠	٦٠	--	٤٥	٩٢	٦٢
الجابون	٦٠٠	--	١٠	٩٧	٨٢	١٦٤
جامبيا	١٠٠٠	٦٥	١٠	١٣٥	٨٩	٢٣٨
الجزائر	٢١٠	--	--	٦٥	٩٠	٩٨
جيبوتي	٧٤٠	٧٩	٩	١١٥	٨٨	--
السعودية	٢٢٠	٨٢	٧	٣٣	٩٤	٩١
السنغال	٧٥٠	٤٠	١٠	٨٢	٦٩	١٨٥
السودان	٧٠٠	٦٠	١٥	١٠٢	٦٤	١٧٢
سوريا	٢٠٠	٨٠	٨	٤٢	٩٠	٥٩
سيراليون	١٠٠٠	--	١٣	١٤٦	٨٥	٢٥٧
الصومال	٩٠٠	--	--	١٢٥	٢٤	٢١٥
العراق	٢٥٠	٧٤	١٥	٦٠	٧٧	٨٦
عمان	٢٢٠	٩٠	٨	٣٢	٩٥	٤٩
غينيا	١٠٠٠	٧٦	١١	١٣٧	٢٦	٢٣٧
غينيابيساو	١٠٠٠	٣٩	١٢	١٤٣	٥٢	٢٤٦
قطر	١٤٠	١٠٠	٦	٢٨	٨٥	٣٦
جزر القمر	٥٠٠	٢٤	١٣	٩٢	٩٤	١٥١
الكاميرون	٥٥٠	٢٥	١٣	٦٦	٦١	١٤٨
الكويت	٣٠	٩٩	٧	١٤	٩٥	١٩
لبنان	٢٠٠	--	١٠	٣٦	٦٨	٥٦
ليبيا	٢٠٠	--	١١	٧٢	٨٢	١١٢
المالديف	--	--	٢٠	٥٨	٩٤	--
مالي	٨٥٠	١٤	١٠	١٦٢	٥٢	٢٨٤
ماليزيا	١٢٠	٩٢	٨	١٥	٩٣	٢٩
مصر	٣٠٠	٢٤	١٢	٥٩	٨٧	٨٥
المغرب	٢٧٠	٣١	٩	٧٢	٨٤	١١٢
موريتانيا	٨٠٠	٢٠	١٠	١٢٠	٤١	٢١٤
موزمبيق	٨٠٠	٢٩	١١	١٤٩	٥٢	٢٩٧
النيجر	٨٥٠	٢١	٢٠	١٢٧	٢٤	٢٢١
اليمن	٨٠٠	--	٩	١١٠	٨٨	--

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣،ص١٥٠-١٥١،١٥٦-١٥٧،١٩٧.

رابعاً : الإنفاق العام على الصحة.

إن هناك علاقة بين النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصص لقطاع الصحة وبين وضعية صحة السكان. ولقد أوعزت المنظمة الدولية للصحة بتخصيص (٥%) من الناتج القومي الإجمالي للقطاع الصحي.[1] ولكن مع الأسف الشديد لم تخصص غالبية الأقطار الإسلامية إلا مقداراً ضئيلا من ناتجها للإنفاق على الصحة. فالإنفاق على الصحة في البلدان الإسلامية كان يتراوح بشكل عام بين ٠,٦ بالمئة و٢,٢ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي بين العامين ١٩٦٠-١٩٨٦.[2] ولم يتغير الوضع في عقد التسعينات. وهناك تفاوت كبير على المستوى القطري في الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ، فالمؤشر متدن جداً في كثير من الأقطار.

ومن جهة أخرى فإن كثير من البلدان الإسلامية تنفق ما يصل إلى ٨٠-٩٠%من ميزانيتها الصحية على المستشفيات الحضرية ، بينما لا تتلقى الغالبية العظمى من السكان حتى الحد الأدنى اللازم من الرعاية الصحية الأولية.تؤكد العديد من الأبحاث والدراسات أن الرعاية الصحية الأولية -وقوامها شبكة عريضة من العيادات الصحية في المجتمعات المحلية وعاملون في المجال الصحي يستندون إلى المجتمع المحلي ويوفرون خدمات الوقاية الأساسية والتعليم الصحي وأيضاً العلاج لمعظم الأمراض الشائعة -تمثل أسلوباً فعالاً وسريعاً ورخيصاً نسبياً لتحسين صحة الغالبية من السكان في البلدان الفقيرة.[3]

الجدول رقم (٩٧)الإنفاق على الصحة في البلدان الإسلامية.

القطر	الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي		الإنفاق العسكري (كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على التعليم والصحة	
	١٩٦٠	٨٨-١٩٩٠	١٩٧٧	١٩٩٠
الأردن	٠,٦	٦,٠	١٨٣	١٢٨
أفغانستان	---	١,٦	١٠٠	٠٠
الإمارات العربية	---	٩,٠	١٤٩	١٧٤

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩١، ص وجاء في تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٣ص١٨٩ ما يلي : "على الرغم من الدعوات واسعة الانتشار من أجل زيادة الاستثمارات من قبل الجهات المانحة في الموارد البشرية ، وبرامج الإقلال من الفقر ، فإن التدفقات المعونة إلى قطاع الصحة انخفضت من ٧ في المائة من الإجمالي المساعدات الإنمائية في مطلع الثمانينات إلى ٦ في المائة في النصف الثاني من الثمانينات . ويقتضي الأمر أن توائم الجهات المانحة بين تعهداتها الشفهية وأعمالها "

[2] عبد الحميد براهيمي ، العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي ،(مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١،١٩٩٧)ص١٨٤.

[3] تقرير موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣، مرجع سابق ص٤٠.

إندونيسيا	٠,٣	٢,٥	٩٤	١٤٣
أوغندا	٠,٧	--	٦٣	--
إيران	٠,٨	٣,٢	١٤٧	--
باكستان	٠,٣	٤,٥	٢١٤	٢٣٩
البحرين	--	٦,٠	٣٢	١٣٤
بروناي	--	٢,٢	--	--
بنجلاديش	--	٠,٩	٨٨	٥٧
بنين	١,٥	٥,١	٢٢	--
بوركينافاسو	٠,٦	--	٩٢	٨٥
تركيا	٠,٨	٢,٨	٩٠	١١٨
تشاد	٠,٥	--	١٥٠	--
تونس	١,٦	٢,٤	٣٥	٥٨
الجابون	٠,٥	٣,٢	١٦	٦٣
جامبيا	--	١,٦	--	--
الجزائر	١,٢	٦,٠	٢٦	١٨
جيبوتي	--	--	--	--
السعودية	٠,٦	٢,١	١٣٧	١٧٧
السنغال	١,٥	١,٨	٥١	--
السودان	١,٠	٠,٣	٩٤	--
سوريا	٠,٤	--	٢٤٣	٢٠٤
سيراليون	--	--	١٨	١١
الصومال	٠,٦	--	٩١	٥٠٠
العراق	١,٠	--	٢١٢	٥١١
عمان	--	٢,١	--	٢٦٨
غينيا	١,٠	٢,٠	٢٧	--
غينيابيساو	--	١,٣	--	--
قطر	--	٣,١	٥٣	--
جزر القمر	--	٣,٣	--	--
الكاميرون	١,٠	--	٣٦	٥١
الكويت	--	--	٨٨	٨٣
لبنان	--	--	--	--
ليبيا	١,٣	--	٢٩	٥٦
المالديف	--	٥,٠	--	--
مالي	١,٠	٠,٥	٦٢	٨٣
ماليزيا	١,١	١,٦	٥٩	٦٥
مصر	٠,٦	٥,٠	٣٤١	٥٧
المغرب	١,٠	٣,٢	٨٨	٥٢
موريتانيا	٠,٥	٥,٥	١٥٤	--
موزمبيق	--	١,٤	١٣٢	--
النيجر	٠,٢	١,٨	١٨	٢١
اليمن	--	--	٢٠٧	--

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، مرجع سابق ص١٧٠-١٧١،ص١٧٦-١٧٧.

المطلب الثالث : الصحة في الريف.

في المجتمع الريفي يقترن مفهوم الصحة والمرض بدرجة أو بأخرى باللياقة البدنية للفرد. ففي إحدى الدراسات[1] عند سؤال الأفراد عن الشخص السليم من الناحية الصحية جاءت معظم الإجابات كما يلي :

-الشخص البدين القوي البنية.

-الشخص المشرب وجهه بالحمرة.

-الشخص الذي لا يعبأ كثيراً بهموم الحياة أو الذي ليست لديه هذه الهموم أصلاً

_ الشخص الذي لم يصب بمرض من قبل.

-الشخص القادر على العمل دون إرهاق.

أما الشخص المريض فهو :

-الشخص ذو الوجه الأصفر الشاحب،نحيل الجسم.

-الشخص الذي يشعر دائماً بالتعب والإرهاق.

-الشخص الذي يظهر رغبة دائمة في النوم.

-الشخص الذي لا يقدر على العمل.

الشخص الذي لا يأكل كثيراً وليست لديه رغبة للطعام.

والصحة هي خلو الجسم من الأمراض، أو أنها هي سلامة أجهزة الجسم ، والمرض هو خلل هذه الأجهزة.[2] وعرفتها منظمة الصحة العالمية (WHO) بأنها ((حالة من الكمال البدني والعقلي والاجتماعي))[3].

وأنه من زاوية هذا التعريف فإن سكان الريف يكونون غالباً من المرضي معتلي الصحة لأنه قل أن تخلو أجسادهم من مرض أو أكثر.وعدم انتشار الخدمات الصحية في المناطق الريفية حقيقة ماثلة في جميع البلدان النامية ،وهذا يعني بالضرورة تفشي الأمراض والأوبئة في تلك المناطق بصورة أكبر من المناطق الحضرية.

---

[1] عبد المنعم بدر ، ريفنا النامي. مرجع سابق، ص١٠٧.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] مالكولم جيلز وآخرون ، مرجع سابق، ص٣٩٤.

ونوعية الأمراض تختلف بين البيئات الحضرية والريفية. فأمراض المدن هي ما يطلق عليها أمراض الحضارة ، بينما أمراض الريف هي ما يطلق أمراض الفقر. فالناس في كثير من المناطق الريفية معرضون لخطر مجموعة واسعة من الأمراض السارية وأمراض العوز ومن اشهر الأمراض التي تنتشر في الريف النامي العديد من الأمراض الناجمة عن الطفيليات مثل البلهارسيا والانكستوما ، والدسنتاريا الأميبية -وعن البكتريا والفيروسات -مثل إصابات العيون ، والنزلات المعوية ، والدوسنتارية الباسيلية، والإلتهاب الكبدي، والدرن-إلى جانب أمراض سوء التغذية- كالأنيميا، ونقص البروتين، والكالسيوم.

ولعل أصدق وصف لسوء الحالة الصحية في الريف الدول النامية ما قاله أحمد حسن الزيات في إحدى مقالاته ((اصطلحت على دمائهم الفقيرة جراثيم الملاريا والبلهارسيا والانكلوستوما ، فغدوا كواسف الوجوه ، خواسف الجسوم ، خوائر القوى ، يعالجون المرض بالصبر ، ويخففون الآلام بالتسلية ، ويدافعون الموت بالتعاويذ ، ويسيئون الظن بالمستشفيات التي لا تقبلهم إلا بالشفاعة ، ولا تعاملهم إلا بالفظاظة ، ولا تحسن علاجهم إلا بالمال في العيادات الخاصة)).[1] وهذا ما جعلهم فريسة سهلة للمستغلين من أدعياء الطب وخاصة المشعوذين والحلاقين . ومن الأمور التي تساعد على ذلك انتشار الفقر والجهل بينهم مما كان له تأثير مباشر في تفشي الأمراض في الريف . ولسنا في حاجة إلى التدليل على انخفاض المستوى الصحي في المجتمع الريفي رغم قلة بيانات الصحية في الريف.

ومع أنه ليس من السهل تمييز الأسباب من الآثار ، فإنه يمكن أن تعزى الحالة المرضية في الريف إلى تردي الأوضاع المعيشية، والافتقار إلى النظافة ، وقصور التثقيف الصحي ، فضلا عن النقص الحاد في عدد المؤسسات المسؤولة عن الجانب الصحي في الريف ، وضعف الإمكانيات المتاحة لها، وعدم التدريب الملائم أو الاستفادة الكافية من القوى البشرية العاملة في هذا القطاع،وإلى تدني المرافق الطبية بشكل عام ، وبكلمة واحدة إلى الفقر. ولقد أوضح البروفيسور البريطاني "ونسلو" التأثير المتبادل بين الفقر والمرض بقوله : ((في البلاد الفقيرة يمرض الرجال والنساء لأنهم فقراء ... ويزيد فقرهم عندما يصابون

[1] عبد باسط محمد حسن ، التخلف في المجتمعات الريفية : ماهيته وخصائصه. (تحرير) مختار حمزة ، مرجع سابق ،ص٤٢.

بالأمراض ، ويشتد المرض عليهم لأنهم فقراء معدمون ... وهذا تتشكل الحلقة المفرغة ويستمر دوران المساكين المسحوقين فيها))[1].

ويتطلب تحقيق ظروف صحية مناسبة في ريفنا النامي إلى أمور عديدة نذكر منها ما يلي :

-يعتبر إنشاء الخدمات الصحية الأساسية -مثل توسيع برامج التدريب لمقدمي الرعاية الأساسية، وبصفة خاصة للممرضات والقابلات ، وتوجيه أرصدة التشييد إلى تحسين الوحدات الصحية ، وتمويل سيارات الإسعاف المركبات الأخرى المطلوبة للنقل في حالات الطوارئ ، إلى جانب شبكات الإذاعة والهاتف الضرورية-في المناطق الريفية ، عملا له أهمية بالغة في البلدان النامية ،ويجب أن يحظى بأولوية عليا في المراحل الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويتطلب الأمر إلى الحد من الاستثمارات الجديدة في المستشفيات المركزية ، والجمع بين الطب الوقائي والطب العلاجي، وتخصيص حصة أكبر من الموازنات الحكومية الصحية لخدمات الصحية الأساسية.وعلى سبيل المثال فإن تحسين نوعية مياه الشرب من شأنه أن يساعد كثيراً في النهوض بالريف ويوفّر على الإنسان الريفي -خاصة المرأة الريفية-وقتاً إضافياً كان يضيع هدراً لاعتلال الصحة نتيجة للأمراض ورعاية المرضى.

-اتباع النهج الشمولي في تدريب العاملين الصحيين المتعددي التخصصات مع الاستفادة في هذا المجال من التجربة العملية التي قامت بها الصين[2] وبعض البلدان الأخرى. ففي الواقع فإنه ليس هناك سوى عدد ضئيل من البلدان التي لديها في الوقت الحاضر نمط للتنمية القوى العاملة الصحية بشكل يتناسب مع الاحتياجات الصحية لمجتمعاتها المحلية.بل أنه يوجد داخل البلدان في آن واحد النقص المزمن في المناطق الريفية مع الفائض في المناطق الحضرية.

إن الريف النامي يعاني من نقص الحاد في عدد العاملين المؤهلين إذ يتلقى معظم الأطباء تلك البلدان علومهم في المراكز الحضرية -وبصفة خاصة المراكز الحضرية في الدول

---

[1] نبيل صبحي الطويل ، الحرمان والتخلف في ديار المسلمين ، مرجع سابق، ص٣٣.

[2] حول التجربة الصينية انظر : منظمة الصحة العالمية ،التجربة الصينية في مجال الرعاية الصحية الأولية . (المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط، الاسكندرية ، مصر ،١٩٩٠)

الغربية المتقدمة – وغالباً ما يكون تأهيلهم واستعدادهم للعمل في المناطق الريفية ضعيفاً. فعلى سبيل المثال تبين الإحصائيات الصادرة عن اتحاد الأطباء في بنجلاديش أنه في حين أن المتوسط على نطاق البلد هو طبيب واحد لكل ٨٢٠٠ نسمة ، نجد أن النسبة في المناطق الريفية هي طبيب واحد لكل ٣٦٠٠٠ نسمة. وقد اضطر الأمر المشرفين على أحد البرامج الصحية إلى إجراء مقابلات مع ما يزيد عن ٢٠٠ طبيب متخرجين حديثاً ليعثروا ثلاثة فقط يستطيعون التعرف على أمراض رئيسية منتشرة في المناطق الريفية ويعرفون كيف يعالجونها.[1] وفي مصر التي تعدّ من البلدان الإسلامية المتوسطة من حيث الخدمات الصحية في الريف هناك دراسات تشير إلى أنه في عام ١٩٨٤ وبينما كان عدد السكان الريفيين يبلغون اكثر من ٥٦% من مجموع السكان ، إلا أن نصيبهم من أطباء وزارة الصحة لا يتعدون ٢٤% من مجموع الأطباء.[2]

-الاستفادة من إيجابيات الطب الشعبي أو "التقليدي " -كما يفضل بعض تسميته:-

مازال الطب الشعبي يتمتع بشعبية واسعة في بلدان العالم الثالث ، لأنه يعتبر شكلا هاماً من أشكال الرعاية الصحية للكثير من السكان لأسباب ترجع بالثقافة والتكلفة ، ولكونه متاحاً .ومع تطورات الفكر الطبي المعاصر ، أخذت نظم الرعاية الصحية التي حجبتها الحاثة حتى عهد قريب تسترد اعتبارها.فإذا تيسر القضاء على جوانب الضارة في الطب الشعبي ، وأمكن قيام التعاون بين النظامين كل منهم مع الآخر لا يبقي مجال للشك في أن ذلك يخدم السكان بصورة أفضل من الوضع الراهن. فمن العسير في المناطق الريفية -من بلدان العالم الثالث ،حيث ينحصر الخيار بين المعالجين الشعبيين [المعالجين بالأعشاب ، والعطارين ، والفقيه ، والحلاقين ،والمشعوذين]ومستوصف صغير محدد الموارد في أفضل الأحوال- أن يتخلى الناس عن هؤلاء المعالجين ، إذ هم الذين يعالجون معظم الناس في معظم الأوقات.

وفي الواقع فإنه ما من أمل مرتقب في توسيع نطاق التغطية الصحية في بلدان كثيرة اليوم إلا باتخاذ تدابير خارقة للعادة كإشتراك المعالجين الشعبيين في هذه التغطية واستعمال الأدوية المستخلصة من النباتات المحلية. ومما جاء في تقرير لجنة الجنوب : ((في صدد توفير

---

[1] رالف أندروبانو ، الأزمة الاقتصادية : رب ضارة نافعة.(منبر الصحة العالمية ،مج(٨) ع(١)١٩٨٧)ص٣١.

[2] عدلي علي أبو طاحون، مرجع سابق ص٢٦٥.

الرعاية الصحية ينبغي لأقطار الجنوب أن تنظر في أمر الانتفاع بصورة أكبر من وسائل الطب التقليدي ، لاسيما تلك القائمة على النباتات الطبية . إن هذه الوسائل واسعة الانتشار في الجنوب ولكنها بحاجة إلى تشجيع إذا أريد لها أن تتطور. ويجب على وجه الخصوص بوضع الطب التقليدي على أساس علمي ، كما ينبغي اتخاذ الإجراءات لحماية الثروة النباتية في الأقطار النامية)).[1] ومما يجدر ذكره أن الغربيين أنفسهم في أول عهد الاستعمار ، كانوا يلجئون عند المرض إلى الأطباء المحليين من الأهالي ،وذلك حسب أوامر إدارهم ، بزعم أن هؤلاء الأطباء أدرى بالأمراض المحلية)).[2]

-توسيع نطاق الطب الوقائي مقارنة بالطب العلاجي : إذ أن الوقاية تتيح إمكانيات أكثر مردودية للتكاليف لإنقاذ الأرواح والحد من المرض. ففي تقدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P.) أن انقاذ كل حياة إضافية يكلف ما بين ١٠٠دولار و ٦٠٠دولار من خلال الرعاية الصحية الوقائية بالمقارنة بما بين ٥٠٠دولار و ٥٠٠٠دولار للرعاية العلاجية.[3] وجاء في تقرير لجنة الجنوب : ((..ونظراً لشحّ الموارد يتحتم بذل عناية فائقة في ترتيب الأولويات في التخطيط الصحي لتقديم الأهم على المهم وفي التامين وسائل الإيصال بكلفة مناسبة . إن الجهود التي تبذلها أقطار متعددة لاستنساخ الأنظمة السائدة في الأقطار المتطورة، المنصبة على المستشفيات والخدمات العلاجية ، التي لا تشدد بصورة كافية على الرعاية الأولية والطب الوقائي ، من شأنها أن تفاقم من نتائج الانكماش في الموارد وأن تقلل من تأثير ما ينفق فعلياً من الأموال)).[4]

وتحقيق هذا الهدف يستدعي احتواء التكاليف على المستويين الثاني والثالث.[5]

-اشتراك المجتمع المحلي في الأنشطة الصحية :- إن تحسين الأوضاع الصحية في الريف النامي لا يمكن أن يحدث ، ما لم يدعم بالمشاركة الكاملة من كل فئات المجتمع المحلي دون

---

[1] تقرير لجنة الجنوب ، التحدي أمام الجنوب . مرجع سابق، ص١٥٣

[2] دافيد أرنولد (تحرير) ، الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية .(عالم المعرفة رقم (٢٣٦) أغسطس ١٩٩٨)ص٨.

[3] موارد العالم ، مرجع سابق، ص٤٠.

[4] تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق،ص١٥٣.

[5] في كثير من البلدان النامية الفقيرة نجد أن تسعون في المائة من ميزانياتها الصحية تذهب للمستشفيات والمراكز الصحية الفخمة في المدن وشراء التكنولوجيا الأكثر تقدماً لينال خير ذلك حفنة صغيرة من سكان المدن وتذهب ١٠% للعناية بالشئون الصحية الأساسية لكل جماهيرها.

استثناء أو استبعاد أو تهميش لدور أي فئة.وقد جاء في قرارات مؤتمر " المآآتـــا" في عـــام ١٩٧٨ والذي شارك فيه مندوبون من ١٣٤ دولة والذي رفع شعار "الرعايـــة الصحيـــة للجميع في عام ٢٠٠٠" : ((أن على كل فرد في المجتمع أن يضطلع بمســئوليته في إنمـــاء الوضع الصحي، وإذا لم يشارك الناس في تقديم الرعاية الصحية والتخطيط لها فلن يحظـــى المجتمع -أي مجتمع برعاية صحية جيدة)).[1] فقد مضي الوقت الذي كانت الصحة مسؤولية الحكومات والقطاع العام. فلما كانت أجور العاملين تشكل أهم بند في الميزانية الصحية ، فإن أرخص وسيلة لتقديم الخدمات هي أن يحاول السكان تلبيـــة احتياجـــاتهم الصحيـــة بأنفسهم . وعلى سبيل المثال فإن إشراك المجتمعات الريفية في بناء العيادات الصحيـــــة أو مساهمة تكاليفها تعتبر وسيلة مهمة لتحقيق وفورات في المصروفات الصحية وتمكن بالتـــالي من الوصول إلى عدد أكبر من الناس .

وتشير إحدى الدراسات التي أجراها البنك الدولي عن ١٢١ مشروعاً من مشروعات إمداد المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية في منطقة أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية أن مشاركة المستفيدين من هذه المشروعات تعتبر واحداً من أهم السمات في المشروعات التي صنفت على أنها مشروعات ممتازة وناجحة على المدى الطويل.[2]

غير أن هذه المشاركة قد فسرت في أغلب الحالات -على ما يبدو-لا بمعنى تشـــجيع جميع الريفيين على أن يعبروا عن احتياجاتهم ويشتركوا في مسؤولية النظر في كيفية تلبيتـــها ، بل بمعنى اختيار بضعة أفراد من الجماعة المحلية كعاملين في الرعاية الصحية الأولية.

إن تنفيذ سياسة صحية سليمة في الريف تقتضي أن تحصل الطبقات الفقيرة علـى وزن سياسي أكثر تناسباً مع أهميتها العددية، وهذا يتطلب وجود تنظيمات قوية في المجتمع.

والتثقيف الصحي مهم جداً ، وهو لا يعني مجرد الحديث إلى الناس أو تعليق ملصقات بل يجب أن يهدف إلى تشخيص حالة المجتمع المحلى والعمل على تحسين الصحة بفضـــــل

---

[1] زهير أحمد السباعي ، الصحة حاضرها ، ومستقبلها في المملكة العربية . (مدينة ملك عبد العزيز للعلوم والتقنية-إدارة البحث العلمي -الرياض – م.ع.س.-١٩٨٨)ص١١٦.

[2] Deepa Narayan; The contribution of people's participation, Evidence from ١٢١ Rural water supply projects, Environmentally sustainable Development .(Occasional paper series No.١, The world Bank, Washington.D.C.١٩٩٥.

تحسين معارف الناس ومواقفهم وتصرفاتهم -مثل إفهامهم أهمية استعمال المياه النقية والصرف الصحي وتعليمهم مبادئ التغذية الصحية.

وهناك محاولات عديدة لاستنباط منهجية لتقييم مشاركة المجتمع المحلي في التنمية الشاملة؛ ومن أبرز مؤشرات مشاركة المجتمع في أي برنامج هي : تقدير الاحتياجات ، والقيادة ، والتنظيم ، وتعبئة الموارد، والإدارة.

أخيراً فرغم أنه لا تزال هناك حاجات كثيرة غير مشبعة فيما يتعلق بالصحة في البلدان النامية ، فإنه ينبغي الموازنة بين تخصيص الأموال للصحة وبين الحاجات الأخرى ذات الأولوية في البيئات محدودة الموارد،إذ لا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن يجعل من الصحة هدفه الأوحد إلا إذا شاء أن يغدوا محجراً صحياً. مما يبرز أهمية كل من تحرير الموارد داخل قطاع الصحة بالحد من الأنشطة منخفضة الأولوية ، وضمان تنفيذ البرامج بطريقة كفء ، وتحقق مردودية التكاليف.[1]

[1] وارين س. بوم وآخرون، مرجع سابق، ص٢٦١.

الفصل الرابع : أجهزة ومؤسسات التنمية الريفية.

تتحقق أهداف واستراتيجيات التنمية الريفية عن طريق بعض الأجهزة والمؤسسات ، وتتنوع مؤسسات التنمية الريفية بتنوع فلسفتها وبرامجها ولكن هذه التشكيلة المعقدة من الأجهزة والمؤسسات تدعم بعضها على البعض وتعتمد فيما بينها على بعضها البعض في آن واحد مما يعني أن أي من هذه المؤسسات إذا فشلت في أداء وظيفتها فإنها بالتالي ستؤدي إلى الأضرار أو حتى التعطيل بالمؤسسات الأخرى. ونظراً لهذا التنوع سنتعرض في هذا الفصل بعض مؤسسات التنمية الريفية كما يلي :

المبحث الأول : دور الدولة في التنمية الريفية.

المبحث الثاني : دور المصارف الإسلامية في التنمية الريفية.

المبحث الثالث : دور الزكاة في التنمية الريفية.

المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية.

المبحث الخامس : دور المرأة في التنمية الريفية.

ولاشك أن هذه الأجهزة والمؤسسات ذات علاقات تبادلية وقواسم مشتركة ، مما يستدعي صياغة وتحديد الأدوار التي تؤديها تلك العوامل.

المبحث الأول: دور الدولة في التنمية الريفية.

المطلب الأول: الدولة مفهومها ودورها في الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم الدولة.

الدولة (State) في اصطلاح فقهاء القانون عبارة عن ((جماعة من الناس استقر بهم المقام على وجه الدوام في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة حاكمة تتولى شئونهم في الداخل والخارج))[1]. ومنهم من عرفها بأنها: ((مجموعة من الأفراد، مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة))[2].

ويتضح لنا من التعريفين السابقين أن الأركان الأساسية للدولة هي: السكان (الشعب)، والإقليم، والتنظيم (السلطة).

أما مصطلح الحكومة (Government) فيستعمل على معان متعددة؛ فهي تطلق على: ((مجموع الهيئات الحاكمة في الدولة ، فتشمل بذلك السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية))[3]. كما تستعمل بمعنى أقل شمولاً وهو السلطة التنفيذية وحدها[4].

فالحكومة هي الجهاز البيروقراطي التنفيذي لسياسة وقوانين الدولة ورمز لسيادتها، وممثلة لها في الداخل والخارج. وفي سبيل قيامها بمهماتها تشكل الحكومة من وزارات وهيئات ومجالس ...الخ. لكل منها اختصاصات ومسئوليات وسلطات.

ويتبين لنا مما سبق أن الدولة أعم من الحكومة.حيث أن الحكومة هي الركن الثالث من أركان الدولة أي التنظيم أي المؤسسة التي من خلالها تتحول إرادة الجماعة –وباسم الدولة– إلى قواعد شرعية عامة وملزمة.

ولهذا فحينما نتحدث عن دور الدولة في الحياة الاقتصادية فنقصد بذلك دور الحكومة.

---

(1) محمود حلمي: نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة. (دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٧٥)ص٩.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) محمد فاروق النبهان: نظام الحكم في الإسلام. (مطبوعات جامعة الكويت، رقم الطبعة (بدون)،١٩٧٤)ص٦٥.

(4) نفس المرجع والصفحة.

الفرع الثاني: دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الوضعي.

ربما لم تشهد فرضية ضمن الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك المتعلقة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية[1].فمسألة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تحتل حيزاً بارزاً في الأدبيات الاقتصادية.وتكاد لا تخلو أية مساهمة جادة في الفكر الاقتصادي من التطرق إلى هذه المسألة بشكل أو بأخر.وكانت هذه المسألة منذ القدم محوراً للجدل بين الاقتصاديين،وما ذلك إلا بسبب اختلاف الظروف التاريخية ومتطلبات المرحلة ومصالح القوى الاجتماعية الفاعلة فيها.فالفكر الاقتصادي هو في نهاية المطاف انعكاس لواقع معين بما ينطوي عليه من ظروف موضوعية تجسد تطلعات ومصالح قوى اجتماعية سائدة في مرحلة تاريخية معينة.حيث نجد في التاريخ الاقتصادي أن النظريات الاقتصادية المؤيدة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كانت تبرز للعيان حينما تجد القوى الاجتماعية الفاعلة مصلحة لها في ذلك.أما حين يغدو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي معرقلاً لمصالح تلك القوى الاجتماعية،فإن النظريات الاقتصادية المعارضة لهذا التدخل كانت تظهر إلى الوجود[2][*]ففي بدايات النظام الرأسمالي أي مرحلة المركانتالية (Merchantilists) أو

---

[1] عبد الرزاق الفارس،الحكومة والفقراء والإنفاق العام.(مركز دراسات الوحدة العربية،ط.الأولى)ص٢٢.وحسب تعبير جالبريت: ((ولعله لم يستمر في علم الاقتصاد جدل مثل ذلك الذي دار بين من يرون التجارة الحرة فرعا من فروع اللاهوت المقدس،الذين لا يقبلون خطيئة تتعلق بها، ومن يرون ضرورة حماية المؤسسات الناشئة في مواجهة المؤسسات القديمة، ويتلمسون لها الغفران ولو لزمن محدود)) (جون كينث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي. ص١٠٩.

[2] عبد القادر النيال،القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق:دراسة حالة سوريا.(المستقبل العربي، ع (٢٢٣) ١٩٩٧/٩)ص٤٧.

[*] وذلك رغم أن الاقتصاديين لا يريدون أن يعترفوا بأن الرأي الذي يقولون به يصلح فقط في ظروف معينة ولا يصلح لغيرها.ففي كل مرة يزعم الاقتصاديون أن الرأي الذي يقولون به هو الرأي الصحيح في كل زمان ومكان ((فالتجاريون لا يقولون لنا،كما كان يجب أن يقولوا أن رأيهم بضرورة تدخل الدولة لا يصح إذا انتهت المراحل الأولى للنمو الصناعي ووقفت الصناعة الوطنية على قدميها،والاقتصاديون التقليديون أو الكلاسيك لم يقولوا كما يجب أن يقولوا،إن رأيهم يصلح لإنجلترا فقط،ولا يصلح لألمانيا أو الولايات المتحدة،وكينز سمي نظريته ((النظرية العامة))و لم يسمها،كما كان يجب أن يسميها ((السياسة الاقتصادية الصالحة للغرب في الثلاثينات)).وميلتون فريد

التجاريين خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر لعبت الدولة دوراً مهماً في النشـــاط الاقتصادي.وكانت مدرسة التجاريين ترى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هـــي أفضل طريقة لتحقيق الرفاهية للناس.

بل إن الفكر الاقتصادي لهذه المدرسة يكاد أن يكون في مجمله تنظير لكيفية تحقيـــق الدولة لأكبر نفع في تجارتها الخارجية.ولا غرابة في أن يدعو رواد هذه المدرسة إلى التدخـل القوي والفعال من قبل الدولة،لأن فكر هذه المدرسة قد تركز حــول اقتصـادات بنـاء الدولة.والفكر التجاري يعتمد على بعض المبادئ العامة التي تتطلب تدخـــل الدولـة في تحقيقها،فمن مبادئه الأساسية،اعتبار معادن التنمية (الذهب والفضة رموز الثروة آنذاك)هي الثروة الحقيقية للمجتمع،ولذلك يجب على الدولة أن تحصل على هذه المعادن بأية طريقـة حتى تضمن لشعبها الرفاهية[1]،ونتيجة لهذا المبدأ كان يعتبر أن مصالح الـــدول متضاربـة بعضها مع البعض،لأن كل دولة تحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن،ولابـــد لغنى دولة من الدول من إفقار لدولة أخرى (أحد لا يستطيع أن يحقق الكسب إلا علـــى حساب خسارة الآخرين).لأن المعادن الثمينة محدودة،ولا يمكن تحقيق الأهداف إلا عـــن

والنقديون ذهبوا إلى أن رأيهم يصلح لشيلي بنفس الدرجة التي يصلح بها للولايات المتحدة،ويصلح لعصور الرأسمالية الأولى كما يصلح لرأسمالية النصف الثاني من القرن العشرين.في كل مرة إذن لا يخجل الاقتصادي من أن يقول أنه يغير رأيه لأنه قد اكتشف الحق وعاد إلى الصواب بدلاً من أن يقول أنه غير رأيه لأن الظروف قد تغيرت. آدم سميث يسخر من التجاريين لأنهم لم يروا الحقيقة بينما رآها هو،وكينـــز يسخر من الكلاسيك لأنهم لم يروا الحقيقة بينما رآها هو،وميلتون فرويد يسخر من كينـــز لأنه لم ير الحقيقة بينما رآها هو،بينما كل منهم يعبر عن مصالح الدولة أو طبقة معينة في فترة معينة)) كما قال جلال أمين.(انظر: جلال أمين،مصر في مفترق الطرق(دار المستقبل العربي،الطبعة الأولى،١٩٩٠)ص١٠-١١).وقبله قال كارل ماركس: ((إن الأفكار الحاكمة في كل عصر كانت دائماً هي أفكار طبقته الحاكمة)).(جون كينث جالبريث؛ مرجع سابق ص١٥١).ويرى جالبريت أن ريكاردو قد استجاب جزئيا لوضعه كسيد من سادة الريف عندما تناول ما يحصل عليه ملاك الأراضي من ريع، والذي وصفه بأنه : ((ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع لمالكها من أجل استخدام ما تتمتع به التربة من قدرة أصلية غير قابلة للإتلاف)) ويقول ريكاردو في فقرة أخرى: ((إن زيادة الريع هي دائماً نتيجة لازدياد ثروة البلد، وصعوبة توفير الغذاء لسكانه المتزايدين)). جون كينث جالبريث؛ تاريخ الفكر الاقتصادي، ص٩٧-٩٨.

[1] وعندئذ بدأت حركة الكشوف الجغرافية مرحلة الإمبريالية حول هذا الموضوع انظر:موريس دوب،دراسات تطور الرأسمالية.ترجمة رؤوف عباس حامد(دار الكتاب الجامعي،١٩٧٨)ص٢١٥ وما بعدها)رمزي زكي،الليبرالية المتوحشة مرجع سابق الباب الثالث

طريق تدخل الدولة،لأنها أقدر على إدارة الاقتصاد وتحقيق الفائض في الميزان التجاري من الأفراد.

وخلال حوالي ثلاثة قرون من الزمن،كان تدخل الحكومة في سير الحياة الاقتصادية هو الحكمة المألوفة.ولكن كما أشار جالبريث،فإن الخصم الأول للحكمة ليس الأفكار ولكن سير الأحداث والخطر الأكبر للحكمة المألوفة يقع عندما تغدو هذه الأفكار عاجزة مطلقاً عن مواجهة بعض المشكلات الصارخة[1].وجاءت المدرسة الكلاسيكية التي استمرت حتى أوائل القرن الحالي وهي تحمل الشعار الشهير ((دعه يعمل دعه يمر))- Laissez Faire Laissez passez-كرد فعل لسياسات التجاريين وكصرخة مدوية ضد أي نوع من التدخل الحكومي.وفي ظل هذه المدرسة أصبحت وظيفة الدولة محصورة بدائرة ضيقة لا تتجاوز حفظ الأمن وحماية مصالح الأفراد من الاعتداء عليها والدفاع عن الوطن والقيام بالمشروعات العامة التي يحجم عن ارتيادها الأفراد إما لعدم ربحيتها أو أنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا يستطيع الأفراد توفيرها،إلى آخر ذلك من الوظائف التي تقوم على تأكيد الحرية الفردية.ونجد خير تعبير لدور الدولة الاقتصادي في كتابات((آدم سميث))أبو الليبرالية في بحثه الشهير عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم المنشور عام ١٧٧٦. والنتيجة التي انتهى إليها الاقتصاديون التقليديون هي أن الرجل الاقتصادي -Homo OEconomicus- الذي افترضوا وجوده في تحليليهم،حينما يسعى إلى تحقيق مصلحته الذاتية،منطلقا في ذلك من تعظيم منفعته الخاصة،فإنه يحقق،دون أن يدري،مصلحة الجماعة.لأنهم افترضوا أن مصلحة الجماعة ليست إلى حاصل الجمع الحسابي للمصالح الأفراد.

فالدولة (اليد الطاهرة-Visible hand) تقف حارسة النشاط الاقتصادي دون تدخل في الآلية التي يعمل بها،وتترك التوازن الاقتصادي يتحقق من خلال يد خفية (Invisble hand) - جهاز السوق القائم على المناقشة الكاملة -توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع.ثم بدأت وظائف الدولة تتطور من القرن التاسع عشر عندما جاء الفكر الماركسي والذي فرض علي الدولة توسيع دورها لتبدأ في تقنين العلاقات بين طبقات المجتمع.إلى أن جاءت الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي (السابق)عام١٩١٧ وانتشار

[1] عبد الرزاق الفارس،مرجع سابق ص٢٣.

الأيديولوجية الاشتراكية والنـزاعات نحو التأميم وغيرها،مما يعني تغيرا جذريا لمفهوم الدولة في الاقتصاد بل وفي المجتمع.

وبعد ذلك بعقد تقريباً حلت الأزمة الاقتصادية ممثلة بالكساد العظيم الذي حل العالم عام ١٩٢٩.وجاء كينـز ليبشر فكرة تدخل الدولة عبر((النظرية العامة))التي تتبنى على أساس ضرورة تدخل النشاط الاقتصادي كعلاج لأوجه قصور السوق باستخدام الرشيد لكل من السياستين المالية والنقدية للتأثير إيجابياً على المتغيرات المختلفة في الاقتصاد الكلي. وقد أدت الآثار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية إلى زيادة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وذلك لإصلاح ما دمرته الحرب من بني تحتية ومنشآت، وإيجاد فرص عمل للعمال الذين أصبحوا عاطلين بسبب الانهيار المالي الذي لحق بالجهات التي كانوا يعملون بها، وكذلك مساعدة القطاع الخاص الذي تضرر كثيراً خلال تلك الفترة.ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مشروع((مارشال))الذي هدفت الدولة الممولة له إعادة أعمار أوربا وحل مشكلة البطالة التي استفحلت آنذاك.وقد استمرت الدول الغربية في اتباع هذه السياسة إلى أن برزت من جديد الدعوة إلى الحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بعدما تمت عملية إعادة الإعمار ،وبرزت بعض المشكلات مثل مشكلة التضخم التي سببتها السياسات المالية والنقدية التوسعية المطبقة خلال تلك الفترة.وفي منتصف القرن العشرين عندما حصلت كثير من الدول النامية على استغلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الدول لا تكتفي بتوجيه أطراف النشاط الاقتصادي،بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج وأصبحت الدولة تنتج جنباً إلى جنب مع الأفراد بدرجات متفاوتة حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية.وهكذا عرف بالنموذج الدولة المنتجة.وقد بدأ هذا الدور أولاً في مجالات البنية الأساسية في محاولة لتهيئة ظروف العمل للأفراد والشركات ولكن سرعان ما تدخلت الدول في عمليات الإنتاج بشكل مباشر للإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.من ذلك نستنتج أن الفكر الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة الستينات كان مشجعاً لدور الدولة والقطاع العام حتى أصبح ذلك هو النمط السائد في البلدان النامية في عقد الخمسينات والستينات من القرن

الحالي،وبتأييد حتى من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].وقد أخذت كثير من الدول النامية تلك الوصفة بجرعة مفرطة أدت إلى هزات اقتصادية عنيفة. فقد أبدى مخططوا التنمية في البلدان النامية شغفاً شديداً بالضوابط الاقتصادية المباشرة[2]. وعن هذا الحماس قال محبوب الحق:((إنها لظاهرة غريبة أن المجتمعات نفسها التي تفتقر بوجه عام إلى الإدارة الجيدة هي نفسها التي تعمد إلى تجربة أكثر الضوابط الإدارية تعقيداً وتعويقاً)).[3]وعلى رغم من أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها الدول الاشتراكية والبلدان النامية في حقبة الثمانينات تعود إلى عوامل داخلية وخارجية عديدة وليس إلى سوء الإدارة الاقتصادية فحسب،فإن منتقدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد وطفوا هذه الأزمات للتأكيد على أن القيود المفروضة من قبل الدولة على حرية النشاط الاقتصادي هي التي أدت إلى تدهور اقتصادات تلك البلدان،وأن إيقاف هذا التدهور وإصلاح الخلل في البنية الاقتصادية يتطلبان تفعيل القطاع الخاص والاعتماد على جهاز السوق في تحديد قيم السلع والخدمات وتخصيص الموارد الاقتصادية.[4]وكانت النتيجة الخصخصة والدعوة إلى الدولة الحارسة،وتفكيك القطاع العام والزهد منه،وبيعه بأبخس الأسعار،وتقليل الإنفاق العام والاجتماعي منه خاصة،تمثلت كلها بمشروطية المؤسسات المالية الدولية،بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص.وهي اشتراطات تحد في النهاية من دور المباشر للدولة في التنمية الاقتصادية[5]فـ((قليلاً من الدولة))يعني مزيداً من النجاعة والفاعلية.وتماشياً مع هذا الزعم الذي يدعو إلى إقامة ((دولة الحد

---

(١) البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١، ص٥٢.

(٢) عبد المنعم السيد علي،دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية دراسة في أثر ثلاثي (الأيديولوجيا والسياسة والاقتصاد)في العراق والسعودية وتونس.(مجلة بحوث اقتصادية عربية ع(٥)ربيع ١٩٩٦)ص١١٢.وقد ذهب ميردال أبعد من ذلك : ((يبدو أنه ما من أحد في البلدان المتقدمة يرى سبيلاً للخروج من المتاعب التي تتزايد في البلدان المتخلفة خلاف السبيل الاشتراكي، مهما كان موقف المغير الذي قد يتخذه المرء بازاء المشكلات الاقتصادية في بلاده)).تقرير عن التنمية في العالم١٩٩١،ص٥٣.

(٣) محبوب الحق،ستار الفقر،مرجع سابق ص٤٠

(٤) عبد القادر النيال،مرجع سابق ص٤٨

(٥) عبد المنعم السيد علي،مرجع سابق ص١١٢-١١٤

الأدنى))وكأنما الدولة شر في حد ذاته،أصبح تحرير الاقتصاد بمثابة ((المفتاح السحري))لمعالجة معضلات التنمية[1].

وقد تواترت عجلة هذا التوجه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء حرب الخليج الثانية، وتحول النظام العالمي إلى نظام أحادي القطب تمثل فيه الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والقيمية والعسكرية النموذج الذي أصبحت الدول الصناعية والنامية على حد سواء تحتذي به.ولقد تجسد هذا الانبهار في ادعاء بعض المفكرين بأن هذا النظام يمثل ذروة ما.يمكن أن تصل إليه البشرية من إبداع في شتى مجالات الحياة[2]. بل إن هناك من تجاوز هذا الحد إلى المطالبة بفرض النظام الرأسمالي على بقية الشعوب خوفاً من حدوث ما سمي بصراع الحضارات[3].

والواقع أن آليات السوق الحرة لا تقل فساداً عن السياسات الخاطئة للحكومات البيروقراطية ،إذ ينبغي :((التسليم بأن السوق لا يكون باستطاعتها في بعض الأحيان أن توفر بصورة فعالة سلعاً وخدمات معينة وفي حالات كهذه قد يكون من المستصوب أن تصبح الحكومة أو السلطات المحلية مسؤولة عنها))[4].

وتعليقاً على حمى "إطلاق قوى السوق "التي تسود معظم بلدان العالم حالياً ،يوصي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣بالعمل على صياغة ((أسواق صدوقة للناس))(people-friendly markets)تسمح للناس بالمشاركة الكاملة فيها،والمشاركة العادلة في منافعها.أي أن تكون الأسواق خادمة للناس عوضاً عن أن يخدموها .وفي الحقيقة هناك اتجاه أو تيار جديد يقوى يوما بعد يوم يؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة في عملية التنمية مع إعادة تنظيم هذا الدور ،وتحقيق نوع من التكامل والتوازن بين الدولة والسوق.

---

(١) إسماعيل السبحاني: الحركة النقابية المغاربية وتحديات العولمة.(شئون عربية ع(١٠٠)ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩)ص١٦٠.

(٢) انظر:فرانسيس فوكوياما،نهاية التاريخ وخاتمة البشر،ترجمة حسين أحمد أمين.(مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٢).

(٣) see: S. Huntington; The Clash of civilizations and remaking of world order (Rockefeller center,N.Y. ١٩٩٦)

(٤) جاك لوب ،مرجع سابق ص٣٤٢.

وفي هذا الصدد يرى جيمس ولفنسون مدير البنك الدولي في التمهيد الذي قدم به لتقرير البنك المعنون: "تقرير عن التنمية في العالم ،١٩٩٧، الدولة في عالم المتغير :((إن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة،تقوم بدور الحافز والميسر للتطور،وتشجيع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال وتكملها.ولا شك في أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة قد فشلت، ولكن فشلت أيضاً التنمية التي تتم بغير تدخل الدولة-وهي رسالة تصل إلينا بوضوح تام من خلال معاناة سكان الدول التي انهارت مثل ليبيريا والصومال.وقد أثبت التاريخ أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف،فهي ضرورة حيوية.فمن غير دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة،سواء في جانبها الاقتصادي أو الاجتماعي))[1].

إن النتيجة التي يمكن التوصل إليها من ذلك كله هي أن أي استراتيجية تنموية لا بد أن تتضمن تزاوجاً بين القطاع العام والقطاع الخاص.

---

[1] جون جري؛ الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. (مكتبة الشروق، الطبعة الأولى،٢٠٠٠م)ص٣٦.

الفرع الثالث: دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الفكر الإسلامي.

تعتبر المصلحة العامة هي أحد أهم المعايير التي يرجح بها التدخل من عدمه أو التوسع والتضييق لهذا الدور.ومفهوم المصلحة العامة مفهوم واسع ومرن يختلف باختلاف الزمان والمكان ولهذا فإنه عند المقارنة عن مدى سعة هذا الدور وضيقه يجب أخذ ظروف الحياة المعاصرة بعين الاعتبار ،ذلك أن طبيعة الحياة قد تغيرت تغيراً كبيراً ،واستجدت أمور وأوضاع اقتصادية واجتماعية تختلف اختلافاً عميقاً عما كانت عليه الأنشطة الاقتصادية في عصر الدولة الإسلامية الأولى .وحيث أن باب الاجتهاد قد أغلق منذ زمن بعيد فإن ما في أيدينا من تراث فقهي متعلق بشئون الدولة ،ربما لا تكون متوافقة مع حاجات عصرنا الحاضر .

وينبغي أن لا يفهم من قولنا هذا بأننا نتهم الشريعة بتقصير فالشريعة صالحة في كل زمان ومكان .وكل ما نريد التأكيد عليه هو أن الظروف التي استجدت قد أحدثت من المصالح والمفاسد ما يستدعي اجتهاداً جديداً في ضوء النصوص المتناهية والأحداث غير المتناهية.

وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإنجاز وظائف تعتبر من المصالح العامة هو باب من أبواب السياسة الشرعية.والسياسة الشرعية هي السياسات والإجراءات التي يتخذها الحكام لتحقيق مقاصد الشريعة ،وتطبيق أحكام الشريعة المعتبرة. وقد عرف ابن عقيل السياسة الشرعية كما نقله عنه ابن القيم بأنها :((ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به الوحي))[1].ورد على قول الشافعي :((لا سياسة إلا ما وافق الشرع)).فقال:((إن أردت بقولك :((إلا ما وافق الشرع))أي لم يخالف ما نطق به الشرع :فصحيح.وإن أردت :لا سياسة إلا ما نطق به الشرع :فغلط ،وتغليط الصحابة)).[2]

---

[1] ابن القيم الجوزية (شمس الدين أبي عبد الله محمد)،الطرق الحكمية في السياسة الشرعية .تحقيق وتعليق بشير محمد عيون (مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد بيروت–لبنان الطبعة الأولى ،١٤١٠هـ/١٩٨٩)ص١٢.

[2] نفس المرجع والصفحة .

وعرفها ابن نجيم بأنها :((فعل شئ من الحاكم لمصلحة يراها وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي))[1].

ومن أقوال ابن القيم الخالدة التي يرددها العلماء وينقلها المصنفون ،ويرجع إليها المنصفون قوله :((وهذا موضع مزلة الأقدام،ومضلة الأفهام،وهو مقام ضنك ،ومعترك صعب ،فرط فيه طائفة ،فعطلوا الحدود ،وضيعو الحقوق ،وجرأوا أهل الفجور على الفساد ،وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد ،محتاجة إلى غيرها ،وسدوا على نفوسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له ،وعطلوها ،مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنها حق مطابق للواقع ،ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع .ولعمر الله إنها لم تناف ما جاء به الرسول صلى الله علية وسلم وإن نافت ما فهموه من شريعته باجتهادهم ،والذي أوجب لهم ذلك :نوع تقصير في معرفة الشريعة ،وتقصير في معرفة الواقع ،وتنزيل أحدهما على الآخر ..وأفرطت طائفة أخرى قابلت هذه الطائفة ،فسوغت من ذلك ما ينافي حكم الله ورسوله وكلتا الطائفتين أتيت من تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله،وأنزل به كتابه .فإن الله سبحانه أرسل رسله ،وأنزل كتبه،ليقوم الناس بالقسط ،وهو العدل الذي قامت به الأرض والسماوات.فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان ،فثم شرع الله ودينه ،والله سبحانه أعلم وأحكم ،وأعدل أن يخص طرق العدل وأمارته وأعلامه بشي ،ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة ،وأبين أمارة .فلا يجعله منها،ولا يحكم عند وجودها وقيامها بموجبها ،بل قد بين سبحانه بما شرعه من طرق ،أن مقصوده إقامة العدل بين عباده ،وقيام الناس بالقسط ،فأي طريق استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ،وليست مخالفة له.فلا يقال :إن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع ،بل هي موافقة لما جاء به ،بل هي جزء من أجزائه ،ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحهم ،وإنما هي عدل الله ورسوله ،ظهر بهذه الإمارات والعلامات))[2].

ويعتبر الإسلام الدولة مؤسسة عليا أساسية لا غنى عنها لانتظام وتيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،وتحقيق المقاصد الشرعية ، إذ أن الحكومة هي المؤسسة التي من خلالها تتحول إرادة الجماعة إلى قواعد شرعية عامة وملزمة.يقول الإمام الماوردي :((اعلم

---

[1] ابن النجيم ، البحر الرائق. (دار المعرفة، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، تاريخ النشر (بدون)) ١١/٥.

[2] ابن القيم الجوزية :الطرق الحكمية في السياسة الشرعية .ص١٣-١٤.

أن ما به تصلح الدنيا، حتى تصير أحوالها منتظمة، وأمورها ملتئمة، ستة أشياء)).وذكر من بينها:((سلطان قاهر ،تتألف برهبته الأهواء المختلفة ،وتجتمع بهيبته القلوب المتفرقة ،وتنكف بسطوته الأيدي المتغالبة ،وتنقمع من خوفه النفوس المتعادية ،لأن في طباع الناس من حب المغالبة والمنافسة على ما آثروه ،والقهر لمن عاندوه ،ما لا ينكفون عنه ،إلا بمانع قوي ،ورادع ملي))[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليقه لحديث:((إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم)):((فأوجب صلى الله علية وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر ،تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع .ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة .وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة ،ولهذا روي :((أن السلطان ظل الله في الأرض))ويقال ((ستون سنة من إمام جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان)) والتجربة تبين ذلك))[2].

ومن المقرر أنه :((أينما وجدت المصلحة فثم شرع الله))في الواقع فإن قاعدة ((المصالح المرسلة)) وغيرها من القواعد الفقهية تعبر عن سر بقاء وخلود الشريعة الإسلامية .

وقد لخص الماوردي وظيفة الحكومة الإسلامية في جملة قصيرة وهي أن :((الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا))[3].

فالدولة الإسلامية هي التي تقوم على رعاية مصالح الناس الدنيوية والأخروية بمقتضى الشرع .فالدولة الإسلامية هي :تطبيق منهج الله وشرعه على عباده في جميع شئون حياتهم ((ليكون الدين محروساً من خلل والأمة ممنوعة من زلل))[4]مما يستلزم أن تقوم الدولة بتأمين المصالح المشروعة ،وضمان الحياة المستقرة الآمنة لرعاياها ،قال صلى الله عليه

---

[1] الإمام الماوردي ،أدب الدنيا والدين. حققه وعلقه مصطفى عبد القادر عطا. (مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت-لبنان،الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)ص٩٥-٩٦.

[2] ابن تيميه :السياسة الشرعية ص١٣٨.

[3] الإمام الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات السلطانية. (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، رقم وتاريخ النشر (بدون)ص٥.

[4] نفس المرجع ص١٨.

وسلم: ((ما من عبد يسترعيه الله رعية ،فيموت، يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حـرم الله عليه الجنة)).[1]

إن الدولة في الإسلام تأخذ أحكامها الكلية من الشريعة الإسلامية والأحكام الجزئية التي لم يرد فيها نص يجتهد فيها من لهم أهلية الاجتهاد –وهـم الاقتصاديون والفقهاء بالنسبة لموضوعنا هذا الذي ندرسه –ويكون الحكم في إطار الأحكام الكلية أو المقاصد الشرعية .وإن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي إلا لمصلحة شرعية .وإنما تعني بمصالح رعايا المجتمع جميعهم تجلب إليهم المصالح وتدرأ عنهم المفاسد .فتصرفات الحاكم منوطة بالمصلحة التي تقتضي تحقيق مقاصد الشريعة.

يقول الإمام القرافي :((يجب على الوالي بذل الجهد فيما هو أصلح للمسلمين .فإذا فكر واستوعب فكره في وجوه المصالح ،ووجد بعد ذلك مصلحة هي أرجح للمسلمين وجب عليه فعلها ،وتحتمت عليه ويأثم بتركها.فعليه بالراجح من المصالح ،ولا خيرة له فيه ،ومتى تركه أثم . فالوجوب قبل ،والوجوب بعد ،والوجوب حالة الفكرة وكذلك قولهم إن تفرقة أموال بيت المال موكولة إلى خيرته معناه أنه يجب عليه أن ينظر في مصالح المسلمين،ويجب عليه تقديم أهمها فأهمها،ويحرم عليه العدول عن ذلك ،ولا خيرة له في ذلك))[2].

ومقاصد الشريعة كما يقررها علماء أصول الفقه هي المحافظة على الضرورات الخمس ،التي هي :الدين والنفس والعقل والعرض والمال. مرتبة بهذا الترتيب التنازلي حسب أهميتها في نظر الشارع ،فإذا ما تعارض الأدنى منها مع الأعلى رجح الأعلى.[3]

ولقد شغلت قضية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بال الكثير من الكتاب في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وفي التنمية بشكل خاص. والاتجاه العام في تلك الكتابات

---

[1] رواه البخاري ومسلم .

[2] القرافي ،الفروق (دار المعرفة ،بيروت)ج٣/ص١٧.

[3] لمزيد من المعرفة يرجع:

الشاطبي (أبو إسحاق ابراهيم بن موسى اللخمي الفرناطي):الموافقات في أصول الأحكام .وغيره من المراجع .

جميعا هو إعطاء الدولة حق التدخل للوفاء بالالتزامات الملقاة عليها تجاه المجتمع بعمومه وعدم إطلاق يدها في ذلك إلى الحد الذي تقضي فيه على مبادرات الأفراد.[1](*)

والإسلام دين الحرية،ولكنها حرية مقترنة بالمسؤولية،ومحددة بتحقيق المصلحة.فالإسلام يسمح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل التي تهذب الحرية وتصقلها ،وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها. ويقر الإسلام الحرية الاقتصادية،ويحترم إرادة الفرد في مجال التقاعد والعمل والإنتاج وتصرفاته فيما يملك، مادام ذلك كله لا يلحق الضرر بالآخرين، ولا يتعدى المبادئ والقيم التي يحرص عليها الإسلام ،ولا يخالف أحكام الله في هذه الأمور.فحرية الأفراد الاقتصادية وحرمة أموالهم مصونتان، وليس لأحد أن يقيد إلا بقيد قيده الشرع.

وقال الإمام الشافعي:و((الناس مسلطون على أموالهم وليس لأحد أن يأخذها ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم))[2]وقال أبو يوسف :((وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف))[3]وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:((دعوا الناس يرزقون بعضهم من بعض))[4]والنصوص في هذا الباب كثيرة ومشهورة، حيث تغني شهرتها عن ذكرها.

بيد أن الإسلام لا يقر بأي حال من الأحوال الحرية الاقتصادية المنفلتة من الضوابط.[5].

وفكرة الدولة الحارسة هي فكرة مستبعدة كلية في الاقتصاد الإسلامي.فحديث:((من ولاه الله شيئاً من أمر المسلمين واحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله

---

[1] محمد على القرى بن عيد،استعراض الكتابات المعاصرة في التنمية (من أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،الطبعة الثانية ،١٤١٨هـ/١٩٩٨)ص٢٥٠ وما بعدها.

(*) يرى البعض الكتاب أن دور الدولة المتزايد في النشاط الاقتصادي ظاهرة غير صحية ولكن الذين يؤيدون الدور النشط للدولة في الاقتصاد الإسلامي هم الأكثرية.

[2] مختصر المزني بهامش الأم جـ٢/ص٢٠٧.

[3] أبو يوسف،مرجع سابق ص٦٥-٦٦.

[4] رواه أبو داود.

[5] لمزيد من المعرفة حول هذا الموضوع أنظر:

عبد الله الثمالي:الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام (رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الشريعة،شعبة الاقتصاد والإسلام،جامعة أم القرى ١٩٨٥).

دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة))[١]وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه:((إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم))[٢]وغيرها من الأحاديث والآثار تعني أن الإسلام يرفض فكرة الدولة التي تؤدي وظائف الدفاع وحفظ الأمن والقضاء مع عدم التدخل في النشاط الاقتصادي[٣].

الدولة في الإسلام لم تنشأ لضرورة حماية الأفراد،بل إنها جزء أصيل ومهم في صياغة الحياة الإسلامية.فوظائف الدولة في الإسلام ليست واجبات سياسية فقط أو لحماية الأمن ولكنها أيضاً واجبات اجتماعية واقتصادية وثقافية فضلاً عما هناك من واجبات دينية روحية[٤].

ويمكن القول وبكل الاطمئنان أن الفكر الإسلامي يعترف بتواجد كل من القطاع الخاص والقطاع العام،وكل منهما يعد أصلاً،وليس استثناء، ولا يجوز تهميش أحدهما من أداء دوره في النشاط الاقتصادي حيث أن لكل منهما وظيفة ودور لا يمكن للثاني القيام بها.ونؤكد هنا أنه يبغي ألا يكون هناك تناقض بين دور الفرد ودور الدولة في النظام الاقتصاد الإسلامي وذلك لأن مبدأ الملكية في الإسلام هو الاستخلاف، أما المالك النهائي للأموال–سواء في ذلك أموال أفراد أم أموال الدولة–فهو الله عز وجل.يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :((وليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه،فإنما هم أمناء ونواب ووكلاء وليسوا ملاكاً،قال النبي صلى الله عليه وسلم:((وأني والله لا أعطي أحدا ولا أمنع أحدا،وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت))رواه البخاري عن

---

[١] النووي ؛ رياض الصالحين، ص٢٦٦.

[٢] انظر: شوقي احمد دنيا؛ دور الدولة في التنمية الاقتصادية، ص١١٣٢ وما بعدها.

[٣] لمزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى:

–شوقي دنيا:~~التنمية الاقتصادية~~ الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة (دار الفكر العربي، ط. الأولى ١٩٧٩)

––عبد الله الثمالي:الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام مرجع سابق

–ربيع الروبي:أصول النظام الاقتصادي الإسلامي مرجع سابق

–رفعت السيد العوضي:في الاقتصاد الإسلامي المرتكزات –التوزيع الاستثمار–النظام المالي(كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر،الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ص٧٥ وما بعدها

[٤] أنظر: ضياء الدين الريس؛ النظريات السياسية الإسلامية (مكتبة دار التراث، ط.الأولى، ١٩٧٩)ص٣٠٥ وما بعدها .

أبي هريرة رضي الله عنه نحوه[١] وقال أيضا:((الأصل أن الله خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه خلق الخلق لعبادته)).[٢]

ومما ذكر حول وظائف الدولة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي ما يلي:[٣]

١-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية.

٢-تحقيق الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع.

٣-تحقيق عدالة توزيع الدخول والثروة بين فئات المجتمع.

وهذا التقسيم يشبه كثيراً التقسيم المشهور لماسجريف (Musgrave) والذي يقسم وظائف الحكومة في النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: استقرارية وتخصيصية وتوزيعية[٤].

١-المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية:وذلك من خلال استخدام السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي.ومعلوم أن مهمة السياسة النقدية هي التأثير في الكمية المعروضة من النقود للحفاظ على الاستقرار النقدي بما يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي في حين يستخدم السياسة المالية في التأثير على حجم الحصيلة الضريبية والإنفاق الحكومي ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي صعوداً وهبوطاً.ومن مسؤوليات الدولة الإسلامية الرقابة على النقود.لأن الخلل في وظائف النقود يعتبر مفسدة وتعتبر عملية إصدار النقود من الأعمال السيادية للدولة ويقرر العلماء بأنه:((

---

[١] ابن تيمية(شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس):السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.(دار الكتب العلمية،بيروت - لبنان،الطبعة الأولى،١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ص٤٠

[٢] نفس المرجع

[٣] لمزيد من التوسع أنظر:

-محمد أحمد صقر :الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات. (بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي."المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،جامعة الملك عبد العزيز-جدة،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

-منذر قحف:دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي (تحرير) منذر قحف:السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧).

-محمد عمر زبير: دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م)

-أبو بكر المتولي:دور الدولة وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مج(٢)ع(٢) ديسمبر ١٩٩٤).

[٤] أنظر: ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف: المالية العامة في النظرية والتطبيق. تعريب محمد حمدي السباخي.(دار المريخ للنشر، الرياض، ١٤١٢هـ/١٩٩٢).

لا يصح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن من السلطات لأن الناس إذا رخص لهم في ذلك ارتكبوا العظائم))[1] وكثيراً ما تقاس قوة الدول بقوة عملتها، كما أن عدم استقرار العملة يؤدي إلى فقدان الثقة في الاقتصاد الوطني، كما أن من مهمات الدولة محاربة الاحتكار والتدخل في السوق لتحديد الأسعار إذا دعته المصلحة، كما أن عليها مراقبة الأجور وسن تشريعات عمالية عادلة وضبط الإعلان التجاري ووضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات وغيرها من الأمور التي تصب في خانة الاستقرار الاقتصادي.

وعمارة الأرض عمارة إسلامية باستغلال الموارد المتاحة بحسن استخدامها مطلب لا غبار عليه.

وللدولة الإسلامية دور مهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، بل هي من وظائفها الرئيسية. وهذه بعض مقتطفات من أقوال السلف في هذا الموضوع.

-في كتاب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى ألا شتر النخعي حين ولاه على مصر جاء فيه: ((وليكن نظرك في عمارة الأرض، أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج دون عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، و لم يستقم أمره إلا قليلاً))[٢]

وقال أبو يوسف: ((ولا أرى أن يترك(أي الإمام) أرضاً لا ملك لأحد فيها أو عمارة حتى يقطعها الإمام فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج))[٣].

ويرى الماوردي أن من أهم وظائف الإمام وواجباته: ((عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سُبُلها ومسالكها))[٤]. وقال أيضاً ((وعليك -يخاطب الحاكم -للرعية حقوق ثلاثة: أحدها أن تعينهم على صلاح معايشهم، و وفور مكاسبهم، لتتوفر بهم موادك، وتعمر بهم بلادك))[٥].

---

[1] القاضي أبو بعلي، الأحكام السلطانية. تحقيق محمد حامد الفقي. (دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤)ص١٨١.

[٢] شريف رضى ؛ نهج البلاغة. (ج/٣، ص٩٦).

[٣] أبو يوسف، مرجع سابق ص٦١.

[٤] الماوردي، أدب الدنيا والدين. مرجع سابق، ص٩٨.

[٥] الماوردي ؛ قوانين الوزارة . (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية) ص٨١.

ويرى ابن حزم :((وياخد السلطان الناس بالعمارة و كثرة الغراس،ويقطعهم الإقطاعيات في الأرض الموات،ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على ذلك))[1].

ويرى ابن عابدين :((أن الإمام:((مأمور بتثمير أموال بيت المال بأي وجه يتيسر له))[2]

٢-تحقيق الضمان الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع:من وظائف الدولة الإسلامية أن تضمن لجميع مواطنيها مسلمين كانوا أم ذميين حد أدنى من المعيشة أو حد الكفاية الذي عرفه الفقهاء بأنه الحد الذي دونه يكون الإنسان فقيراً أو مسكيناً.وذلك مهما كانت إيرادات الدولة.

وتوفير الضمان الاجتماعي يعد التزاماً على الدولة،لدرجة أن الفقراء يمكنهم مقاضاة الدولة في هذا الأمر حتى يحصلوا على حقهم.وقال الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري قولته المشهورة:((عجبت لمن لا يجد القوت في بيته كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه)).وقد أورد ابن الجوزي في مناقب عمر بن الخطاب قوله رضي الله عنه:((إني حريص ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض،فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف))[3].وقال الإمام ابن حزم :((إن للجائع عند الضرورة أن يقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره،فإن قتل -أي جائع -فعلى قاتله القصاص،وإن قتل الجائع فإلى لعنة الله لأنه منع حقاً،وهو طائفة باغية))[4].

-وجاء في كتاب خالد بن الوليد لأهل الحيرة وهم من أهل الكتاب ما يلي:((أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقاموا بدار الإسلام))[5].

---

(٢)ابن الحزم المحلي حـ٧/ص٧٨.

[2] ابن عابدين؛ رد المحتار. (مكتبة الحلبي، القاهرة) ج/٤، ص٤٩١.

[3] ابن الجوزية:مناقب عمر بن الخطاب.

(٣)ابن حزم المحلي حـ/ص٢٢٦.

[5] محمود شيت الخطيب؛ خالد بن الوليد المخزومي. (دار الفكر، ط. الثالثة، ١٩٧٣) ص١٢٢.

ويتصف حد الكفاية بالمرونة،فهو مستوى اجتماعي-تحدده ظروف المجتمع،ويتطور مع تطور الحاجات الإنسانية وتعقدها.

ويعمل الضمان الاجتماعي في الإسلام على توفير مستوى((تمام الكفاية))وسبق أن ذكرنا كلام الإمام النووي في تحديد الكفاية.ويتم ذلك عن طريق إتاحة العمل للقادر عليه أو تدريبه عليه إن كان يحتاج إلى تدريب أو سد حاجته إن كان من أهل العجز.

٣ :عدالة توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع.

من الوظائف الاقتصادية للحكومة الإسلامية وضع وتنفيذ السياسات المحققة للعدالة الاجتماعية أو التوازن الاجتماعي إذ أن((أعظم آفة تصيب المجتمع،وتهز كيانه هزاً،وتنخر في عظامه من حيث يشعر أو لا يشعر:أن يوجد الثراء الفاحش إلى جانب الفقر المدقع....أن يوجد من يملك القناطير المقنطرة،ومن لا يملك قوت يومه..أن يوجد من يضع يده على بطنه يشكوا زحمة التخمة،وبجواره من يضع على بطنه يشكوا عضة الجوع ....أن يوجد من يملك القصور الفخمة لا يسكنها،ولا يحتاج إليها، وبالقرب منه حجرة (البدروم= الأقبية)التي تضم في أحشائها الدقاق رجلاً وأبويه وزوجة وأولاده))[١].

إن من وظائف الحكومة ألا يقع هذا التفاوت البشع.وقد حث الإسلام على عدم السماح بتركيز الملكية:((كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم))[٢].

وقد جمع النظام الاقتصادي الإسلامي بعض النظم والمبادئ التي تعين الحكومة الإسلامية على الحد من التفاوت الكبير في الدخل والثروة.مثل الزكاة والإنفاق بأنواعه،والأوقاف والكفارات ونظام الإرث.

والنصوص الدالة على هذه الوظيفة كثيرة منها:-

-وزع الرسول صلى الله عليه وسلم فيء بني النضير على المهاجرين الذين كانوا في حالة فقر شديد لتركهم أموالهم في مكة المكرمة أثناء هجرتهم و لم يعط صلى الله عليه

---

[١] يوسف القرضاوي: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. ص٢٦٨.

[٢] سورة الحشر :٧.

وسلم للأنصار شيئا من هذا الفيء سوى ما كان منه صلى الله عليه وسلم في عطائه لاثنين منهم لأنهم كانوا فقراء مثل إخوانهم المهاجرين.[٣].

-قام عمر ابن الخطاب رضي الله عنه إعادة توزيع لصالح أصحاب الدخول المنخفضة أو حسب تعبيره رضي الله عنه-:((رب الغنيمة ورب الصريمة).فقد كتب عمر إلى عامله على الحمى قائلاً:((ويحك يا هني اضمم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوته مجابة.أدخل لي رب صريمة ورب الغنيمة ودعني من نعم عثمان بن عفان وابن عوف،فإن ابن عفان وابن عوف إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى المدينة إلى نخل وزرع،وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاءني يصيح يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين......))[١]

وعمل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عملية التوازن بين الأجيال حين رفض توزيع أرض العراق على الفاتحين وحبسها لمصلحة المسلمين عامة،وقال قولته المشهورة:((فما لمن جاء بعدكم من المسلمين،))[٢].

:((لولا أن يترك آخر الناس لا شي لهم،مافتح الله على المسلمين قرية إلا قسمتها سهماناً، كما قسمت خيبر سهماناً،ولكني أخشى أن يبقى آخر الناس لا شي لهم))[٣].

إن من يمعن النظر في هذه الوظائف الاقتصادية لدولة يرى فيها وبكل وضوح،أنها تتضمن تحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية الشاملة في المجتمع . إضافة إلى أن بعضها لا يمكن تحقيقه إلا عند تحقيق التنمية.ولما كان دور الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورياً ولا غنى عنه بحسب الظروف فيصبح من واجبها أداء هذه الوظائف ووفقاً للقاعدة الفقهية الأصولية :((ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)).

وجماع ما سبق أن دور الدولة هو الركيزة الأساسية للعملية التنموية،ويتوقع منها أن تقوم بالمهمة المنوطة بها وهي إحداث التنمية الشاملة والمتوازنة والمستديمة خير القيام.

---

[٣] عبد السلام هارون؛ تهذيب سيرة ابن هشام. (المؤسسة العربية الحديثة،القاهرة، ط.الثانية،١٩٦٤)ص٢٠٤-٢٠٥.

[١] أبو يوسف مرجع سابق ص١٠٤-١٠٥.

[٢] أبو عبيد ؛ مرجع سابق ص٧٢.

[٣] يحي بن آدم القرشي،الخراج-(ضمن كتاب وموسوعة الخراج)دار المعرفة،بيروت-لبنان،تاريخ (بدون)ص٤٤.أنظر أيضاً :أبو يوسف مرجع سابق ص٢٣-٢٧.

المطلب الثاني:دور الدولة في التنمية الريفية.

قبل الحديث عن دور الدولة في التنمية الريفية قد يكون من الأوفق أن نشير إلى نظرة الإنسان الريفي إلى الحكومة ومؤسساتها حتى يتمكن القارئ من استيعاب الموضوع على أفضل وجه.

يميل الريفيون إلى التشكك وعدم الثقة في نوايا الهيئات الحكومية والموظفين الحكوميين الغرباء عن مجتمعهم فهم في البداية ينظرون إليهم مجرد امتداد للسلطة المستغلة القديمة وذلك بما لمسه الريفي من خبرات غير مشجعة أو المحزنة من المسؤولين الحكوميين والمنفذين للقوانين وجامعي الضرائب في عهد الاستعمار وما بعد الاستعمار.

ولا تعد الحكومة في نظر الريفيين جهة تقوم بتوفير السلع والخدمات،لكنها كيان يمارس الاستغلال بتحصيل المكاسب لحسابه الخاص.وقد عبر أحد الريفيين الفقراء في غرب إفريقيا هذا المنظور بقوله:((إننا لا نرى الحكومة إلا في الوقت الذي تأتي فيه لتأخذ نقودنا))[1].وفي أحسن الأحوال فإن الدولة عدو لا بد من اللجوء إليه ومطالبته بالحماية حتى من الكوارث الطبيعية.ولهذا نرى الدولة تلبى نداءات الريفيين وتؤمن لهم بعض المساعدة في أوقات الضيق والأزمات وتقدم المناطق المنكوبة كميات من الطعام وأعداد من الخيام وما إليها ولو بوقت متأخر.

والملاحظة أن الريفيين يزهدون من المشاركة السياسية،وإن شاركوا فمشاركتهم تقتصر في عمليات التصويت فقط،ويرجع السبب في عدم مشاركة الريفيين لإحساسهم بعدم أهمية أصواتهم وإن كان منهم من يدلي بصوته خشية الغرامة.

وفي الواقع فإن هناك طائفة عريضة من الريفيين يرفضون رفضاً باتاً أية علاقة لهم مع الدولة وبالتالي مع الإدارة وكثيراً ما يردد الريفيون عبارة مثل:((البعد عن الحكومة غنيمة))ومن المعلوم أن الإدارة.بصفة عامة إدارة متعسفة ورثت تقاليدها عن حقبة طويلة من الاستعمار ومن التخلف إلى غير ذلك.[2]

---

[1] لورانس سالمين(استماع إلى صوت الفقراء)مرجع سابق ص٤٧.

[2] تشير كثير من الكتابات الأدبية أن أنظمة الحكم والإدارة (الخفير ،العمدة ،المأمور،هي عامل من عوامل تخلف القرية أنظر على سبيل المثال.توفيق الحكيم :((يوميات نائب في الأرياف))لتوفيق الحكيم ((وهارب من الأيام))لثروة أباظة.

لم يكن هم الحكومات في العالم الثالث إلا تجميل المدن،وتنظيم الحدائق ورصف الطرقات وزرع الأشجار الباسقات على جنباتها.أما أهل القرى فلم ينالوا من ميزانية الدولة غير القليل الذي لا يتكافأ مع ما يبذلونه من جهد،ومع ما يدفعونه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

وبصفة عامة فإن الدراسات الميدانية على العديد من الدول النامية تظهر أن نسبة استفادة الفئات الغنية من الإنفاق العام هي أعلى منها من استفادة الفئات الفقيرة[1].وينبغي أن تكون هذه الدراسات حافزاً للحكومات لإعادة توزيع الإنفاق العام بحيث يستهدف الفئات الفقيرة على وجه الخصوص.

وفي الحقيقة لسنا في حاجة إلى التأكيد على دور الدولة في التنمية الريفية،إذ أن وجود هذا الدور آكد من أي تأكيد.والذي نودّ التذكير به هو،أن هذا الدور يمكن أن يتفاوت من المجتمع لآخر،ولذات المجتمع من طرف لآخر.

ولكي تحقق حكومات العالم الثالث أهداف التنمية الريفية يتطلب الأمر وضع استراتيجية شاملة للتنمية الريفية وفيما يلي نذكر مجموعة من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تشكل أبرز معالم هذه الاستراتيجية وذلك على نحو التالي:

-الإصلاح الزراعي:إن ملكية الأراضي هي عنصر هام يتحدد به الرفاه،إذ تؤكد الدراسات والتقارير الدولية أن السبب الأهم في سوء الحالة المعيشة لأعداد متزايدة من الفقراء هو عدم تملكهم لقطعة من الأرض لإنتاج غذائهم فيها أو للسكن فيها،حيث إنه إذا كانت ملكية الأراضي وأنماط التوزيع منحرفة بشكل كبير فلن يفيد منها عندئذ إلا الفئات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي من الأثرياء والتجار الكبار والمتوسطين،والشركات المتعدية الجنسيات.[2]لذلك فهناك حاجة إلى الإصلاح الزراعي حتى تمكن العمال الزراعيون الذين لا أرض لهم في المناطق الريفية ملكية الأرض التي تمدهم

---

[1] على سبيل المثال أنظر:

عبد الرزاق الفارس:الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سابق.

[2] محمد رياض الغنيمي:أصول الاجتماعية للأمن الغذائي .حوار أجرت معه مجلة سيريز (مجلة منظمة الأغذية والزراعة)ع(١٥٢)مارس -ابريل ١٩٩٥)ص١٨.

بلوازم معيشتهم.من أجل ذلك يمكن للحكومات الإسلامية فرض حد أعلى لمساحة الأرض التي يمتلكها الفرد وأسرته.ويمكنها نزع ملكية المساحة الزائدة عن ذلك الحد بشرط تعويض مالكه تعويضاً عادلاً.وعلى الحكومات الإسلامية إعادة النظر في التشريعات الحالية المحددة العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضي الزراعية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية.

كما أن استصلاح الأراضي بغرض التنمية الأفقية يشكل أحد المتطلبات الضرورية لتحسين الدخل الريفي وتخفيف الضغط السكاني عن الأرض.فاستصلاح الأراضي الجديدة وإحياء أرض الموات يؤدي إلى تخفيف الضغط السكاني على الرقعة المنزرعة حالياً كما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة ومن غير الإصلاح الزراعي الحقيقي ستظل منافع جميع السياسات الأخرى تنتهي إلى حيث كانت توجد عادة في الماضي:إلى جيوب الأغنياء[1].

وأخيراً يجب أن نشير إلى أهمية توسعة الأنشطة الأخرى في القرى مثل تربية الماشية والطيور الداجنة والصيد.فالرعاة البدو مجموعة أخرى من فقراء الريف،والخراف والماعز شأنها مثل المحاصيل التقليدية ،هي ثروة هؤلاء الفقراء.وقد قيل عن الماعز بأنها:((بقرة الإنسان الفقير)).

-الأشغال العامة الريفية:ظاهرة العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضاً موجودة في جميع دول العالم الثالث.وعديد من الشواهد بينت أنه في كثير من البلدان كانت أعدادهم بل ونسبتهم تتزايد خلال العقود الأخيرة[2].وفي مثل هذه الأوضاع لن يكون النمو في القطاع الزراعي في حد ذاته كافياً لتحسين حالة العمالة،والدخول لدى هؤلاء العمال الذين لا يملكون أرضاً.وربما يكون الحد من تقلبات الدخل من الأهمية للفقراء بقدر أهمية رفع متوسط الدخل،لأنه يمكن أن يحول دون العوز أو الحاجة إلى أشكال التكيف باهظة التكاليف-مثل بيع الأصول الإنتاجية[3]..ويمكن أن تأخذ برامج التشغيل العامة دوراً محورياً في منع المجاعات[4].

---

(1) جاك لوب :مرجع سابق ص٣٣٦.

(2) جاك لوب:مرجع سابق ص٣١٥.

(3) البنك الدولي:تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٩١ص١٢٤.

(4) نفس المرجع والصفحة.

ويجب أن تكون الخطوة الرئيسية في هذه الحالة الإصلاح الزراعي،لإعطاء هؤلاء المعدمين،والمزارعين الهامشين قطعة أرض تكفي لأن يكسبوا الحد الأدنى من الدخل.غير أنه في بلدان كثيرة لن تكون هذه الخطوة كافية.لذلك فإن اتخاذ خطوات وسياسات أخرى يعد أمراً لازماً وضرورياً لزيادة دخول أفقر السكان.ومن المجالات المهمة لتحقيق هذا الهدف تنفيذ برامج الأشغال الريفية.

ولبرامج الأشغال العامة في الريف مهمتين رئيسيتين[1].

الأولى هي إنشاء وصيانة البنية الأساسية الريفية-مثل شق الطرق وأعمال الري وصون التربة وبرامج التشجير.والثانية والأهم في هذا المضمار هي الإقلال من الفقر بتوفير فرص العمل للمحتاجين.وفكرة إنشاء وصيانة مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة عن طريق تعبئة الأيدي العاملة الريفية كانت ولزمن طويل حلم الاقتصاديين في الدول النامية.والفكرة بسيطة جداً فالعمال في غير موسم الزرع والحصاد لا يعملون أو لا يعملون طول الوقت.لذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام هؤلاء العمال في المشاريع الريفية العامة تساوي صفراً أو ما يقرب من الصفر[2].

ويذكر أن المعضلة الرئيسية التي تواجه مشاريع تعبئة العمال الريفيين العاطلين عن العمل هي انعدام الرابطة بين القائمين بالعمل في هذه المشاريع وبين الحاصلين على معظم الفائدة منها.[3]ففي أحياناً كثيرة لا تصل المنافع بشكل جيد إلى الفئات المستهدفة بل تذهب الحصة الكبرى من منافع تلك البرامج إلى أغنياء الريف.

وهناك أمثلة عديدة لمزارعين أكثر غنى يتلقون معظم المكاسب بدون مساهمة أو بمساهمة متواضعة منهم.فقد أو ضحت دراسات استقصائية أن أصحاب الأرض يستفيدون من هذه البرامج بأكثر مما يستفيد العمال الزراعيين ثلاث مرات على الأقل.وفضلاً عن ذلك فإنه من بين أصحاب الأرض هؤلاء أنفسهم كثير ما يكون أكثرهم ثراء هم الذين

---

[1] نفس المرجع ص١٢٢.

[2] مالكولم جيلز وآخرون:مرجع سابق ص٧٨٢.

[3] نفسه ص٧٨٤.

يحصلون على أكبر المزايا حتى إذا كان اختيار المساحات التي ينبغي تنميتها يتم بطريقة محايدة[1].

ولما كانت المنافع توزع بطريقة تفتقر كثيرا إلى المساواة، فإن ذلك يضعف حماس المستفيدين على المشاركة وبالتالي على إنتاجية العمل.وفي هذا الصدد يذكر جاك لوب حادثة وقعت في إثيوبيا منذ سنوات مضت:((فقد شرعت السلطات هناك في تنفيذ برامج لإعادة التشجير للسيطرة على تعرية التربة،وعهدت بعملية الزراعة إلى بعض المجموعات المعوزة (وأغلبها من عمال لا يملكون أرضاً)التي وزعت عليها النباتات (الشجيرات الصغيرة).وبدأ البرنامج فيما يبدو دون أي مشكلات رئيسية،ولكن عندما قام المشرفون بزيارة منطقة المشروع اكتشفوا أنه في أماكن كثيرة كانت الشجيرات تغرس بطريقة مقلوبة ،والعمال كانوا بطبيعة الحال يعرفون الجذور من الفروع،ولكنهم كانوا يعرفون في الوقت نفسه أن كبار أصحاب الأرض سيكونون هم المستفيدين الرئيسيين من عملهم.وهكذا كان الكادحون الفقراء،بطريقتهم الخاصة،يظهرون أنه تعوزهم الحماسة لفكرة العمل من أجل مزيد من التحسين في أحوال هؤلاء المزارعين الأثرياء))[2].

وعلى الرغم من حالات الفشل الكثيرة،فإن خبرات بلدان عديدة تؤكد أن هذا النوع من البرامج يمكن أن تكون مفيدة في خلق فرص عمل وتنمية البنية الأساسية واستثمارات إنتاجية جديدة،وفي تحسين دخول أفقر السكان.

-تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة:يعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الرئيسية للنمو والعمالة والتجديد وعلى الحكومات أن تشجع إنشاء مثل هذه المشروعات.ولتحقيق هذا الهدف عليها أن تسهل كافة العقبات التي تمنع أو تحد من دخول هذه المشروعات إلى السوق،وأن توفر لها التمويل المطلوب بدون الفوائد ،وأن توفر لها برامج ومساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة.

-تقديم الائتمان بشروط ميسرة:يعد عنصر رأس المال من العناصر الضرورية لعملية التنمية.ونظراً للفقر الريفي فإن سكان الريف يعانون من عدم أو ضعف توافر

---

[1] جاك لوب :مرجع سابق ص٣١٩.

[2] نفسه ص٣١٩-٣٢٠.

التمويل الكافي لديهم وارتفاع تكلفة الاقتراض، إذ يقوم التجار والوسطاء باستغلال صغار المنتجين عن طريق إمدادهم بالقروض المقدمة دون تعقيدات إدارية.إلا أن ذلك ينعكس بعد ذلك على نسب العمولة والفوائد التي يتقاضونها عند تسويق المحصول.ويعد التمويل والتسويق المحاصيل الزراعية ذا أهمية خاصة في زيادة قدرة المزارع الصغير على الاحتفاظ بمحصوله فترة زمنية تسمح بتحسين الأسعار.ومعلوم أن الأسعار عادة تكون منخفضة في أوقات الحصاد.

لذا فعلى الحكومات الإسلامية أن تأخذ على عاتقها إعادة تشكيل القطاع التمويلي بصورة كلية،وإصلاح مؤسسات الائتمان الزراعي والحرفي،وتوفير التمويل اللازم للمنتجين الصغار عن طريق المؤسسات التمويلية بشروط ميسرة،وتقديم المنح للأسر الفقيرة.

-توفير مشاريع رأس المال الاجتماعي:لا يخفى مدى إسهام رأس المال الاجتماعي-مثل التعليم والصحة-في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وعلى سبيل المثال فإن دراسة حديثة للقرى في ريف تنزانيا،بينت أن الأسر المعيشية في القرى ذات المستويات المرتفعة من رأس المال الاجتماعي تتمتع بمستوى الدخل الفرد أعلى مما تحقق الأسر في القرى ذات المستويات المنخفضة من رأس المال الاجتماعي.

وبينت كذلك وجود ارتباط قوى بين رخاء القرية ومستواها من رأس المال الاجتماعي[١].وقد اعتبر التعليم وبحق:((العامل العظيم الذي يسوي بين الناس))[٢].

ويعد تنفيذ مشاريع رأس المال الاجتماعي من المجالات التقليدية لتدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي والتي تعرضت في السنوات الماضية إلى كثير من الإهمال.

وكثير ما يتردد في أوساط الطبقات الغنية بأن العلم ليس مهما للفقراء،ويرجع ذلك لأن الأغنياء يرون العلم وسيلة لتقوية الفقراء ودعماً لهم مما يفقد الأغنياء بعض المكاسب في النهاية ويثيرحنق الفقراء عليهم.

ويسجل م.ن.سرنيغاس أنه سمع :((أن عمدة ذا سلطة يرفض فكرة بناء مبنى جديد للمدرسة على أساس إنها تعلم الفقراء أن يكونوا متعجرفين فقط وكان الرجل نفسه يريد

---

[١] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٩٧ص١٢٥.

[٢] محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي ص٣١٦.

الحصول على الطاقة الكهربائية للقرية مما سيمكنها من بدء إقامة صناعة بها.وكان سيتأكد من أنه سيبدأ هو الصناعة))[1].

فعلى الحكومات الإسلامية مسئولية قاطعة في توفير مكونات رأس المال الاجتماعي بطريقة تؤدي إلى إفادة الرجال والنساء الفقراء في الريف.

-تدعيم الحكم المحلي والمشاركة الشعبية :إن الحكم الجيد والأمين (Good Governance) هو أهم المتطلبات اللازمة للتنمية المنشودة.وهناك اتجاه بارز في كل مكان في العالم الآن وهو تحقيق اللامركزية،إذ تفوض الحكومات المركزية بعض سلطاتها ومسؤولياتها إلى السلطات المحلية أي تتيح لها فرصة أكبر لاتخاذ القرارات في القضايا التي تمس حياتها-وقد أطلق القرن الحادي والعشرين بأنه((عصر اللامركزية والتحول إلى المحليات)).

فقد أوضحت تجربة السنوات الماضية أن تفويض السلطات يؤثر على كل من الاستقرار السياسي،وأداء الخدمات العامة ،والأنصاف والمساواة،وعلى الاستقرار الاقتصادي الكلي[2].فكثير من الدراسات توضح أن المسؤولين المحليين يكونون في وضع أفضل من السلطات المركزية لتحديد الفقراء والوصول إليهم.

وفي الواقع فإن الطلب المتزايد على اللامركزية يأتي كجزء من العملية الأوسع نطاقاً من التحرير والخصخصة والعولمة وغيرها من إصلاحات السوق في كثير من البلدان.

ومهما كان الأمر فإن هناك الآن توافق واسع في الرأي بشأن أهمية المشاركة الفعالة من جانب المستفيدين النهائيين من مشاريع وبرامج التنمية الريفية،سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ،وأنه كلما كانت مشاركتهم على نطاق واسع كلما كانت الإدارة أكثر تجاوباً مع حاجاتهم وأولوياتهم.

وأنه عن طريق المشاركة وبمرور الوقت يتعلم الريفيون كيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم.

---

(1) روبرت تشامبرز،التنمية الريفية مرجع سابق وضع أواخر أوائلص١٨٥.

(2) البنك الدولي :دخول القرن ٢١تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠ص١٠٧وما بعدها .

لذلك فإن الريفيين وهم أصحاب المصلحة الحقيقة والمباشرة في التنمية الريفية يجب أن يشاركوا في وضع الخطط وإصدار القرارات،في المتابعة،في التقويم،اشتراك في التمويل،اشتراك في كل شيء يؤدي إلى وضوح بصماتهم وتواجد أفكارهم في عمليات التنمية.

وبصفة عامة فإن الدولة لا تصدر في تصرفاتها عن مشاعر خيرية بل تتحرك نتيجة للضغوط السياسية.وتطوير الجانب السياسي لتحركات الفقراء أمر لا غنى عنه ..ويكون الهدف من هذا النشاط السياسي هو استرعاء انتباه الدولة إلى الاحتياجات الأساسية للفقراء والضغط على الحكومات للعمل على إشباع تلك الاحتياجات.

وأخيراً فإنه يعاني قطاع عريض من منتجي السلع الريفية من محدودية أو انعدام قدرتهم على تسويق وتصريف منتجاتهم،نظراً لما يقتضيه ذلك غالباً من تحمل تكلفة إضافية،واستنزاف المزيد من الوقت والجهد والمشقة،وارتفاع نسبة التآلف من الإنتاج أثناء مراحل التسويق المختلفة ويرجع ذلك بصفة أساسية للعجز النسبي لهياكل البنية الأساسية والحالة غير الصالحة لطرق وعدم توفر وسائل التخزين والوسائل النقل المبردة.ولذلك فإن كثيراً من المزارعين الصغار يتعاملون مع بعض الوسطاء أو الموردين أو التجار الكبار الذين يمارسون نشاطهم بعيداً عن الرقابة والتنظيم.والذين يقومون عنهم بهذه المهام ولكن بأساليب وطرق فيها استغلال وإجحاف.

وعلى الحكومات أن تكسر عزلة المناطق الريفية،لتقليص تكاليف النقل ومنع تكوين الاحتكارات التجارية.[1].وذلك بإنشاء وصيانة مشروعات البنية الأساسية.

وبعبارة موجزة فإن المطلوب من الحكومات هو وقف التحيز لصالح الحضر على حساب الريف.وحسب تعبير جون منياردكينز المشهور فإن: ((الأمر المهم للحكومة هو ألا تفعل الأشياء التي يقوم بها الأفراد فعلاً،بأن تفعلها بطريقة أفضل قليلاً أو أسوأ قليلاً،بل أن تفعل تلك الأشياء التي لا تنجز إطلاقاً في الوقت الحاضر)).

[1] كثيراً ما يسود في الأسواق الريفية ما يعرف في تحليل الاقتصادي بحالة احتكار القلة.

إن مجمل هذه الإجراءات الحكومية تهدف إلى تحسين مداخيل المعدمين وصغار الفلاحين وبالتالي القضاء التدريجي على الفقر. إذ ستساهم في تشجيع إنماء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في الريف عموماً وفي المناطق المحرومة على وجه الخصوص.

المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في التنمية الريفية.

التمهيد:

تؤدي المصارف دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ويتضح أهمية هذا الدور إذا علمنا أن المتطلبات الرئيسية للتنمية تتمثل في تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية المختلفة، والجهاز المصرفي هو الوسيط المالي الذي يؤدي هذا الدور بجدارة واقتدار، فهو يعد مكان لالتقاء عرض الأموال والطلب عليها.

والواقع أنه لا يوجد تنمية دون تدخل الجهاز المصرفي. ولعل أبلغ ما قيل في ذلك:((أن أي خطة اقتصادية لن تعدو أن تكون قصاصة من ورق ما لم تبين بوضوح ودقة وواقعية كيفية تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات التي تتضمنها ذلك أن الاستثمار لا بد أن يضاهيه ادخار))[1].

والتمويل عنصر أساسي في إحداث التنمية الريفية، وحجم التنمية الريفية يعتمد على مقدار الأموال التي يمكن توفيرها إضافة إلى العناصر الأخرى للتنمية الريفية.

وتبرهن التجارب والخبرات حول هذا الموضوع على أن التمويل الريفي الموجه لمعالجة الفقر ما يبرره من حيث العائد الاقتصادي. فقد وجدت ((اللجنة المختارة المعنية بالجوع)) أن :((توفير مبالغ ائتمانية صغيرة للمشاريع الصغيرة في اقتصاد القطاع غير الرسمي في البلدان النامية يمكن أن يرفع مستويات معيشة الفقراء إلى درجة هامة،وأن يزيد الأمن الغذائي ويحقق تحسينات قابلة للاستمرار في الاقتصاديات المحلية))[2]. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن :((إتاحة الائتمان لصغار المقاولين الجدد هي إحدى الطرق للمساعدة على كسر حلقة الفقر والجوع بين الفقراء المدنيين،والريفيين الذين لا يملكون أرضاً،في البلدان النامية))[3].

---

[1] محمد زكي شافعي؛ مرجع سابق، الكتاب الثاني ص٢٢.

[2] محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي مرجع سابق ص٣٩٠.

[3] نفس المرجع والصفحة.

وقد أثبتت تجربة بنك غرامين أن المزارعة التي تحصل على عدد من القروض المتتالية من غرامين لمدة ٨ سنوات ستتمكن في حوالي ٥٠%من الأحوال أن تنهض بنفسها وعائلتها من مستوى الفقر المدقع إلى مستوى أعلى من خط الفقر (Poverty line)بينما مثيلتها التي لا تحصل على قروض، لا تتمكن من النهوض بنفسها وعائلتها إلا في ٤%من الأحوال :أي أن توافر القروض أدى إلى تضاعف نسبة النجاح في الخروج من مأزق الفقر المدقع ١٢ضعفاً[١].

كما أوضح مسح أجري عام ١٩٩٨ عن المشتركين أو المنتفعين من خدمات مصرف راكيات في إندونيسيا – وهو من أكثر تجارب أنظمة المصارف الريفية نجاحاً في العالم –أن المشتركين الذين مضى على اشتراكهم وتمتعهم بخدمات المصرف لمدة ثلاث سنوات قد ازداد دخلهم بنسبة ٧٦%بالمقارنة بنسبة ١٢%فقط من المناطق الأخرى والتي لا يوجد فيها خدمات المصرف. كما أن العمالة ازدادت بنسبة ٦٥%وزادت ساعات العمل بنسبة ٨٤%بالنسبة للمشتركين في برنامج خدمات مصرف راكيات الإندونيسي مقارنة مع غيرهم من غير المشتركين[٢].

بيد أن فقراء ومحدودي الدخل في الريف تواجههم مشكلة ضعف أو انتفاء الفرصة للحصول على التمويل اللازم.

ويعود ذلك لضعف الثقة في القدرة على السداد وقلة الضمانات المادية التي يمكن تقديمها مقابل الحصول على التمويل.

ولقد أصبح التخصيص غير العادل للتمويل في النظام المصرفي التقليدي معروفاً لدى الجميع، حيث يحابي ذوي الجاه والثروة على غيرهم رغم ما يكون وراء ذلك من تبديد وضياع. يقول Arne Bigsten:((إن توزيع رأس المال غير متساو إلى حد أبعد حتى من توزيع الأرض. وأن النظام المصرفي يميل إلى تعزيز التوزيع غير العادل لرأس المال))[٣].

---

[١] إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية (مركز أبن خلدون دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،١٩٩٧)ص١٨-١٩.

[٢] نفس المرجع ص١٨١-١٨٢.

[٣] محمد عمر شابرا، الاسلام والتحدي الاقتصادي.مرجع سابق ص ٣٨٨.

ولقد أشار ميشان إلى هذه الحقيقة بقوله:((بالنظر للفوارق بين الثروات،لا يعقل أن يرغب المقرض في إقراض الفقراء كثيراً كالأغنياء، ولا أن يقرضهم المبالغ بالشروط نفسها))[1].

وأكد جون كينث جالبريت.على هذا المعنى بقوله:((هؤلاء الأقل حاجة إلى الاقتراض، هم المفضلون في نظام الاحتكار،وهؤلاء الأكثر اعتماداً على الأموال المقترضة هم الأقل حظاً في نظام المنافسة السوقية))[2].وحتى شركة مورجان غرانتي تراست (Morgan Guarantee Trust Company) قد اعترفت بأن النظام المصرفي قد فشل في :((تمويل الشركات الصغيرة البادية النضج،أو أصحاب رأس المال المخاطر))[3].

والنتيجة هي أن :((الفائزين هم،كما هو الحال في اليانصيب، المحظوظون وليسوا أهل البراعة أو الكفاءة))[4].

فرغم أن إحداث التنمية وجعلها أكثر إنصافاً تقتضي استثمارات مباشرة لزيادة إنتاجية أفقر المجموعات في المجتمع،إلا أن ثمة عقبة خطيرة تواجه المزارع الصغيرة والمشاريع الصغيرة هي عدم توافر التمويل اللازم. لذلك فقد أكد محمد يونس مؤسس مصرف غرامين في بنغلاديش أن التمويل اللازم للعمل الحر يجب:((أن يعترف كحق إنساني له دور حاسم في تحقيق الحقوق الإنسانية الأخرى،[5].

بعد هذه التمهيد نستعرض فيما يلي الخطوط العريضة للإدخار الريفي وما يمكن أن تقوم عليه المصارف الإسلامية من دور في تعبئته للتنمية الريفية بالإضافة إلى تقويم واقع هذا الدور من الناحية العملية ثم أطرح بعض الاقتراحات والتوصيات حول هذا الموضوع وذلك على النحو التالي:

١-مفاهيم أساسية في التمويل الريفي.

٢-دور المصارف الإسلامية في التنمية الريفية [نظرياً]

---

(١) نفس المرجع ص٢٨٨-وللمؤلف نفسه،نحو نظام نقدي عادل مرجع سابق ص١٤٨.

(٢) محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل مرجع سابق ص١٤٨.

(٣) محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي:مرجع سابق ص٣٨٩.

(٤) نفس المرجع والصفحة.

(٥) محمد عمر شابرا؛نفس المرجع ص٣٩٠.

٣-دور المصارف الإسلامية في التنمية الريفية [تطبيقياً]

٤-الاقتراحات والتوصيات.

المطلب الأول:مفاهيم أساسية في التمويل الريفي.

التمويل عنصر جوهري في إحداث التنمية الريفية، إذ إن حجم التنمية الريفية يعتمد على مقدار ونوعية التمويل الذي يمكن تدبيره إضافة إلى المقومات الأخرى للتنمية الريفية. ويقصد بالتمويل الريفي توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للاستثمار في القطاع الريفي.حيث تتأثر أهداف التنمية بطبيعة التمويل المتاح لها. وتختلف طبيعة التمويل حسب الوفرة الكمية للأموال ومصادرها وشروط استثمارها والعوائد المتوقعة منها وتكلفة الفرصة البديلة وغير ذلك من المتغيرات المتعلقة بتمويل التنمية.

والتمويل الريفي مصطلح ينطوي على معنى أكثر شمولا من الإقراض أو التسليف الريفي بل يشكل الإقراض جزء منه.فالتمويل الريفي يشمل الجانب المالي لمعظم العمليات الاقتصادية في المناطق الريفية.وهذا يتضمن كل شيء له علاقة بالادخار، والتمويل والتأمين ضد المخاطر[1].

ويمكن تصنيف المصادر المحلية لتمويل الريفي إلى فئتين رئيسيتين هما:-

أ-التمويل غير الرسمي: ومن أهم مصادره ما يلي:

١-الأقارب والأصدقاء: Relatives and Friends

٢-الملاك: Land Lord

٣-التجار والوسطاء : Merchants and Middlemen.

٤-المرابون : Money Lenders.

ب-التمويل الرسمي: ومن أهم مصادره ما يلي:

١-المصارف التجارية : Commercial Banks.

٢-مصارف التنمية الزراعية:Agriculture Development Bank.

أولاً: التمويل غير الرسمي:

١-الأقارب والأصدقاء:- أحياناً يحصل الريفي على التمويل عن طريق الأقارب والأصدقاء في صورة قرض حسن بدون فوائد لفترات قصيرة وبمبالغ محدودة. ومع أن هذا

---

[1] د. هـ. شميدت و إيرهارد كروب؛ التمويل الريفي: مبادئ إرشادية (إيشبورن، ١٩٨٧)ص١٩.

المصدر قليل التكلفة، إلا أنه يتميز بضآلة حجمه نظراً لقلة عدد الأفراد المستعدين لتقـــدم هذا النوع من التمويل.

٢-الملاك: يتطلب الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية وجود ضمان قـــوي تقبله هذه المؤسسات.ولا يستطيع صغار الريفيين تقديم مثل هـــذه الضمانـــات بـــالنظر لملكياتهم الصغيرة. ومن ثم يلجأون كثيراً إلى سوق المال غير الرسمي. ويشكل الملاك جـــزءاً من هذا السوق.

٣--التجار والوسطاء:- يحصل صغار الريفيين على التمويل من التجار والوســطاء وأثرياء الريف الذين يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الزراعية والحيوانية مباشرة أو مـــن خلال الوسطاء. وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولاً يشارك المزارع والحـــرفي في زراعتـــه وحرفته،يزوده برأس المال النقدي أو العيني مقابل حصة معينة. وقد يستأجر من المـــزارع أرضه، أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها. وعادة يقوم التجار والوسطاء بعمليتي التمويـــل والتسويق معاً:

وفي أغلب الأحيان لا يتقاضى التجار أو الوسطاء أية فوائد على المبالغ المقرضة،وإنمـــا يحصلون على أرباح عالية من توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين والحرفيين بأسعار تزيـــد عن أسعار السوق المماثلة. وكثيراً ما يتم تسديد هذه القروض على جزء مـــن المحصـــول بسعر أقل من سعر السوق.ربما لا يزيد عن ٢٥%من الأسعار التي تسود وقت الحصاد[1].

ويعتبر هذا المصدر من المصادر القديمة التي تقوم بعملية التمويل الريفي. وكثـــيراً مـــا ينظر إلى هؤلاء التجار والوسطاء بالريبة والشك فضلاً عـــن وصفـــهم بـــأنهم شـــديدو الاستغلال.

٤-المرابون:- كثيراً ما يضطر صغار الريفيين إلى اللجوء إلى المرابين للاقتراض منـــهم بفوائد عالية.ويقبلون بما يفرضون عليهم من الشروط وما يطلبونـــه مـــن التزامـــات لأن حاجتهم الماسة إلى التمويل لا تدع لهم مجالاً للاختيار والمفاضلة.

---

[1] عثمان بابكر أحمد،تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى،١٤١٨هـ/١٩٩٨) ص٩٥.

فسعر الفائدة الذي يطلبه المرابون يتراوح ما بين ٣٠%إلى ١٠٠%سنوياً [١]وكثيراً ما يتجاوز ٨٠%[٢]وحسب تقدير آخر فإنه ليس مستغرباً في الأرياف أن يصل سعر الفائدة ١٠%يومياً [٣].

وبصفة خاصة تكون تكاليف الائتمان باهظة عندما يفتقر المقرضون إلى المعلومات عن المقترضين. وفي الريف الباكستاني يخصص مقرضو الأموال يوماً كاملاً لكل طلب في المتوسط للحصول على المعلومات،ويرفضون طلباً من كل طلبين[٤]

مما قد يؤدي إلى أن يبيع مزارع محصوله بيعاً عاجلاً إلى المرابين والتجار بثمن لا يكاد يسد تكاليف الإنتاج.وقد يؤدي العوز إلى نقل ملكية الأراضي والممتلكات الأخرى إلى المرابين نتيجة تراكم الديون على صغار الريفيين وعدم استطاعتهم على تسديدها.

ولا يقترض الريفيون من المرابين لشراء سماد أكثر أو مضخة جديدة، وذلك لندرة مشاريع استثمارية قادرة على سداد هذه القروض بفوائدها. رغم أن التمويل الذي يقصد منه مواجهة النفقات الإنتاجية يتحول أحياناً جزء كبير منه إلى الاستهلاك وسد الرمق.

ويعتمد صغار الريفيين بصورة تكاد تكون كلية على المصادر غير الرسمية للتمويل وأكبر مصدرتمويل لهم من الملاك والتجار والوسطاء والمرابون، والائتمان الذي يقدمه هذا المصدر تشكل غالباً أربعة أخماس الائتمانات المقدمة ويسيطر عليها المرابون والتجار الذين يقرضون أسعار فائدة مرتفعة جداً [٥].

ويمكن الحصول على التمويل غير الرسمي أيضاً من مجموعة من المصادر الأخرى مثل جامعي المدخرات،ورابطات الأموال الدوارة (=التعاونيات أو الجمعيات الائتمانية Credit Cooperation) المعروفة في بعض البلدان الإفريقية باسم سوسو أو تونتين مألوفة في المناطق الريفية،وهي من المصادر الهامة للائتمان الريفي في آسيا وإفريقيا.

---

[١] مالكولم جيلز وآخرون مرجع سابق ص٧٨٦.

[٢] البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٠١.

[٣] MUHAMMAD AKRAM KHAN:op.cit. p.١٥

[٤] البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٠١.

[٥] نجيب الصعب، مرجع سابق ص٨٨.

وتتميز هذه الترتيبات بالمرونة والصرامة والإدارة الجيدة[1] ولكنهم نظراً لأن المقرضين يمارسون نشاطهم في منطقة جغرافية محدودة، ولأنّ الطلب على الائتمان موسمي، فإن هذه الترتيبات وأمثالها يمكن أن تتعرض للفشل.وقد انهارت أسواق الائتمان المحلي في تايلاند في فترة حدث فيها جفاف في المنطقة[2].

ويمتاز التمويل غير الرسمي بسهولة التعامل معه وعدم مطالبته برهن الأرض كما تفعل المؤسسات الرسمية عندما تقدم التمويل للريفيين.ولا شك أن:((مديونية الفقراء الدائمة للتجار والمقرضي المال غير الرسميين ولكبار المرابين أو الأقارب تديم فقرهم))[3].

ثانياً:التمويل الرسمي:

١- المصارف التجارية:- في معظم الدول النامية يستطيع المقترضون الذين يتمتعون بأحسن أنواع الضمانات وأهلية أخذ الائتمان (Credit-worthy)أو العلاقات السياسية الاجتماعية القوية أو الراغبون في دفع رشوة كبيرة لموظفي المصارف الحصول على الائتمان من المصارف التجارية.وبعد أن يأخذ من يقف في مقدمة الطابور من المقترضين حاجتهم من الائتمان يتبقى للمصارف كمية قليلة من الائتمان للمنح في مشروعات تعطي عائداً محتملاً كبيراً ولكنه أكثر مخاطرة. ففي الهند على سبيل المثال لا يوزع في المناطق الريفية غير ٢٥%من القروض المؤسسية،وفي تايلاند والفلبين والمكسيك لا تتجاوز النسبة المئوية المقابلة ١٥%،وهي أقل ١٠%بالنسبة لإيران وبنغلاديش[4].فالمصارف التجارية ليس لديها إلا ثقة محدودة في صغار الريفيين ذلك أن حيازتهم صغيرة جداً بحيث لا توفر ضمانا كافياً،وهم يعملون دائماً عند حافة البقاء[5].وهذا القطاع يتطلب تمويلاً متوسط وطويل الأجل، وما يكتنف على تمويله من نتائج غير متوقعة على السيولة والربحية.

والفجوة الثقافية التي تفصل بين الريفيين ورجال المصارف.

---

(1) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ص٨٨.

(2) البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٠١.

(3) محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدي الاقتصادي ص٣٧٧.

(4) جاك لوب،مرجع سابق ص٣١١.

(5) نفس المرجع والصفحة.

وهناك أسباب عديدة لعدم قيام المصارف التجارية بدور المرابي في المناطق الريفيـــة إذ توجد هذه المصارف في المناطق الحضرية وتعوزها المعرفة والخبرات الضرورية للعمل بنجاح في تلك المناطق.فالمرابي المحلي يعرف مدى الثقة التي يعلقها على المقترض ونـــوع الأرض المرهونة مقابل القرض.أما الأفراد الذين لا يملكون أرضاً فإنهم يواجهون صعوبة في اقتراض الأموال من المرابين المحليين.وتواجه النساء على وجه التحديد صعوبة في الاقتراض عندمـــا تكون الأرض مسجلة باسم الزوج الغائب وهي حالة تسود في إفريقيا ومناطق أخرى[1].

وعلى الرغم من أن صغار الريفيين يعتبرون بوجه عام مخاطر ائتمانية،فإنه لوحظ كثيراً أن معدل استرداد ديون صغار المتمولين أعلـــى مـــن معـــدل اســـترداد ديـــون كبـــار المتمولين.وعلى سبيل المثال كانت تتراوح نسبة سداد قروض بنك غرامين في بنغلاديش ما بين ٩٥-٩٨%في المتوسط خلال السنوات الماضية وهي أعلى نسبة في سداد القـــروض المصرفية المعروفة[2].

علماً بأن متوسط قيمة القـــروض الـــتي يقدمـــها المصـــرف تصـــل إلى حـــوالي ١٠٠دولارفقط،[3]

كما أن القروض التي تقدم تستخدم أسعار الفائدة الجارية.وتعتبر نسبة النساء الـــلاتي يقمن بتسديد قروضهن إلى البنك في مواعيدها أعلى من نسبة الرجال[4].

كما حقق منتدى المرأة العاملة في مدارس بـــالهند معـــدلات اســـترداد بـــين ٩٠-٩٥%[5]مما يبرهن أن التمويل بالغ الصغر يمكن أن يعمل بكفاءة ويحقق عائداً إذا مـــا تم تنظيمه بدقة وكفاءة،وأن المصارف التجارية يمكن لها أن ترتاد هذا المجال.

٢-مصارف التنمية الزراعية:-

نظراً لأهمية التمويل في التنمية الريفية أنشأت كثير من الحكومات منذ الخمسين عامـــا الماضية مؤسسات تمويل لصغار الريفيين الذين لا يستطيعون الحصـــول علـــى الائتمـــان

---

(1) مالكولم جيلزوآخرون،مرجع سابق ص٧٨٧.

(2) البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠،ص٨٨.

(3) إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف،مرجع سابق،ص١٧٩.

(4) نفس المرجع ص١٨٠.

(5) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ص٨٨.

بشروط ملائمة وذلك من خلال برامج كبيرة للائتمان المدعوم وتدابير أخرى محاولة بذلك إزالة نفوذ الملاك والتجار والوسطاء والمرابين وغيرهم وتأثيراتهم السلبية على تنمية القطاع الريفي دون اعتبار الربح هدفاً أساسياً لتلك البرامج.

ولكن نظراً لأسعار الفائدة المدعومة وإدارة الحكومية يتمكن الريفيون أصحاب القوة والجاه عادة من الحصول على نصيب الأسد من الائتمان المتاح. وقد يسرق الموظفون الفاسدون من غير فقراء الريف. ففي بنغلاديش حصل كبار ملاك الأراضي الذين يشكلون ٧%من الأسر الريفية على ٣٧%من الإئتمانات المؤسسية في عام ١٩٨٩، وفي كينيا يوجه ٥٥%من الائتمانات المؤسسية إلى الأنشطة غير الرسمية[1]. وفي إحدى الدراسات الميدانية في قرية مصرية وجه الفلاحين السؤال التالي:((وتفتكر أن بنك القرية ما بيساعدش الفلاحين ليه؟)).والجدول التالي يوضح الأسباب التي تحول دون الاستفادة من الخدمات التي يقدمها بنك القرية.

الجدول رقم (٩٨) أسباب عدم استفادة خدمات البنك.

أسباب عدم الاستفادة	التكرارات	%
لأن البنك بيهتم بأصحاب الحيازات الكبيرة	٤٢	%٥٣,٩
لأنه بيهتم بالربح الكبير وبس	١٢	%١٥,٤
لعدم الثقة في التعامل مع البنك	٦	%٧.٧
لأنه بيأخذ فوائد كبيرة على صغار الفلاحين	٨	%١٠,٢
لأنه ما بيدعمش المشروعات الصغيرة	٥	%٦,٤
المجموع	٧٨	%١٠٠

المصدر:محمد ياسر شبل الخواجه، الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف:خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي (دار المعرفة الجامعية،تاريخ الطبع (بدون) رقم الطبع(بدون).

(١)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.ص٤٠

وتوضح البيانات المبينة على الجدول السابق أنه قد أجمع أكثر من نصف المبحوثين بأن البنك يهتم بأصحاب الحيازات الكبيرة بنسبة ٥٣,٩٪من مجموع الإجابات ككل. كما أن النساء يجدن صعوبة كبيرة في الحصول على الائتمان ففي باكستان يخصص مصرف التنمية الزراعية أقل من ٠,١٪من قروضه للنساء[1]. وأدهى من ذلك أن معظم هذه القروض لا يتم تسديدها، بل تلجأ الحكومات غالباً إلى شطب هذه القروض بحجة عدم إمكانية تحصيلها، ففي الهند يتنافس السياسيون في تقديم الوعود إذا تم انتخابهم فسيطلبون إلغاء تلك الديون[2] مما يوجب استمرارية دعم الميزانية لهذه البرامج وإلا أغلقت أبوابها.لذا فكثيرا ما ينظر إلى مصارف التنمية الزراعية على أنها الأفيال البيضاء في تمويل التنمية.

وفي هذا الصدد توصي الكثير من الدراسات أنه بدلاً من سياسات دعم القروض وهي غير مفيدة بالنسبة لصغار الحائزين-بل يستفيد منها كبار ملاك الريفيين قد يكون من الأفضل زيادة ما يوضع من هذه القروض تحت تصرف هؤلاء المنتجين الصغار، فالسر الذي اكتشفته تجربة القروض الصغيرة جداً (Micro-Finance)هي أن المشكلة ليست في سعر فائدة القرض ولكن في توفر حق الاقتراض للفقراء والمعدمين الذين ليس لديهم ضمانات مادية والذين يحتاجون إلى مبالغ صغيرة جداً تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الذي يمكنهم القيام به.

وتمويل التنمية في الأساس هو بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة المدخرات لأغراض التنمية ونتناول فيما يلي مفاهيم الادخار الأساسية:

مفهوم الادخار:

الادخار ((هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك))أو ((ذلك الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات))[3].

---

[1] نفس المرجع والصفحة.

(٢)البنك الدولي؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١،ص١٠١.

[3] مبارك حجير،السياسات المالية (دار القومية للطباعة والنشر، تاريخ الطبع (بدون))ص٥٨.

ولم يفرق الاقتصاديون الكلاسيك بين الادخار والاستثمار، بل يعتبرونهما شيئاً واحداً :((فكل ادخار لا بد وأن يستثمر،ولذلك لم يعرف التقليديون إلا ادخار الإيجابي،ويرجع ذلك إلى أخذهم النقود كوسيط للمبادلات مما ينتفي معه مبدأ الاكتناز))[1].

والعلاقة بين الدخل والادخار هي علاقة موجبة حيث أن النظرية الاقتصادية تؤكد على وجود علاقة قوية بين الدخل وكل من الادخار والاستهلاك وأن التغيرات في كل من الادخار والاستهلاك تتوقف بدرجة كبيرة على التغيرات في الدخل.

وهناك صيغتان معروفتان للتعبير عن العلاقة بين الدخل وكل من الادخار والاستثمار،أولهما:

أن"الدخل =الاستهلاك +الادخار" $Y= C+S$

وثانيها: "الدخل=الاستهلاك+الاستثمار" $Y= C+I$

وهكذا يكون "الادخار =لاستثمار" $S=I$

وينقسم الادخار من حيث القطاعات المسؤولة عنه إلى ثلاثة أنواع:

ادخار خاص أو عائلي ،وادخار قطاع الأعمال،وادخار حكومي. وينقسم الادخار بحسب طبيعته إلى ادخار اختياري وادخار إجباري.أما من حيث المحل الذي يتولد فيه الادخار فينقسم إلى ادخار محلي وادخار أجنبي.

ويشتمل الفكر الاقتصادي على نظريات عديدة تحدد المتغيرات التي يعتقد في تأثيرها على معدلات الادخار ومن هذه المتغيرات سعر الفائدة. و في الواقع فإن تأثير سعر الفائدة على الادخار،والعلاقة بينهما تثير جدلاً ونقاشاً كبيرين منذ زمن طويل، كما يكتنف الوصول فيها إلى رأي قاطع كثير من المصاعب النظرية والقياسية.

وقد أعطى الفكر التقليدي أهمية كبيرة لسعر الفائدة كمحدد للادخار،فالنظرية التقليدية عالجت الادخار كأنه دالة مباشرة في سعر الفائدة وأن الاستثمار إنما هو دالة عكسية في سعر الفائدة ولذلك فإن سعر الفائدة يقوم بتحقيق التوازن بين حجم الادخار والاستثمار. وكما هو معلوم فإن النظرية التقليدية تقوم على عدد من الفروض أبرزها: سيادة ظروف التوظف الكامل(قانون ساي للأسواق) واستبعاد الاكتناز.

---

[1] حمدية زهران،مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة(دار النهضة العربية ١٩٧١)ص١٠٨.

ولقد وجهت للنظرية التقليدية عدد من الانتقادات ليس مكانها في مثل هذه الدراسة،ولهذا لن نتعرض لها.

وقد قام كينز في كتابه ((النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود))على توجيه انتقاد لاذع للنظرية التقليدية بصفة عامة،وبصفة خاصة على قانون ساي للأسواق أو التكيف الذاتي (Automatic adjustment).

ولقد اعتبر كينز سعر الفائدة عامل ذو أهمية ثانوية في تحديد الادخار،وانتقل الاهتمام منه إلى الدخل كمحدد رئيسي للادخار.وقد صنف العوامل التي تجعل الناس يمتنعون عن الإنفاق ومن ثم تحدد الادخار إلى مجموعتين.

١-العوامل الشخصية أو الذاتية (Subjective Factors).

٢-العوامل الموضوعية (Objective Factors).

وقد أبرز كينز ثمانية عوامل ذاتية كحوافز الادخار وهي:

١-الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.

٢-الرغبة في الاحتراس ضد الحوادث المتوقعة.

٣-الانتفاع من الفائدة أو زيادة قيمة الأموال.

٤-تحسين الحال في المستقبل.

٥-التمتع بنوع من الاستقلال وحرية التصرف مما تكفله الثروة.

٦-تكوين رأس مال للمضاربة أو التجارة.

٧-حماية الورثة.

٨-إرضاء حب البخل عند البخلاء.

ويرى الاقتصادي جيمس دوزنبري (James Duesenberry) أن ميل الفرد للاستهلاك وبالتالي ميله للادخار لا يتوقف فقط على دخله المتاح بل أيضا على مستوى دخل واستهلاك الآخرين ويطلق عليه أثر المحاكاة والتقليد (Demonstration Effect)،فقرارات الادخار أو الاستهلاك ستتأثر بتقليد الأنماط الأخرى من الاستهلاك وبالتحديد الأغنى والأكثر تقدما.

وقد أوضحت دراسات الاقتصادي الشهير موديجلياني (Modigliani) استاذ بجامعة كمبردج وزميله ملير بصورة مقنعة جداً في نطاق التمويل المشترك بأن معدل الفائدة ليس هو الذي يحدد نقطة التوقف في اختيار الاستثمار في منشأة من المنشآت.ووفقاً للتحليل الذي جاء به أنه بغض النظر عما إذا كان مصدر التمويل هو المدخرات الذاتية أو قرض بفائدة أو إصدار سندات عامة نجد أن الاستثمار في منشأة يتم فقط إذا كان معدل العائد المتوقع في المنشاة أكبر أو مساو لمعدل العائد الحقيقي في فئة مماثلة من المنشآت.وهذه حجة قوية ضد الذين يزعمون بأن الفائدة تأخذ دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية.وأن استبدالها بأساليب المشاركة في الربح والخسارة قد يحرم الاقتصاد منافع أداة مفيدة.

ويعتمد تفسير موديجلياني ما يسمى بفرض دورة الحياة (Life-Cycle hypothesis)[١].

وفي الواقع يظل كثير من الاقتصاديين يساورهم الشك حول تأثير سعر الفائدة على الادخار.فأغلب خبراء الاقتصاد يرون أن زيادة سعر الفائدة سوف تكون محدودة الأثر في زيادة عرض المدخرات.ولقد عبرت لجنة الولايات المتحدة لدراسة المشكلات المتعلقة بالنقود والائتمان (Commission on money and credit)عن رأيها في التقرير الذي أصدرته:((أنه بالرغم من أن هناك تركيزاً كبيراً على الدور المباشر وغير المباشر لسعر الفائدة كعامل محدد لإنفاق المستهلكين ..إلا أن هناك أدلة قوية تثبت أن سعر الفائدة ، إذا كان موجوداً،ليس ذا أهمية إذا ما قورن بالعوامل الأخرى)) [٢].

وفي بريطانيا ذكرت لجنة رادكليف(Radcliffe) التي عينت لدراسة النظام النقدي –في تقريرها أن :((أغلب الاقتصاديين يعتقدون أن الزيادة في سعر الفائدة لا يترتب عليها زيادة في مدخرات الأفراد))[٣].

---

[١] لتفاصيل أنظر:عبد القادر محمد عطية؛ النظرية الاقتصادية الكلية (الدراسة الجامعية للكتب ،الإسكندرية ١٩٩٧)ص٩٩ وما بعدها).

[٢] محمد نجاة الله صديقي،النظام المصرفي الاربوي (مركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة ،الطبعة الأولى ١٩٨٥)ص١٢٠-١٢١.

[٣] نفس المرجع ص١٢١.

وجاء في تقرير البنك الدولي تحت عنوان التمويل والادخار:((يحدد الادخار السرعة التي يمكن أن تنمو بها الطاقة الإنتاجية،وبالتالي الدخل،وكان لدى البلدان التي تنمو بسرعة أكبر، معدل للادخار أعلى في المتوسط منه في البلدان التي تنمو بسرعة أقل.وتتأثر هذه المعدلات بعوامل كثيرة، ومن المفيد عند تحليلها أن نميز بين تدفق الادخار ورصيد المدخرات فهناك عوامل كثيرة تؤثر على معدل الادخار منها:معدل نمو الدخل،والتركيب العمري للسكان ،والموقف من عدم التبدير،ويمكن أن يؤثر في الادخار الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومات،مثل التأمينات الاجتماعية كما تؤثر فيه الضرائب وعجز المالية الحكومية.

ويؤثر كل من استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي في التوقعات، ويؤثران بالتالي في الادخار،وما إذا كانت المتغيرات المالية تؤثر في معدل الادخار فتلك مسألة مازالت محل البحث وسيولة الصكوك المالية وسهولة الحصول عليها يجعلانها أكثر جاذبية بزيادة العائدات الصافية،وارتفاع سعر الفائدة يزيد من العائد،ولكنه أيضاً يتيح للمدخرين أن يصلوا إلى رصيد مستهدف من الثروة المالية بمعدل أقل من الادخار.ولذا فإن تأثير أسعار أعلى للفائدة ليس مؤكدا. وتتراوح التقديرات التجريبية بين القول بأن لها تأثيراً إيجابياً كبيراً،والقول بأنه ليس لها أثر على الإطلاق))[1].

دور الادخار في التنمية:

يعتبر التمويل شرطا ضرورياً لتحقيق التنمية الشاملة،حيث لا بد من توافر الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المختلفة.وافتقاد رأس المال من حيث الحجم أو من حيث النوعية يعتبر من المعوقات الرئيسية لعملية التنمية.فلا خلاف حول أهمية توافر هذا العنصر بالكم والكيف المناسبين لماله من آثار مباشرة وغير المباشرة، حيث يؤثر جوهرياً في تعبئة المتطلبات الاقتصادية.فتوفره مطلوب لإنجاز تقدم تقني وكذلك للاستفادة من الموارد الطبيعية ورفع كفاءة العنصر البشري[2].ولا يعني ذلك أن رأس المال هو المفتاح السحري

---

[1] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩)ص٤٢-٤٣.

[2] فالح بن عبد الله محمد الحقباني؛ الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي. (رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي ١٤١٩هـ/١٩٩٩) ص٣١.

(master key)إن امتلكها مجتمع ما،امتلك ناصية التقدم والتنمية،فلاشك أنه بمفرده غير كاف على الإطلاق لإنجاز التنمية.

ولكن مهما كان الموقف حيال مدى أهمية رأس المال في عملية التنمية فالذي لا خلاف حوله بين من يضخمه إلى حد مبالغ فيه في الدور الذي يؤديه، وبين من يقلل بشكل كبير من هذا الدور،أن توفر رأس المال هو شرط ضروري وأساسي لعملية التنمية و إن لم يكن بمفرده كافيا[1].

والمعروف أن المصدر الطبيعي لهذا التراكم يتمثل في المدخرات المحلية الممكن تحقيقها اختيارياً بواسطة الأفراد والمشروعات،أو إجبارياً بواسطة الدولة .أما بالنسبة للمصادر الخارجية للتمويل فتنبع الحاجة إليها من عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل مستويات التنمية الضرورية. والدروس المستفادة من التجارب تحتم أن يكون المعول عليه هو المدخرات المحلية ،وألا تتجاوز المدخرات الأجنبية دور المساعد المكمل فهناك اليوم((اتجاه يلقى قبولاً واسعاً ومتزايداً في الأدب الإنمائي، يتمثل في المناداة بضرورة أن تعتمد الدول النامية أولاً وبصفة أساسية على مواردها الذاتية في عملية التنمية وذلك عن طريق حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية. بل قد تنشأ ضرورة إنمائية في أن يكون هذا الحشد إجبارياً. وهذا الاتجاه هو ما يعرف الآن في كتابات التنمية باستراتيجية الاعتماد على الذات أو على النفس في عملية التنمية بصفة عامة،وفي عملية تمويلها محلياً أو ذاتياً،بالأساس بصفة خاصة))[2].

الادخار الريفي:

إن تجميع المدخرات عنصر مهم لتحسين الأداء في مجال سداد القروض وزيادة قاعدة الموارد بغرض إعادة استثمارها وتشجيع الاعتماد على الذات. وتعد إمكانيات الادخلو في المناطق الريفية كبيرة جداً فرغم أنه لا توجد دراسات كافية عن المدخرات في الريف ولكن المؤشرات والشواهد تدل على وجود كم كبير من المدخرات في الأرياف عموماً. وحتى الناس الأكثر فقراً ،برغم ما يثيره هذا الكلام من دهشة يمتلكون مدخرات إما على

---

[1] نفس المرجع ص٣٣.

[2] علي خضر بخيت؛ التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام (دار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)ص٧١-٧٢.

شكل موجودات حقيقية أو كنقود[1][*].والريفيون مدخرون بطبعهم،وبصفة عامة فإن الأشخاص الذين يدخرون يزيد عدداً عمن يقترضون في الريف[2].

وقد لوحظ النمو السريع لأرصدة المصارف الريفية في غانا-من ١٤٨٠٠٠ سيدى-العملة الوطنية في غانا- في عام ١٩٧٧إلى ٨٦٢مليون سيدى في يونيو/حزيران ١٩٨٥،وارتفع عدد حسابات التوفير من ٨٠٢حساباً في ١٩٧٧إلى ٢٢١٠٠٠حساباً في نهاية ١٩٨٤ [3].

ومنذ البداية قدمت المصارف الريفية قروضاً بلغت قيمتها ٥٥٤مليون سيدي -كانت كلها تقريباً من المدخرات المحلية -وكان متوسط القرض يتراوح بين٢٠٠٠ أو ١٨٠٠٠سيدي (٢٠٠-٣٠٠دولار)بأسعار صرف ١٩٨٥)وفي نهاية ١٩٨٤كان عدد من حصلوا على قروض من هذه المصارف ٣٢٠٠٠شخص [4].

وقد وجدت دراسة أجريت في تامال في المنطقة الشمالية من غانا،أن الايداعات الشهرية التي يجمعها محصل متوسط تتراوح بين ١,٥مليون سيدي إلى مليوني سيدى تقريباً.وقد يحتفظ مصرف ريفي نموذج في هذه المنطقة بمدخرات تبلغ ١٠ملايين سيدى[5].

وقد جمعت مؤسسة تنمية المدخرات في زمبابوي،مدخرات كبيرة بتنظيم الأسر في مجموعات أحياء واستنباط نظام بسيط لامساك الدفاتر يستطيع الأميون أن يفهموه.وبحلول عام ١٩٨٥،كان ٢٥٠٠٠٠ عضوا قد ادخروا ما يكفي ليصدروا أوامر شراء كبيرة من الأسمدة والبذور ويحسنوا إسكانهم ويلبوا احتياجاتهم الأساسية الأخرى.واكتسبت المرأة

---

[1] د.هـ.شميدت و إيرهارد كروب؛ مرجع سابق ص١٨.

[*] لمزيد من التفاصيل حول التمويل الريفي يمكن الرجوع إلى الدراسة المعروفة:
J.D.Von et.al. Rural Financial Markets in Developing Countries.(John Hopkins Univ. pres,Baltimore,١٩٨٣)

[2] وارين.س .بوم وآخرون؛ مرجع سابق، ص١٣٤.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ص٨٣.

[4] نفس المرجع والصفحة.

[5] البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ص٨٨.

الريفية التي تمثل ٩٧ في المائة من المشتركين في البرنامج،مهارات جديدة في حين أصبحت أكثر استغلالاً من الناحية المالية[١].

وفي بلدان إفريقية أخرى ،تحولت ترتيبات غير الرسمية إلى منظمات مالية كبيرة نسبياً ،ففي الكمرون وساحل العاج وغينيا ومالي والسنغال تم إنشاء نوادي للمدخرات تعمل بصورة فعالة. ففي الكمرون تقدم رابطة اتحادات الائتمان التعاوني خدماتها إلى ٢٣١ إتحاداً ائتمانيا بها نحو ٦٢٠٠٠ عضو ومدخرات تبلغ نحو ٣٣مليون دولار[٢].وأوضحت بعض الدراسات التي تمت في بعض القرى المصرية أن هناك بعض الأشخاص الموثوق بهم يأتمنهم أعداد كبيرة من الريفيين في حفظ الأموال لديهم بصفة أمانة لحين الحاجة وأغلب هؤلاء المدخرين من الفئات المهاجرة التي تعمل في الخارج ويصل حجم هذه المدخرات في بعض الأحيان إلى ما يزيد عن(٢٠٠)ألف جنيه لذي بعض هؤلاء الأشخاص[٣].

ومنذ عام ١٩٩٨أصبحت الودائع الريفية هي المصدر الأساسي للأموال في بنك الزراعة والتعاونيات الزراعة في تايلند[٤].وأيضاً أصبح بنك راكيات إندونيسيا منذ عام ١٩٨٩م قادراً على التمويل الكامل لأنشطة التسليف في القرى وذلك من خلال التعبئة المحلية للمدخرات. ومنذ ذلك الحين كان نمو المدخرات أسرع من نمو القروض،مما يثبت أن هناك طلباً قوياً من فقراء الريف على خدمات الودائع. وبحلول ١٩٩٩،كان لدى فروع بنك راكيات إندونيسيا البالغ عددها ٣٧٠٠ فرعاً في الريف ٥,٢ مليون مقترض وحوالي ٢٠مليون حساب توفير [٥].وفي قمة الأزمة في يونيه /أغسطس ١٩٩٨،حدث ركود في الطلب على القروض بسبب النقص العام في الثقة بالسوق.ولكن في الوقت ذاته اجتذب بنك راكيات إندونيسيا ١,٢٩مليون مدخر جديد،مما أدى إلى زيادة حجم الودائع الادخارية بالأسعار الاسمية والحقيقية[٦].

---

[١] نفس المرجع ص٨٩.

[٢] نفس المرجع ص٨٨.

[٣] محمد نور السيد نور ،مرجع سابق ص٣٤.

(٣)هانز ديتر سايبل؛ بنوك التنمية الزراعية هل يتم إغلاقها أم إصلاحها؟ (التمويل والتنمية، يونيه٢٠٠٠) ص٤٥.

[٥] نفس المرجع والصفحة .

[٦] نفس المرجع والصفحة.

وبشكل عام فإن معدلات الادخار بين سكان الريف تزيد عنها من سكان المدن[1].وهناك شبه اتفاق على انخفاض وضآلة مدخرات كبار الملاك ومن على شاكلتهم، وتفسير ذلك هو ميلهم إلى الاستهلاك التفاخري وإلى نقل النماذج الاستهلاكية المعروفة لدى أغنياء المدن وهي أصلاً نمط استهلاكي نقل من البلاد المتقدمة.

وهذه الشواهد توضح أن صغار الريفيين يدخرون فعلاً إذا قدمت لهم فوائد ادخارية جذابة،وإذا شعروا بالثقة في المصارف،وإذا تبين لهم أن التعامل مع المصارف مربح وأنهم يستطيعون استرداد مدخراتهم متى شاءوا .

وفي الواقع هناك اليوم اعتراف متزايد بأن الفقراء يمكنهم التعامل مع المصارف، وأن بإمكانهم الادخار والاستثمار، وتسديد القروض.

وللنظم غير الرسمية للمدخرات تاريخ طويل في العالم الثالث،وتوجد اليوم في كثير من البلدان النامية بأشكال وصور مختلفة[2].وبصفة عامة فإن من الواضح أن المؤسسات غير الرسمية تعبئ مقداراً كبيراً من المدخرات.ويرى العديد من الدارسين أن تفعيل هذا النوع من التمويل غير الرسمي يؤدي إلى تحسين قدرة النظام المالي ككل على تعبئة المدخرات،إذ أنه من النادر أن تصل المصارف التجارية إلى أعماق الريف لاستقطاب مدخرات الريفيين، كما أن معظم المدخرات التي تستقطب بواسطة هذه المصارف من المناطق الريفية توجه عادة للاستثمار في المناطق الحضرية حيث تشير بعض الدراسات أن ٢٥%من المدخرات الريفية تبقى في الريف بينما يتسرب الباقي إلى المصارف التجارية في الحضر أو في الخارج[3].

وقد لا تسمح قوانين المصارف المركزية في بعض البلدان لمؤسسات الائتمان الريفي بالسعي للمدخرات الريفية وفتح حسابات توفير وادخار في تلك المؤسسات، رغم أن النسبة المالية لقيمة المدخرات بالقياس إلى حافظة القروض ،وما يطرأ على هذه القيمة من

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية:مفهومها،نظرياتها ،سياساتها .(الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٠،ص٢٣٦.

[2] في حالة غانا أنظر:وليام ف ستيل وأرنست أريييتي؛ جامعو المدخرات غير الرسميين في غانا :هل يستطيعون القيام بدور الوسيط. (التمويل والتنمية مارس ١٩٩٤).

[3] Muhammad Akram Khan; op.cit. p.١٩

تغيرات مع مضي الوقت تعتبر مؤشراً على مدى نجاح مؤسسة ما في إحلال المدخرات محل الأموال الحكومية وأموال الجهات المانحة[1]. أما المؤسسات الحكومية التي تعمل على جمع المدخرات الريفية كصناديق التوفير البريدي وغيرها فتكون في كثير من الأحيان ضعيفة في إدارالها وإمكاناتها وتابعة لرئاستها الموجودة في المدن، وغير قادرة على اتباع الأسس المصرفية السليمة وجمع قدر كاف من المدخرات وتوظيفها في المجتمع الريفي[2].

ومن حسنات شركات توظيف الأموال في مصر أنها قد أوضحت أن في البلدان كم هائل من المدخرات المحلية تستطيع أن تساعد في تمويل التنمية بدون الحاجة إلى قروض وإعانات خارجية مشروطة. وأظهرت هذه التجربة أيضاً أن نسبة كبيرة من المدخرين قد حجبت أموالها عن مؤسسات التمويل التقليدية لأسباب تتعلق بمعتقداتها الدينية التي ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية، ففي إحدى الدراسات الميدانية في قرية مصرية حاول أحد الباحثين التعرف على أهم الأسباب التي تجعل الريفيين يعزفون عن إيداع مدخراتهم في المصارف. ووجه لهم السؤال التالي: ((تفتكر الناس ما بيحبوش يتعاملوا مع البنك ليه؟)).وجاءت إجاباتهم كما يوضح الجدول التالي.

جدول رقم (٩٩) أسباب عدم التعامل مع البنك.

الأسباب	التكرارات	النسبة المئوية (%)
لأن التعامل مع البنك حرام	٣٥	%٣٦,٨
لعدم التعود في الذهاب إلى البنك	١٤	%١٤,٨
للخوف من قانون التركات	١٦	%١٦,٨
لعدم الثقة في التعامل مع البنك	١٠	%١٠,٥
لأنه بيدي عائد منخفض	٧	%٧,٤
للخوف من الحسد	١٣	%١٣,٧
المجموع	٩٥	%١٠٠

المصدر: محمد ياسر شبل الخواجة؛ مرجع سابق ص٣٧٠.

---

[1] يعقوب ياران؛ كيف تنجح مؤسسات التمويل الريفي.ص٣٣.

[2] (تحرير) محمد رشراش مصطفى وآخرون؛ التمويل الزراعي.(المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ١٩٩٥)ص١٥.

فقد احتل عامل "التعامل مع البنوك حرام" المرتبة الأولى وقد بلغت نسبة الإجابات التي أشارت إلى ذلك حوالي ٣٦,٨%. وذلك نظراً لأن سكان الريف في البلدان الإسلامية متدينون، ويعني هذا أن المصارف الإسلامية أكثر قدرة على تعبئة مدخراتهم لأنها تعدهم باستثمارها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في التنمية.

يرى العديد من الباحثين في المصارف الإسلامية أن المصارف الإسلامية هي مصارف للتنمية بالدرجة الأولى، وأن تحقيق الربح هو الدافع وليس الهدف أو على أبعد الفروض يشكل هدفاً من أهداف المصارف الإسلامية ولكنه ليس هدفها الوحيد. فعلى خلاف المصرف التقليدي الذي هو وسيط مالي يتاجر في الديون، بمعنى أنه يتلقى ودائع المودعين بفائدة منخفضة، ويقدمها في صورة قروض واعتمادات بفائدة مرتفعة، ويحتفظ لنفسه بالفرق بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة مع وجود ضمان بسداد القرض في الوقت المحدد، فإن المصرف الإسلامي فضلاً عن قيامه بدور الوسيط المالي، فهو يمارس جميع الأنشطة المالية والتجارية والصناعية والزراعية. مما يصح معه القول أن المصرف الإسلامي هو مصرف من نوع خاص لأنه يباشر أعمالاً كثيرة تجمع بين وظائف المصارف التقليدية وشركات الاستثمار والأعمال.

فالأساس الفلسفي الذي تنطلق منه المصارف الإسلامية يختلف تمام الاختلاف عن الأساس الذي تنطلق منه المصارف التقليدية.فالمصارف الإسلامية تنطلق من أساس عقائدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف، ومقتضى هذا المبدأ:أن ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى وملكية الإنسان له بالوكالة. ونتيجة لهذا التأصيل فإن تصرف الإنسان في ما يملك مقيد بإرادة المالك الأصلي ووفق أوامره ونواهيه.فبمقتضى مبدأ الاستخلاف تصبح المصارف الإسلامية أمينة ومؤتمنة على مراعاة وظيفة المال الحقيقية في توظيفه لخير الأمة ولخير الشعوب ولتحقيق نموها وتقدمها ورفاهيتها[1].

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الهدف الأعلى للاقتصاد الإسلامي هو العدالة الاجتماعية، وتحقيق أنماط محددة لتوزيع الدخل والثروة[2]. ويتوقع من المصارف الإسلامية أن تشارك بشكل إيجابي في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي وبالتالي ينبغي أن يكون عمل المصارف الإسلامية:((متسقاً مع المعتقدات والقيم الإسلامية))[3].

---

(1) محسن أحمد الخضيري؛ البنوك الإسلامية. (ابتراك للنشر والتوزيع،)ص١٤.

(2) محسن س.خان؛ النظام المصرفي الإسلامي الخالي من الفائدة: تحليل نظري. (مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج(٩)، ١٩٩٧)ص٥.

(3) نفس المرجع والصفحة.

وكما أكدت الكتابات أنه ليس من المتوقع أن يتجنب النظام المصرفي الإسلامي المعاملات الربوية فحسب، بل وأن يشارك بفاعلية في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية في استئصال الفقر وتحقيق نموذج عادل لتوزيع الدخل وإيجاد أقصى حد من الفرص الوظيفية[1].و نقيض الربا ((ليس مجرد تجنبه، فالظهر من الربا هو إبطال الباطل، ولكن إحقاق الحق يقتضي أن يتحمل طرفا العملية المخاطرة باقتسام الربح والخسارة غنماً وغرماً، وهذا هو العدل الذي يميز صيغ المشاركة على الإقراض الربوي الذي يقوم على أساس أن يغنم المقرض رأس ماله والفائدة في كل الأحوال ويتحمل الطرف الثاني الغرم))[٢]. وفي هذا الصدد يرى رفيق المصري: ((أن المصرف الإسلامي ليس هو المصرف الذي ينتهي عن الربا وسائر المحرمات، بل هو المصرف الذي يعمل بالأوامر، إضافة إلى تركه النواهي (=المحرمات))[٣].

إن عدم التعامل بالربا يعتبر شرطاً ضرورياً لقيام المصرف الإسلامي ولكنه ليس شرطاً كافياً ((ولم تقم هذه المصارف الإسلامية من أجل أن الربا حرام فحسب، بل قامت من أجل تطبيق الإسلام بجميع أوامره ونواهيه في مجالات عملها))[٤].

لذلك يتعين توجيه النشاطات التمويلية للمصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية. فالمصرف الإسلامي هو ((أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وأن معيار التزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى التصاقه واتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية، فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين، ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها التوظيف الفعال في المشروعات التنموية التي تضيف

---

[1] ضياء الدين أحمد؛ النظام المصرفي الإسلامي: الوضع الحالي. (دراسات اقتصادية إسلامية، مج(٢)،ع(١)ديسمبر١٩٩٤) ص١٨.

[٢] صالح عبد الله كامل؛ تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).ص١٤.

[٣] رفيق يونس المصري؛ المصارف الإسلامية: دراسة شرعية لعدد منها. (مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥).ص٤.

[٤] نفس المرجع ص٦٣.

للناتج القومي وتتيح للمجتمع سلعا وخدمات في حاجة إليها وبالشكل الذي يعود عـــائده على كل من المودع للأموال وعلى البنك المستثمر وعلى المجتمع))[١].

ولقد أشار الجزء الأول من موسوعة البنوك الإسلامية إلى أن شعار البنك الإســــلامي هو ((التنمية لصالح المجتمع)) حيث جاء فيها((يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديـات العالم الإسلامي، وذلك لأن البنك الإسلامي لا ينظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسـي لتحديد الكفاءة الحدية لرأس المال، ولتوجيه الاستثمارات، إنما المؤشر الأساسي لديه هـــو الربح بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً به، وبالاقتصاد،مثـــل :العمالة، ورفاهية المجتمع، واحتياجاته، وعلى ذلك يكون شعار البنك الإسلامي هو التنمية لصالح المجتمع))[٢].ولقد أكد على ذلك العديد من الباحثين كما أكدت عليه أغلبية وثـائق التأسيس المصارف الإسلامية. ففي هذا الصدد يقول أحمد النجار وآخـــرون: ((الـــدور الاقتصادي للبنوك التجارية الربوية هو تعبئة الموارد، وتوجيهها للمحتـــاجين إلى تمويـــل بغرض الربح، وذلك بشراء وتأجير الأموال؛ وتقوم البنوك الإســـلامية بتعبئـــة المـــوارد، وتوجيهها للمحتاجين إلى تمويل بغرض النهوض بالمجتمع أساساً، ويأتي الربح عرضاً، فـدور البنوك الإسلامية أعم وأشمل؛ فهدفها الأسمى هو إقامة الاقتصـــاد الإســـلامي والنـــهوض بالمجتمعات الإسلامية، بمعنى أن تحقيق الربح ليس الهدف الأساسي من قيامها))[٣].ويقـــول محمد فؤاد الصراف: ((يجب قيام دعائم نشاط المصارف الإسلامية على المساهمة في التنميـة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي وتحقيق رخائه حيث يكون ذلك هو الهـــدف الأسمى الذي تسعى من أجله وتسخر له كل الإمكانيات المتاحة))[٤]. ويرى سامي قـــابل: ((أن المحرك الأول للمصارف الإسلامية هو خدمة المجتمع والاهتمام بمصالحه وهذا مقـــدم على هدف تحقيق الربح))[٥]. ويذهب الأنصاري: ((أن البنوك الإسلامية هــــي أجـــهزة

---

[١] محسن أحمد الخضيري؛ مرجع سابق ٣١.

[٢] موسوعة البنوك الإسلامية :الجزء الأول ص١٤.

[٣] أحمد النجار وآخرون؛ ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية (اتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، ص١٤

[٤] محمد عبد المنعم أو زيد؛ الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٧).ص٢٢.

[٥] نفس المرجع والصفحة.

مالية..من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارساتها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الأنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية))[1].

وتنص المادة الأولى من اتفاقية البنك الإسلامي للتنمية على أن هدف البنك هو: ((دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية))[2][*].

ومن أهداف دار المال الإسلامي: ((تقوية الوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية ومساندة المسلمين في تنمية مشاريعهم الصناعية والتجارية))[3].

وجاء من أهداف بنك فيصل المصري أنه: ((تأكيداً لأهمية اقتران البعد الاجتماعي بالبعد الاقتصادي في الفكر الإسلامي يهدف البنك إلى ترسيخ هذا المفهوم من خلال دعمه لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر))[4].

---

[1] محمود الأنصاري؛ دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية. (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٣).ص٢٢-٢٣.

[2] انظر:اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية "المادة ١ من الفصل ١ " (دار الأصفهاني وشركائه لطباعة، جدة، ١٩٧٧)ص٦.

[*] وهذه الاتفاقية لها انعكاس وأثر في كل قوانين وأنظمة المصارف الإسلامية الأخرى، باعتبارها نموذجاً قانونياً وتنظيمياً لها.

[3] انظر: دليل المساهمين. مطبوع بواسطة الدار، بند أولاً وثانياً.

[4] محمد عبد المنعم أبو زيد؛ الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦)ص٢٤.

وجاء في التقرير السنوي للمصرف الإسلامي الدولي بالقاهرة (١٩٨٤) ((وعلى الصعيد القومي يسعى المصرف حثيثاً للتوسع الأفقي والرأسي. بمد فروعه وزيادة خدماته وتنويعها حتى يستطيع أن يخدم ويسهم في وجود الدولة في التنمية))[1].

وفي دراسة عن تجربة البنوك الإسلامية في منطقة الخليج جاء بها: ((أن مساهمة البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية في البلاد وجاءت هذه المساهمة مرتكزة على محورين: دعم مخططات الدولة الاقتصادية وتنشيط السوق المحلية))[2].

وجاء في قانون إنشاء بنك فيصل السوداني: ((٤٠-غرض البنك:يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على دعم تنمية المجتمع، وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، كما يجوز له المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبينة في عقد تأسيس البنك ونظامه داخل جمهورية السودان الديمقراطية وخارجها))[3]. والحال كذلك في بنك فيصل الإسلامي المصري، ففي قانون إنشائه ((مادة٢:غرض البنك:القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وإنشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران والمساهمة فيها في الداخل والخارج، وفقاً لما هو موضح في النظام الأساسي للبنك))[4].

ومن أهداف بنك التنمية التعاوني الإسلامي السوداني: ((القيام بدور طلائعي في دعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في الدولة، وإعطاء الأسبقية للقطاع التعاوني لاسيما الفلاحي، عن طريق جمع صغار الفلاحين في تعاونيات من جهة لكي ييسر على نفسه مهمة تمويلهم ،ومن جهة أخرى لكي يساعدهم على التحول من الفلاحة التقليدية الضيقة إلى الفلاحة العصرية الكبيرة، وأيضاً لدعم التعاونيات الفلاحية الموجودة،

---

[1] نفس المرجع والصفحة.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج. (دار الوفاء للطباعة والنشر،١٤١٦هـ/١٩٩٦)ص٩٤.

[4] نفس المرجع ص٩٤-٩٥.

والتي ستتأسس عن طريق إنشاء مراكز للخدمات الفلاحية وبناء المخازن المجهزة والاعتناء بالثروة الحيوانية، وكل ما يتعلق بخدمة القطاع الفلاحي. وذلك كله ضمن الإطار العام للتنمية الاقتصاد في الدولة ككل))[1].

ويمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في العملية التنموية من خلال:

-تعبئة الموارد المالية لتمويل التنمية.

-تدعيم الاستثمار القومي.

-اشتقاق نقود الودائع وزيادة العرض النقدي.

-تمويل المجالات والآجال التي تخدم غرض التنمية الشاملة والمتوازنة.

-تقديم الخدمات الاجتماعية.

ومؤسسات التمويل الإسلامية يمكنها أن تمارس أنشطة التمويل بطرق وأساليب تتنوع بحسب تنوع النشاط الاقتصادي المطلوب تمويله، ويساعد في هذا التنوع ثراء الفقه الإسلامي في مجال المعاملات الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام بدائل الإقراض الربوي.

ويتوقع أن تواجه المصارف الإسلامية بعض المشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف التجارية من التمويل الريفي ومن هذه المشكلات مشكلة الوصول إلى الفئات المستهدفة، ومشكلة التأكد من استعمال التمويل للغرض المحدد لها، ومشكلة استرداد التمويل، ومشكلة الكلفة[2]. إلا أنه ينبغي الاّ تقلل هذه المعوقات من أهمية دور المصارف الإسلامية من التنمية الريفية، إذ توضح تجربة البنوك الريفية الناجحة أنه من الممكن الوصول إلى الفئات المستهدفة بكفاءة وفاعلية عن طريق المصارف التجارية،وأن هذه العقبات من الأمور التي يمكن التغلب عليها.ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تعمل بنجاح إن لم يتوفر لها عدد معين من المؤسسات الجديدة وخاصة المؤسسات التشريعية.

---

(1) عائشة الشرقاوي؛ البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. (مركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)ص٢٩.

(2) see:MUHAMMAD AKRAM KHAN.op.cit. pp.٤٧-٤٢:

وتقترح إحدى دراسات البنك الدولي معيارين أساسيين لتقدير نجـــاح مؤسســـات التمويل الريفي هما[1]:

-مدى النطاق الذي تصل إليه خدمات هذه المؤسسات.

-درجة اعتماد المؤسسة على الذات.

وإذا سلمنا أن التنمية هدف ذو أولوية لدى المصارف الإسلامية فعلينا مناقشة مـــدى مساهمتها في هذا المضمار. وهذا ما سنذكره في الصفحات التالية.

---

(1) SEE: JACOB YARON; Successful Rural Finance Institutions (World Bank Discussion Paper,No.١٥٠(Washington: World Bank,١٩٩٢).

المطلب الثالث:دور المصارف الإسلامية الواقعي في عملية التنموية.

يعدّ الهدف التنموي من أهم الأهداف الملقاة على عاتق المصارف الإسلامية فما مدى مساهمتها على هذا الهدف المنشود على صعيد الواقع العملي؟.

والمؤشرات أو المعايير التي يمكن أن تعكس أداء المصارف الإسلامية في هذا الشأن متعددة،ولكن سنذكر بعضاً من أهم هذه المعايير(*):

المعيار الأول: مدى قيام المصارف الإسلامية بدعم مركزها المالي.

على عكس المصارف التقليدية فإن المصرف الإسلامي يعتبر مصرفاً استثمارياً بطبعه، وهذه الصفة تقتضي ضرورة الاعتماد الكبير على الموارد الذاتية (=رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة + المخصصات) إذ إن كمية وطبيعة الموارد المتاحة للمصارف الإسلامية تؤثر على حجم وطبيعة نشاط هذه المصارف، وعدم توفر هذه الموارد بالكم المطلوب أو بالكيف الملائم يمثل معوقا رئيسياً أمام قيامها بدورها الاقتصادي المنشود(1).إلا أنه يلاحظ أن الموارد الذاتية ليس لها وزن كبير في المصارف الإسلامية كما يتضح من الجداول رقم (١٠٠) و (١٠١).

جدول رقم (١٠٠) نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموارد (%).

	١٩٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	المتوسط
بنك فيصل المصري			٧٦,٨	٧٢,٤	٧٩	٨٣,٦	٨٢,٣	٨٣,٦	٧٩,٦
المصرف الإسلامي			٦٥,٥	٥٩.٣	٥٨,٦	٦٥,٤	٤١,٧	٤٤,١	.٥٥,٨
البنك الإسلامي الأردني			٩٠	٨٨,٢	٨٨,٢	٨٨,٩	٨٧,١	٨٧,٥	٨٨,٣
بنك البركة		٣٨	٥٥	٥٧	٣٦	٤٧	٦٤	٧٠	٥٢
البنك الإسلامي		٦٤	٦٣	٦٧	٦٧	٦٤	٥٧	٦٩	٦٤

(*) وجدير بالإشارة أنه نظراً لقصور المعلومات للأنشطة العملية لمعظم المصارف الإسلامية- إذ أن المصارف الإسلامية ما عدا النشرات الدعائية ضنينة بالمعلومات وأشبه بأسرار عسكرية هامة، لا يحق لأحد أن يطلع عليها- فقد تم الاعتماد على ما توفره بعض الدراسات المتاحة حول الموضوع.

(١)محمد عبد المنعم أبو زيد ؛ الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،١٩٩٦) ص٨٨.

السوداني									
بنك فيصل السوداني		٦٢	٦١	٦٢	٦٥	٧٠	٦٩	٧٦	٦٦
بنك التنمية السوداني		٦٩	٦١	٧٦	٧٣	٧٨	٨٠	٧٧	٧٣
بنك غرب السودان			٦٦	٦٧	٧٥	٧٠	٧٥	٧٦	٧١,٥
بنك التضامن		٥٥	٥٦	٦٧	٧٢	٦,٧	٨٤	٨١	٦٩
بنك دبي الإسلامي			٩٠,١	٩٢,٤	٩٢,٤	٩٠,١	٨٥,٧	٨٣,٥	٨٩
بيت التمويل لكويتي			٩٠,١	٨٨	٧٩,٥	٧٨,٤	٨٢,٤	---	٨٣,٧
مصرف فيصل البحرين			٩٤,٦	٩٤,٧	٩٤,٤	٩٥,٣	٩٥	٩١,٧	٩٤,٣
بنك البحرين الإسلامي			٨٤,٤	٨٤,٣	٨٤,٧	٨٥,١	٨٣,٦	٨٤,٣	٨٤,٤
بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود				٨٦,٣	٨٢,٧	٨٥,٧	٨٥,٥	٨٤,٢	٨٤,٩
بيت البركة التركي للتمويل			٥٤,٣	٦٢,٤	٧١,١	٧٧,٣			٦٦,٣
البنك الإسلامي الماليزي			٧٨,٨	٨٣	٨٨,٦	٩١			٨٥,٤
بنك البركة الدولي المحدود لندن	٥.٣	٧١,١	٦٨,٨	٧٥,٦	٨٠,٦	٦٤,٣			٦١
المصرف الإسلامي الدولي الدانمارك	٣,٦	٣١,٥	٤٦,٩	٤٩	٤٤,٥	٥٥,٣			٣٨,٥
بنك فيصل الإسلامي قبرص				٧٥,٧	٨٨,٩	٩٥,٤	١٤,٦		٦٨,٧

المصدر: إعداد لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين ؛ تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية . (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦) ص٢٩، ١٧٥،١٦٣،١٢٦،٧٤.

جدول رقم (١٠١) نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد (%).

	١٩٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	المتوسط
بنك فيصل المصري			٢,٢	٤,٧	٥,١	٦,٥	٦,٤	٦,٢	٥,١
المصرف الإسلامي			١,٢	١,١	١,١	٨.	١٥,٦	١١,٧	٥,٣
البنك الإسلامي الأردني			٤	٦,٢	٥,١	٤,٧	٥	٤,٩	٥
بنك البركة		٦١	٤٠	٤٠	٢١	١٥	١٣	٩	٢٨
البنك الإسلامي السوداني		٢١	٢٠	١٨	١٢	١٠	٧	٤	١٢
بنك فيصل //		٢٩	٢٧	٢٥	٢١	١٨	١٤	١٢	٢١
بنك التنمية //		١٦	٦	٨	٦	٦	٨	١٤	٩

بنك غرب //			٢١	١٣	١٦	١١	٨	٩	١٣
بنك التضامن		٢٧	١٥	١٢	١٠	٧	٦	٥	١٢
بنك دبي الإسلامي			٤,٣	٥,١	٤,٨	٥,١	٨,٣	٧,٤	٥,٨
بيت التمويل الكويتي			٤,٢	٤,١	٣,٧	٣,٨	٤,٣		٤
فيصل البحرين//			٣,٩	٥	٤,١	٤,٢	٤.٤	٤,٨	٤.٤
بنك البحرين الإسلامي			١٠,٤	١٠,٤	٩,٥	٨,٣	٧,٨	٨,٤	٩
بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود				٤,٢	٤.٤	٤,٢	٣,٦	٤,٨	٤,٢
بيت البركة التركي للتمويل			٢١,٨	١٠,٦	١١,١	٩,٧			١٣,٣
بنك الإسلامي الماليزي			١٥,٧	١٢,١	٩	٧,٥			١١
بنك البركة الدولي المحدود لندن	٩٤,٥	٢٧,٩	٢٩,٩	٢٣,٨	١٧,٩	٣٣,٥			٣٧,٩
المصرف الإسلامي الدولي الدانمارك	٢٤,١	١٥	١٨,٨	٢٥,٤	٢٥,٧	٢٨,١			٢٢,٩
بنك فيصل الإسلامي قبرص				٢٣,٤	١٠,٧	٤.٤	٢٨,٣		١٦,٧

المصدر: إعداد لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، مرجع سابق ،ص٢٩، ٧٤، ١٢٦، ١٦٣، ١٧٥.

ويلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول رقم (١٠١) والجدول رقم (١٠٢) ارتفاع نسبة الودائع (=الموارد الخارجية) إلى إجمالي الموارد المتاحة لهذه المصارف بصفة عامة، وفي المقابل انخفاض نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد بدرجة كبيرة.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الودائع تمثل المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه هذه المصارف لتمويل أنشطتها المختلفة، وخاصة النشاط الاستثماري كنشاط رئيسي لها، وذلك نظراً لتدني الأهمية النسبية لحقوق الملكية من ناحية واستغراق غالبيتها -أو كلها- في التجهيزات الثابتة والأولية للمصرف من ناحية أخرى.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن مسلك هذه المصارف من حيث الأهمية النسبية لحقوق الملكية لديها يكاد يتماثل مع مسلك المصارف التقليدية في هذا الشأن على الرغم من اختلاف طبيعة نشاط كل منهما وما تتميز به المصارف الإسلامية من نشاط استثماري

يختلف كلية عن نظام الإقراض القائم لدى المصارف التقليدية، وهو ما كان يتطلب أن تمثل حقوق الملكية أهمية أكبر لدى المصارف الإسلامية كمصدر يجب أن تعتمد عليه لتمويل مشروعاتها الاستثمارية والتنموية[1]. كما أنه من المعروف أن المصارف الإسلامية تعمل في بيئة أكثر مخاطرة من المصارف التقليدية.وهو ما حد من حرية هذه المصارف في اختيار الاستثمارات المناسبة والملائمة لطبيعتها في مجالات الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل -سواء كانت هذه المجالات زراعية أو صناعية أو غيرها- والتي تعتبر أكثر ملائمة لطبيعتها وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها. ومن ثم ساهم في الحيلولة دون أن تأخذ هذه المصارف دورها كاملاً في تحقيق كامل أهدافها.

المعيار الثاني: دور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات.

تعتبر تعبئة المدخرات من أهم وظائف الجهاز المصرفي، إذ الأصل أن تقبل المصارف الودائع ثم تقوم بتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة. وبذلك فإن وظيفة الجهاز المصرفي في أي دولة ذات شقين:

١-تجميع المدخرات والأموال.

٢-تشغيل وتوظيف هذه المدخرات والأموال.

وعدم كفاية المؤسسات المالية لأداء وظيفتها بكفاءة يجعل الادخار المحلي في حكم الاكتناز أو يؤدي لاستثماره في الأسواق المالية المتقدمة الأمر الذي ترتب عليه هروب رأس المال المحلي وازدياد الفجوة بين حجم المتاح وحجم الاستثمار المطلوب.

ويشير العديد من الباحثين إلى أن المصارف الإسلامية لم تنجح في تنمية الوعي الادخاري والمصرفي لدى جمهور المسلمين، وأن هذا الأمر يتضح من انخفاض الودائع الادخارية لدى هذه المصارف واتجاهها نحو الانخفاض التدريجي.ومن جهة أخرى تظهر دراسة حديثة أن معدل نمو الودائع في البنوك الإسلامية الرئيسية قد انخفضت في التسعينات[2].كما يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى البنوك الإسلامية حاليا لم تأت بسبب جاذبية العوائد المرتفعة بل بسبب الالتزام الديني للعملاء؛ فالكثير منهم كانوا

---

(1) إعداد لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين؛ مرجع سابق ص١٨٩.

(2) منور إقبال وآخرون؛ التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عرضية رقم (٢)، الطبعة الأولى، ١٩٩٨)ص٦٠.

يحفظون مدخراهم في بنوك تقليدية دون أخذ فوائد بينما كان كثيرون آخرون يحفظونها "تحت وسائدهم" ولمثل جميع هؤلاء الأشخاص كانت العوائد المتواضعة أو حتى غياب العوائد من البنوك الإسلامية أمراً مقبولاً؛ أما الآن فمعظم هذه الأموال قد دخلت بالفعل خزائن البنوك الإسلامية[1].

المعيار الثالث: آجال التمويل.

يقصد بآجال التمويل التوزيع الزمني للتمويل أي طول مدة التمويل التي يمنحها المصرف لأية عملية تمويلية. وحتى تتمكن المصارف الإسلامية من مساهمة تمويل عملية التنمية فإنه يجب أن تشكل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل نسبة كبيرة من جملة استثماراها. ولكن تبين المعلومات المتاحة عن هذه المسالة في المصارف الإسلامية ضآلة نسبة التمويل طويل الأجل إلى إجمالي تمويل المصارف الإسلامية. فالمصارف الإسلامية – بوجه عام– لا تميل إلى منح التمويل طويل الأجل، بل تحصر تعاملها في منح التمويلات قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٠٢).

وقد توصلت دراسة جماعية قامت بها لجنة من الاساتذة والخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين أن المتوسط العام لنسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات هي ١,٥% في مجموعة مصارف مصر والأردن، ٩% في مجموعة مصارف السودان، ٥,٣% في مجموعة مصارف منطقة الخليج العربي، ١٠,٧% في مجموعة المصارف العاملة في بعض الدول الإسلامية الأخرى، ١,٨% في مجموعة المصارف العاملة في بعض الدول غير الإسلامية[2].وتشير هذه الدراسة أن أداء المصارف الإسلامية في السودان أفضل من غيرها في هذا الشأن على الرغم من ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بهذه المصارف بصفة عامة[3].

فنسبة التمويل طويل الأجل إلى إجمالي التمويل على مستوى مجموعة المصارف الإسلامية متدنية جداً. ولا يقتصر الأمر على انخفاض نسبة التمويل طويل الأجل إلى إجمالي التمويل في هذه المصارف، بل تعتبر معدلات نمو هذه النسبة متدنية جداً في بعضها،

---

[1] نفس المرجع والصفحة.

[2] إعداد لجنة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين؛ مرجع سابق، ص١٩٠.

[3] نفس المرجع والصفحة.

بل ومتناقصة (=سالبة) في البعض الأخر، وهو ما يعني انعدام الأمل في حدوث تحسن في هذا الوضع مع مرور الزمن[1].

جدول رقم (١٠٢)نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل في بعض المصارف الإسلامية.

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
بيت التمويل الكويتي	٨٩,٤	٩٥,٥	٩١.١	٨٦,٦	٧٨,١	٨٨,٨	٨٤,٦
مصرف قطر الإسلامي	--	--	--	٩٩,٧	٩٩,٣	--	٩٩,١
المصرف الإسلامي (مصر)	--	--	٩١,١	--	٩٩,٥	--	--
بنك ماليزيا الإسلامي	--	--	--	١٠٠	٩٧,١	٩٨,٨	--
بنك البركة الدولي(لندن)	--	--	--	--	١٠٠	٩,٨	--
فيصل الإسلامي (مصر)	٩٢,٨	٩٤,٤	٩٧,٣	٩٣,٧	٩١.٠	--	--

المصدر: محمد عبد المنعم أبو زيد، مرجع سابق ص٦٠.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن المصارف الإسلامية لم تقم بالدور الاقتصادي المرجو منها في مجال الاستثمارات طويلة الأجل -ذات الأثر التنموي المرتفع- حيث تكشف الدراسات اعتمادها بصورة تكاد تكون كلية على الاستثمارات قصيرة الأجل. وهذا يتعارض مع الطبيعة الاستثمارية الخاصة بها كما تصورها الدراسات النظرية لهذه المصارف.

المعيار الرابع: أساليب التمويل.

تفترض الدراسات النظرية أن طبيعة استثمارات المصارف الإسلامية تشجع المستثمرين على القيام والتوسع في الاستثمار، وذلك لأن مشاركة هذه المصارف للمستثمرين في مخاطر العمليات الاستثمارية عن طريق استعدادها لمشاركتهم في تحمل الخسائر الناتجة والمتوقعة عن هذه الاستثمارات (الغنم بالغرم).

ولكن الدراسات التطبيقية تبرهن أن هذا الافتراض لا يتحقق على أرض الواقع. إذ يلاحظ أن أسلوب المرابحة[*] يحتكر أغلب العمليات التمويلية للمصارف الإسلامية–سواء من حيث عددها أو من حيث قيمة التمويل الممنوح–،بينما يعتبر نصيب أساليب المشاركة

---

[1] نفس المرجع ص١٩١.

[*] ينبغي أن ننبه أن المقصود من المرابحة في هذا الصدد هو ما يطلق عليه صيغة "المرابحة للآمر بالشراء" وهي تختلف عن صيغة "المرابحة" الموجودة بكتب الفقه والتي هي إحدى أنواع بيوع الأمانة.

والمضاربة يسيراً، وذلك لسهولة تطبيقها وقلة مخاطرها مقارنة مع أساليب التمويل الإسلامية الأخرى.

والجدول رقم (١٠٣) يوضح أن نسبة المرابحة إلى مجموع الاستثمارات المصارف الإسلامية تعتبر مرتفعة، لا سيما في بعض المصارف، حتى وصلت في بعض الحالات إلى ٨٢% و٨٧% بل قد وصلت في مصارف أخرى إلى ٩٢%. بل لم يكن لأسلوب المضاربة وجود في البعض الحالات[١]. وتبين دراسة أخرى أن المتوسط العام لنسبة الاستثمار بالمشاركة والمضاربة إلى إجمالي الاستثمارات بلغ ١٥,٩% في مجموعة مصارف مصر والأردن، و٢,٣% في مجموعة مصارف الخليج، وأنه لم تتوفر أية بيانات عن صيغ الاستثمار المتبعة في أي من مصارف مجموعة بعض الدول الإسلامية الأخرى، ومجموعة مصارف بعض الدول غير الإسلامية. أما بالنسبة لمجموعة مصارف السودان فقد كان المتوسط العام لنسبة الاستثمار بالمشاركة والمضاربة إلى إجمالي الاستثمارات ٤٢,٩%[٢]. وترى الدراسة أن هذا النسبة المرتفعة تعود لارتفاع نسبة الاستثمار بالمشاركة، حيث لوحظ أن درجة الاعتماد على أسلوب المضاربة كانت متدنية جداً أيضاً كغيرها من المصارف الأخرى.

وترى الدراسة أن: ((ارتفاع هذه النسبة مؤشر طيب يجب أن تسجل لصالح مصارف السودان تضاف إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات طويلة الأجل السابقة))[٣].

وحتى البنك الإسلامي للتنمية الذي بدأ منذ نشأته في التركيز على استخدام عقد المشاركة لا يحظى هذا العقد في الوقت الحاضر بأكثر من ١,٥% من عمليات البنك[٤]. وبصفة عامة يقدر أن ما بين ٧٠-٨٠% من إجمالي التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية يتم عن طريق المرابحة[٥][*].

---

[١] لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين؛ مرجع سابق، ص١٩١.

[٢] نفس المرجع ص١٩١-١٩٢

[٣] نفسه ص١٩٢

[٤] البنك الإسلامي للتنمية؛ التقرير السنوي ١٤١٩هـ/١٩٩٩،ص١٥٦.

[٥] أوصاف أحمد؛ مرجع سابق، ص٤٠.

[*] لمزيد عن المرابحة انظر:

وأسلوب المرابحة هو أسلوب أقرب إلى أساليب المصارف الربوية، بل يؤكد عدد من الباحثين أنها لا تختلف جوهرياً عن العمليات التمويلية القائمة على الفائدة.وبالتالي فإن التركيز عليها يقضي على خصوصية وتميز المصارف الإسلامية.

وكما هو معلوم فإن الجانب الأكبر من الموارد المستثمرة في المرابحة يمول القطاع التجاري، ليس هذا فحسب بل أن الجانب الأكبر من تمويل القطاع التجاري هو في مجال التجارة الخارجية. ونظراً لأن نشاط التجارة الخارجية في العديد من الدول الإسلامية يرتبط في الكثير من الحالات استيراد السلع الكمالية ونصف الكمالية فإن دور المرابحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يصبح محدوداً، بل قد يساعد بطريق غير مباشر في اختلال الميزان التجاري للدول الإسلامية. وفي هذا الصدد يقول يوسف كمال: ((وقد كان الانحراف عن قاعدة المشاركة- أساس التفوق في أسلوب الاستثمار الإسلامي- إلى أسلوب الإقراض تحت مسمى المرابحة، بسبب انحسار القاعدة الأولى لتفوق المصرفية الإسلامية. وكان الانحراف من المتاجرة إلى المقامرة،بإباحة بيع الكالئ بالكالئ وخروج الأموال المسلمة إلى أسواق الغرب في مضاربات السلع وغيره))[1].

ويذهب الكثير من العلماء من أمثال صالح الحصين إلى القول: ((أن المصارف الربوية أكثر كفاءة من الإسلامية التي تعتمد على المرابحة وأشباهها من صيغ المداينات))[2].

ويقول يوسف كمال: ((وحتى لا نحمل النموذج الإسلامي ما ليس منه، ننبه إلى أن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة لا يعبر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتجه للأسف نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق، فمن ناحية مواردها من ودائع وحسابات استثمار نجدها كلها قابلة للسحب المباشر تحت

جمال الدين عطية ؛ البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم التقليد والاجتهاد النظرية والتطبيق. (كتاب الأمة (١٣) صفر ١٤٠٧)ص١٨٤ وما بعدها. ربيع محمود الروبي؛ بيع المرابحة للوعد الملزم بالشراء والدور التنموي للمصارف الإسلامية. (جامعة أم القرى-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،١٩٩١). سامي إبراهيم السويلم : الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي. (مجلة جامعة ملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي، مج(١٠)،١٩٩٨)ص٨٩ وما بعدها. أوصاف أحمد: الأهمية النسبية لطرق التمويل لمختلفة في النظام المصرفي الإسلامي. (بحث ضمن بحوث ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية. (مؤسسة آل البيت، عمان-الأردن،١٩٩٠)ص١٣٥ وما بعدها. منور اقبال وآخرون؛ مرجع سابق ص٢٩.محمد عبد المنعم أبو زيد؛ مرجع سابق، ص٦٠ وما بعدها. لجنة الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين؛ مرجع سابق ص١٩١ وما بعدها.

[1] يوسف كمال محمد؛ المصرفية الإسلامية. (دار الوفاء، المنصورة،١٤١٦هـ/).ص١٠٣-١٠٤.

[2] سامي إبراهيم السويلم؛مرجع سابق، ص٩٩.

الطلب، واستخداماتها الغالبة تتمثل في بيوع المرابحة وهي مطابقة لأسلوب الضمان والعائد الثابت الموجود في المصرفية الوضعية كما نشطت الاجتهادات لإباحة بيع الكالئ بالكالئ حرصاً على بقاء الودائع بالدولار، وفتح الطريق لاستثمارها في البورصات العالمية، ففتحت طريقاً واسعاً أمام المقامرة، بحيث نستطيع القول دون تجاوز أن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسماً على غير مسمى))[1].

ولعل هذا ما حدا بالمشاركين في الندوة الدولية عن خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية التي عقدت في عمان ١٦-٢١يونيو ١٩٨٧-والتي تركزت حول المرابحة- أن يوصوا بالآتي: ((لما كانت صور التعامل المصرفي الإسلامي متنوعة وشاملة للمضاربة والمشاركة والمرابحة والإيجار والسلم وغيرها، فإن الندوة توصي البنوك الإسلامية بضرورة الاهتمام بهذه الصور جميعاً اهتماماً متوازناً يهدف إلى تلبية مختلف الاحتياجات التي يقضيها تطبيق النموذج الاقتصادي الإسلامي.

ومما يخدم هذا الهدف أن تولي البنوك الإسلامية وهيئات البحث في الاقتصاد الإسلامي هذه الصور المختلفة العناية اللازمة لدراستها وتطوير التطبيقات العملية لها، وبخاصة أشكال الاستثمار القائمة على المضاربة والمشاركة.

توصي الندوة البنوك الإسلامية أن تولي قضية التنمية المجتمعية والريفية مزيداً من العناية، نظراً لأهمية تنمية هذه القطاعات في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وليشمل رفع مستوى المعيشة فئات الأمة كلها مما يساعد في تحقيق أهداف الشريعة للقضاء على الفقر وصور الحاجة في المجتمع.

ولتحقيق ذلك توصي الندوة هيئات ومراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي أن تهتم بإجراء الدراسات والبحوث الميدانية والتطبيقية لتحديد سياسة واضحة في هذا المجال))[2].

ونجد اليوم الكثير من الباحثين يحذرون من مغبة التوسع في المرابحة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر يوسف كمال الذي يتحدث عن "سجن المرابحة" ويقول: ((ولقد

---

[1] يوسف كمال؛ مرجع سابق،ص٧٠-٧١.

[2] ندوة "خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات"؛ مرجع سابق،ص٤٩١-٤٩٢.

اعترضت من أول لحظة على عقد بيع المرابحة الذي نفذ ابتـــداء في دبي، ثم الســـودان ثم مصر، وحذرت من خطورته في مرحلة مبكرة لدى رؤساء مجالس إدارة البنوك الإســـلامية في مصر، وأمين اتحاد البنوك الإسلامية. ولما يئست من الاستجابة نشرت مقـــالاً بمجلـــة الدعوة في أبريل ١٩٨٠، بينت فيه مدى الخطر الذي يحيق بالتجربة، وحذرت مـــن أنـــه سيطغى على كل الاستخدامات وينحرف بمسار المصرفية الإسلامية))[١].

ويقول نجاة الله صديقي: ((وبحلول عقد التسعينات نجد أن العمل المصرفي الإســـلامي يسوده على جميع المستويات السعي نحو عوائد مسبقة التحديد للتمويل في شكل المرابحـــة والإيجار))[٢].

ويقول سامي حمود-وهو الذي اقترح صيغة بيع المرابحة للآمر بالشراء في رسالته لنيـل درجة الدكتوراه عن موضوع "تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإســـلامية"- :((كان من نتيجة تغليب جانب الربح العاجل أن تمادى العديد من البنوك الإســـلامية في استعمال صيغة المرابحة والبعد عن الصيغ الأخرى. فكان من نتيجة ذلك أن الدعاية الهائلـة للبنوك الإسلامية ودورها التنموي الذي كان يبشر به رجال الفكر الإسلامي المستنير قـــد أصبحت محل التساؤل وإعادة النظر))[٣].

وخلاصة القول أنه قد ((كشف التطبيق المعاصر للنظام المصرفي الإسلامي أنه علـــى الرغم من مختلف الادعاءات النظرية حول تفوق المشاركة والمضاربة للأعمـــال المصرفيـــة التجارية في إطار إسلامي، ترى البنوك الإسلامي أن التمويل القائم على هـــامش ربـــح أنسب أسلوب لتطبيق النظام المصرفي الإسلامي على جانب الأصول))[٤].

---

(١) يوسف محمد كمال؛ مرجع سابق،ص٩٥.

(٢) Encyclopedia of Islamic Banking and Insurance ;(Islamic Bank Insurance Institute ,ICIS House)p.٧.

(٣) سامي حمود؛ صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في التمويل التنمية. (من أبحاث ندوة "إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر". (المعهد العالمي للفكر الإسلامي،، الطبعة الثانية،١٩٩٨)ص١٠٩.

(٤) محمد فهيم خان؛ اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الإسلامي. (دراسات اقتصادية إسلامية، مج(٢)، ع(١)، ديسمبر ١٩٩٤) ص٦٤.

جدول رقم(١٠٣)التمويل على حسب الصيغ متوسطات ١٩٩٤-٩٦(%).

اسم المؤسسة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الإجارة	أخرى
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	٨٢,٠٣	٦,٨٧	٥,٦٧	٢,٤٣	٣,٠٠
بنك البحرين الإسلامي	٩٢,٦٣	٤,٩٣	١,٩٣	٠,٠٠	٠,٥
بنك فيصل الإسلامي البحرين	٦٨,٩٠	٩,٠٠	٦,٣٣	١٠,٩٧	٤,٨٠
بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود	٥١,٧٠	٣.٧٥	١٧,١٠	١٤,٠٧	١٣,٥٧
بنك دبي الإسلامي	٨٧,٥٠	١,٤٥	٥,٥٠	٠,٠٠	٥,٥٥
بنك فيصل الإسلامي المصري	٧٢,٨٠	١٣,٠٠	١١,٣٣	٢,٨٧	٠,٠٠
البنك الإسلامي الأردني	٦١,٦٢	٣,٧٤	٠,٣٩	٤,٦٧	٢٩,٥٩
دار التمويل الكويتي	٤٥,٣٣	٢٠,٠٠	١٠,٦٧	١,٣٣	٢٢,٦٧
بنك ماليزيا الإسلامي-بيرهارد	٦٦,٣٣	١,٣٠	٠,٦٧	٧,٣٧	٢٤,٣٣
بنك قطر الإسلامي	٧٣,٠٠	١,٠٠	١٣,٣٣	٤,٦٧	٨,٠٠
المتوسط البسيط	٧٠,١٩	٦,٤٩	٧,٢٩	٤,٨٤	١١,٢٠

المصدر: منور إقبال وآخرون؛ مرجع سابق ص٣١

المعيار الخامس: مجالات التمويل.

إذا نظرنا إلى القطاعات الاقتصادية التي تفيد من التمويل المصرفي الإسلامي نجد أن قطاعات التجارة والخدمات والعقارات تستحوذ على نصيب الأسد من جملة التمويلات في غالبية المصارف الإسلامية وهي قطاعات تتميز بالتمويل قصير الأجل، أما القطاعات التي تسهم إسهاما حقيقيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي قطاعات الزراعة والصناعة والحرفيين فهي لا تحصل إلا على نسبة بسيطة من جملة استثمارات هذه المصارف، وهذا ما يوضح الجدول رقم (١٠٤).

الجدول رقم(١٠٤) التمويل على أساس القطاعات ١٩٩٣-١٩٩٧ (%).

	التجارة	الزراعة	الصناعة	الخدمات	العقارات	أخرى
١٩٩٣	٣٠,٥	١٣,٣	٣٠,١	١١,٤	غير متوفر	١٤,٧
١٩٩٤	٢٦,٩٦	١٣,٣٢	٢٧,٥٤	١٤,٧٩	٥,٤٤	١١,٩٦
١٩٩٥	٢٩,٨١	٨,٥٣	١٨,٩١	١٣,١	١٢,١	١٧,١٣
١٩٩٦	٣١,١٧	٧,٥	١٨,٨٢	١٣,١٧	١١,٦٧	١٧,٦٧
١٩٩٧	٣٢	٦	١٧	١٢	١٦	١٦

المصدر: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية؛ دليل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية-١٩٩٧.

(جدة)ص٢.

فالمصارف الإسلامية بدلا من أن تركز استثماراتها على قطاع الزراعة والصناعة مساهمة منها في عملية التنمية وفق إطارها النظري فضلت الاتجاه نحو قطاع التجارة نظراً لأن هذا القطاع يستطيع تحقيق المتطلبات المالية والفنية لهذه المصارف على عكس الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، ومعنى هذا أن الاعتبارات المالية كانت لها اليد الطولى في توجيه استثمارات هذه المصارف -في هذا الشأن- وليست الاعتبارات الاقتصادية[1][*]. وبذلك يمكن القول أن المصارف الإسلامية اقتربت في مسلكها هذا من المصارف التقليدية وخالفت بذلك طبيعتها الخاصة والمميزة فيما يتعلق بدورها الاقتصادي الذي يستهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. وفي هذا الصدد يقول خورشيد أحمد: ((أن عدداً من الخبراء الاقتصاديين المسلمين أصحاب النظريات يفترضون أن تدفق الثروة والنفوذ المؤثر، يظهران بجلاء في عمليات المصارف التقليدية، بينما تعنى المصارف الإسلامية بأن تتدفق مواردها على صغار المستثمرين والمقاولين والحرفيين الذين ليس بمقدورهم الحصول على تمويل من المصارف التقليدية، إلا أن المعلومات التي قدمت تشير إلى أنه حتى الآن لم تتدفق الموارد في هذا الاتجاه، فهي تدل على أن كلاً من تحليلاتنا وتوقعاتنا الموجهة للبنوك التقليدية ليست صائبة))[3].

ويقول صالح كامل: ((..ولم نراع في تمويل العميل الجدوى الاقتصادية لمشروعه بل اكتفينا بالتأكيد من قوة الضمانات، ولم نهتم إذا كان التمويل التجاري يسبب آثاراً تضخمية أم لا، أو أنه يربك نظام الأولويات والضروريات أم لا، وهكذا ودون أن ندري أفرغنا العمل المصرفي الإسلامي من مضامينها الحيوية وأهدافه الاستراتيجية والتي تتجاوز مسألة اجتناب الربا إلى المساهمة الفاعلة في تنمية المجتمعات الإسلامية وزيادة إنتاجيتها)).

---

[1] لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين؛ مرجع سابق، ص١٩٣.

[*] تشير عدد من الدراسات أن هناك توجها حقيقيا للمصارف السودانية نحو دعم قطاع الزراعة. ولربما يعود ذلك إلى سياسة السودان في تمويل الزراعة من خلال محافظ المصارف. كما أن تجربة التمويل المصرفي الإسلامي للصناعات الصغيرة والحرفية في السودان تعد من أكثر التجارب نجاحاً على مستوى العالم الإسلامي. وجدير بالذكر أن البنك الإسلامي السوداني قد أنشأ إدارة كاملة للتنمية الريفية يرأسها مساعد المدير العام للبنك، ويساعده خبراء زراعيون وبيطريون ذوي خبرة عالية. كما عين البنك خبيرا زراعيا واحدا على الأقل في كل فرع من فروعه.

[2] محمد عبد المنعم أبو زيد ؛ مرجع سابق، ص٧١.

[3] أوصاف أحمد؛ مرجع سابق، ص١٦٩.

ويدعو هذا الأمر إلى إعادة التفكير في دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية خلافاً للآمال التي برزت في الماضي حول قدرتها على تمويل الزراعة والصناعة.وهذا يرجع لأن المصرفيين المتمرسين الذين استقطبوا من النظام المصرفي التقليدي خلال العقدين الماضيين نجحوا: ((في إنشاء نماذج مصرفية مبنية على غير الفائدة والتي من غير الممكن تماثلها مع الأسس النظرية لبنك إسلامي أصيل. وعلى الرغم من أن سعر الفائدة (الربا)قد تمت إزاحته عمليا من المعاملات المصرفية رأينا أن الخصائص الأساسية المميزة للمصارف الإسلامية وذلك مثل مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والمعتقد الجوهري الإسلامي في تحقيق العدالة الاجتماعية كانت غائبة في واقع الحال))[1].

ومن جهة أخرى لقد كان التصور السائد أن تساعد المصارف الإسلامية في استقطاب رؤوس الأموال لاستثمارها في داخل العالم الإسلامي لتحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة كما نصت على ذلك أهداف إنشاء المصارف الإسلامية، ولكن هذه المصارف لم تقم بالدور المطلوب الذي كان مخططا لها حيث صارت توظف جانباً كبيراً من مواردها في الخارج وهو عكس ما كان يرجى منها.وفي هذا الصدد يقول سامي حمود: ((وليس هناك من أسرار يفضي بها عندما نقول بأن البنوك الإسلامية تعتمد إلى حد كبير على الأسواق المالية العالمية في أوربا وأمريكا لاستثمار فائض السيولة لديها في أسواق السلع الدولية وتمويل التجارة العالمية.وبذلك تكون البنوك الإسلامية قد أسهمت من غير قصد في استنزاف المزيد من ثروات العالم الإسلامي تاركة بلاد المسلمين تحت وطأة الحاجة للمال الذي يخرج ولا يعود))[2].

ويقول أحمد النجار: ((إن هناك عديداً من العمليات والممارسات لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالعملية التنموية أو العملية الإنتاجية. مثل التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء وهو ما أدى إلى إهدار عشرات الملايين من الدولارات،ومثل التجارة في الذهب والمعادن النفيسة والمضاربة عليها. وقد خسرت دار المال الإسلامي عشرات الملايين من الدولارات من جراء المضاربة على الذهب، وواجه بيت التمويل الكويتي خسارة مماثلة

---

[1] محمد عثمان خليفة؛ النظام المصرفي الإسلامي في القطاع الريفي السوداني. (دراسات الاقتصادية إسلامية، مج (١) ع(١) رجب ١٤١٤هـ/ديسمبر ١٩٩٣)ص٤٣.

[2] سامي حسن حمودة؛صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات. مرجع سابق ص٨٨.

بسبب مضاربة على الفضة.. أمثال هذه العمليات لا تبتعد فقط عن العملية الإنتاجية وإنما بالإضافة إلى ذلك تحجب المال عن أداء الدور المنوط به شرعا في التنمية والأعمار. فضلا عن أنها تسقط المجتمع تماما من حسابات البنك حيث تصب المصلحة المتحققة في اتجاهين فقط هما البائع والمشترى، وهو الأمر الذي يلغى أية وظيفة اجتماعية للمال ويحسبه في مجرى المنفعة الفردية))[1].

وخلاصة القول أنه إذا كان هدف المصارف الإسلامية هو التنمية فإن أنشطتها التي تمارسها الآن لا يدل على ذلك، وهي ((لا تتصرف في الواقع كما يزعم المتفائلون))[2]- مع الأخذ في الاعتبار أن البيئة التي تعمل فيها هذه المصارف لها تأثيرها على طريقة أدائها- . فبالرغم من أن التحليل النظري يبرهن أن المصارف الإسلامية في حقيقتها وماهيتها هي مصارف استثمارية تنموية وليست كالمصارف التقليدية متاجرة في النقود والديون، باعتبار أن الضوابط الشرعية التي تحكم تصرفها تجعلها كذلك، إلا أن الواقع العملي يبرهن بأنها مصارف تجارية، وذلك باعتبار أن معظم أنشطتها تقع ضمن نطاق طرق العائد الثابت وخصوصاً المرابحة لقطاع التجارة ولآجال قصيرة. وكان من اليسير تبرير هذا الوضع في بداية إنشاء هذه المصارف، لكن يصعب تبريره بعد بلوغ هذه المصارف سن الرشد.

---

(1) حسن يوسف داود ؛ المصارف الإسلامية والتنمية الصناعية. (دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨) ص٤٨.

(2) سامي إبراهيم السويلم؛ مراجعة علمية لكتاب : "المصرفية الإسلامية" (مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الإسلامي، مج(١٠)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨)ص١٢٩.

اقتراحات للمصارف الإسلامية لمساهمة في التنمية الريفية.

لعل من المفيد أن نورد بعض الاقتراحات التي يتعين الأخذ بها لإضفاء المزيد من الفاعلية والنشاط على دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة.

-العمل على زيادة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية بما يساعدها على المساهمة في المشروعات التنموية.

-نشر الوعي المصرفي بين الريفيين وخاصة أهمية سداد قيمة التمويل في الأوقات المتفق عليها، إذ أن السواد الأعظم من الريفيين ظلوا طوال سنوات عديدة ينظرون للتمويل الذي يأتيهم من الدولة على أنه يمكن أن يرد في أي وقت.وهذا الأمر يتطلب ضرورة استحداث أوعية ادخارية جديدة، وتوسيع الانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية إذ يلاحظ تركز المصارف الإسلامية حتى الآن في العواصم والمدن الكبرى وابتعادها عن المدن الصغرى والأرياف.

-على المصارف الإسلامية أن تولي عناية كبيرة على كفاءة الموظفين بالمصارف والفروع الريفية والصرافة المتنقلة في أداء الخدمات المصرفية وحسن التعامل مع العملاء الريفيين .

-التحري بالمرونة والسرعة والكفاءة في البت في طلبات التمويل، بما يضمن سرعة منح التمويل وتنفيذ المشاريع وتسديد المستحقات في أوقات المناسبة.

-إيجاد الصلة بين المصارف الإسلامية وبين المؤسسات المالية غير الرسمية التي يمكن أن تصل إلى المجموعات المستهدفة.

-اعتماد على السلامة الاقتصادية للمشروع ونزاهة العميل وجديته والضمانات غير التقليدية بدلاً من الضمانات التقليدية.

-أكثر من نصف العمل الزراعي في المزارع الصغيرة تؤديه المرأة في كثير من البلدان النامية كما تمثل المرأة الريفية الغالبية العظمى من مصادر الادخار الغير الرسمي في الريف، ولكنه كثيراً ما تواجه الريفيات مصاعب في الحصول على التمويل، إذ تحابي مؤسسات التمويل الريفية حصول الرجال على التمويل، مما يستلزم أن تعطي المصارف الإسلامية

أهمية لتمويل أنشطة النساء في الريف،خاصة وقد أظهرت العديد من التجارب نجاح المرأة في ارتياد أنشطة إنتاجية وتسويقية بكفاءة، والتزامها بتسديد ما عليها من قروض.

-يجب على المصارف الإسلامية أن تدرس التوازن السياسي والاقتصادي بين المستفيدين من التمويل لكي لا يسيطر كبار المزارعين والأغنياء على فرص التمويلية المتاحة.

-على المصارف الإسلامية أن تنشأ صناعات ريفية صغيرة وأن توفر الموجودة منها بما تحتاج إليه من مواد خام ومعدات وآلات عن طريق الشركات المساهمة والمشاركة المتناقصة، والمضاربة، والإيجار التمليكي، والبيع بالتقسيط.

-على المصارف الإسلامية أن تشجع المؤسسات الصغيرة -صناعية وغير صناعية- بالتعاقد على شراء بعض منتجاتها عن طريقة عقود الاستصناع والسلم، وأن تساهم في تسويقه منتجاتها بالداخل والخارج وعمل البحوث والدراسات الجدوى لهذه المؤسسات وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية لأصحابها.

-توفير التمويل لجميع الأنشطة الريفية المولدة للدخل.

-يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدم المنظمات والوكالات الريفية العاملة فعلاً للتعبئة المدخرات والنهوض بالتمويل،ويجب أن تنمى روابط أوثق بالمشروعات الريفية ووجهاء الريف بصفة عامة.

-والمصارف التجارية نادراً ما تفكر فيه ولوج مجالات التنمية من تلقاء نفسها وبدون ضوابط من المصارف المركزية، والمصارف الإسلامية هي مصارف تجارية بدرجة الأولى، وهذا يعني أن توجيه نشاطها لخدمة التنمية الريفية يحتاج إلى محرك خارجي يعمل في اتجاه المعايير النوعية والتحيز للأنشطة ذات الأولويات في مجال التنمية والأحجام عن التمويل الأنشطة الطفيلية وإن درت على المصارف عائداً كبيراً وسريعاً. لذا نقترح ما يلي:

على الحكومات أن تبحث على أسباب فشل السوق والعمل على تصحيحها من خلال الإصلاحات وليس من خلال التدخل المباشر كوسيط مالي.

-على الحكومات الإسلامية أن تجعل سياستها النقدية والمالية منسقة مع السياسات التمويلية للمؤسسات الإسلامية بحيث لا تقيد أو تحبط جهود هذه المؤسسات في التمويل الريفي.

-على الحكومات أن تركز اهتمامها على توفير السلع العامة الضرورية مثل الطرق والأبحاث الزراعية والسجلات العامة وإصلاح القوانين المتعلقة بملكية الأراضي وتسجيلها إذ يؤدي توفير هذه السلع إلى تشجيع التنافس في أسواق التمويل وغيرها من الأسواق الريفية وتحسين فرص فقراء الريف في الحصول على التمويل.

-وأخيراً فإن تحسين معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بين فقراء يجعلهم أكثر أهلية للحصول على التمويل.

وبصفة عامة فإن التنمية الريفية الناجحة تستلزم إيجاد نهج جديد لتمويل ولكن السؤال هو ما الشكل الذي يتخذه هذا النهج؟.

وخلاصة القول فإن على النظام المصرفي الإسلامي أن يؤيد المنظمين الذين يتمتعون بالموهبة والنشاط والابتكار، والذين كما قال انجو كارستين ((لم ترسخ بعد جدارتهم الائتمانية))[1]. و((أن العالم الذي يحني رأسه لشخص واحد اسمه "د.محمد يونس" ولبنك واحد اسمه "جرامين" حيث تمت معايشة قضية الفقر ومواجهتها ينتظر الأكثر من أكثر من مائة مؤسسة مالية إسلامية ظلت ليل نهار تتحدث عن دورها الاجتماعي والأخلاقي والإعماري))[2].

---

(٢)محمد عمر شابرا؛ نحو نظام نقدي عادل. مرجع سابق، ص١٤٩.

[2] صالح كامل؛ مرجع سابق، ص٢٠.

المبحث الثالث: دور الزكاة في التنمية الريفية.

للزكاة أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المسلم،وتشكل مقوما أساسياً من مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي، وتعتبر أداة مالية مهمة تساهم مساهمة قوية في تحقيق التنمية بطريقة فعالة.

ونتناول في هذا المبحث بإيجاز البعد الفقهي للزكاة إذ أن بحث دور الزكاة في التنمية يتطلب معرفة الزكاة معرفة فقهية دقيقة.ثم نبين الدور الذي يمكن أن تأخذه الزكاة في التنمية الريفية وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول:الإطار الفقهي للزكاة.

المطلب الثاني:دور الزكاة في التنمية الريفية.

المطلب الأول:الإطار الفقهي للزكاة.

الزكاة لغة مصدرها (زكا)الشيء إذا نما وزاد يقال زكا المال والزرع يزكو إذا كثر وزاد. وهي في اللغة مشتركة بين الطهارة والنماء والبركة والمدح والصلاح؛ جاء في لسان العرب[1]وأصل الزكاة في اللغة:الطهارة والنماء والبركة والمدح وكله قد استعمل في القرآن والحديث. وكلمتا زكاة وصدقة استخدمتا بالمعنى نفسه في القرآن والحديث.

وعرف الفقهاء الزكاة بتعاريف متعددة لم تختلف في المعنى وإنما اختلفت في التعبير ونختار من بينها تعريف الشافعيين وهو:((الزكاة اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة))[2].

والمناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي للزكاة موجودة كما قال ابن عابدين فقد قال بعد أن عرف معاني الزكاة في اللغة مبيناً مناسبة المعنى اللغوي الشرعي[3]:((وكلها توجد في المعنى الشرعي؛لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بإنفاق بعضه وتنميه بالخلف ﴿وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه﴾ويمدح بها الدافع ويثنى عليه بالجميل﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾.

والزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام ودعامة من الدعائم الخمسة التي قام عليها بناؤه. وفرضت في السنة الثانية من الهجرة.ولقد تكرر ذكرها في كثير من آيات القران الكريم،والآيات والأحاديث الدالة على وجوبها كثيرة،كقوله تعالى:((وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وما تقدمون لأنفسكم من خير تجدوه عند الله)).[4]وقوله تعالى:﴿والذين في أموالهم حق معلوم *للسائل والمحروم﴾[5]وقوله:﴿خذ من أموالهم صدقة﴾.[6]وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه إلى اليمن:((...فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من

---

[1] ابن منظور؛ مرجع سابق.

[2] النووي،المجموع الشرح المهذب ج٥/ص٢٩١

[3] ابن عابدين ؛حاشية ابن عابدين. (مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط.الثانية،١٩٦٦) ح/٢،ص٣١٢.

[4] سورة البقرة آية١١٠

[5] المعارج الآية ٢٤،٢٥

[6] التوبة الآية ١٠٣

أغنيائهم فترد على فقرائهم))[1]. وقال الرسول صلى الله عليه وسلم :((بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان))[2].وقوله(ص)في عقوبة المقصر في أداة الزكاة:((فإنا آخذوها منه وشطر ماله))[3].

وجاء الأمر بالزكاة مقروناً بالصلاة في معظم الآيات الكريمة.وقد أجمع المسلمون في جميع الأعصار على وجوبها واتفق الصحابة على قتال مانعيها[4].والزكاة تكليف من الله تعالى،وقد جعل الله تعالى القيام بهذا التكليف سبباً من أسباب نصرته لعبادة المؤمنين وتمكينهم في الأرض قال تعالى:﴿ولينصرنَّ الله من ينصره،إن الله لقوي عزيز،الذين إن مكناهم في الأرض أقامو الصلاة وآتوا الزكاة...﴾[5].

ولأن في الزكاة معنى العبادة فإن الشريعة الإسلامية لم تفرض على أهل الذمة أداءها،وفرضت عليهم بدلها بالجزية ،ليساهموا في نفقات العامة،دون أن تفرض عليهم عبادة لم يؤمنوا بأصلها العقائدي.

وعاء الزكاة:يقصد وعاء الزكاة مجموع الأموال التي تنطبق عليها شروط الزكاة.ووعاء الزكاة هو"الأموال النامية"فقد ((اتفق الفقهاء على أن العلة في فريضة الزكاة على الأموال هو نماؤها بالفعل أو بالقوة[6][أي التمكن من النماء]-أصول نامية أو قابلة للنمو-.وفي هذا الصدد يقول يوسف القرضاوي :((أن كل مال نام يجب أن يكون وعاء أو "مصدراً" للزكاة، ولو لم ينص النبي صلى الله عليه وسلم على وجوب الأخذ منه بذاته،

---

[1] صحيح البخاري؛ كتاب الزكاة حديث رقم ١٤٠١.

(٢)[2] صحيح مسلم ؛ كتاب الإيمان حديث رقم ٢١.

[3] مسند أحمد؛ مسند البصريين حديث رقم ١٩١٨٦.

[4] ابن قدامة،المغني مع الشرح الكبير .(دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٩٧٢)ج/٢،ص٤٣٢

[5] سورة الحج الآية ٤٠=٤١.

[6] محمد عبد المنعم الجمال ص٢٢٠

فيكفينا أنه يدخل في العموميات القرآنية والنبوية))[1]. والزكاة شملت في العهد النبوي كل أنواع الثروات التي كانت تدخل تحت مسمى المال[2].

وقد رد القاضي ابن العربي على الظاهرية الذين نفوا وجوب الزكاة في عروض التجارة،لعدم ثبوت نص خاص منها فقال :((قول الله عز وجل :﴿خذ من أموالهم صدقة﴾عام في كل مال،على اختلاف أصنافه وتباين أسمائه،واختلاف أغراضه،فمن أراد أن يخص في شيء فعليه الدليل))[3]. فوعاء الزكاة يشمل جميع أنواع الثروات والدخول.

ومن خصوصيات الزكاة أنها تجب في الأموال النامية سواء وجدت الحاجة إليها أو لم توجد وبمقدار وسعر موحد لا تتجاوزه بخلاف الضرائب،فإنه لا يجوز للدولة الإسلامية فرضها إلا إذا قامت الحاجة إليها،ويختلف مقدارها وسعرها باختلاف الظروف.

نصاب الزكاة:ومعناه شرعاً:القدر الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة إذا استوفى بقية الشروط.وقد بينت السنة النبوية نصاب الأموال المختلفة لما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم:((ليس فيما دون خمس أواق صدقة،وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس أوسق صدقة))[4]. والنصاب ليس مقداراً ثابتا في كل أنواع المال بل هو مقدار محدد في كل نوع.وهو محدد بنصوص قطعية الدلالة حيث لا مجال للاجتهاد فيها،كما أن المتغيرات الاقتصادية -مثل التضخم-لا تؤثر في تحديد النصاب في الرأي الراجح.

---

[1] يوسف القرضاوي لكي تنجح مؤسسة الزكاة في تطبيق المعاصر.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة،الطبعة الأولى،١٤١٥هـ =١٩٩٤م)ص١٥.

[2] لمزيد انظر:منذر قحف،دور الزكاة الاقتصادي (تحرير)منذر قحف المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية،جدة،الطبعة الأولى،١٤١٦هـ=١٩٩٥م) ص٩٣ وما بعدها.

[3] يوسف القرضاوي،لكي تنجح مؤسسة الزكاة مرجع سابق ص١٦.

[4] صحيح البخاري كتاب الزكاة حديث رقم ١٣١٧.

سعر الزكاة: ويقصد النسبة أو الجزء الواجب إخراجه من المال عند بلوغه النصاب.تختلف هذه النسبة حسب طبيعة الوعاء الخاضع للزكاة.وتتراوح ما بين ٢,٥%إلى ٢٠% وهذه الأسعار تدل على أن للزكاة مقدرة تمويلية كبيرة.

و لم يجعل الإسلام نصاب الزكاة وسعرها كبيراً، ليشترك جمهور الأمة في أدائها. يقول ابن القيم: ((وإذا تأمل العاقل مقدار ما أوجبه الشارع في الزكاة وجده مما لا يضر المخرج فقده وينتفع الفقير أخده))[١].ويقول ميرزا محمد حسين في كتابه الإسلام والإشتراكية: ((ولعل مما يقنع القارئ بامتيازها-يعني الزكاة- وتفوقها هو ما فيها من صفات تحمل على قبولها وقدرتها على التوازن الاجتماعي والمحافظة عليه فهي لا ترهق الدافع، ولا تذل المنتفع،لأنها لم تصدر عن منطق الإنسان المحدود، ولكنها منحة من الله خالق الناس وأرزاقهم ...))[٢].

وتفاوت سعر الزكاة تحكمه قاعدة شبه عامة وهي: أنه كلما كان دور الطبيعة أكبر فإن سعر الزكاة يكون أكبر وكلما كان دور الإنسان في تجميع المال أكبر فإن سعر الزكاة يكون فيها أقل. يقول ابن تيمية: ((وجعل المال المأخوذ -أي الزكاة- على حساب التعب (أي على قدر التعب) فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً ففيه الخمس، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس وهو العشر فيما سقته السماء. وما فيه التعب في طول السنة فيه ثمن ذلك أي الخمس، وهو ربع العشر. ولا تجب الزكاة في الأموال التي تخصص للحاجات الشخصية كالدار المخصص لسكنى صاحبها أو القوت المدخر لطعام مالكه أو أدوات الإنتاج مثل آلات المحترفين وكتب العالم فالزكاة تجب على المال الذي يكون فاضلاً عن حاجاته الأصلية))[٣].

وجدير بالإشارة أن معظم الفقهاء ينظرون إلى أسعار الزكاة على اعتبار أنها دائمة ومحددة بحكم الشرع، إلا أن عدداً من الكتاب المعاصرين ومعظمهم من الاقتصاديين يرون بجعل هذه الأسعار قابلة للتغيير بواسطة الدولة.

---

[١] ابن القيم ، أعلام الموقعين. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الثانية،١٣٧٤هـ=١٩٥٥م)ج٢/ص٩٢.

[٢] عبد السلام العبادي، دور مؤسسات الزكاة في التنمية. ص١٤٠.

[٣] ابن تيمية، الفتاوى.مرجع سابق.مج/٢٥،ص٩.

ومن جهة أخرى فإن الفقهاء مجمعون بأنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد الزكاة، وجب سدها مهما استغرق ذلك من الأموال. يقول الإمام القرطبي: ((اتفق العلماء أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة يجب صرف المال إليها . قال مالك:((يجب على الناس فداء أسرهم وإن استغرق ذلك أموالهم ،وهذا إجماع أيضاً))[1].ويقول الإمام ابن الجزم: ((وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم...))[2].

أما مصارف الزكاة: فقد وردت محددة في قوله تعالى: ((إنّما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرّقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل،فريضة من الله،والله عليم حكيم))[3].وعندما نزلت هذه الآية قال عليه الصلاة والسلام : ((إن الله لم يرض بحكم ملك من ملائكته أو نبي مرسل ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها فجزأها ثمانية أجزاء))[4].فلا يجوز الصرف من حصيلتها على غير الفئات المنصوص عليها.والحاكم إذا مقيد في توزيع الزكاة بما لا يتجاوز الفئات المنصوص عليها (Eamarking)، إلا أنه ليس مقيداً بالتوزيع عليها جميعاً أو بالتساوي، بل قد يخص البعض دون البعض الآخر، وقد يعطي البعض أكثر من غيرها، بحسب الظروف والأحوال،شريطة أن يقدم الأولى فالأولى من أهل الحاجة. وهذه الفئات –ما عدا فئة العاملين– تجمعها صفة الحاجة.ويعتبر مصرف الفقراء ومصرف المساكين أهم مصارف الزكاة وذلك للبدء بهما في أية مصارف،والاقتصار عليهما في عدد من الأحاديث.

ويجمع الفقهاء أن من كان قوياً على الكسب مع توفر فرص العمل، تكون عليه حراماً ويأكلها سحتاً لأنه غني بقدرته فصار كالغني بماله. جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب))[5].وجاء عنه كذلك :((من سأل من غير فقر فكأنما يأكل الجمر))[6]. وقد نص الإمام أبو عبيد على أن الغني والقوي سيان

---

[1] الإمام القرطبي، جامع أحكام القرآن ج١ص٢٢٣.

[2] ابن الحزم ، المحلى، ج٦/ص١٥٦.

[3] التوبة: ٦٠.

[4] رواه أبو داود.

[5] سبق تخريجه.

[6] مسند أحمد، مسند الشاميين حديث رقم ١٦٨٥٥.

في عدم جواز دفع الزكاة إليهما ((إلا أن يكون هذا القوي مجدوداً عن الرزق محارفاً، وهو في ذلك مجتهد في السعي على عياله حتى يعجزه الطلب، فإذا كانت هذه حاله فإن له حينئذ حقا في أموال المسلمين، لقوله تبارك وتعالى: ﴿وفي أموالهم حق للسائل والمحروم﴾[1][2]. وجاء في المجموع للنووي : ((قال أصحابنا: وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة، لأنه عاجز)).ثم بين النووي بعد ذلك أن المعتبر :((كسب يليق بحاله ومروءته. وأما ما لا يليق به فهو كالمعدوم))[3].

ولا يوجد هناك خلاف حول ضرورة أن يكون للزكاة بيت مالها الخاص وميزانية مستقلة في النظام المالي الإسلامي، وعدم خلطها بالأموال الأخرى في بيت المال المسلمين. وقد كتب أبو يوسف إلى هارون الرشيد يقول: ((ولا ينبغي أن يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور لأن الخراج فيء لجميع المسلمين والصدقات لمن سمى الله عز وجل في كتابه))[4].والزكاة في أصلها حق تتقاضاه الدولة بحكم القانون لترد على أصحابها بغير منّ ولا أذى، وليست تفضلاً من قادر إلى محتاج يعطيه مباشرة فيمس إنسانيته، ويحس عندها الفقير بأنه موضع العطف من الغني. ولكن مما يؤسف له أنها أخذت تفقد مكانتها إذ أصبح أداؤها يتوقف على الوازع الديني للمسلم دون إكراه أو قسر من جانب الحكومات، بل ربما أصبح أداؤها جريرة يؤخذ عليها المسلم الملتزم على تعاليم الإسلام.

زكاة الفطر:وهي زكاة سنوية مفروضة على الرؤوس وليس على الأموال،بمناسبة حلول عيد الفطر من كل عام.وهي تجب على كل من يملك مقدارها، فاضلاً عن قوت يوم العيد وليلته له ولمن يعول.وهي مقدار زهيد من الحبوب التي تكون غالب قوت البلد أو قيمته على الصحيح.

---

[1] سورة الداريات : ١٩.

[2] أبو عبيد ؛ الأموال. تحقيق خليل محمد هراس. (مكتبة الكليات الأزهرية،ط.الأولى،١٩٦٨)ص٧٣٨-٧٣٩.

[3] النووي ، المجموع شرح المهذب. (مطبعة الإمام ،ج٦/ص١٩٨.

[4] أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم ، كتاب الخراج -(ضمن موسوعة الخراج_(دار المعرفة ، بيروت - لبنان)ص٨٠.

وزكاة الفطر مورد غزير للضمان الاجتماعي ويذكر أنها في عهد عمر بن عبد العزيز ((قد أغنت وحدها فقراء المسلمين))[1].

---

[1] يوسف إبراهيم يوسف، النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة. (دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٨٠)ص٦٠.

المطلب الثاني: دور الزكاة في التنمية الريفية.

لقد تناول علماء الاقتصاد موضوع الزكاة بـالبحث المستفيض باعتباره محوراً ومرتكزاً أساسياً لنظام الاقتصادي الإسلامي. فقد تناول الاقتصاديون أثر الزكاة على سلوك الاستهلاك والادخار والاستثمار ومضاعف الاستثمار وعلى كفاءة وفعالية وعلى النمو الاقتصادي والتضخم وفرص العمالة وتخصيص الموارد وغير ذلك من الأمور.

ولن نتعرض لهذه القضايا، إنما ينصب اهتمامنا في هذا المطلب الموجز، دور الزكاة في تخفيف الفقر ومن ثم تحقيق التنمية.

الفقر هو المشكلة الأساسية التي تواجه المجتمع، ومن ثم فرضت الزكاة لتقوم الدولة بتحصيلها وتوزيعها وسد عوز الفقراء والمحتاجين وغيرهم بغية رفع مستوى المعيشة وتأمين حد الكفاية الذي عبر عنه صلى الله عليه وسلم "بالقوام من العيش" لجميع أفراد المجتمع حتى لا يشعر أي فرد بالحرمان.حتى إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يذكر في حديث معاذ وغيره إلا الفقراء،وذلك لما لهذا المصرف من أهمية. فمن أهداف الزكاة تحقيق عدالة في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع وتأمين حد الكفاية للناس عن طريق إعادة توزيع الثروة والحيلولة دون تركها في أيدي قلة، ومنع تحولها إلى "دولة بين الأغنياء" بحيث تمنع أن يزداد الأغنياء غناً، والفقراء فقراً وتعاسة.يقول الله عز وجل: ﴿ما آفاء الله على رسوله من أهل القرى فللّه وللرّسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ...﴾[1].

وإذا كان الإسلام قد أقر التفاوت في المعايش والأرزاق بين الناس، فلأن ذلك نتيجة لتفاوت فطري في المواهب والملكات والقدرات والطاقات، وفي نفس الوقت ليس معنى ذلك أن يترك الإسلام الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقراً. فالمهمة الأولى لهذه الفريضة هي علاج مشكلة الفقر علاجاً جذرياً، لا يعتمد على المسكنات الوقتية ؛لذا فإنها توجه في الإنفاق على الناس وليس على بناء المساجد .ويقول المثل العامي: ((كل لقمة في بطن جائع خير من بناية الجامع)).فالزكاة هي مؤسسة الأولى لضمان الاجتماعي في الإسلام.وهي ليست المصدر الوحيد لمحاربة الفقر في الإسلام ولكنها أهم المصدر في ذلك.

---

(1) الحشر: ٧.

ومعجزة الزكاة تكمن في كونها أول تشريع في التاريخ جعل للفقراء حقاً معلوماً وواجباً في كسب الأغنياء بغض النظر عن كل أشكال التطوع والصدقات. ففي حين يجد المطلع في التشريعات السابقة تعميمات ووصايا كثيرة في قضايا الأخوة والدعوة إلى البر لا يجد تشريعاً واضحاً قائماً على الحقائق الرقمية المفصلة كما يجد في أمر الزكاة في الإسلام.

وإذا نظر الشخص في تاريخ البشرية، فإنه قد لا يجد نظاما شن حرباً سلطانية رسمية من أجل قضية الفقراء إلا الإسلام.ففي حروب الردة قال أبو بكر رضي الله عنه قولته المشهورة: ((والله لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها))[1].
لاشك أن لدى الشعوب الغربية اليوم إنجاز كبير ومهم من حيث رعاية الفقراء والضعفاء والمحتاجين. ولكن هذا الإنجاز جاء نتيجة صراع مرير ومعاناة كبيرة ومأساة عظيمة استمرت أكثر من القرن بعد الثورة الصناعية. حتى أن أحد الكتاب تحدث عن هذا وقال: إن الناس كانوا يتناوبون على سرير واحد حتى يحافظوا على تدفئة السرير طوال (٢٤) ساعة .ولكن الضمان الاجتماعي في الإسلام قد بدأ تشريعاً وتطبيقاً منذ فجر الإسلام. فمن روائع الإسلام بل من معجزاته الدالة على أنه دين الله حقاً، أنه اعتني منذ أربعة عشر قرناً مضت بعلاج مشكلة الفقر والحاجة ووضع الفقراء والمحتاجين دون أن يقوموا بثورة، بل دون أن يفكروا هم بمجرد تفكير في أن لهم حقوقاً على المجتمع لابد أن تؤدى.

ولا شك أن تطبيق الزكاة خطوة ضرورية في مجال محاربة الفقر في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة ،التي تمارس أنماطاً للتنمية زادت من حدة التفاوتات في الدخول والثروات.

وغاية الزكاة ليست القضاء على الأغنياء، وإنما القضاء على الفقر،ولا يمتد إلى تسوية الملكيات بين الجميع،فما نقص مال من صدقة.

وحتى تتمكن مؤسسة الزكاة من أداء دورها يجب أن يحدد سبب الفقر لهذا الشخص أو ذاك، ولهذه الفئة أو تلك، ولهذا الإقليم أو غيره. ومن المعلوم أن هناك أنواع من الفقر سببه عدم القدرة على الكسب، وأخرى لها أسباب اقتصادية واجتماعية أو أسباب

---

[1] صحيح البخاري؛ كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة حديث رقم ٦٧٤١.صحيح مسلم؛ كتاب الإيمان حديث رقم ٢٩.

طبيعية.ومن المؤكد أن الفقر الذي سببه عدم القدرة على الكسب كان وسيبقى موجوداً في كل زمان ومكان. بيد أن الفقر الذي يعانيه معظم سكان العالم الإسلامي هو من النوع الثاني.وإغناء الفقراء يتم بأسلوبين أحدهما: تكوين رأس المال المادي(Capital formation) والأخر: تكوين رأس المال البشري (Human Capital).

٢-تزويد فقراء الريف بالأصول الرأسمالية: الأصل أن يكون المسلم عاملاً منتجاً. لذلك حث على الاستغناء عن طريق العمل، وجعل واجب الجماعة الأول أن تهيئ العمل لكل فرد فيها. وسياسة الدولة كانت في ظل التوجه الإسلامي في منح الزكاة أن يتم تحويل الفقراء إلى منتجين. وقد جاء سائل إلى النبي يسأله، فقال: ((أما في بيتك شيء ؟ قال: بلى، حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء.قال: "ائتني بهما. فآتاه بهما، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا أخذهما بدرهم، قال: من يزيد على درهم؟مرتين أو ثلاثة، قال رجل: أنا آخذهما بدرهمين، فأعطاهما إياه، وأخذ الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال: اشتر بأحدهما طعاماً فانبذه إلى أهلك، واشتر بالآخر قدوماً فائتني به، فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده ثم قال له: اذهب فاحتطب وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً.فذهب الرجل يحتطب ويبيع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا خير لك من أن تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة:لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع))[1].وليس الهدف من الزكاة إعطاء العاجز المحتاج دراهم معدودة من النقود،أو أقداح محدودة من الحبوب،تكفي الإنسان أياماً أو أسابيع ثم تعود حاجته كما كانت، وتظل يده ممدودة بطلب المعونة،وبحيث يظل طاقة معطلة وعالة على المجتمع، وإنما المراد إعانته للتغلب على عجزه وقصوره العارض.فليس ((المقصود بالزكاة إعطاء المعدم المترب فقط، ذلك الذي لا يجد شيئاً، أو يملك شيئاً، وإنما يقصد بها أيضاً إغناء من يجد بعض الكفاية ولكنه لا يجد كل ما يكفيه))[2].يقول الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية" :

---

[1]سنن إبن ماجة؛ كتاب التجارات حديث رقم ٢١٨٩.

[2] يوسف القرضاوي؛ دور الزكاة في علاج المشكلة الاقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي. (المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز-جدة ،١٤٠٠هـ=١٩٨٠م) ص٢٤٢

((فيدفع إلى كل واحد منهما–الفقير والمسكين–إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى))[1]. كما يقرر أيضاً حد الكفاية ويجعله القاعدة فيقول: ((تقدير العطاء معتبر بالكفاية))[2].وقال النووي في تحديد الكفاية ، التي تعمل الزكاة على تحقيقها، بل إتمامها لذوي الحاجة: ((قال أصحابنا : المعتبر ... المطعم ، والملبس، والمسكن، وسائر ما لابدّ منه، على ما يليق بحاله، بغير إسراف، ولا إقتار، لنفس الشخص ولمن هو في نفقته))[3].وكان عمر رضي الله عنه يقول للموظفين الذين يعملون في توزيع الزكاة على المستحقين: ((كرروا عليهم الصدقة،وإن راح على أحدهم مائة من الإبل))[4].وقال: ((إذا أعطيتم فأغنوا)) [5].وإغناء الفقراء يعني إخراجهم من قوائم المستحقين للسنوات القادمة. ولا عجب إذا قال العلماء أن كتب العلم والزواج من الكفاية. والزكاة في أساسها تعتمد على أسلوب التمكين(enabling).ولو أمعنا النظر في مغزى المطلوب من المكلف بزكاة النعم هو الإناث منها، لتبين لنا أن الزكاة تقدم لمستحقيها أموالاً إنتاجية في المقام الأول وليست أموالاً استهلاكية فالمطلوب في الإبل إما شياه، وإما بنات لبون أو بنات مخاض أو حقاق،أو جذعات. وفي الغنم الشياه، وفي البقر التبيعة أو المسنة. وليس هناك دليل واحد يذكر أنه يجب إعطاء الزكاة للفقراء بطريقة محددة، والمهم هو تحقيق مبدأ التمليك.فيمكن من خلال مؤسسة الزكاة تزويد فقراء الريف بالأصول الرأسمالية من أجل تمكينهم من كسب أرزاقهم في المستقبل. فالزكاة تسهم في توفير أدوات ومعدات الإنتاج المختلفة وتمليكها للحرفيين الفقراء.فلا يعطى الفقير والمسكين قوة شرائية بل يعطى قوة إنتاجية. ويمكن استخدام جزء من حصيلة الزكاة في استصلاح الأراضي البور وتوزيعها على المعدمين،أو إقامة صناعات صغيرة وصناعات منزلية يعمل فيها الفقراء كل بحسب مقدرته فيجدون فيها رزقاً كريماً فضلاً عن زيادة العمالة والإنتاج والقضاء على البطالة المقنعة المفروضة على الإنسان الريفي.وفي هذا

---

[1] الماوردي، الأحكام السلطانية.(دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان)ص١٥٦.

[2] نفس المرجع، ص٢٥٦.

[3] النووي، المجموع ج٦/ص١٩٩.

[4] أبو عبيد ؛ امرجع سابق، ص٧٤٨.

[5] نفس المرجع والصفحة.

يقول الإمام النووي في بيان مقدار ما يصرف إلى الفقراء أو المساكين من الزكاة نقلا عن جمهور الشافعية: ((قالوا: فإن كان عادته الإحتراف أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته،قلّت قيمه ذلك أم كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يكفي بكفايته غالباً تقريباً، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص... وقرب جماعة من أصحابنا فقالوا: من يبيع البقل يعطي خمسة دراهم أو عشرة. ومن حرفته بيع الجوهر يعطي عشرة آلاف درهم مثلاً:إذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها...ومن كان تاجراً، أو خبازاً، أو عطاراً، أو صرافاً أعطي بنسبة ذلك. ومن كان خياطاً، أو نجاراً، أو قصاراً، أو قصاباً، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله.

وإن كان من أهل الضياع (المزارع)، يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام... قال أصحابنا:

فإن لم يكن محترفاً، ولا يحسن صنعة أصلاً ولا تجارةً ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة))[1].وقال شمس الدين الرملي في شرح المنهاج للنووي: ((أما من يحسن حرفة لائقة تكفيه. فيعطى ثمن آلة حرفته. ومن يحسن تجارةً يعطى رأس مال يكفيه ربحه منه غالباً باعتبار عادة بلده...ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي. ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه،أعطي ثمن أو رأس مال الأدنى. وإن كفاه بعضها فقط أعطي له.وإن لم تكفه واحدة منها أعطي واحدة وزيد شراء عقار يتم دخله بقية كفايته))[2]. وفي غاية المنتهى وشرحه من كتب الحنابلة: ((يعطى محترف ثمن آلة وإن كثرت،وتاجر يعطى رأس مال يكفيه.ويعطى غيرهما من فقير ومسكين تمام كفايته مع كفاية عائلته سنة، لتكرر الزكاة بتكرر الحول،فيعطى ما يكفيه إلى مثله))[3].

---

[1] النووي، المجموع. ج٦/ص٢٠٣.

[2] شمس الدين الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.ج٦/ص١٥٩.

[3] يوسف القرضاوي،دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. مرجع سابق،ص٢٣٠.

وبناء على هذا الرأي يرى يوسف القرضاوي أن مؤسسة الزكـــاة تســتطيع: ((إذا كثرت مواردها، واتسعت حصيلتها-أن تنشئ من أموالها مصانع، أو تحيي أراضي للزراعـة أو تشتريها، أو تبني عقارات للاستغلال، أو تنشئ مؤسسات تجارية،أو نحو ذلـــك مـــن المشروعات الإنتاجية أو الاستغلالية، وتملكها للفقراء كلها أو بعضها، لتدر عليهم دخـــلاً دورياً يقوم بكفايتهم كاملة، ولا تجعل لهم الحق في بيعها، ونقل ملكيتها،لتظل شبه موقوفة عليهم))[١].

وقد بحث مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي موضوع توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع بلا تمليك فردي للمستحق في دورتـــه الثالثـــة المنعقـــدة في عـــام ١٤٠٦هـــ/١٩٨٦م . وقد اتخذ المجمع القرار التالي: ((يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق أو تكون تابعة للجهـــة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها، على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر))[٢].

لذا فإن التركيز على إنفاق حصيلة الزكاة يجب أن يتجه إلى اعتماد وسائل عمليـــة لزيادة إنتاجية الفقراء خاصة الفلاحين الصغار ورجال الأعمال الصغار والعمال الذيـــن لا يملكون أرضاً.

وجدير بالإشارة أن قانون الزكاة والعشور لعام ١٩٨٠م في باكستان يفرض أن يتـم استخدام الأموال التي تتلقاها اللجان المحلية للزكاة خلال عام على النحو التالي[٣].

- ما لا يقل عن ٤٥ بالمائة لأغراض إعادة التأهيل.
- ما لا يقل عن ٤٥ بالمائة لأغراض المعيشة.
- ما لا يقل عن ١٠ بالمائة لأغراض تغطية المصروفات الإدارية.

---

[١] نفس المرجع،ص٢٤٨.

[٢] عبد السلام العبادي، دور مؤسسات الزكاة في التنمية. بحث مقدم إلى الندوة " التنمية من منظور اسلامي. (المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية وآخرون،١٩٩١)ج٤٧٢/١).

[٣] بارفيز أحمد بت ، دراسة عن حالة تحصيل الزكاة في باكستان. ورقة ضمن كتاب "المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة. مرجع سابق،ص٧٤٩. Also see: Mahamed hussain and Nasim Shah Shirazi, Role of Zakah and Ushur in Rural Development (paper presented at proceedings of a semenar on Rural Development from Islamic perspective held in Islamabad April ١٩٩.P.٤

وقد بلغت ما دفع من حصيلة الزكاة سنة ١٩٨٤م في تأهيل المحتاجين(٣٠%)[١].

٣-تأهيل الإنسان الريفي: كما أشرنا سابقاً فإن التنمية في الريف لا تشمل على الجوانب المادية فحسب بل يعتبر الجانب المادي من أسهل جوانب التنمية، أما الجانب الأصعب فيها فهو تنمية رأس المال البشري، أي تنمية الإنسان. وبمعنى آخر ينبغي أن يكون الناس في مركز التنمية البشرية كما يتعين نسج التنمية حول الناس (التنمية المتركزة على الإنسان)، وليس نسج الناس حول التنمية، وينبغي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن أجلهم.

والاستثمار البشري يشمل الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتغذية والإسكان.. الخ.

وهناك شبه إجماع بين الفقهاء أنه يجوز لولي الأمر أن ينفق من حصيلة الزكاة على طلبة العلم.وأن العلم المطلوب ليس محصوراً في علم الدين وحده، بل كل علم نافع يحتاج إليه المسلمون في دنياهم وأخراهم[٢].

والمعلوم أن المعضلة في التنمية الريفية تبقى في بناء وتطوير رأس المال البشري وليس في توفير الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال والمنجزات التكنولوجية، وإدخال الطرائق والسبل الحديثة، وإنما في تحويل الإنسان الريفي عنصراً فاعلا وفعالا من عناصر التنمية الريفية.وهذا بالطبع يتوقف على نوعية التعليم المتاح والرعاية الصحية المتوفرة والأمن الغذائي...الخ.

ويمكن أن تشكل الخطوط العريضة لتمويل رأس المال البشري الريفي من أموال الزكاة فيما يلي:

-إنشاء مؤسسات تعليمية لسكان الريف الفقراء وتقديم وجبات غذائية لطلابها.

-فتح مجالات وأساليب للتدريب وإعادة التدريب وإكساب الخبرات والمهارات.

-توفير العلاج الطبي والرعاية الصحية.

-توفير مساكن منخفضة التكاليف للجماعات الفقيرة ومنخفضة الدخل في الأرياف.

---

[١] عبد السلام العبادي؛ مرجع سابق،ص٤٧٩.

[٢] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية. مرجع سابق،ص٢٤٥.

ففي استخدام أموال الزكاة يجب الانتقال من التركيز على الإغاثة والإعانة إلى التركيز على إعادة التأهيل. فعند تهيئة القدرات والمهارات للفقراء سيسعون الاعتماد على أنفسهم بلا خوف مقيم من الحرمان.وفعلا لقد بدأت بعض مؤسسات الزكاة أن تتجه في هذا الاتجاه في استخدام حصيلة الزكاة.

٤-محلية الزكاة: تساهم الزكاة في تحقيق العدالة في توزيع التنمية بين أقاليم . إذ أن الأصل هو محلية الزكاة:أي أن الزكاة التي تجمع من مدينة أو قرية معينة توزع أولا لمستحقيها في مدينة أو قرية التي جمعت منها. أي عدم نقل حصيلة الزكاة من مكان المال الذي وجبت عليه، وصرفها على مستحقيها في الإقليم الذي أخذت منه-طبعاً فإن حصيلة الزكاة ليست جميعها محلية ، فبعض مصارف الزكاة يغلب عليه الصفة المركزية مثل مصرف "في سبيل الله" ومصرف "المؤلفة قلوبهم" مما يترجح معه صحة نقل جزء من حصيلة الزكاة إلى ميزانية الزكاة المركزية-. ويجوز نقلها خارج المنطقة في حالة زيادة حصيلتها عن حاجة تلك المنطقة وفي حالة إذا كان هناك من هم أحوج منهم من المسلمين.لأن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما بعث معاذ إلى اليمن أمره أن يأخذ الزكاة من أغنياءهم ويردها على فقرائهم . وقال البغوي في شرح السنة: ((فيه ذليل على أن نقل الصدقة عن بلد الوجوب لا يجوز مع وجود المستحقين فيه، بل صدقة أهل كل ناحية لمستحقي تلك الناحية))[١].

وجاء في كتاب الخراج لأبي يوسف: ((ويقسم سهم الفقراء والمساكين من صدقة ما حول كل مدينة في أهلها ولا يخرج منها فيتصدق به على أهل مدينة أخرى،وأما غيره فيضع به الإمام ما أحب من هذه الوجوه التي سمى الله تعالى في كتابه وإن صيرها في صنف واحد من سمى الله تعالى ذكره أجزأ))[٢].

وقال الإمام أبو عبيد: ((والعلماء اليوم مجمعون على هذه الآثار كلها، إن أهل كل بلد من البلدان، أو ماء من المياه، أحق بصدقتهم، مادام فيهم من ذوي الحاجة واحد فما

---

[١] يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة، مرجع سابق،ص٤٨.

[٢] أبو يوسف ، الخراج، مرجع سابق.ص٨١.

فوق ذلك، وإن أتى ذلك على جميع صدقتها، حتى يرجع الساعي ولا شيء معه منها))[1].والأحاديث والآثار حول هذا كثيرة جداً.

ومن فوائد محلية الزكاة سهولة تمييز بين المستحقين وغير المستحقين وهذا ما لا يمكن تحقيقه بسهولة إذا اتبع نظام مركزية الزكاة. وإنفاق الزكاة في أماكن جمعها وعدم نقلها منها طالما هناك مستحق لها يؤدي إلى تتبع الفقر حيثما وجد ، ومن ثم الإسهام في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.يقول القرضاوي: ((أن الأصل في الزكاة أن تفرق حيث جمعت، رعاية لحرمة الجوار، وتنظيماً لمحاربة الفقر ومطاردته، وتدريباً لكل إقليم على الاكتفاء الذاتي، وعلاج مشاكله في داخله))[2].ويقول أيضاً: ((ولا نعرف قيمة ما جاء به الإسلام هنا،حتى نوازنه بما كان يحدث في بلاد الفرس والروم وغيرها من بلاد المدنية قبل الإسلام. فقد عرف الناس في عصور الجاهلية وفي عهود الظلام في أوربا وغيرها-كيف كانت تجبى الضرائب والمكوس من الفلاحين والصناع والمحترفين وصغار التجار وغيرهم ممن يكسب رزقه بكد اليمين ،وعرق الجبين ،وسهر الليل وتعب النهار ،لتذهب هذه الأموال -الممزوجة بالعرق والدم والدمع - إلى الإمبراطور أو الملك أو الأمير أو السلطان ،في عاصمته الزاهية ،فينفقها في توطيد عرشه ،ومظاهر أبهته ،والإغداق على من حوله من الحراس والأنصار والأتباع ،فإن بقي فضل فلتوسيع العاصمة وتجميلها واسترضاء أهلها ،فإن فضل شئ فلأقرب المدن إلى جنابه العالي. وهو في ذلك كله غافل عن تلك القرى الكادحة المتعبة ،والديار العاملة النائية ،التي منها جبيت هذه المكوس ،وأخذت هذه الأموال.))[3].

٥-تمويل مشاريع البنية التحتية: كما هو معلوم فإن المناطق الريفية تعاني انعدام مشاريع البنية التحتية من طرق وكباري وجسور وخطوط سكك الحديد ... أو قلتها، رغم أهمية هذه المشاريع لعملية التنمية. ويمكن أن تساهم مؤسسة الزكاة في علاج هذه المشكلة وذلك عن طريق توفير التمويل المطلوب لهذه المشاريع حيث ذكر أبو يوسف أن

---

[1] ابو عبيد ، الأموال، مرجع سابق،الفقرة رقم ١٩١١ ص ٧٠٩-٧١٠.

[2] يوسف القرضاوي، فقه الزكاة. (مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة السادسة،١٤٠١هـ/١٩٨١م)ص٨١٦.

[3] يوسف القرضاوي، لكي تنجح مؤسسة الزكاة في التطبيق المعاصر، ص٤٨.

من مصارف الزكاة: ((سهم في إصلاح طرق المسلمين، وهذا يخرج بعد إخـــراج أرزاق العاملين عليها))[1].

٦- تسهيل وتنشيط الائتمان: إن سهم "الغارمين" يشجع رؤوس الأمـــوال علـــى بذلها في صورة قروض حسنة لمن يقدمون على إقامة المشروعات النافعة للأمة اقتصاديـــة كانت أم اجتماعية.

والمعروف أن اغلب المؤسسات التمويلية لا تقدم القروض الربوية للريفيين نـــاهيك عن القرض الحسن-بحجة أن الريفيين لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية-، لذلك فإن الزكـــاة هي بديل للقرض الربوي. وذلك في التوسع في سهم الغارمين.

إن في سداد دين المدين تشجيعاً على القرض الحسن وذلك لأن المغرض قرضاً حســناً إذا ضمن سداد دينه يتشجع على الإقراض.لأن أهم ما يكف أيدي الناس عـــن القـــرض الحسن هو عدم ضمان السداد.كما تتيح مؤسسة الزكاة للإنسان الريفي الفرصة والحـــافز لكي يصير مقترضاً جديراً بالائتمان. إن الإسلام أوجب سداد دين المدين المعسر، وذلـــك ما لم يسبقه فيه قانون و لم يلحق به قانون، بل تفرد به بين الشرائع جميعاً. ولنقارن بـــين الإسلام في ذلك وقانون الروماني الذي كان يعطي للدائن الحق في أخذ المدين بمثابة عبـــد له.

ولا شك أن دور الزكاة في التنمية يتحدد بحجم حصيلتها وحسن إدارتها. وإذا اطلعنا إحصائيات ثروة ودخل في العالم الإسلامي، يتضح لنا إن الزكاة ذات حصيلة كبـيرة إذا تم جمعها من جميع الأموال الخاضعة لها،وبالتالي صرفها لمستحقيها سواء في صـــورة إعانـــات نقدية أو خدمات أو مشروعات اقتصادية وما إلى ذلك من سبل كفيلة من تقليل حجـــم الفقر والحرمان والبطالة في العالم الإسلامي.

وقد حاول عدد من الباحثين تقدير حصيلة الزكاة في بعض البلدان وخرجوا بأرقـــام كبيرة ونسب عالية من الدخل القومي. ولا يستغرب أن تكون هذه التقديرات مختلفة مـــن بلد إلى بلد آخر حسب تركيب الإنتاج وتوزيع الملكية فيه.

---

[1] أبو يوسف، مرجع سابق، ص٨١.

وفي دراسة ميدانية أجريت في أكتوبر ١٩٨٥ في ثلاث مدن يمنية وجد أن المبالغ التي تم جمعها طبقاً لمبدأ الزكاة شكلت نحو ثلثي إجمالي ما قدم من إعانات للفقراء[1].

فعلى كل دولة إسلامية أن تنشئ إدارة أو مؤسسة للزكاة لها فروعها بمختلف المدن والقرى، وهي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها، عن طريق مختلف أجهزتها والعاملين عليها.

وتشير عدد من الدراسات أن بند مصاريف إدارة الزكاة "العاملين عليها" يشهد إنفاقاً مرتفعاً، وهناك حاجة كبيرة إلى تخفيض ميزانية هذا البند حتى يمكن توجيه ميزانية أكبر إلى بند الفقراء والمساكين.

والباحث كغيره من الباحثين يرى بأهمية الدراسات التطبيقية الميدانية لقياس دور الزكاة في التنمية.

إن تطبيق الزكاة في صورها المشرقة في العصور الأولى قد أدى إلى إغناء المجتمع ورفع مستوى معيشته،حتى انتفي الفقر(الفقر المطلق)من بينهم،و لم تجد الزكاة مستحقين لها.لقد حدث ذلك في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه،حين أرسل معاذ ابن جبل رضي الله عنه،وكان والياً على اليمن إلى بيت مال المسلمين بالمدينة ثلث الزكاة أهل اليمن.وكان هذا المبلغ هو الفائض من حصيلة الزكاة بعد دفع لمستحقيها من أهل اليمن.وفي العام الذي تلاه أرسل نصف حصيلة الزكاة،وفي العام الثالث أرسل كامل حصيلة الزكاة.وتذكر كتب التاريخ حادثة مشابهة في عهد عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه،إذ أنه لم يجد للزكاة مستحقاً في المجتمع الإسلامي مما دفع إلى شراء الرقيق وعتقهم من حصيلة الزكاة.وهكذا فإن الزكاة تأخذ دوراً كبيراً في تحقيق المجتمع المتقين الذي نسب إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه:((إن المتقين ذهبوا بعاجل الدنيا واجل الآخرة، شاركوا أهل الدنيا في دنياهم،و لم يشاركهم أهل الدنيا في أخرتهم))[2].

---

[1] جلال أمين، العولمة والتنمية العربية.(مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩) ص٧١.

[2] الشريف الرضى؛ مرجع سابق.ج/٢ ص٢٧.

المبحث الرابع: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية.

وتحته ثلاثة مطالب :

المطلب الأول:المنظمات غير الحكومية مفهوم وانتشار

المطلب الثاني:موقف الإسلام من المنظمات غير الحكومية .

المطلب الثالث:المنظمات غير الحكومية والتنمية الريفية.

المطلب الأول :المنظمات غير الحكومية مفهوم وانتشار:

يوجد في الساحة العالمية في الوقت الراهن ما يمكن أن يطلق عليه ((صحوة المجتمع المدني))،وتشير جميع الدلائل أن المنظمات غير الحكومية آخذة في الزيادة والنمو ،من حيث العدد والنفوذ ،في بلدان الشمال والجنوب على حد سواء ،وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) إلى أنه كان يوجد ما يصل إلى ٢٠,٠٠٠منظمة غير الحكومية في البلدان النامية في الثمانينات ،ولكن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣يرى أن هذا التقدير يقل كثيراً عن الحقيقة وأن العدد أقرب إلى ٥٠,٠٠٠منظمة وقد يكون أعلى من ذلك .[1]فمع كل التقدم والنمو الذي حققته الدول المتقدمة ومع ضخامة الإمكانيات المادية والبشرية التي أصبحت تمتلكها فإن العمل الاجتماعي التطوعي لم يفقد أهميته ودوره ،بل إن العمل الاجتماعي التطوعي يدخل مجالات لم يكن قد دخلها من قبل ويتولى مسئوليات لم تكن قد أنيطت به سابقاً .وإذا كانت تلك الحال في الدول المتقدمة ،فإن الدول النامية تبدو أكثر حاجة لمثل هذا العمل الذي يمكن أن يصهر الطاقات ويوظفها لخدمة التنمية: فالعمل الأهلي التطوعي يحتل حيزاً كبيراً في المجتمعات المعاصرة لماله من أهمية في مجال التنمية بشكل عام .

ومن الأمور المسلم بها الآن أن التنمية المستديمة لا يمكن تحقيقها فقط عن طريق الغمل الحكومي أو قوى السوق .

ومفهوم المنظمات غير الحكومية من أكثر المفاهيم غموضاً وعمومية ،إذ يشمل تعبير المنظمات غير الحكومية كل المنظمات التي ليست حكومية ولا تسعى للربح .وليس هناك نظام للتصنيف يمكن أن يستوعب كل هذه المنظمات ،إذ أن الكثير منها تكون مختلفة كل الاختلاف من حيث الأغراض والأهداف ،والأحجام، والعضوية ومستويات الموارد والهياكل المؤسسية ،والثقافات التنظيمية ،والأساليب الإدارية،بل وقد لا يجمع بينهما شي.

فقد تكون هذه المنظمات كبيرة أو صغيرة ،علمانية أو دينية ،واهبة للمنح أو متلقية لها ،والبعض منها مصمم لخدمة أعضائه فقط ،والبعض الآخر يخدم من يحتاجون للمعاونة .والبعض معني فقط بالقضايا المحلية،و البعض الآخر يعمل على الصعيد الوطني ،والبعض

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣مرجع سابق ص٨٦.

الثالث ذو نطاق إقليمي أو دولي .وبعضها يعمل بمفرده ،والبعض الآخر يشكل شبكات للتشارك في المعلومات والمهام لتعزيز تأثيرها ،كما أن القضايا التي تعالجها هذه المنظمات قد تكون أي شي ،بدءاً من حقوق الإنسان لجماعة عرقية ووصولاً إلى كامل مجموعة الاهتمامات الإنمائية.لذا فإن من الصعب وضع تعميمات حول المنظمات غير الحكومية.

ويطلق على المنظمات غير الحكومية مسميات عديدة ،منها الجمعيات الأهلية ومنظمات الصالح العام ،والمنظمات الاجتماعية ،والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ،والمنظمات التطوعية والمنظمات الخيرية ،والقطاع الثالث بعد الحكومية والقطاع الخاص، وقطاع المستقل. فكل هذه المسميات وغيرها تدل على شريحة من المؤسسات ومجموعة من الأنشطة جمع بينها تميزها عن العمل الحكومي أو العمل القطاع الخاص بخاصية أو أكثر.

ولحسم هذا الاختلاف في التسمية أو التعريف وبالتالي التصنيف ،فقد بادرت جامعة ((جونز هوبكنز Johns Hopkins)بالولايات المتحدة الأمريكية بتبني مشروع بحث مقارن ،يهدف إلى حصر التعريفات والتصنيفات المتداولة للقطاع ومفرداته ووضع تعريف واحد وتصنيف موحد وقد توصل هذا المشروع إلى تعريف واحد أساسه (بنية المؤسسية وعملياتها) كما وضع تصنيفاً لجميع المؤسسات المنضوية تحت هذا القطاع وأسماه [التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية))[1]

وفي الواقع فإن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية تفضل تسمية المنظمات غير الحكومية حتى وإن كان يغفل بعض جوانب الواقع المعقد والمتنوع ،وسبب في هذا التفضيل يرجع إلى أن هذه التسمية بمثابة كلمة سحرية تفتح أبواب شبكة التمويل الدولية الواسعة التي تأمل هذه المنظمات لإفادة منها.[2] وهو تعبير ابتكرته الأمم المتحدة.[3]

---

[1] بدر ناصر المطيري ،من قسماة التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي .(الأمانة العام للأوقاف –دولة الكويت ،ط١ ١٤١٥هـ=١٩٩٤م)ص٤.

[2] برتران شنايدر .مرجع سابق ص١٦٦-٧.

[3] برتران شنايدر ،مرجع سابق ص١١٥.

والمجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة يعرف المنظمات غير الحكومية تعريفاً قانونياً ويرى أنها عبارة عن (منظمات دولية لم تتأسس بموجب اتفاقات بين الحكومات))[1].

ويعرف البنك الدولي المنظمات الإنمائية غير الحكومية بأنها :((المنظمات الخاصة التي لا تهدف للربح والتي تعمل في البلدان النامية لتخفيف المعاناة عن الفقراء والاهتمام بمصالحهم أو لحماية البيئة ،أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية ،أو الاضطلاع بتنمية المجتمع المحلي)).[2]أما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فإنها تعرف المنظمات الأهلية على أنها :((المؤسسات الطوعية الديمقراطية الغير المستهدفة للربح،والتي تسعى لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال تقديم خدمات اجتماعية أو تربوية أو تثقيفية أو بحثية أو مشروعات تنموية ومناقشة السياسات المتبعة في تلك المجالات وطرح وبلورة التصورات البديلة للأولويات والممارسات السياسية)).[3]

وهناك ثلاث مقومات إذا توفرت تكون هناك منظمة غير حكومية .وهي [4]

-أن تكون غير مرتبطة هيكلياً بالحكومة ومستقلة عنها لكنها يمكن أن تحصل على دعم ومساندة الحكومة .

-لا تهدف إلى الربح .[*]

-أن تؤدي خدمة عامة لكل من يستحقها .

---

[1] برتران شنيادر ،مرجع سابق ص١١٥.

[2] أوبري ويليامز ،دور متزايد للمنظمات غير الحكومية في التنمية.(التمويل والتنمية ،ديسمبر ١٩٩٠)ص٣١.

[3] عزة عبد المحسن خليل، الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة (تحرير) عبد الغفار شكر ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. (مركز البحوث العربية ؛ القاهرة ط. الأولى ١٩٩٧)ص٢٤٥.

[4] سعيد عبد المسيح شحاته ،دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي :الحاضر والمستقبل .(السياسة الدولية يناير ١٩٩٥)ص٢٢٠.

[*] مع أن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية لديها مبادئ تطوعية لا تبغي الربح .فإن البعض يرى أن تقف هذه المنظمات موقف المقاول :ولا يعني هذا أن تتحول إلى مشروعات تجارية ،لكنه اتجاه أو مسألة أسلوب عمل وإدارة .أما أن تكون المنظمة غير هادفة الربح فهذا يعني ألّا تهدف إلى تراكم رأس المال الذي ينبغي إعادة استثماره .بل في واقع الأمر فإن بعض المنظمات غير الحكومية عبارة عن شركات تجارية مستترة .(أنظر :برتران شنايدر ،مرجع سابق ص ١٥٦-٧،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣مرجع سابق ص ٨٨.

ورغم عدم التجانس بين المنظمات غير الحكومية فإن معظمها يتشاطر رؤية مشتركة فعلى الأقل فإن هناك قضيتين مشتركتين في كل أعمالها الإنمائية :[1](١)الاعتماد على النفس :فالناس يستطيعون أن يقوموا بالكثير لمساعدة أنفسهم أو مساعدة الآخرين دون تدخل حكومي أو دعم من وكالات المعونة .(٢)المشاركة الشعبية :فالناس هم أبطال التنمية ولا بد من إشراكهم في تخطيط التنمية وتنفيذها .

فمع أن القضايا التي تسهم المنظمات غير الحكومية تبدو مختلفة ولكنها في الواقع مترابطة ولديها أهداف مشتركة من تحسين نوعية المعيشة الإنسانية في بيئة صحية ومساعدة وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعائلات والفئات المهمشة في المجتمع .ويمكن تحقيق هذا بطرق عدة ابتداءً من التدريب وإعادة التأهيل وبرامج توعية المشاريع تدر دخلاً بالإضافة إلى نشاطات أخرى تتوافق مع المجتمع المعني .

وفي جميع بلدان العالم فإن عدد المنظمات غير الحكومية ليس معروفاً بدقة إن عرف على الإطلاق.

والتراث العالمي في المنظمات غير الحكومية غني ومتنوع ويتضح ذلك من[2] :

-تزايد عدد مراكز البحث التي تدرس المنظمات غير الحكومية. وبعض هذه المراكز ملحق بالجامعات الكبرى في الولايات المتحدة وأوربا وكندا ،وبعضها الأخر تأسس كمراكز أبحاث مستقلة لا تهدف إلى الربح .

-توافر عشرات من البرامج البحثية التي تقوم بها بعض الجامعات بهدف تطوير دراسة هذا المجال .مثل المشروع الدولي المقارن لدراسة القطاع غير الهادف للربح بجامعة جون هوبكنز الأمريكية ،ويمتد من ١٩٨٩إلى ١٩٩٥ثم المشروع الدائم الذي تتبناه جامعة ييل الأمريكية بعنوان ((برامج ييل للمنظمات غير الهادفة للربح))والدراسة العالمية لمنظمة سفيكس (Civicus)((التحالف من أجل مشاركة المواطن))وبرنامج جامعة زيورخ بسويسرا ،وجامعة ليدن بهولندا ،والسوربون في فرنسا.

---

[1] فيتوريو ما سوني ،المنظمات غير الحكومية والتنمية .(التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٨٥مجـ٢٢،ع٣،)ص٣٨.

[2] أنظر:سعيد عبد المسيح شحاته ،مرجع سابق ص ٢٢٠-٢٢١.

أماني قنديل :تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي :أطلاله على المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية .(المستقبل العربي ع(٢٢٢)أغسطس ١٩٩٧)ص٦٠-٦١.

-اهتمام من جانب الرسائل الجامعية (الماجستير و الدكتوراه)بدراسة الموضوع انطلاقاً من تخصصات متعددة .

-إدخال مقررات دراسية بالجامعات تهتم بتدريس القطاع غير الهادف للربح .مثل ((كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة)):وهي تركز على إدارة منظمات هذا القطاع إذا كانت ترتبط بأقسام الاقتصاد ،وتركز على السياسات العامة والأبعاد السياسية إذا كانت في أقسام العلوم السياسية .وهناك مقررات ضمن أقسام الخدمة الاجتماعية تهتم بقضايا التطوع والعمل الاجتماعي .

-تزايد حجم المنشور عن الموضوع سواء في الكتب أو في الدوريات العلمية ،

-تأسيس عشرات الجمعيات العلمية التي تضم الجماعة الأكاديمية العاملة في هذا المجال البحثي.

-عقد المؤتمرات والندوات والتي أصبح البعض منها تقليداً سنوياً في بعض الجامعات ومراكز البحث .

ولكن مما يؤسف له أن الدراسات والبحوث الأكاديمية باللغة العربية حول هذا الموضوع مازالت محدودة:

ورغم أن العمل الخيري قديم وأصيل قدم الخير وتجدره في النفس الإنسانية ،فإنه قد تطورت ممارسته من الفعل الفردي ((محدود الأثر))زمانياً ومكانياً إلى الممارسة الجماعية المؤسسية .وقد أسهمت التشريعات الدينية المتعاقبة وخاتمتها الشريعة الإسلامية في تقنين هذا السلوك الإنساني الرفيع .[١]

والمنظمات غير الحكومية قوى حديثة نسبياً ،وأخذت زخماً جديداً منذ الثمانينات فنحو ٣٠في المائة فحسب من المنظمات الإنمائية غير الحكومية في الجنوب يزيد عمرها على ١٥سنة ،و ٥٠في المائة منها فقط يزيد عمرها على ١٠ سنوات .[٢]وقد بدأت المنظمات غير الحكومية تبرز منذ القرن التاسع عشر حيث أنشئت في العام ١٨٣٢الجمعية

---

[١] بدر ناصر المطيري ،مرجع سابق ص٥.

[٢] تقرير معهد موارد العالم ،مرجع سابق ص٢٦٤-٥.

البريطانية لمحاربة العبودية [1]وقد كانت المنظمات التي تأسست قبل الحرب العالمية الثانية تركز في المجال التنصيري وتعمل مع الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية خاصة في إفريقيا وآسيا في المجالين الصحي والتربوي ولا تزال حتى يومنا هذا، المؤسسات ذات الطابع الديني تحتل مركزاً مهما ضمن عمل المنظمات. وبعد اندلاع الحربين العالميين وما نجم عنهما من ويلات ودمار تصاعدت وتيرة إنشاء منظمات غير الحكومية وذلك بغوض تقديم الإغاثة وإعادة الإعمار في البلدان الأوربية المتضررة من الحرب .وفي عام ١٩٤٢أنشأ في المملكة المتحدة لجنة اكسفورد للإغاثة من المجاعة [أوكسفام OXFam]من أجل إغاثة الشعب اليوناني الذي كان يتضور جوعاً تحت الاحتلال النازي [2]ثم تأسست الرابطة الدنماركية للتعاون الدولي للمساعدة في إعادة إعمار البلدان الأوربية التي مزقتها الحرب [3]ولم تضع نهاية الحرب حداً لحالات الطوارئ .فقد كان انفصال باكستان عن الهند في ١٩٤٧،وتشريد العرب من فلسطين في ١٩٤٨،والمجاعات في آسيا وإفريقيا من بين العوامل العديدة التي شدت هذه المنظمات إلى العالم الثالث .[4].

وفي الستينات ،بدأت كثير من هذه المنظمات ترى أن رسالتها تتضمن مزيجاً من الغوث والإنماء ،ففي عام ١٩٥٨اقترح مجلس الكنائس العالمي أن تحول البلدان الصناعية ١%من دخلها الوطني للبلدان النامية كمساعدة إغاثية، كما أيد الفاتيكان في منتصف الستينات التوصل لالتزام بالقضاء على الفقر في العالم النامي .وبعد ذلك حث مجلس الكنائس العالمي ،الكنائس البروتستانتية على إرسال ٢%من مواردها إلى البلدان النامية[5].

وفي الستينات والسبعينات ركزت المنظمات الأهلية اهتمامها على التصدي للأسباب الجذرية للفقر في البلدان النامية[6].كما بدأ البنك الدولي يركز على الحاجة الملحة لتحسين توزيع الدخل ،واستحداث تكنولوجيا يطيق الفقراء تكاليفها وتعزيز التنمية الريفية

---

[1] جورج أبو جودة ،أهمية ومتطلبات التطوع في العصر الحديث (المنابر،ع(٩٣-٩٤)كانون الأول والثاني ١٩٩٨-١٩٩٩.

[2] تقرير معهد الموارد العالمية ،مرجع سابق ص٢٦٥.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] نفس المرجع والصفحة.

[5] نفس المرجع والصفحة.

[6] نفس المرجع والصفحة.

،ومواجهة الحاجات الأساسية للناس في مجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة. ولكن منظمات غير حكومية كثيرة استمرت تنتقد البنك في تركيز اهتمامه على المشاريع الإنمائية الكبيرة التي لا تفيد الفقراء بصورة مباشرة .[1]

ونمو المنظمات غير الحكومية لا يحدث بالصدفة ولا كبدعة عارضة ،وإنما هو استجابة لتحولات اقتصادية اجتماعية وسياسية مهمة ،ومطالب محلية ملحة ،وضغوط إقليمية ودولية من الصعب أن تقاوم .

فقد حفز انحسار دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الثمانينات وما بعدها وإهمال القطاع الخاص للنشاط الاجتماعي على نمو المنظمات غير الحكومية والأهلية ليتكون هيكل الاقتصاد (المأمول)من ثلاثة قطاعات العام والخاص والاجتماعي، وجاء هذا التغيير ليتسق مع الواقع الذي فرض لكل قطاع في الاقتصاد دوراً لا يقل أهمية عن الآخر في ظل متغيرات تحولت إلى ثوابت وقواعد يأخذ بها المجتمع ويتفاعل معها بشكل يومي ومستمر[2].

ولا شك في أن المؤتمرات الدولية في السنوات الأخيرة مثل مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جنيرو(١٩٩٢)والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا (١٩٩٣)والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٤) ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة في بربادوس عام ١٩٩٤،وقمة العالم للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن (١٩٩٥)والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين (١٩٩٥) ،ومؤتمر المستوطنات البشرية في اسطنبول عام ١٩٩٦قد ساهمت في تنشيط وتفعيل دور المنظمات الأهلية من القضايا العالمية .

والملاحظة البارزة الأخرى هي أن سياسات التثبيت وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي خرجت من العباءة النظرية للمدرسة الاقتصادية النقدية المنتصرة في شيكاغو (Chicago School) في أواسط السبعينات مع أنقاض المدرسة الكينزية التي عجزت عن فهم وحل الأزمة الاقتصادية في البلدان المتقدمة والتي تتبعها العديد من دول العالم في السنوات الماضية

---

[1] تقرير معهد الموارد العالمية ،مرجع سابق ص٢٦٥.

[2] عبد العزيز إسماعيل داغستاني ،القطاع الاجتماعي :واقتصاد السوق ،(عكاظ السبت ١١ربيع الآخر ١٤٢٠هـ الموافق ٢٤يوليو ١٩٩٩)

هي الأخرى قد بلورت بدور جديد للمنظمات غير الحكومية حيث أظهرت هذه المنظمات كآلية للتعامل مع الآثار السلبية لسياسات تثبيت وإعادة الهيكلة الاقتصادية .

كما أن مؤسسات التمويل الدولية -بما فيها بشكل أساسي المؤسسات المالية الأمريكية -المؤيدة للخصخصة والعولمة تهتم على الإنعاش العالمي للمنظمات غير الحكومية.وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن ((وكالة التنمية الأمريكية))أخذت تخصص بشكل متزايد جزاً من منحها لأنشطة المنظمات غير الحكومية .

وخلال فترة ما بين عامي ١٩٧٠و١٩٩٠زادت المنح المقدمة من منظمات الشمال غير الحكومية لمشاريع وبرامج في البلدان النامية مما يربو قليلاً على بليون دولار إلى ٥بلايين دولار .و إذا أخذنا التبرعات الخاصة والحكومية معاً فإن مجموع الأموال التي تم تحويلها من خلال تلك المنظمات ،ارتفع من بليون دولار في عام ١٩٧٠إلى ٧,٢بليون في عام ١٩٩٠-وهو ما يمثل بالقيمة الحقيقية ضعف معدل الزيادة في المساعدة الإنمائية الدولية[١].وكانت تقديرات عام ١٩٩٧تشير بمبالغ تصل حوالي ١٥مليار دولار [٢]

وفي عام ١٩٨٧بلغ المبلغ الذي قدمت المنظمات غير الحكومية إلى البلدان النامية حوالي ٥,٥مليار دولار -أي ما يزيد بنحو مليار دولار عن الإئتمانات التي قدمتها المؤسسة الإنمائية الدولية في عام ١٩٨٨.[٣] ولكن نظراً لتنوع أهداف هذه المنظمات فإنه يصعب أن تحدد بصورة مؤكدة حجم المبالغ المخصصة من جانب المنظمات غير الحكومية للإنفاق على أنشطة التنمية .وقد تغير مجتمع المنظمات غير الحكومية مع التحولات التي حدثت في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية.فتضاءل دور النقابات التي كانت من بين أكبر المنظمات غير الحكومية وأكثرها قوة على المستويين المحلي والدولي-نوعا ما- مع التغيرات التي حدثت في التوظيف الصناعي،وفي الاتجاهات نحو أيديولوجيات السوق الحرة في العلاقات العمالية.وعلى العكس من ذلك أصبحت المنظمات المتخصصة أكثر عدداً.[٤]

---

[١] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ مرجع سابق ص٨٨.

[٢] أماني قنديل تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي.ص ٥٨.

[٣] أوبري ويليامز : مرجع سابق ص٣١.

[٤] لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي،جيران في عالم واحد.ص٥٤.

ورغم توفر دراسات كثيرة حول المنظمات غير الحكومية في السنوات الأخيرة فإن ما نجهل حول هذا الموضوع أكثر مما نعرفه ويؤكد هذا الاستنتاج ((ما يكل بروفة))المدير التنفيذي لمؤسسة عون الجمعيات الخيرية (Charities Aid Foundation)حيث يذكر في مقدمة أحد أول الكتب التي نشرتها المؤسسة في عام ١٩٨٩ تعليقاً على المناقشات التي جرت أثناء لقاء المائدة المستديرة التي تم تنظيمها في يونيو ١٩٨٩ تحت العنوان ((موارد تمويل الجمعيات الخيرية))،يقول ((ما يكل بروفي)):((لقد عرفنا مدى عمق جهلنا بهذا القطاع الخيري ....إن مستوى المعلومات التي نعرفها عن القطاع في عام ١٩٨٩ تنتمي إلى عصر الحجري....ويعود السبب في ضحالة ما نعرفه إلى أن العناية بدراسة هذا القطاع مهمة لا يقوم بها أحد لأن القطاع ليس منسوباً لأحد كي يهتم به))[١]

هذا ويرى بعض الباحثين أن المنظمات غير الحكومية ما هي إلا ((الاستعمار ما بعد الجديد))،وأن الغرب يريد أن يستعمر العالم الثالث من خلال العمل الأهلي أو التطوعي أو المنظمات غير الحكومية من جديد .ويعتقدون أن هذه المنظمات هي من أبواب تسرب النفوذ الأجنبي ،وأن هذه المنظمات تتدخل حتى في أدق الشئون الاجتماعية والثقافية في العالم الثالث .بل ويرى البعض أن هذه المنظمات هي جزء من عملية العولمة .

والواقع أن ظاهرة المنظمات غير الحكومية تتزايد بسرعة مدهشة ويثريها كل يوم ظهور أفكار ومفاهيم جديدة .وهذه الدراسة تهتم في المقام الأول بالمنظمات غير الحكومية التي تشارك في التنمية الريفية في مجالات مثل الزراعة ،مؤسسات الصغيرة ،التعليم ،الصحة ،التدريب ،التنظيم ،إدارة الائتمان وما إلى ذلك .

جدول رقم (١٠٥)اتجاه النمو الجمعيات الأهلية في بعض الأقطار العربية .

القطر	عدد المنظمات	التاريخ	عدد	التاريخ
فلسطين(الضفة الغربي وغزة)	٢٧٢	١٩٨٧	٤٤٤	١٩٩٢
الأردن	٢٢١	١٩٨٠	٥٨٧	١٩٩٢
مصر	١١,٤٧١	١٩٨٥	١٣,٢٣٩	١٩٩١
تونس	١,٨٨٦	١٩٨٨	٥,١٨٩	١٩٩١

المصدر :أماني قنديل :المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية (المنتدى نشره شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان)ع(١٢٣)ديسمبر ١٩٩٥)ص١٦.

---

[١] بدرناصر المطيري ،مرجع سابق ص٨.

المطلب الثاني:موقف الإسلام من المنظمات غير الحكومية.

إن التطوع يأتي في مقدمة المبادئ السامية التي ينادي بها الإسلام.والدعوة إلى التطوع والتعاون في الإسلام هي للخير والبر،وضد الشر والعدوان﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾[1]فالتعاون هنا في الأمور الإيجابية التي تؤدي إلى خير الفرد وخير الجماعة. ويجعل الإسلام التعاون والتكافل من أنفس العبادات،قال تعالى:﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتي المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن سبيل والسائلين وفي الرقاب﴾.[2]يقول محمد الخضر الحسين:((يتناول التعاون على البر والتقوى المؤازرة في كل عمل ينتج عنه الخير،سواء كان القائم به فرداً أو جماعة،وسواء كان الخير عائداً إلى فرد أو أمة،ولا فرق في أصل طلب التعاون بين أن يكون الخير من مصالح الدنيا التي أذنت الشريعة بإقامتها أو أن يكون من وسائل السعادة في الأخرى.ويدخل في الإثم والعدوان كل عمل يعطل الشريعة من شرائع الدين أو يعود على النفس أو العرض أو العقل أو النسب أو المال بالفساد)).[3]ولاشك أن القيم في الكتاب والسنة قد رسمت الأصول النفسية للعمل الاجتماعي التطوعي،فمن المبادئ الأساسية في الإسلام ما يلي:

*الإخوة:قال تعالى:﴿(إنما المؤمنون اخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾.[4]﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.[5]وقال الرسول صلى الله علية وسلم:((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه))[6]فالإسلام يهدف إلى تكوين مجتمع تربط أفراده التزامات الاخوة والتعاون.

---

(1) سورة المائدة الآية ٢

(2) سورة البقرة الآية ١٧٧.

(3) عبد المنعم حمادة،الإسلام والتعاون.(مجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة،١٩٦٨)ص٣٧-٨

(4) سورة الحجرات الآية ١٠

(5) سورة الحجرات الآية ١٣

(6) صحيح البخاري؛ كتاب الإيمان حديث رقم ١٢.

*الرّحمة:وهي الغاية التي جاءت من أجلها الرسالة،بقول الله تعالى:﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾.[1]ووصف القرآن مجتمع المسلمين بقوله تعالى:((رحماء بينهم)).[2]ويقول الرسول صلى الله علية وسلم:((الراحمون يرحمهم الرحمن.ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)).[3]وقال الرسول صلى الله عليه وسلم:((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)).[4]والرحمة عاطفة قلبية،تدفع الإنسان إلى حماية أخيه الإنسان،وتقديم العون والرعاية لكل مخلوق.

*الإيثار:وهي مرتبة متقدمة في العملية التعاونية،حيث لم يعد يقتصر الأمر على الإحساس بحق الأخر،والحب له كما تحب لنفسك،وإنما يتجاوز إلى مرحلة أرقى،بحيث تقدمه على نفسك وتخصه بما هو لك،قال تعالى:﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾.[5] والمسلم يعتقد أن ما يقدمه من نفع للمجتمع،إنما يعود نفعه إليه.ويقرر القرآن الكريم هذه الحقيقة فيقول﴿من عمل صالحاً فلنفسه﴾.[6]﴿إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾[7]ويمثل مبدأ الإيثار عاملا قويا للتعاون والانسجام في المجتمع الإنساني .

*الإحسان:وهو عدم الاقتصار على إعطاء الناس حقوقهم،بل الإحسان إليهم في التعامل،والتنازل لهم عن بعض حقك،وهو مرحلة فوق مرحلة العدل،قال تعالى:﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ﴾.[8] وجدير بالذكر أن الإحسان الذي امتدحته الشريعة الإسلامية لا يعني فقط بذل الصدقة للغير كما

---

(1) سورة الأنبياء الآية ١٠٧

(2) سورة الفتح الآية ٢٩

(3) سنن الترمذي؛ كتاب البر والصلة حديث رقم ١٨٤٧.

(4) صحيح مسلم؛ كتاب البر والصلة والآداب حديث رقم ٤٦٧٧.

(5) سورة الحشر الآية ٩

(6) سورة فصلت الآية ٤٦

(7) سورة الكهف الآية٣٠

(8) البقرة الآية ١٩٥

يفهم البعض بل يعني إرادة البراعة والإجادة والإتقان((Proficiency Will)) في كل الأعمال ابتغاء مرضاة الله.

*الكرم:وهو عطاء وبذل وتضحية سواء بالوقت أو الجهد أو المال.وقد اتصلت هذه الصفة بالعرب منذ القدم وظلوا يتوارثونها ويعتزون بها.قال المقفع الكندي:

وإني لعبد الضيف ما دام نازلاً : وما بي شيمة غيرها تشبه العبد

ويجب أن يرتبط مفهوم الكرم بالمساهمة في الخدمة العامة وخدمة المجتمع في المال والجهد والتفكير.إن مساهمة في أوجه الخير كرم.

وهناك نصوص كثيرة تدل أن المسلم مكلف بأن يبذل من فائض جهده،ومنافع بدنه،في إعانة إخوانه وإصلاح مجتمعه،كما يجب عليه أن يبذل في هذا السبيل جانباً من فائض ماله سواء بسواء[1]وبعض تلك التكاليف والواجبات يمكن أن يؤديها المسلم بصورة فردية،بيد أن معظمها يحتاج إلى تضافر الجهود وجمع الطاقات بعضها إلى بعض،بغية توجيهها بما يكفل أكبر استفادة منها ولما كان المسلم مطالبا بإتقان العمل،فإن الإتقان هنا يتطلب إلى اللجوء إلى المنظمات التي تستطيع أن تجمع هذه الطاقات بما يجعلها أكثر إنتاجية،حيث تتولى كل منظمة القيام بعمل من الأعمال التي تمثل فروض الكفاية في المجتمع الإسلامي وينضوي تحت لوائها كل من يريد أن يتعبد الله تعالى بالعمل الذي تتخصص فيه هذه المنظمة،طبقاً لإمكانياته وخبراته[2]والقاعدة الأصولية تقول: ((ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)) ومن هذه النصوص[*]((من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته)).[3]((والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)).[4]((تميط الأذى عن الطريق صدقة))[5]((من خلف غازيا في أهله بخير فقد غزا))[6]((أي الجهاد أفضل؟ قال:كلمة الحق عند سلطان

---

(1) يوسف إبراهيم يوسف،إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق.(كتاب الأمة رقم(٣٦)وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر،ط.الأولى،المحرم١٤١٤ هـ)ص١٧

(2) نفسه ص٧٦.

(*) في تحليل هذه النصوص انظر يوسف إبراهيم يوسف المرجع السابق ص٧٢-٩٩.

(3) صحيح مسلم ؛ كتاب البر والصلة والآداب حديث رقم ٤٦٧٧.

(4) صحيح مسلم ؛ كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار حديث رقم ٤٨٦٧.

(5) صحيح مسلم ؛ كتاب الزكاة حديث رقم ١٦٧٧.

(6) صحيح مسلم ؛ كتاب الإمارة حديث رقم ٣٥١٢.

جائر))[1]((ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً،فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة،إلا كان له به صدقة))[2]((والرسول صلى الله عليه وسلم ما رؤى فارغاً في أهله قط،إما يخصف نعله،أو يخيط ثوبه،أو ثوباً لمسكين))[3]((أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا،وأشار بالسبابة الوسطى وفرج بينهما شيئاً))[4]((قالوا يا رسول الله:إن لنا في البهائم أجراً،فقال:في كل كبد رطبة أجر))[5] ((إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه،أوشك الله أن يعمهم بعقاب منه))[6] ((أبغوني في ضعفائكم،فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم))[5].((بلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها))[6] قال تعالى﴿أريت الذي يكذب بالدين،فذلك الذي يدع اليتيم،ولا يحض على طعام المسكين،فويل للمصلين،الذين هم عن صلاتهم ساهون،الذين هم يراءون،ويمنعون الماعون﴾[7]((أربعون خصلة،أعلاها منيحة العنز،ما من عامل يعمل بخصلة منها،رجاء ثوابها،وتصديق موعودها،إلا أدخله الله بها الجنة))[8]((لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره))[9]((خير الناس أنفعهم للناس)) والشريعة الإسلامية تقوم على أساس من الحب والألفة والتعاطف مصداقاً لقول الرسول الكريم ((إن أحبكم إلي وأقربكم مني مجلسا يوم القيامة أحسنكم أخلاقا،الموطئون أكتافا،الذين يألفون ويؤلفون)).ويقول القرضاوي: ((القيام بخدمة المجتمع وتقديم العون له-خصوصاً للفئات الضعيفة فيه-عبادة رفيعة القدر لم يحسنها كثير من المسلمين اليوم برغم ما ورد في الإسلام من تعاليم تدعوا إلى فعل الخير وتأمر به وتجعله فريضة يومية على

---

(٢)سنن النسائي؛ كتاب البيعة حديث رقم ٤١٣٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣)

(٤)صحيح البخاري؛ كتاب الطلاق حديث رقم ٤٨٩٢.

(٥) صحيح البخاري؛ كتاب المساقاة حديث رقم ٢١٩٠.

(٦) سنن الترمذي؛ كتاب الفتن حديث رقم ٢٠٩٤.

(٥) سنن الترمذي ؛ كتاب الجهاد حديث رقم ١٦٢٤.

(٦) السياسة الشرعية مرجع سابق ص٢١.

(٧) سورة الماعون

(٨) صحيح البخاري، كتاب الهبة حديث رقم ٢٤٣٨.

(٩) صحيح البخاري؛ كتاب المظالم والغصب حديث رقم ٢٢٨٣.

الإنسان المسلم))[1].وفي الواقع هناك سبق إسلامي في الاهتمام بالقطاع الأهلي وتنظيم دوره في أحداث التنمية(مؤسسات الوقف والزكاة والصدقات والمساجد...الخ))[*]فالذي يراجع تاريخ(الأوقاف الإسلامية)-على سبيل المثال-يرى فيها صورة مضيئة،تعكس إيمان المجتمع المسلم بمبدأ التكافل والتعاون والعمل الاجتماعي.فبوقف نشأت المساجد،ومعاهد التعليم من الكتاب إلى المدارس إلى الجامعات،والمكتبات العامة،وبه تأسست((البيمارستانات))أو مشافي العلاج المجاني، وصيدليات لتقديم الدواء بلا مقابل،وشيدت المدن-وحولها-قلاع وحصون لتوفير الأمن،وخوانق وتكايا ورباطات وملاجئ لإيواء من لا مأوى لهم وإطعامهم وكسوتهم وعلاجهم وتعليم من هو في سن التعليم منهم،كما شيدت في القرى والأرياف ((مضايف))لاستقبال الغرباء"ومنازل"لإقامة عابري السبيل والمسافرين،وفي المدن-وفي القرى أيضاً وإن بدرجة أقل-مهدت الطرق،وأقيمت الجسور،وبنيت أسبلة مياه الشرب النقية،ومقابر الصدقة،ووزعت خيرات كثيرة-من كساء وغذاء-على الفقراء والأيتام وذوي الخصاصة،لإعاشتهم،وللترويح عنهم في مناسباتهم الخاصة،وفي المواسم والأعياد العامة،وزود المجاهدون بالمؤن والسلاح،والصائمون بالفطور والسحور،وحجاج بيت الله الحرام بما يبلغهم مقصدهم[2]

ولو أن تلك الأوقاف-وغيرها من مؤسسات المجتمع الأهلي-سلمت من عوادي الأطماع والمظالم،ووجدت من يحقق أهدافها ويصل بها إلى غاياتها،لأصبحت تعمل عملها في حياة المجتمع الإسلامي المعاصر،ولنمت واتسع نطاقها،وأضحت أداة فعالة تقرب الفوارق وتحقق التضامن وتؤكد التآزر في مواجهة الحياة.ولكن الأوقاف الإسلامية في كثير من المجتمعات الإسلامية أحاطت بها آفات كثيرة،عزّ عليها أن تترك المجتمع المسلم سعيداً مطمئناً،وحرصت على تخفيف منابع الخير والرحمة فيه:وأدى ذلك إلى أن غلّت يد الأوقاف الإسلامية عن تحقيق أهدافها وإشاعة التكافل الاجتماعي في مواطنه

---

[1] يوسف القرضاوي،الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف،ص٢١٩

[*] لمزيد من التفاصيل حول القطاع الأهلي في الإسلام انظر:
Muhammad Nejatullah Siddiqi, The Role of the state in the Economy An Islamic perspective (The Islamic Foundation ,Islamic Economics Series ٢٠,١٩٩٦/١٤١٦H) Chapter Five PP.١٢٥-١٥٣.

[2] إبراهيم البيومي غانم؛ نحو إحياء دور الوقف في التنمية المستقلة(المستقبل العربي ع(٢٣٥)٩\١٩٩٨)ص٩٧.

وساحاته[1].ومن الواجب إحياء نظام الوقف ليقوم دوره في التنمية المستقلة والمستديمة في حاضر مجتمعاتنا الإسلامية ومستقبلها،فمن شأن إنعاش الأوقاف أن تخفف من تمويل المشاريع الرفاهية الاجتماعية إلى حد بعيد[2].والمنظمات غير الحكومية في مجملها[*]تعد في العصر الحاضر من أهم قنوات التطوع والتعاون التي يمكن من خلالها ترجمة المبادئ الإسلامية على أرض الواقع.حتى قال أحد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي:((إنه يصعب أن نفهم كيف يحقق المجتمع الإسلامي المعاصر بشكل فعال أهدافه دون أن تأخذ فيه التعاونيات دورها المناسب))[3]ويقول الخياط:((والإسلام في قوله تعالى:﴿وتعانوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ وقوله﴿ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر﴾ وقوله تعالى:﴿وما أدراك ما العقبة،فك رقبة،أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة﴾[4]وفي قوله عليه السلام:((خير الناس أنفعهم للناس))وفي غير ذلك من النصوص القرآنية والنبوية،نجد أنه يحث على إنشاء جمعيات البر،وجماعات الخير،ومؤسسات التعاون،ما كان ذلك خالصا لوجه الله،بعيدا عن ارتكاب المحرمات،شريفا في الغاية التي أنشئت الجمعية أو المؤسسة من أجلها،داعيا إلى توثق العرى،وتقوى الجماعة،ونفع الناس.والتنظيمات التي توضع لتسيير الجمعيات،وضمان تأدية عملها على الوجه الأكمل للوصول إلى تحقيق غايتها،والتشريعات الإدارية التي توضع لمنع التلاعب بأموالها أو استغلالها لمصالح وأهواء شخصية،فذلك أمر ضروري يحفظ للجمعية أو المؤسسة كيانها وأداءها دورها في تعاون المجتمع وتكافله))[5].فالشريعة الإسلامية قد شجعت على فعل الخير بأسلوب مباشر صريح وبأسلوب غير مباشر مما يؤدي إلى غرس قيمة حب الخير وفعله في نفوس أتباعها بل لقد تعدى التشجيع والحث إلى بيان الضوابط العلمية لهذه الممارسة فبينت مصادر الإنفاق وحددت المقادير والحد الأدنى منها وهو

---

[1] مصطفى عبد الواحد،المجتمع الإسلامي.(دار البيان العربي بجدة،ط.٣،١٤٠٤هـ=١٩٨٤م)ص١٢٧-٨

[2] محمد عمر شابرا،الإسلام والتحدى الاقتصادي،مرجع سابق ص٣٦٢.

[*] يستثنى من هذه الحكم بعض المنظمات التنصيرية وبعض المنظمات التي تمولها جهات أجنبية وتعمل في إطار تصور هذه الجهات وأهدافها.

[3] محمد عمر شابرا،نحو نظام نقدي عادل،مرجع سابق ص١٠٥

[4] سورة البلد الآيات ١٢-١٧

[5] عبد العزيز الخياط،المجتمع المتكافل في الإسلام.(مؤسسة الرسالة،١٩٧٢،رقم الطبعة(بدون))ص٢٠٩-٣١٠

مقدار الزكاة والسقف الأعلى وهو ثلث المال.وحددت أيضاً المصارف التي لها الأولوية في الإنفاق وهي المصارف الثمانية للزكاة وما زاد عليها ينفق في كافة أوجه البر والمنفعة العامة.بل تجاوزت ذلك لتوضح كيفية تقديم الخير سراً وعلانية ليلا ونهاراً.ونصت على وجوب أن يكون المال المنفق من الحلال.وجاء الخطاب الإسلامي الداعي لفعل الخير موجها للفرد والجماعة للرجال وللنساء على السواء[1].وجاءت الممارسة العملية للمسلمين طوال التاريخ باستثناء بعض الحقب التي انتكست فيها أفهامهم أو قصرت همّهم في مختلف الميادين،جاءت هذه الممارسة لتقدم نموذجا راقيا في تطبيق هذه المبادئ الرفيعة وإنزالها على الواقع بممارسة واعية تحقق الغاية من وراء فعل الخير مع عدم الجمود على شكل معين من أشكال التطبيق.إن البقايا التي حفظت من الآثار لتدل دلالة واضحة على مدى الرقي والتفنن في إقامة المشاريع الخيرية في الخدمات الأساسية من توفير المياه وإقامة مجاري العيون أو إجراء الأنهار وتوفير الطاقة للإنارة وغيرها.ومشاريع أخرى في مجالات التعليم والصحة والثقافة والبحث العلمي،والرفق بالحيوان والمحافظة على البيئة وغيرها كثير[2].وهناك حقيقة تاريخية يعترف بها المنصفون في الغرب مفادها أن الرقي والتقدم الذي حققه القطاع الخيري في الغرب قد بنى ما أخذ الغربيون من المسلمين[3].وأيا كان الأمر تاريخيا،فإن الواقع المعاش ينبئ بأن المساهمة الغربية في تطوير القطاع الأهلي من الوضوح والرسوخ بدرجة لا ينكرها إلا جاحد أو مكابر ويمثل هذا القطاع وجهاً مشرفاً لهذه الحضارة[4]وعلى المسلمين دراسته واستفادة منه.فمع وضوح موقف الإسلام من التطوع والعمل الاجتماعي فإننا نجد أن الشعوب والحكومات الإسلامية لا تعطي الاهتمام المطلوب على العمل التطوعي بعكس الشعوب والحكومات الغربية والتي أولت القطاع الأهلي كل العناية والاهتمام.وعلى سبيل المثال بلغ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل التطوعي-وهي تعتبر رائدة في العمل الاجتماعي التطوعي -أن أنشأت "إدارة للمتطوعين"تهتم بكل ما

---

[1] بدر ناصر المطيري،مرجع سابق ص٥

[2] نفس المرجع والصفحة

[3] نفس المرجع ص٦

[4] نفس المرجع و الصفحة

يتعلق بهم،وأطلقت عليها مراكز التطوع،وحسب إحصاءات سنة ١٩٩٤م في الولايات المتحدة[1].

*تطوع اكثر من٩٤,٢مليون شخص.

*كان معدل ما تطوع به الفرد الواحد٤,٢ساعات أسبوعياً.

*مجموع عدد الساعات التي قدمها المتطوعون ٢٠,٥ بليون ساعة.

*كان معدل ساعات التطوع موازياً لعمل ٩ملايين موظف.

*بلغ مجموع ما تطوع به من وقت قيمة ١٧٦بليون دولار أمريكي.

وفي أمريكا اليوم اكثر من٣٢٠٠٠ مؤسسة خيرية عاملة نشطة بلغت ممتلكاتها عام١٩٨٩ أكثر من١٣٧,٥ مليار دولار.ونفس العام تبرع الشعب الأمريكي(أفراده ومؤسساته)بحوالي ١١٥مليون دولار،وبلغ معدل ما تبرع الفرد الأمريكي في ذلك العام(٥٠٠)دولار[2].وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي ١١%من العقارات الموجودة في الولايات المتحدة تمتلكها مؤسسات غير هادفة للربح،وتشمل المؤسسات الدينية والجامعات والمستشفيات.[3]وتعتبر إيرادات الأوقاف مصدراً مهماً من مصادر التمويل للعديد من الجامعات الأمريكية.ويبين جدول رقم(١٠٦)قائمة بعشر جامعات لديها أكبر قيمة للأوقاف عام ١٩٩٢م في الولايات المتحدة. كما يبين الجدول رقم(١٠٧)ترتيب الجامعات في الولايات المتحدة حسب قيمة الأوقاف لكل طالب،عن طريق قسمة قيمة الأوقاف على عدد الطلاب المسجلين بالجامعة.وكذلك يبين الجدول رقم(١٠٨)إجمالي مصادر الإيرادات جامعة هارفارد السنوية التي بلغت ١,٣٥٠مليون دولار،حيث يوضح الجدول أن إيرادات جامعة هارفارد من استثمار الأوقاف حوالي ٣٠٠مليون دولار في عام ١٩٩٣م،أي حوالي٢٣%من إجمالي إيراداتها في ذلك العام.

---

[1] سليمان بن علي العلي،تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية.(مؤسسة انترناشيونال غرافيكس International Graphics الولايات المتحدة،ط١،١٩٩٦)ص٧٥.

[2] جمال بترجي،أمريكا رائدة العمل الخيري في العالم وممتلكات مؤسساتها في هذا الميدان تفوق المائة مليار دولار.(المستقلة ع(٢٢١)الإثنين١٣ أغسطس ١٩٩٨م)ص١٠.

[3] عدنان صوفي،تمويل الجامعات في الدول العربية رؤية مستقبلية(مجلة الأموال ع(٧)أبريل-يونيو١٩٩٨)ص٢٣

الجدول رقم(١٠٦)قائمة بعشر جامعات أمريكية لديها أكبر قيمة للأوقاف عـــــام ١٩٩٢م.

الترتيب	اسم الجامعة	قيمة الأوقاف(مليون دولار)
١	جامعة هارفارد	٥,١١٨
٢	جامعة تكساس	٣,٦٥٥
٣	جامعة برنستون	٣,٠٠٣
٤	جامعة ييل	٢,٨٣٣
٥	جامعة ستانفورد	٢,٤٢٨
٦	جامعة كولومبيا	١,٦٨٣
٧	جامعة إموري	١,٦٥٨
٨	معـــــهد ماستشـــــوتس للتكنولوجيا	١,٥٨٩
٩	جامعة واشنطن	١,٥٣٣
١٠	جامعة تكساس	١,٤٨٣

المصدر:عدنان صوفي،مرجع سابق ٢٣

جدول رقم (١٠٧) ترتيب الجامعات الأمريكية حسب قيمة الأوقاف لكل طالب.

الترتيب	اسم الجامعة	قيمة الأوقاف لكل طـــالب(ألـــف دولار)
١	جامعة برنستون	٤٦٨
٢	جامعة رايس	٣٠٥
٣	معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا	٣٠٠
٤	جامعة هارفارد	٢٩٧
٥	سوارثمور	٢٨٩

المصدر:عدنان صوفي،مرجع سابق ص٢٣

جدول رقم (١٠٨) مصادر إيرادات جامعة هارفارد لعام ١٩٩٣م.

البيان	مليون دولار	النسبة إلى الإجمالي
الدخل من الطلاب	٤٠٧	%٣١,٣
الدخل من الأبحاث المدعومة	٣٢٤	%٢٤,٨

هبات للاستخدامات الجارية	٧٧	٥,٩%
الدخل من استثمار الأوقاف	٢٩٨	٢٢,٨%
مصادر دخل أخرى	١٩٩	١٥,٢%
إجمال الدخل	١,٣٥٠	١٠٠%

المصدر:عدنان صوفي،مرجع سابق ص٢٤.

ولا شك أن المسلم يحس أمام هذه الأرقام الخجل والتقزم،وهذه التجربة الفذة حرية بالدراسة والتأمل والإفادة منها.ومن جهة أخرى فقد أعلن جون ميجور رئيس الوزراء البريطانيا السابق عن نية حكومته لإنشاء شبكة بريطانية عامة من المتطوعين،كما وعد دعم الحكومة المشاريع المؤدية إلى زيادة النشاطات الطوعية،ومضاعفة عدد الأوسمة والألقاب الفخرية التي تمنح عادة للعاملين في المجال الطوعي سنوياً وجعلها ٣٠٠وسام ولقب[١].والحكومة الكندية تتكفل ب٧٠%من المشروع في حالة تأمين القائمين عليه ب٣٠%من المبلغ المطلوب لإتمام المشروع.وفي بعض الدول الاسكندنافية توفر الحكوملت ٨٠%من تكلفة المشروع،سواء كانت مدرسة أو ملجأ للأيتام أم غيرها،على أن يؤمن القائمون على المشروع ٢٠%من المبلغ المطلوب[٢]ويوجد في باقي دول العالم المتقدمة فرصاً مشابهة كثيرة في دعم المشاريع التطوعية.

ومن الحقائق الثابتة أن العمل التطوعي قد ساهم في التنمية في كثير من الدول المتقدمة ويمكن القول أن الفرق بين التقدم والتخلف يكمن في هذا النوع من العمل.والمأمول هنا هو دفع الناس–خاصة في الريف–إلى تقدير قيمة التطوع(سواء البشري أو العيني أو التقدي)وبالتالي استغلاله في تنمية مجتمعهم[٣].

---

[١] بدر ناصر المطيري،مرجع سابق ص١٢٤

[٢] سليمان بن علي العلي،مرجع سابقص٢١٣

[٣] عبد المنعم محمد بدر،تنمية الريف في ضوء التعاليم الإسلامية.مرجع سابق ص٣٩–٤٠

المطلب الثالث:المنظمات غير الحكومية والتنمية الريفية

إن المنظمات غير الحكومية قد فرضت وجودها على خريطة المجتمع بمؤسساته المختلفة باعتبارها شريكاً أساسياً في عملية التنمية.فقد اقتنعت حكومات كثيرة حقيقة كون المنظمات غير الحكومية لها دور هام في عملية التنمية والبيئة في العالم الثالث.وأصبح من المسلم به الآن أن التنمية البشرية المستديمة لا يمكن تحقيقها فقط عن طريق الحكومة أو قوى السوق.وتتيح الشراكة الفعالة فيما بين القطاعات الرئيسية للمجتمع–الحكومة،ودوائر الأعمال،والقطاع الثالث–تعبئة القدرات والمهارات التكميلية لكل من هذه القطاعات.

وكان مقر المنظمات الأهلية التي يتركز نشاطها على التنمية والتي نشأت في المرحلة الأولى بعد الحرب العالمية،يقع بصفة عامة في بلدان الشمال،ثم بدأت مثل هذه المنظمات تبرز في السبعينات في بلدان الجنوب.وبنهاية الثمانينات أصبح دور المنظمات الأهلية من كلا المنطقتين بارزاً في مجال التنمية.فكما يؤكد العديد من الدارسين فإن عقد الثمانينات المعروف في أدبيات التنمية بأنه عقد ضياع التنمية–هو عقد المنظمات غير الحكومية.وذلك عندما أدى زوال وهم حول التنمية التقليدية الانتشارية إلى قيام مجموعات جديدة مهمتها تدعيم المجتمع المدني ومساندة أعمال التنمية المحلية الصغيرة.فقد تزايد الإدراك منذ منتصف السبعينات،وخاصة في أعقاب المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد عام١٩٧٩،بأنه إذا أريد لمشاريع التنمية الريفية أن تؤثر تأثير فعلياً على الفقراء في الريف لا بد من مشاركة فقراء أنفسهم في تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها وذلك باعتبار فقراء الريف أفضل خبراء التنمية.

وجميع الدراسات التي تناولت كيفية تلطيف الفقر تشير إلى أهمية اعتراف أن الفقراء هم أنفسهم أكبر مستأصلي الفقر.وأن المشاريع الهادفة إلى إفادة الفقراء يجب أن تقوم على الاحترام والثقة المتبادلة،لا أن تقوم بالوصاية والنظرة الفوقية [التنمية من أعلى إلى الأسفل] .فالعزلة الطويلة أدت إلى ارتياب فقراء الريف من التدخل الخارجي وهم لا يستجيبون لنهج جديدة ولا يخاطرون باختيار تكنولوجيا جديدة ما لم يقدم لهم برهان

أكيد على الفوائد التي ستحقق.كذلك لا بد من اعتبار ما لذي الفقراء من حكمة تقليدية في شأن ما هو ممكن ومقبول في بيئتهم الثقافية والمادية وإشراكهم في تصميم المشاريع[1]

ولكن كما هو مدرك فإن مجرد الوصول إلى فقراء الريف مهمة عسيرة،فكيف يكون إشراكهم في عملية التنمية من أجل منحهم"فرصة الحياة أفضل؟وقد بينت كثير من الدراسات أن استخدام المجموعات والتنظيمات الريفية هو أفضل من استخدم المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية في تنفيذ الخطط الاستثمارية.لأن هناك فجوة كبيرة في الاتصال بين الفقراء والخبراء-محليين وأجانب-وبين فقراء وممثلي الحكومة.فلا يفهم الفقراء حق الفهم سوى الفقراء.وكما قال مزارع مجهول: ((أنت تريد العثور عليهم-أي الفقراء-لكنك لا تستطيع،لأنك لا تعرف كيف تبحث عنهم. أنت تريد مساعدتهم،لكنك لا تستطيع،لأنك لا تعرف كيف تساعدهم.إنهم حولك في كل مكان،لكنهم يبدون بعيدين كل البعد.أنت تعتقد أنك تفهم لكنك لا تستطيع،لأن قلبك ليس في مكانه الصحيح وعقلك لا يعمل بالطريقة الصحيحة.لذلك أنت تستمر في عمل ما عملته دائماً:إغفالهم وتركهم لمصيرهم)).[2]فإلى جانب تزايد عدد المنظمات غير الحكومية وحجم الموارد التي تعبئها فإن أهميتها تكمن في قدرتها على إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الجماهيرية بكفاءة أكبر في عملية التنمية ومعالجة الفقر[3].ويختلف نهج المنظمات غير الحكومية من التنمية عن نهج الهيئات الحكومية أو مؤسسات دولية مثل البنك الدولي.لكن لا يوجد حتى الآن تحليل شامل ودقيق لهذه الاختلافات.لا شك أن هناك ذخيرة من المعارف التي أصبحت في حكم المبادئ،لكن لا بد من الاعترافات بوجود أوجه قصور ومواطن ضعيف.

وقد أجرى نادي روما مسحاً واسعا لدور المبادرات المحلية في المناطق الريفية[4]ووفقاً لتقديرات سنة١٩٨٥،فقد شارك أكثر من مائة مليون مزارع في مشروعات التنمية التي

---

[1] نجيب صعب،عبد المحسن السديري والتنمية الزراعية والريفية.مرجع سابق ص٧٧

[2] نفس المرجع والصفحة

[3] البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم١٩٩١.ص١٧١

[4] تقرير برتران شنايدر

قامت بها منظمة أو أكثر من المنظمات غير الحكومية[1]فلقد انتشرت في المناطق الأكثر من العالم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا أعداد كبيرة من المشروعات التنموية الصغيرة في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم أنشأها منظمات غير حكومية وهيئات مستقلة وجماعات المزارعين والمجتمعات القروية،ويشهد هذه الاتجاه نمو سريعاً،فليس هناك شك في أن هذه الجهود سوف يتسع نطاقها حيث ستتناقل الألسنة وبسرعة أبناء القرى التي عادت إلى الازدهار،وسوف تصل هذه الأنباء إلى أقصى القرى الواقعة في الصحارى والغابات بل وفي الجبال .

ففي زمبابوي استخدمت الحكومة تجربة مجموعات (Silveira house) كنموذج لمبادرة رئيسية في التنمية الريفية عبر البلد كله .[٢]

ويرجع الاهتمام المتزايد بدور المنظمات غير الحكومية في التنمية بكونها تتميز عن غيرها نسبياً بعديد من المزايا التي تؤهلها لهذا الدور والقيام به بفاعلية كبيرة ويمكن تلخيص ما يذكره الباحثون من مزايا [النسبية]فيما يلي:

١-تميل المنظمات غير الحكومية لأن تكون أكثر مرونة وأقل بيروقراطية ،لذلك فهي أسرع في تقديم الخدمة وتسهيل الحصول عليها في الوقت والتكلفة المناسبة ،وتتعاظم قدرتها على الاستجابة إذا كانت منظمات قاعدية أو شعبية (Grass roots organizations)

٢-أنها قريبة من الإنسان العادي في المجتمعات ،مما يجعلها أقدر على التعرف على الاحتياجات الحقيقية والتعبير عنها ،بما في ذلك حاجات أكثرهم فقراً .

٣-أنها تتميز بالشفافية حيث أن لها موظفين متحمسين بعيدين عن الرشوة واستخدامات السيئة في الموارد المالية .

٤-أنها تتمتع بالقدرة على الاستمرارية في العمل بينما تواجه الحكومات القصور في الموارد.

٥-لها القدرة في خلق أنماط جديدة في تقديم الخدمات .

---

[١] برتران شنايدر مرجع سابق ص

[٢] تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٩٥.

٦-أنها تلعب دوراً فعالاً في تمثيل الجماعات والفئات المختلفة في المجتمع وتتبنى مصالحهم وأهدافهم والدفاع عنها.

وبالرغم من تنوع مجالات عمل المنظمات الأهلية إلا أنه من الممكن رصد ثلاث مجالات عمل لهذه المنظمات :[1]

النوع الأول :منظمات لا تزال تمارس بـ((الدور الاسعافي التقليدي ،وهي تلك المنظمات التي تقدم المساعدات الاجتماعية أو المادية المباشرة للفقراء والمعوزين والمعوقين اعتماداً على المفهوم التقليدي الخيري.

وحيث هي كذلك فهي لا تساهم كثيراً في خلق الإنسان المبادر والمشارك في العملية التنموية .فالمنظمة تتكون من الأغنياء القادرين على إعطاء الجهد والمال للفقراء الذين لا بد وأن يظلوا هكذا .

وهذا النوع من المنظمات هو الصنف الغالب في المنظمات الأهلية العربية كما يوضح الجدول التالي :

جدول رقم(١٠٩)نسبة جمعيات المساعدات الاجتماعية التي تستهدف الفقراء في بعض الدول العربية .

القطر	%	القطر	%
لبنان	٤٥,٠	الكويت	٧٨,٢
الأردن	٣٧,٦	البحرين	٣٣,٣
سوريا	١٩,٦	الإمارات	٣٠,٨
الضفة الغربية وغزة	٦٣,٩	اليمن	٤٢,٦
مصر	٣١,٤		
تونس	٩,٨		

المصدر :أماني قنديل ،المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية .ص١٤.

---

[1] أماني قنديل ،المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية ص١٤.

النوع الثاني :منظمات تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية وأنشطة إغاثية للفئات المحتاجة من السكان .وتفيد دراسة ((USAID)) إلى أن الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات الأهلية في مصر ،كان يستفيد منها حوالي ٤,٥مليون شخص في عام (١٩٨٢)كما أن المصروفات على الخدمات الصحية كانت تصل إلى ٣٥%من إجمالي إنفاق المنظمات الأهلية في ذلك العام .وقد ارتفعت أرقام المستفيدين إلى حوالي ١٤ مليون في عام ١٩٩٢.[١]وتفسير هذا الارتفاع الملحوظ في حجم الخدمات الصحية التي تقدمها المنظمات الأهلية يعود بصفة أساسية إلى تدهور مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة ممثلة في المستشفيات العامة ،والتراجع التدريجي للخدمات المجانية التي تقدمها هذه المستشفيات تأثراً بسياسة تخفيض الإنفاق على الخدمات العامة وفق سياسات التكيف الهيكلي[٢].فجدير بالذكر أن الدول التي طبقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد حققت -وما زالت تحقق- نتائج مخيبة للآمال ،كما شهدت به وثائق المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية .فالبلدان التي نفذت برامج تكيف هيكلي قوية في إفريقيا حققت متوسط معدل نمو سلبي يبلغ -١,٥٣%خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٧،بينما كان متوسط معدل النمو في البلدان التي نفذت برامج تكيف هيكلي ضعيفة ١,٢%،وكان المتوسط ٣,١% في البلدان التي لا تنفذ برامج للتكيف الهيكلي .[٣]

النوع الثالث:منظمات تسعى إلى تقوية الاستقلال الذاتي الاقتصادي للفئات المحتاجة من السكان،من خلال تدريب وتأهيل وفرص عمل ،وهي تسعى للتأثير في عملية التنمية وفي السياسات العامة المرتبطة بها .أي تلك المنظمات التي انتقلت من دور الرعاية إلى دور التنمية وتعزيز القدرات .

وجدير بالإشارة أن المنظمات الآخذة في النمو الآن شديدة التخصص في مهامها وأهدافها.

---

[١] أشرف حسين ،الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر .((تحرير)عبد الغفار شكر ،(الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (مركز بحوث العربية ،القاهرة ،ط الأولى ،١٩٩٧)ص٦٠.

[٢] نفس المرجع والصفحة.

[٣] مصطفى مجدي جمال ،المشاركة الشعبية في التنمية ،قضايا وآفاق (تحرير)عبد الغفار شكر ،المرجع السابق ص ٣٤.

ومن ناحية أخرى فإنه لا يوجد لحد الآن سوى دراسات متواضعة عن أوجه نجاح المنظمات غير الحكومية وفشلها في إسهامها في قضايا التنمية الريفية .

ففي الواقع لا يوجد في الوقت الراهن تقدير دقيق لأعداد الفلاحين والريفيين الذين يستفيدون من أنشطة المنظمات غير الحكومية ،بل وحتى لا تتوفر آلية لمعرفة ذلك .غير أن العنصر المحدد لدور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية هو مدى تأثيرها على عوامل الإفقار ،ومدى إسهامها في خلق عوامل حقيقية للتنمية.[1]

وفيما يلي نتناول بعض القضايا التي تبرز لنا دور المنظمات غير الحكومية في التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة.

١-الوصول إلى الأشد فقراً :

تؤكد الدراسات حول هذه المسألة أن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تمد يدها إلى الفئات التي تجد الحكومات صعوبة كبيرة في تقديم المساعدة لها،بحيث تعمل عادة مع سكان المناطق الريفية ،حيث الخدمات الحكومية ضعيفة أو غير موجودة .

والمنظمات الأهلية بدورها أكثر فاعلية في الوصول إلى الفقراء الذين يملكون بعض الأصول وأقل فاعلية في الوصول إلى البالغي الفقر الذين يملكون القليل من الأصول أو لا يملكون شيئاً منها .ومثلما أوضحت إحدى الدراسات فإن ((تقديم الائتمان أو توفير الري أو المنافذ التسويقية لصغار الزراع أسهل من توفير الأراضي ،والمهارات الزراعية والثقة للمعدمين))[2]كما توصلت دراسة تناولت (٣٠)منظمة وسيطة ناجحة في أمريكا اللاتينية إلى أنها أفادت بصفة عامة ((الفقراء المتوسطين))الذين يندرجون في الخمسين الثالث

---

[1] أنظر :برتران شنايدر مرجع سابق الفصل الثالث.

[2] معهد الموارد العالمية مرجع سابق ص٢٧١.also see:

Idriss Jazairy et.al op.cit PP.٣٤٧-٣٥٠.

والرابع من نطاق الدخل ،وإن كانت أسر فقيرة عديدة تعتبر من المستفيدين غير المباشرين.[1]

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣إذا كانت برامج الحكومة وبرامج المعونة الرسمية تفشل عادة الوصول إلى أفقر نسبة ٢٠%من فئات الدخل ،فمن المرجح ألا تصل معظم تدخلات المنظمات غير الحكومية إلى أفقر نسبة ٥-١٠.[2]ومن سهل عادة عند تقديم المساعدة في المناطق الريفية مساعدة من لديهم أرض منتجة .[3]

وقد نجح عدد قليل من المنظمات الأهلية في مساعدة البالغي الفقر .ومن الطرق التي يمكن الوصول بها حتى إلى أفقر الفقراء هو جعل النشاط يشمل كل من يقيم في مناطق معينة.[4]

٢-حشد جماهير الفقراء حول قضاياهم.

إن عمال الحضر منظمون ويستطيعون ممارسة الضغط للحصول على غذاء رخيص وأسعار أقل للسلع الريفية ،في حين أن معظم فقراء الريف غير منظمين ،فهم مبعثرون ،وأميون ،وفقراء ،ومشغولون بأن يحصلوا بالكاد بعض أسباب الرزق .ومن الصعب بالنسبة لهم أن ينظموا أنفسهم لموازنة المصالح الحضرية .وفي داخل المناطق الريفية أيضاً من الصعب على العمال أن يواجهوا أرباب العمل طلباً .وفي مثل هذه الظروف ،فإن الصراع ضد الفقر هو صراع من أجل السلطة السياسية والمادية .وعلى حد تعبير المزارع الفلبيني :((الأثرياء المنظمون جيداً هم وحدهم القادرون على استخدام الحكومة كأداة لهم ،أما نحن فإن معظمنا معزول عن الآخر كما أننا غير منظمين .لذلك فإن الحكومة ليست أداة لنا بل سيداً ....ولم يعد أمامنا سوى شي واحد :أن نعترف بأننا أدنى من الأغنياء من حيث القوة الاقتصادية والسياسية ،وأن ندرك أيضاً أن هناك شيئاً واحداً في صالحنا يتمثل في عددنا وهذا ليس كافياً. فعلينا أن نضفي عليه كيفاً جديداً عن طريق التنظيم .فإذا

---

[1] معهد الموارد العالمية مرجع سابق ص ٢٧١.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٩٦.

[3] نفس المرجع والصفحة.

[4] نفس المرجع والصفحة.

تصرف كل الفلاح بمفرده فلن يكون باستطاعته أن يناضل بفعالية من أجل قوته .وعندما نتغلب فقط على عزلتنا ونتوحد سنصبح أقوياء))[1].

ويقول محبوب الحق :((لقد علمنا التاريخ درساً واحداً على الأقل هو أن الفقراء والضعفاء يتعرضون للاستغلال ما لم يكونوا منظمين .ولا يستثني من ذلك نظامنا العالمي الراهن فكثيراً ما رأينا فقرنا وضعفنا يستغلان باسم مبادئ عظيمة طنانة ...بيد أنه لا جدوى من النحيب ،فليس هناك استغلال يمكن أن يستمر طويلاً دون التعاون الضمني من جانب من يقع عليهم الاستغلال أن نكون قد سمحنا لأقلية في العالم المتطور بأن تشكل الرأي العالم العالمي لفترة زمنية طويلة للغاية .فإذا كان هناك أي خطأ فهو بوضوح خطأنا نحن))[2]وتاريخ الحركة النقابية في العالم دليل واضح لأهمية وضرورة الضغط والتقليل السريع من الفقر، الذي حدث في الدول المتقدمة خلال الخمسين عاماً الماضية، يرجع جزئياً إلى حقيقة أن عدد متزايد من الناس استطاعوا المطالبة بحقوقهم.

وليس هناك بديل فعال آخر لتمكين الفقراء من أن يعبئوا أنفسهم وأن ينظموا أنفسهم ،لكي يطالبوا بالسيطرة .

والمنظمات غير الحكومية تساعد فقراء الريف في تنظيم أنفسهم وتحمل مسئولية قضية التنمية .وتقوم هذه المنظمات بلفت الانتباه إلى أي تحيز تمارسه الدولة في توزيع الخدمات ويأتي على حساب الريف،وضد الفساد في البيروقراطية الحكومية وخداع الوسطاء والمساوئ التي يرتكبها كبار ملاك الأرض ،وكل المستغلين الجشعين والقراصنة الذين تسد أعمالهم الطريق أمام التنمية.

والمنظمات غير الحكومية حتى تتمكن من تحقيق ذلك ،يتعين عليها أن تعبئ الفلاحين والمعدمين وكل الفئات المهمشة ليشكلوا جماعة ضغط حقيقية .

وفي الحقيقة فإن منظمات أهلية عديدة تعمل في الدفاع عن حقوق الفقراء في المناطق الريفية ومساعدة الفلاحين الذين يحاولون الاحتفاظ بالأرض أو إثبات حقوقهم في زراعة المساحات غير المستغلة والاستقرار عليها :((وفي الغالب فإن هذه الإجراءات القانونية تمثل

---

[1] برتران شنايدر مرجع سابق ص١١٣.

[2] محبوب الحق؛ ستار الفقر ص١١٢.

الأمل الوحيد لدى فقراء الريف في العالم لإزالة العقبات التي تعترض حقهم في التنميــــة، والتي تنشأ عن الجمود البيروقراطية وسوء استخدام السلطة والفساد البالغ ،وهذا الوعـــي الجديد الذي يرى أنه من الممكن العمل دفاعاً عن حقوق الإنسان مـــن خـــلال النظـــام القانوني قد يؤدي إلى أن تصبح المنظمات غير الحكومية في دول الجنوب جماعات ضغـــط قوية .وقد تكون هذه خطوة حيوية في طريق تطويرها في المستقبل))[1]

وفيما يلي نقتبس بعض الفقرات من خطاب أرسله سبعة عشر من صغار الفلاحـــين من ولاية "بارابيا"البرازيلية إلى رئيس البرازيل وإلى آخرين من كبار المسئولين.[2]

((وهذا الخطاب يهدف إلى تعريفكم بما يجري لنا هنا،إننا فلاحون نزرع أرضاً قريبـــة من ((موسانجا))في مزرعة ((سالاموجو))ولا يعلم أحد في الوقت الحاضر من الذي يملـــك هذه الأرض ..ومنذ أن جرى طردنا من إقطاعية أخرى قررنا أن نستوطن هذه القطعة من الأرض التي لا يشغلها أحد ،فنحن لا يمكن أن نبقى بلا مأوي ونتحول إلى مشردين وقـــد احتفظنا بحيازة الأرض لمدة خمس سنوات حتى جاء رجل يدعى ((مانويل اوليرا داكوستا))

فاستقر على أرضنا ليعمل فيها ويزرعها بقصب السكر وأمرنـــا أن نرحـــل ،نحـــن مستعدون للقتال لكي نبقي هنا لأننا لا نريد أن نموت ،ولا نريد أن نغادر هذا المكان حتى لا يموت أطفالنا جوعاً ،إن حقنا في الاستفادة من الأرض يضمنه القانون الفيدرالي الـــذي ينص على أن أي فلاح يعيش على قطعة من الأرض فإنه يمتلك حق فلاحتها والبقاء فيـــها)).

٣-توفير الائتمان للفقراء

التمويل عنصر أساسي في إحداث التنمية الريفية .ولكن كثيراً ما يزعم أن الفقـــراء. يمثلون مخاطرة سيئة فيما يتعلق بالحصول على الائتمان ،ونادراً ما تكون المصارف مستعدة في منح المبالغ الصغيرة التي يحتاج إليها الفقراء. والمنظمات غير الحكومية تمنح ائتمانـــات صغيرة بتكلفة منخفضة إلى أشد الناس فقراً. ومعدلات السداد في هذه الديون مرتفعة جداً

---

[1] برتران شنايدر .مرجع سابق ص١٧٠.

[2] نفس المرجع ص١٦٩-١٧٠.

،بحيث تتجاوز في غالب ٩٠%وقد برهنت هذه التجارب أن الفقراء الريف يمكن التعامل معهم مصرفياً ،وأن مشكلتهم هي عدم إمكانية حصولهم على الائتمانات[1]

ولكن مما لاشك فيه أن المنظمات غير الحكومية ليست في وضع يمكنها من أن تحل محل الحكومات أو المصارف التجارية والمتخصصة فيما يتعلق بتوفير الائتمانات ففي بنغلاديش لا توفر جميع المنظمات غير الحكومية بما فيها مصرف غرامين سوى ٠,٦%من مجموع الائتمانات .

الجدول رقم (١١٠)حصص ائتمانات المنظمات غير الحكومية من مجموع الائتمانات المقدمة (نسبة مئوية)

البلد	السنة	حصة ائتمانات المنظمات غير الحكومية
كينيا	١٩٩٠	١,٦
بنغلاديش	١٩٩٠	٠,٦
كوستاريكا	١٩٩٢	٠,٢
الفلبين	١٩٩٠	٠,١

المصدر :تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص٩٤.

٤-تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ:

إن نسبة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تأسست استجابة لحالات الطوارئ الناجمة عن مجاعات أو حروب أو زلازل أو فيضانات ولم يبدأ نشاطها إلى برامج التنموية إلا في مرحلة لاحقة. وهذه المنظمات معروفة تقليدياً بنزعتها الإنسانية ونشاطها في مجال الإغاثة :فهي تتحرك بسرعة إلى الخطوط الأمامية حين يظهر ظرف طارئ ،سواء كان مجاعة ،أو هجرة إجبارية أو كارثة طبيعية أو بشرية .وتعترف الحكومات والمنظمات الدولية على السواء بمرونة تلك المنظمات وسرعة تدخلها وإخلاص العاملين المتطوعين بها بحيث صارت تدعوها الآن فوراً كلما ظهرت الحاجة إليها في أي بقعة من العالم.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ص٩٥.

وعلى أي حال يمكن أن ندرك جيداً محدودية فعالية مساعدات الإغاثية فمع ضرورها في أوقات الكوارث إلا أنها لا تتعامل سوى مع نتائج المشكلات.ومن النادر أن تؤثر على الأسباب الجذرية للجوع أو الفقر وفي كثير من البلدان العالم الثالث لا يعتبر الفقر والجوع هو الاستثناء بل القاعدة .وتعتقد منظمات غير الحكومية عديدة أن جذور التخلف يجب مواجهتها بمجرد اتخاذ إجراءات الطوارئ ،وحينئذ فقط تبدأ المعركة الحقيقية .[1]وتبعاً لذلك اتجهت معظم المنظمات غير الحكومية الشمالية إلى أنشطة التنمية طويلة الأجل بما في ذلك التعليم والتدريب والمساعدة في تنمية أساليب الزراعة وتقديم العناية الطبية للمناطق الريفية.

وتلقى نتائج المسح الميداني الذي قام به نادي روما،والذي شمل (٢٧٧)مشروعاً للتنمية ،الضوء على هذا الاتجاه .فالأغلبية الساحقة من المشروعات التي درست (٢٥١)مشروعاً –كانت تستهدف تلبية احتياجات التنمية في عدد من القطاعات المختلفة تشمل الزراعة والمياه والصحة والتعليم ،بينما ارتبط ٢٦مشروعاً ببرامج منح مساعدات بحتة[2].

وبصفة عامة ورغم أن أكثر المنظمات غير الحكومية كفاءة لا تستطيع ملئ كل الثغرات التي يتركها القطاعات التجاري والعام .[3]فإن الاتجاه العام لأداء المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية هو اتجاه إيجابي.

وباختصار فإن هناك الكثير مما يمكن تعلمه من المنظمات غير الحكومية في إنشاء شبكات الإمداد بالمياه، وتوفير الوقود الملائم محليا، وصنع الأفران الموفرة للوقت،وإتاحة أدوات وتقنيات إنتاجية أفضل، وتسهيل الوصول إلى الأراضي والتمويل، وتحسين البنية الأساسية للنقل المحلي وتوفير وسائل مناسبة للمواصلات.

ورغم أن التعاون والأعمال الخيرية من القيم الراسخة في العالم الإسلامي وذلك من خلال فرائض الزكاة والصدقات .....الخ وعلى الرغم من شيوع بعض أنماط العلاقات الزراعية التي يلجأ إليها الفلاحون مثل ((تبادل العمل))و((وتبادل الأرض))كوسيلة فعالة

---

[1] برتران شنايدر .مرجع سابق ص١٥٧.

[2] نفس المرجع ص١٥٨.

[3] البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٧١.

في سبيل الاستغلال الأرض والحصول على الاحتياجات الأساسية -ويستخدم الريفيون في بعض المجتمعات الإسلامية مصطلح ((العونة))للإشارة إلى مثل هذا النوع من العلاقات- إلا أنه يلاحظ القصور الواضح اتجاه المشاركة والتطوع في الريف الإسلامي *.فالمناطق الريفية في الدول الإسلامية تعاني الخلو النسبي للمؤسسات الأهلية للريفيين التي تسعى إلى تحقيق التعاون لمواجهة المشاكل وتحسين مستويات المعيشة .على الرغم من أن نمط العلاقات الاجتماعية الريفية يتميز بالتآزر والتضامن ،مما يهيئ البيئة الملائمة لخلق مثل هذه الأنماط من المؤسسات الأهلية والتي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في مجال التنمية الريفية :

وعلى سبيل المثال لا الحصر في مصر ووفقاً للمؤشرات الإحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية في عام ٨٩-١٩٩٠فإن ٦٨,٣٠%من الجمعيات الأهلية كانت تعمل في المدن والحضر عموماً (في القاهرة وحدها ٢٦,٨%)و٢٧,٨٣%منها كانت تعمل في الريف، ٣,٨٤% في المجتمعات الصحراوية والمستحدثة .[1]

وفي بنغلاديش التي يعمل فيها ما يزيد على عشرة آلاف منظمة وطنية غير الحكومية تتمركز المنظمات غير الحكومية حول دكا وفي ثلاثة مراكز حضرية أخرى .وتعمل المنظمات غير الحكومية المتخصصة في الصحة وتنظيم الأسرة في حوالي (١٣٠٠٠)قرية من بين(٨٠,٠٠٠)قرية معترفة بها رسمياً .ولاتصل المنظمات غير الحكومية التي تنفذ برامج الائتمان القوية ،ومن بينها (٤٠٠)فرع للبنك غرامين ،إلا إلى ما يقدر بـ٦ في المائة من السكان الذين هم تحت خط الفقر [2].

---

* يلاحظ عدد من الباحثين أن روح التعاون والمشاركة التي كانت أكثر شيوعا من قبل قد تضاءلت الآن في أغلب مناطق العالم.وبصفة خاصة فإن المسئوليات التقليدية للأثرياء تجاه من هم أكثر فقراً قد تقلصت في عديد من الأقطار النامية :"فقد انزوى تخزين الأثرياء للطعام،لتقديمه للجميع في الأوقات السيئة في نيجيرياء،وكذلك في البنغال الغربية".(تشامبرز،التنمية الريفية،ص١٥٧).ويقول علي فهمي مؤكداً هذا الرأي :"أن أغنيائنا الحاليين لن يتبرعوا لأنهم مقاولون وليسوا كأغنياء الماضي،حيث كان أغنياء الماضي من المستثمرين فقد أنشئوا الجمعية الإسلامية ،وكان المسئول عن التمويل طلعت حرب قبل إنشاء بنك مصر بثلاثين عاماً.وكان المسئول عن التثقيف محمد عبده.وهؤلاء هم الذين تبرعوا لإنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨".(عبد الغفار شكر(تحرير) مرجع سابق،ص٢٨٨).

[1] أشرف حسين ،الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر (تحرير)عبد الغفار شكر مرجع سابق ص٥٥.

[2] أوبري ويليامز.مرجع سابق ص٣٢،البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١ص١٧١.

وذلك رغم أنه ليس من السهل دائماً الحصول على تقسيم دقيق بفرق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في التنمية الريفية وتلك العاملة في المناطق الحضرية والضواحي ومدن العشش .[1]

ومن بين أسباب ضعف هذه المؤسسات في البلدان الإسلامية مما تعانيه هذه المؤسسات من التدخل الحكومي في تسيير أنشطتها .فكثير من الحكومات الإسلامية تضع العراقيل أمام الريفيين عندما يحاولون تنظيم أنفسهم واعتمادهم على أنفسهم نظراً لتخوفها استخدام هذه التنظيمات لأغراض السياسية .وكما قيل فإن دول العالم الثالث تتمسك بواحدة فقط من مهام الدولة المفترضة وهي احتكار العنف .وهي تمارس هذا العنف على المنظمات غير الحكومية .

---

[1] برتران شنايدر ،مرجع سابق ص١١٩.

المبحث الخامس:دور المرأة في التنمية الريفية.

مقدمة:

إن الحديث حول المرأة ليس ترفاً فكريا ونقاشا سوفسطائيا،إنما هـو حديـث في موضوع له تأثير مباشر على كل فرد في المجتمع.وعلى حياة المجتمع ومسـتقبلة.ولذلـك حظي موضوع المرأة باهتمام متزايد من الباحثين ومن الدوائر الرسمية المحليـة والإقليميـة والدولية ومن المنظمات غير الحكومية.وفي إطار التنمية البشرية المستديمة يصبح الاهتمـام بالمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة وبدورها الاجتماعي والاقتصـادي جـزءاً أساسياً في عملية التنمية.

ومن البديهي أن مثل هذا الموضوع أوسع من أن يستوعبه مثل هذا الطـرح.وإنمـا نطمح أن نعرض الموضوع حسب الحيز المتاح وحسب ما يتطلبه البحث.وفي ضوء ذلـك سنعرض الموضوع على النحو التالي:

المطلب الأول: عمل المرأة في الإسلام.

المطلب الثاني:واقع المرأة الريفية.

المطلب الثالث:تعزيز مكانة المرأة الريفية.

المطلب الأول:عمل المرأة في الإسلام.

جاء الإسلام لرفع الظلم عن بني البشر، مهما اختلفت أجناسهم وأعراقهم وألوانهم ومللهم.لقد كان ظهور الإسلام حدا فاصلا في حياة المرأة نقلها من العبودية والملكية والهوان إلى الحرية والكرامة وعدل الإسلام،فقد كانت قبلة لا قيمة لها إذا سلمت من الوأد وهي طفلة كانوا يضنون عليها بالنفقة،أو تملك لأول طالب يكون له عليها مطلق التصرف حتى ليبيعها للغير وتورث بعده.

فلما جاء الإسلام أصبح للمرأة كامل الاعتبار،وأعطتها الشريعة عدل ما عليها من الواجبات حقوقا،وحققت لها المساواة التامة مع الرجل:

- في الإنسانية.
- وفي التكليف.
- وفي الجزاء .

ففي مساواتها مع الرجل في الإنسانية يقول عز وجل:﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء﴾.[1]

﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾.[2]

﴿فجعل منه الزوجين الذكر والأنثى﴾.[3] وقال الرسول صلى الله علية وسلم :((إنما النساء شقائق الرجال)).وفي التكليف يقول عز وجل﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إن الله عزيز حكيم﴾.[4] ﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات ... إلخ الآية﴾.[5]

---

[1] سورة النساء الآية(١).

[2] سورة الروم الآية (٢١).

[3] سورة القيامة الآية (٣٩).

[4] سورة التوبة الآية (٧١).

[5] سورة الأحزاب الآية (٣٥).

أما المساواة في الجزاء فيقول عز وجل:﴿ من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ﴾.[1]﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ،بعضكم من بعض ﴾.[2]﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيرا﴾[3].

و لم يحمل الإسلام مسؤولية الخطيئة الأولى على المرأة وحدها بل وأشرك معها الرجل، أي على آدم وزوجته،قال تعالى:﴿ وقلنا يا آدم أسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين،فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه﴾.[4] ﴿ فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوءاتهما﴾.[5]

بل وخص اللوم على آدم وحده في بعض المواضع كقوله تعالى:﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾.[6]

وأنكر الإسلام مفهوم تدني قيمة المرأة الذي كان سائداً قبله فقال تبارك وتعالى:((وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم،يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون)).[7]ولا يمكن إنكار ما حاق فعلا–ومازال يحيق–بالمرأة المسلمة من ظلم وأوضاع فاسدة،فهناك من يكلفها فوق طاقتها،ولا يرحم ضعفها،وهناك الآباء القساة والأزواج الجهلة الذين يضربون بناتهم وأزواجهم ضرب غرائب الإبل،وهناك من يهملون المرأة إهمالا تاما،ويهدرون حقوقها ويصف الشيخ محمد الغزالي هذه الحقيقة بقولة:((إن هناك صورة قاتمة لأحوال المرأة في بعض المجتمعات – بل وفي كل المجتمعات –تجعل الفزع منها يغري بالفرار إلي أي وجهة. صورة امرأة تلهث وراء رجل يمتطي دابته. أو صورة امرأة تأكل ما بقي من فضلات الغذاء بعد شبع غيرها. أو صورة فتاة مقهورة الإرادة تتزوج ممن تكره.أو محزونة

---

[1] سورة النحل الآية (٩٧).

[2] سورة آل عمران الآية (١٩٥).

[3] سورة النساء الآية (١٢٤).

[4] البقرة الآية (٣٥،٣٦)

[5] سورة الأعراف الآية (٢٠).

[6] سورة طه الآية (١٢١)

[7] سورة النحل الآية (٥٨،٥٩).

فاقدة الميراث،لأن أهلها بطريقة ما حرموها ارثها.أو صورة بلهاء صفر العقل لا تعرف من علوم الدين و لا من علوم الدنيا شيئاً.أو أنه لا وزن لحياتها ولا لجهدها ولا لرأيها،لأن البيئة التي أنبتتها جعلتها كذلك،شخصاً كلا على مولاه أينما يوجه لا يأت بخير! هذه الصورة التي التبست بأوضاع المرأة في بعض المجتمعات،وحسبها المغفلون ديناً وما هي بدين،بل هي رذائل ومحرمات يسخطها رب العالمين...هذه الصورة هي التي أطاشت الألباب القاصرة،ودفعتها إلى الأخذ من الحضارة الحديثة دون تبصر.ونحن نغار على مكانة المرأة المسلمة،ونريد أن تسلم من لوثات عبيد الغرب،كما تسلم من لوثات الجامدين المقلدين بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير)).[1]

والإسلام بعد أن أعلن موقفه الصريح من إنسانية المرأة وأهليتها وكرامتها،نظر طبيعتها وما تصلح له من أعمال الحياة،فأبعدها عن كل ما يتناقض تلك الطبيعية،أو يحول دون أداء رسالتها كاملة في المجتمع،ولهذا خصها ببعض الأحكام عن الرجل زيادة أو نقصاناً.كما أسقط عنها-لذات الغرض -بعض الواجبات الدينية و الاجتماعية كصلاة الجمعة،ووجوب لبس ملابس الإحرام كالرجل في الحج،والجهاد في غير أوقات لنفير العام.وغير ذلك،وليس في هذا ما يتنافى مع مبدأ مساواتها بالرجل في الإنسانية و الأهلية والكرامة الاجتماعية[2]. وأما الدرجة التي فضل لله الرجل بها على المرأة في قوله تعالى :﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم..﴾.[3]

فهي مقابل قوامة الرجال التي تتحدد في حمايتهم للمرأة و المحافظة عليها،وتأمين حقوقها الاجتماعية و الاقتصادية وعدم الإضرار بها. وهذه القوامة محددة أن تكون بالمعروف. ومهمة المرأة الفطرية والأساسية هي توفير الاستقرار وطمأنينة لنفسها ولزوجها وأفراد أسرتها،وهي مهمة جداً خطيرة لا يستهين بشأنها إلا كل مستهتر ألغى عقله وخالف فطرته،فالمرأة هي مصنع الرجال،وهي التي إن استقامت استقام أمر الأمة كلها.وصدق هربرت سبنسر عندما قال: ((إذا فهمت المرأة كل ما يحتويه العالم المنزلي

[1] محمد الغزالي،ركائز الإيمان بين العقل والقلب (دار الاعتصام،ط ٦،١٣٩٩ =١٩٧٩ ص٢٣٧-٢٣٨.

[2] مصطفى سباعي: المرأة بين الفقه والقانون. (المكتب الإسلامي،ط.٦، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤)ص٤٢.

[3] سورة النساء الآية (٣٤).

لما رضيت عنه بديلاً))[1].ومن اللطائف القرآنية ما لحظ أئمة الفقه و التفسير ((أن البيوت مضافة إلى ضمير النسوة في قوله تعالى :﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾.[2]وفي قوله تعالى:﴿واذكرن ما يتلى في بيوتكنّ من آيات الله والحكمة﴾.[3]وقوله تعالى :﴿وقرن في بيوتكن﴾.[4]مع أن البيوت للأزواج لا لهن. وخرجوا من ذلك بأنها ليست إضافة "تمليك"بل إضافة "الإسكان" تقررت لاستمرار لزوم المرأة البيت إلا لحاجة حتى أضيف إليها)). وفي المفهوم الاقتصادي فإن المرأة العاملة هي التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها. ويمكن أن تقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كأم وزوجة إلى جانب دورها كعاملة أو موظفة والعمل حق من حقوق المرأة،بحيث يناسب مع فطرتها و طبيعتها ولا يعرضها للأذى،أو يضطرها لتجاوز حدود الشريعة قال تعالى: ﴿للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن...﴾.[5]وأخرج أبو نعيم عن عبد الله بن ربيعة الأنصاري،قوله الذي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ((علّموا أبناءكم السباحة والرمي، ولنعم لهو المؤمنة مغزلها)).[6] وأخرج الخطيب في "تاريخه"عن ابن عباس،يرفعه: ((زينوا مجالس نساءكم بالمغزل)).[7]

ويرى فقهاء الشريعة أن حكم العمل للمرأة هو إباحة،لأن المرأة مكفية المؤونة،لأن نفقتها على زوجها إن كانت ذات زوج،وسواء كانت غنية أو فقيرة،فإن لم تكن ذات زوج فنفقتها على أبيها إن لم تكن ذات المال،فإن لم يكن لها أب فنفقتها على أخيها أو من تلزمه نفقتها.[8]ويرى زيدان أن المرأة لها حق في الضمان الاجتماعي إذا كانت فقيرة لا

---

[1] السيد عبد الفتاح العفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر.(دار الفكر العربي، القاهرة،١٤١٦هـ/١٩٩٦) ص٢٣

[2] سورة الطلاق الآية (٣٠)

[3] سورة الأحزاب الآية (٣٤)

[4] سورة الأحزاب الآية (٣٣).

[5] سورة النساء الآية (٣٢).

(٧) رواه ابن منذر في المعرفة والديلمي وسنده ضعيف. العجلوني؛ كشف الخفاء ٨٨/٢. والحديث له شواهد تقويه.

[7] الإمام الخطيب البقدادي؛ تاريخ البقداد أو مدينة السلام. دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان) ج٢/ص٣٥٢. والحديث ضعيف لأن فيه محمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران.

[8]عبد الكريم زيدان؛ المفصل في أحكام المرأة. (مؤسسة الرسالةن بيروت،ط.١،١٤٢١/١٩٩٢) ص٢٨١.

مال لها،وإن كانت قادرة على الكسب،لأن مجرد الأنوثة عجز،كما قال الأحناف.وذلك بعكس الرجل الذي لا يتمتع بالضمان الاجتماعي مادام يقدر على العمل[١].

وإقرار الإسلام لهذا الحق للمرأة لا ينطوي على تجاهل لطبيعتها وإنما شرط ممارسته أن يكون عملها مناسبا لطبيعتها وملائما لفطرتها.ووضع فقهاء الشريعة ضوابط معينة لعمل المرأة خارج بيتها هي.

-تجنب الاختلاط والخلوة.

-إذن وليها من أب وزوج.

-الالتزام بالزي الشرعي الإسلامي.

-ألا يستغرق العمل جهدها ووقتها أو يتنافى مع طبيعتها ووظيفتها.

وهكذا فكل عمل يحتاج من المرأة الخروج من منـزلها فإنه ينظر فيه إلى ما يؤمنه من فائدة وما يسببه من أخطار،فإن غلبت فيه الفائدة جاز،وإلا لم يجز.

والدين ينادون بخروج المرأة للعمل في الخارج لا يقيمون لأمر البيت وزنا.وقد نسي هؤلاء أن خروج المرأة للعمل في ديار الغرب له ظروفه الخاصة،إذ غلبت الثورة الصناعية الأوضاع هناك،وحطمت الأسرة واضطرت المرأة أن تتبع أماكن العمل وأن تهاجر إلى المصانع في المدينة.لتقتات وأطفالها،وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى التي أودت بحياة عشرة ملايين من شباب أوربا وأمريكا،فبقيت النساء بلا عائل.[٢]والرذائل التي نجمت عن خروج المرأة وسفورها والكوارث التي حلت بالحياة الأسرية في الغرب معروفة للجميع.مما يستدعى ضرورة الالتزام لضوابط السلوك وقيم الأخلاق الإسلامية.ورحم الله محمد الغزالي القائل :((لا نريد أن ننقل المرأة من عهد الحريم إلى عهد الحرام)).[٣]((ولا نريد من أحد أن يخيرنا بين شرين)).[٤]وجدير بالذكر أن موقف الاقتصاد من عمل المرأة قد لقي انتقادات قوية ولادعة من قبل الاقتصاديين.فهذا المفهوم لم يأخذ في الاعتبار ما يعرف

---

[١] نفس المرجع والصفحة.

[٢] انظر حول هذا الموضوع .كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،سيكلوجية المرأة العاملة (دار النهضة العربية، بيروت ،١٤٠٤=١٩٨٤.

[٣] محمد الغزالي،معركة المصحف في العالم الإسلامي (دار الكتب الحديثة،القاهرة،ط الأولى،١٩٦٤)ص٣٣٨.

[٤] محمد الغزالي،الإسلام والطاقات المعطلة.(دار الكتب الحديثة،القاهرة، ط الثانية، ١٩٦٤)ص١٥٢.

بالنظرية الاقتصادية التخصص وتقسيم العمل (Specialization and division of labour) كما أنـه قد تجاهل ما يعرف في علم الاقتصاد الفرصة البديلة(Opportunity cost)، إنما وضع كل ثقلـه على زيادة الناتج القومي الإجمالي (G.N.P.). ويرى المحللون الاقتصاديون أن تتخذ قـرارات عرض عمل الأسرة في إطار من الاعتبارات الكاملة للإنتاجية في العمل السوقي والإنتاجيـة في العمل المنـزلي لكلا الزوجين.أي على الأسرة أن تجيب على سؤالين:أيهما نسبيا أكـثر إنتاجية في المنـزل ؟ وأيهما نسبيا أكثر إنتاجية في العمل السوقي؟ وتعتمد الإجابة علـى السؤال الأول على أيهما يستطيع إنتاج وحدات أكثر من المنتجات(من المنفعة)من كميـة معينة من السلع ووقت الإنتاج المترلي.وتعتمد الإجابة على السؤال الثـاني علـى أيـهما يستطيع الحصول على قوة شرائية أكبر من العمل لقاء أجر. وإذا كان النساء أكثر إنتاجيـة من الرجال في تربية الأطفال فمن الأفضل للأسرة والمجتمع أن يتفـرغ النسـاء لتربيـة الأطفال[١].وصدق الفيلسوف الاقتصادي "جون سيمون" عندما قال: ((المرأة التي تشـتغل خارج بيتها تؤدي عمل عامل بسيط ولكنها لا تؤدي عمل امرأة))[٢]. وخلاصة القول أن نظرة الإسلام إلى المرأة أشمل بكثير وأعم من نظر أولئك الذين يزعمون حرصهم عليـها ويزينون لها طرق التمرد على فطرتها. فهي من حيث الحقيقة نصف المجتمع وتسـاهم في تنميته في ضوء كونها الأم والأخت والزوجة والابنة.وهي تعمل في الخارج متى احتـاجت إلى العمل ومتى احتاج المجتمع إلى عملها،احتياجا حقيقيا لا وهميا،مع الالتزام الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية في هذا المضمار.فلا يكون عملها لمجرد أنهـا تريـد الخـروج للعمل،على الرغم أن البطالة تهدد فرص عمل الرجال.وليس في ذلك انتقاص من قـدرة المرأة أو كرامتها.لأن كل مخلوق في هذا الكون له دوره المحدد، بحيث لو تركـه وأهملـه اختل نظام المعايش.واقتضت حكمة الله أن يخلق ثنائيات،ليست متشابهة بل متكاملة،وهـي بكاملها تصنع هذه المنظومة الكونية الرائعة التي لا خلل فيها ولا عوج.

---

[١] لتفصيل أكثر حول هذه النقطة انظر :رونالد ايرنبرج وروبرت سميث،اقتصاديات العمل.تعريب فريد بشير ظاهر.(دار المريخ، الرياض، ١٤١٤هـ/١٩٩٤)وبصفة خاصة الفصل السابع.

[٢] مصطفى سباعي: مرجع سابق،ص١٧٩.

المطلب الثاني :واقع المرأة الريفية :–

من المظاهر المألوفة في الدول النامية ،سوء توزيع السكان على أساس الجنس بين الريف والحضر ،حيث تؤدي عملية التنمية المشوهة إلى زيادة هجرة الذكور من الريف إلى الحضر جرياً وراء الكسب وبحثاً لفرص العمل الجديدة التي تخلقها عملية التحديث مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإناث في الريف .وعلى الرغم من عدم توفر دراسات تثبت انطباق هذه الظاهرة على جميع الأرياف النامية ،إلا أن ملاحظات المختصين تؤكد شيوع هذه الظاهرة.

وواقع الريف النامي (يشمل البادية)يذلل على عدم حصول المرأة على أبسط مقومات الحياة اللائقة ،إن كان من حيث فرص التعليم والخدمات الصحية ،أو من حيث حصولها على خدمات أكثر أساسية كسكن معقول ومياه شرب نظيفة ...الخ .

وعلى الرغم من أن الإقامة في المدن لا يضمن حصول المرأة على هذه الخدمات والاحتياجات ،إلا أن بالإمكان الافتراض أن النسبة الأكبر من سكان الريف والبادية محرومة من الكثير من هذه الاحتياجات .

فقد دلت العديد من الدراسات التي تناولت الأدب التنموي وآثاره على المرأة على أن السياسات التنموية تخدم بشكل عام مصالح فئات اجتماعية معينة دون الأخرى سواء على المستوى القومي أو على مستوى المجتمع المحلي .فالسياسات التنموية تؤدي إلى تهميش دور المرأة في الإنتاج وجعله مقتصراً على الأعمال المرهقة واللاتنافسية حيث شروط العمل أكثر استغلالاً .ومن جهة أخرى فإن مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الحديثة قد تبقى مقتصرة في الغالب على ما يطلق ((بالمهن النسائية)) مثل تعليم والتمريض والوظائف المكتبية وأعمال السكرتارية وما إلى ذلك .وتدل هذه الدراسات على أن هاتين الظاهرتين تبرزان في كل مجتمع إلا أن كل منهما ينطبق على فئة نسائية مختلفة .فالتهميش يكون في الغالب مصير النساء في الريف ،ومن الطبقات الدنيا في المدن بينما تتمكن النساء من الطبقات الميسورة من إيجاد فرص عمل أفضل عن طريق التعليم والتدريب المهني.[1]

---

[1] شتناي شامي ولوسين تامينيان؛ المرأة ،العمل ،ومشاريع التنمية :حالتان دراسيتان في الأردن .(مجلة أبحاث اليرموك،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجـ(٨)ع(٣)١٩٩٢)ص١٢.

ويلخص الدارسون لهذا الموضوع أن الافتراض السابق بأن التنمية -بمعنى الزيـادة في القدرة الإنتاجية للمجتمع وتحسين ظروف المعيشية -تؤدي بشكل آلي إلى تحسين ظروف المرأة وزيادة فعاليتها في الإنتاج هو افتراض خاطئ.[1]

بل يمكن أن تكون النساء ضحايا مشاريع التنمية أكثر من كونهن منتفعـات منـها .فالثورة الخضراء في الهند والتي شملت تحسين وسائل الري وإدخال الميكنة في الزراعة أدت إلى إفقار آلاف النساء اللاتي فقدن عملهن في الزراعة بسبب استثنائهن من برامج التدريب على استخدام التكنولوجيا واقتصار التدريب على الرجال فقط .كمـا أدى اسـتخدام مبيدات الحشائش إلى الحد من الطلب على العمل النسوي المأجور حيث أن التعشيب يعـد من أعمال المرأة .وهكذا فإن التقدم الاقتصادي ((الذي يقدم البديل للأعمال المنتجة الـتي كانت تقوم بها المرأة ضمن إطار الإنتاج التقليدي لا يوفـر البديـل المناسـب لهـا[2]. فالثمار النمو الاقتصادي لم يتساقط إليهن من أعلى بل على العكس من ذلك فالريفيـات من الناحية العملية منفيات خارج نطاق التنمية..

وتحدد معظم المشاريع التنموية الموجهة للمرأة الريفية هدفاً لها هـو دمـج النسـاء الريفيات بالتنمية لتحسين وضعهن وزيادة مساهمتهن في الإنتاج لتسريع عمليـة التنميـة .ولكن في الواقع فإن استفادة المرأة الريفية من هذه المشاريع تبقى محدودة جـداً وذلـك لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية .

ومن المشكلات الرئيسية في الإحصائيات الأقطار النامية عـدم توفـر التصنيفـات الداخلية للإجماليات من البيانات والمؤشرات فعلى سبيل المثال يندر التصنيف على أسـاس الريف والحضر ،كما تزداد ندرة التقسيم على أساس الذكور والإناث في مجال الخدمـات باستثناء التعليم إذ يعتبر مؤشر الأمية بين النساء من أكثر البيانات المتاحة عن المـرأة الـتي تدل على جانب من أحوالها الاجتماعية هو مؤشر الأمية بين النساء وحين نتحدث عـن المرأة الريفية فإنه ليس ثمة صورة نمطية واحدة لها،وإنما التعبير هو صورة لفظية مجردة بينمـا

---

[1] نفس المرجع ص١٢.

[2] نفس المرجع ص١٣.

الواقع المشاهد يعكس صوراً وأنماطاً مختلفة للمرأة في الريف النامي وقد قال المناطقة العرب القدامى :((الخاص عام وزيادة))[1]

المرأة الريفية والفقر:

الفقر حاد جداً في المناطق الريفية وهو يؤثر على المرأة بشكل خاص ،حيث تعيش أكثر من ٥٥٠مليون امرأة أو ما نسبته ٦٠%من سكان العالم الريفيين ،دون خط الفقر في المناطق الريفية .وتمثل هذه النسبة زيادة منذ السبعينات قدرها ٥٠%بالنسبة للمرأة و٣٠%بالنسبة للرجل في نفس الفترة .[2] .وهذا الوضع يزداد سوءاً ويصح القول بأن للفقر وجهاً واحداً هو وجه المرأة .ومن مصطلحات الشائعة اليوم مصطلح ((تأنيث الفقر ((Feminization of Poverty)) (أنظر جدول رقم(١١١)و(١١٢) وتتضافر مجموعة من العوامل لتجعل المرأة الريفية أكثر عرضة للفقر ومن بينها أمية الإناث،ومحدودية وصول المرأة إلى عوامل الإنتاج، وتدهور البيئة ،وهجرة الرجال إلى خارج (إلى خارج المدن أو خارج البلد)وتقليص الخدمات العامة في إطار سياسات التثبيت وإعادة الهيكلة ،وبصفة عامة فإن خصوصية العلاقة بين المرأة الريفية والفقر، تنتج من الميل الدائم في المجتمعات لتحميل الفئات الأكثر ضعفاً نتائج المشاكل الاقتصادية المأساوية ويأتي في طليعة هذه الفئات النساء والأطفال.

الجدول رقم(١١١)تقديرات عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن تحت خط الفقر في ١١٤ دولة نامية في عام ١٩٨٨(بالمليون).

المنطقة	إجمالي عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن تحت خط الفقر .
آسيا	٣٨٤
آسيا باستثناء الصين والهند)	١٥٣
إفريقيا جنوب الصحراء .	١٢٩

[1] حامد عمارة ،مداخل التخطيط الاجتماعي لتنمية المرأة في الريف (من أوراق "ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي "مرجع سابق ص٤٥.

[2] الأمم المتحدة،المرأة في اقتصاد عالمي متغير (نيويورك ١٩٩٥)ص٥٢،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير في التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.ص.

الشرق الأدبي وشمال إفريقيا	١٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٣
إجمالي ١١٤دولة	٥٦٤
الدول الأقل نمواً	١٤٩

Source: Idriss Jazairy et. al op.cite.p.٢٧٣.

جدول رقم (١١٢)تقديرات عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن تحت خط الفقــر في ٤١دولة نامية .

الدولة	إجمالي عدد النساء الريفيات اللاتي يعشن تحت خط الفقر (بالآلاف)	
	١٩٧٠-١٩٦٥	١٩٨٨
أرجنتين	٦٦٥	٦٤٧
بنغلاديش	٢٤,٠٦١	٤٤,٨٨٧
بوليفيا	١,٠٣٧	١,٨٠٨
البرازيل	١٥,٤٣٦	١٤,٢٢٨
شيلي	٣٦٤	٥٨٩
الصين	٢٦,٣٧٦	٧٢,٥٦٩
كولومبيا	٢,٥٣٨	٢,٤٧٣
كوستاريكا	١٦٦	٢٨٥
اكوادور	١,١٥١	١,٧١٨
مصر	٢,١٣٥	٥,٣٨١
إثيوبيا	٩,٧٢٣	١٣,٨٣٢
فيجي	٦٢	٦٢
جابون	٦٨	١٧٢
جامبيا	٨٠	٣٠٢
غانا	١,٨٣٦	٣,٤٢٥
جواتيمالا	١,٣٥٣	٢,٠٨٤
هيتي	١,٤١٨	١,٩٣٤

الهند	١١٦,١٩٤	١٤٨,١٥٧
إندونيسيا	٢٤,٦٥٣	٢٣,٧١٣
إيران	٣,٢٤٥	٤,١٢٢
الأردن	٦٠	١١٢
كينيا	٢,٣٣٩	٦,٣٠٢
جمهورية كوريا	٤,١٨٣	١,١٩٩
ليسوتو	٤٥٦	٤٥٩
ملاوي	١,٧٩٦	٣,٥٧٢
ماليزيا	٢,٣٩٣	١,٥٧٢
مالي	١,١٠٠	٢,٤٢٥
المكسيك	٥,٤٤٥	٧,٠٨٩
المغرب	٢,٤٩٥	٣,٣٩٢
نيبال	٣,٥٩٤	٥,٦٩٧
باكستان	١٠,٣٤٤	١٣,٢٢٨
بنما	٢١٤	٤٠٥
بيرو	٢,٠٨٣	٢,٨٠٦
فلبين	٦,٧٩١	١٢,٢٤٥
سريلانكا	١٤	٣,٧١٤
تنزانيا	٤,١١٧	٧,٢٢٥
تيلاندا	٨,٥٧٧	٩,٠٤٠
ترنداد و توباغو	١٦٠	١٠٥
تونس	٣٤١	٣٦٢
فنزويلا	٦١٨	٦٨١
زامبيا	٨٥٩	١,٨٨٨
إجمالي ٤١دولة	٢٩٠,٥٤٠	٤٢٥,٦٩٧

Source: Idriss Jazairy et.al op.cit. p.٢٧٤

وتبلغ الصلة بين نوع الجنس والفقر أشدها في حالة الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة ويستعمل مصطلح ((الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة))للإشارة إلى ((النساء المسؤولات مالياً عن أسرهن واللاتي يتخذن القرار الاقتصادي الرئيسي داخل تلك الأسر المعيشية))[1]

وقد توصلت البحوث حول هذا الموضوع أنه ليس من الأمور الاستثنائية على الإطلاق أن تشكل الأسر التي تعولها المرأة من الناحية الفعلية نسبة كبيرة (٢٥في المائة أو أكثر بل هي تشكل الأغلبية في بعض الأحيان)من مجموع الأسر المعيشية الريفية في عديد من المناطق. وأن تسهم نساء العالم بما يربو على ٤٠ في المائة من القوى العاملة الزراعية وهي نمط يلاحظ في جميع الأقاليم ويتسع نطاقه باطراد .وأسباب ذلك النمط ليست مجهولة كلها ،فهي تتعلق بافتقار مكان المناطق الريفية ،إلى مستويات الكافية من الاستثمارات والفرص .فالمراكز الحضرية كانت هي "محرك"النمو في معظم البلدان النامية .وقد اجتذبت الهجرة إلى هذه المراكز الذكور من مهنهم ومن مجتمعاتهم الريفية بدرجة تفوق إلى حد بعيد اجتذابها النساء الريف .وتعبر الخصائص الديموغرافية الريفية عن هذا التواؤم الدينامي مع التغيرات والفرص الاقتصادية ،حيث يغلب عليها عنصر النساء أو الأطفال بالإضافة إلى كبار السن والمتقاعدين .

وتشير الدلائل إلى أن رئاسة المرأة للأسر المعيشية تتركز أكثر فأكثر في أفقر المناطق .

ويشهد عدد متزايد من المناطق الريفية ارتفاعاً سريعاً في عدد العائلات الريفية التي تعول فيها النساء من الناحية الواقعية أو القانونية وتضم كثير من هؤلاء النساء الأمهات غير المتزوجات ،والأرامل ،والمطلقات ،وزوجات العمال المهاجرين ،والمسنات والمعوقات ،أي الفئات الأقل تمتعاً بالنفوذ الاجتماعي.

وتوجد أعلى نسبة للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنظر جدول رقم(١١٣)).والعوامل التي تحدد رئاسة المرأة للأسر المعيشية متنوعة. ومن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية في انتشار الأسر المعيشية التي ترأسها

[1] الأمم المتحدة ،المرأة في اقتصاد عالمي متغير(نيويورك ١٩٩٥)ص٤٨.

امرأة هي الاضطرابات السياسية ،والحروب ،والهجرة ،والطلاق،والترمل،وأمومة المراهقات دون شريك ....الخ.

وتشير معظم الدراسات حول هذا الموضوع أن هناك صلة قوية بين رئاسة المرأة للأسر المعيشية وبين الفقر ،وأن معظم الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة مهددة بالفقر أكثر من الأسر المعيشية التي يرأسها رجل .ففي ٦٦دراسة أجراها بين عامي ١٩٧٩-١٩٨٩مركز الدولي للبحوث الدولية المتعلقة بالمرأة (International Center for Research on women)

للنظر في العلاقة بين رئاسة المرأة للأسرة المعيشية والفقر ونتائجه على رفاه الأطفال في العالم النامي.خلصت ٤٤من هذه الدراسات أن الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة أفقر من التي يرأسها الرجل. واستعمل المركز مؤشرات مثل التغذية ،والعمر المتوقع ،والعمالة،..الخ

وأثبتت هذه المؤشرات أنه في حين أن الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة أميل كثيراً إلى الاستثمار في الأطفال فإنه ليس لها الدخل الكافي لتحسين مستويات المعيشة.[1]

الجدول رقم (١١٣)الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في البلدان النامية حسب المنطقة١٩٩٢(بالنسبة المئوية).

المنطقة	الأسر المعيشية
آسيا	٩
آسيا (باستثناء الصين والهند)	١٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٧
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	١٧
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣١
جميع المناطق	١٢
جميع المناطق (باستثناء الصين والهند)	٢٠
أقل البلدان نمواً	٢٣

المصدر:الأمم المتحدة، المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص٥٠.

(١) نفس المرجع ص٥١.

ومن الصعب تجاهل الحقيقة التي تقول إن المرأة تعاني اليوم في معظم المجتمعات الريفية من عدم التكافؤ الشديد في فرص الحصول على الأراضي الزراعية وما يرتبط بها من موارد (مثل المياه ،والموارد المحلية وما إلى ذلك)وفي التحكم فيها(*).فالمرأة الريفية تملك مساحات صغيرة للغاية، أو لا تملك من الأرض شيئاً على الإطلاق، وتحصل على خدمات زراعية أقل مما يحصل عليه الرجل.

وحقوق الملكية تعطي الأفراد وأسرهم المعيشية القدرات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي لا يستطيعون التمتع بها دون هذه الحقوق .ويعد تمتع المرأة الريفية بفرص مضمونة في الحصول على وسائل الإنتاج شرطاً جوهرياً في السعي إلى تحقيق تنمية ريفية تخدم الجنسين.

والبحوث التي أجريت مؤخراً عن العلاقة بين حقوق الملكية والاستخدام الفعال للمستحقات ذات الصلة لم تؤد إلى تغيير فهمنا لديناميات التنمية المستديمة فحسب، بل كانت من الأسس التي ارتكزت عليها النماذج المعاصرة للنمو الاقتصادي ولإدارة السليمة.وهذا أمر لا يثير الدهشة بوجه خاص بالنظر إلى أن المجتمعات التي تتمتع بحقوق ملكية معترفة بها على النحو الواجب هي المجتمعات التي تزدهر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد استحدثت جميع المجتمعات الزراعية من الناحية التقليدية ،وسائل مؤسسية للاعتراف بحقوق المرأة في الانتفاع بالأراضي الزراعية والدفاع عن هذه الحقوق.غير أن الأعراف والقوانين التقليدية تعجز في أحيان كثيرة عن ملاحقة الظروف الاجتماعية ومن الأمور التي تتطلب توازناً دقيقاً الحفاظ على التراث والتقاليد على كل ما يحملان من قيم مع الاستجابة في وقت ذاته للمطالب والفرص التي تطرحها التنمية .والتقاليد المرتبطة بحيازة الأراضي والمؤسسات القائمة في هذا المجال ليست استثناء في هذا الصدد.

(*) تشير بعض الإحصائيات أن ملكية النساء من أملاك العالم لا تتجاوز ١%.

وتنتج المرأة الريفية في البلدان النامية أكثر من٥٥%من الغذاء الزراعي ،وهي تنتج في إفريقيا ٧٠%من الغذاء ,وتمثل المرأة كذلك ٦٧%من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية.[١]

ورغم ذلك ينظر الكثيرون إلى المرأة –وخاصة المرأة الريفية على أنها قعيدة المنزل، ولا تشارك في العمل ولا في التنمية الاقتصادية ،وهي بذلك تعتبر عقبة أمام عملية التنمية .وأن المرأة المتعلمة والتي تشغل الوظائف الحكومية هي التي تشكل ما يسمى ((القوة العاملة النسائية)).

وسبب في ذلك يعود إلى أنه مازال صانعوا القرار وواضعو السياسية الاقتصادية والاجتماعية يهملون إبراز وتقييم الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية وشريحة كبيرة من المرأة الحضرية –وإدراجها في حسابات القومية وبذلك تعكس تلك الإحصائيات والبيانات صورة غير حقيقية عن عمالة المرأة الاقتصادية .فلا تزال بيانات العمالة وتعداداتها تقدم صورة غير كاملة عن اشتراك في القوة العاملة ،لا سيما في البلدان النامية ،حيث تعمل المرأة في مجالات النشاط الأربعة التي لا تحسب أو تقدر بشكل كاف وهي إنتاج الكفاف،والعمل في القطاع غير الرسمي [أنظر جداول (١١٥)]،والعمل في المنازل والإنتاج ذي الصلة ،والعمل التطوعي .وبما أن المرأة تعمل بأعداد كبيرة في هذه المجالات الأربعة ،فإن هذه الاستبعاد يجعل جزاً كبيراً من عمل المرأة خفياً.[٢][*]

وتشير بعض الدراسات بأن قيمة الأنشطة غير المسجلة تتراوح بين ثلث الناتج القومي الإجمالي ونصفه.[٣]وتقدر الأمم المتحدة قيمة العمل المترلي دون أجر وحده بين ١٠و٣٥%من الناتج القومي الإجمالي في جميع أنحاء العالم.وتستند هذه التقديرات إلى تكلفة شراء سلع وخدمات مماثلة أو استئجار شخص للقيام بذلك .[٤]

---

[١] الأمم المتحدة ،المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص٥٢..

[٢] نفس المرجع ص٩١.

[*] من النكت الاقتصاديين قولهم إذا تزوج الرجل خادمته سينخفض الدخل القومي ما يساوي مقدار أجرها.

[٣] الأمم المتحدة ،المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص٩٢.

[٤] نفس المرجع والصفحة.

((وليس من قبيل السهو أو التقاضي وحدهما إن خانة المهنة في بطاقات الهوية للنساء الريفيات ،حتى في البلاد الغربية نفسها ،تترك بياضاً أو يسجل فيها((دون مهنة))فالمجتمع حائر إذا في تصنيف العمل لحوالي نصف أهل الريف،يحجم عن نعته بصفة معينة أو يعرّف به بصورة سلبية))[1].

جدول رقم(١١٤)أنصبه العمال والعاملات في العمالة بغير أجر (نسبة مئوية من إجمالي)

البلد	السنة	العمال	العاملات
إندونيسيا	١٩٨٩	٧٠	٧٩
باكستان	١٩٩٢	٦٦	٧٧
بوليفيا	١٩٩١	٤٢	٧٠
بيرو	١٩٩١	٣٩	٥٥
تايلندا	١٩٨٩	٧١	٧٦
تركيا	١٩٩١	٥٥	٨٠
تنزانيا	١٩٨٩	٨٤	٩٥
تونس	١٩٨٩	٣٦	٥١
جمهورية كوريا	١٩٩١	٣٨	٤٣
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٤٢	٥٤
سلفادور	١٩٩١	٢٨	٤٨
غانا	١٩٨٩	٦٩	٩٢

المصدر :البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥ص١٠٤.

جدول رقم (١١٥)نسبة العاملات في القطاع غير الرسمي بلدان إفريقية مختارة (١٩٧٠-١٩٩٠)

البلد	١٩٧٠	١٩٩٠
الكونغو	٢٦,٧	٢٤,٦
غانا	٣٢,٠	٢٧,٣
غينيا	٣١,٩	٢٦,٨
كينيا	٤٢,٨	٣٦,٧
ليبيريا		٣٩,٣

[1] توفيق توما مرجع سابق ص٢٥٢.

مدغشغر	٣٣,٣	٢٩,٠
نيجيريا	٢٩,٨	٢٥,٩
الصومال	٣٢,١	٣٤,٦
توجو	٣٨.٦	٣٢,٢
تنزانيا	٣٠,٣	٢٨,٤
زائير	٣٧,٣	٢٤,٩

المصدرة:الأمم المتحدة ،المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص١١٠.

جدول رقم (١١٦)نسبة النساء إلى الرجال في فئتي أرباب العمل والعاملين لحسابهم الخاص حسب المنطقة ١٩٧٠-١٩٩٠(عدد النساء الكلي ١٠٠رجل).

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
إفريقيا	٣٥	٥٠	٥٠
آسيا والمحيط الهادي	١٦	٩	٢٢
أوربا الشرقية	٦٧	٤٧	٥٦
أمريكا للاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٢	٣٣	٤٨
أوربا الغربية والدول أخرى	٢٢	٣٧	٣٨
العالم	٢٦	٣٩	٤٠

المصدر :الأمم المتحدة المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص١٤٠.

وتظهر البحوث الميدانية أن المرأة في الريف تعمل حوالي ٨٨ساعة في الأسبوع أي أكثر من اثنتي عشرة ساعة في كل يوم -وعلى سبيل المثال فقد تبين من دراسة في نيبال أن الفقيرات يعملن في المتوسط إحدى عشرة ساعة في اليوم ويعمل الرجال سبع ساعات ونصف ساعة[1]وتحصل في المقابل عادة على عائد زهيد وتستخدم أدوات بدائية في إنجاز أعمالها فللمرأة الريفية دوراً هاماً في عملية الإنتاج حيث أنها تقوم بجانب أعمالها المنزلية -بوصفها ربة المترل مسئولة عن تربية الأطفال وتوفير سبل الراحة للزوج والأسرة بوجه

[1] البنك الدولي ،تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ص٤٨.وفي دراسة أجريت في مصر عام ١٩٩٣،تبين أن نسبة البطالة بين الأميات أقل من مثيلتها بين المتعلمات، نظراً لأن الأميات يقبلن أي نوع من العمل،لاسيما في القطاع غير المنظم.

عام وتدبير أحوال المعيشية اليومية ،وجمع الحطب المستخدم كالوقود -بمساعدة الرجل في العمليات الزراعية في مختلف مراحل العملية الزراعية من بذر،وشتل ،ومقاومة للآفات،وجمع،وحصاد ،وتسويق.بالإضافة إلى بعض الحرف والصناعات اليدوية كصناعة السجاد والحصر والألبان.

وجدير بالذكر أنه يتراءى للبعض أن الفلاح الأجير [الذي لا يملك]،غالباً ما يتعامل مع زوجته على قدم المساواة ،بعكس الفلاح المالك [صاحب الحيازة]الذي تترتب في نفسه غريزتا السيطرة والاستعلاء ،وربما نظر لامرأته على أنها جزء من هذه الحيازة أو بعض متاعه أو مملوكة لإشباع رغباته .ويذكر في هذا الصدد ما ذهب إليه أحمد لطفي سيد بأن الاسترقاق للمرأة لا يوجد إلا في حياتنا المدنية أو بين طبقات الريفيين المشتبهين بأهل المدينة.[1] (*).

ومعظم القوانين التي استطاعت المرأة أن تنالها في السنوات الماضية والتي تعطيها حق الإجازة المرضية، والتعويض في حالات الإصابة والتقاعد، وكذلك استثناؤها من العمل ليلاً وإعفاؤها من العمل في المناطق الخطرة،وإعطائها فرصة رعاية أطفالها الرضّع أثناء العمل، كلها لا تدركها ولا تأتي حتى في خيال المرأة الريفية. فهي لا تعرف كلمة إجازة إذ تستمر في أعمالها حتى في فترة الحمل ،ولو كانت تلك الأعمال شاقة، وهي في الأرياف العالم الثالث شاقة بلا ريب. وكثيراً ما يفاجئ المرأة الريفية المخاض أثناء العمل سواء كان في الحصاد أو جلب الماء ،أو جمع الحطب أو أثناء الطريق..

ومن التقاليد المرعية في كثير من شعوب الريفية ألّا تشعر المرأة أحداً بحملها في شهور الأولى ولو كان هذا شخص أقرب الناس إليها كأمها أو أختها أو صديقتها ،ويعتبرون ذلك من الحياء المطلوب في المرأة .

---

[1] منصور نصرة،القرية في الشعر العربي المعاصر .(الناشر (بدون)١٩٩٦)ص٥٢٠-٥٢٢.

(*) يرى معظم الباحثين أن المجتمع الريفي الزراعي لا ينظر عمل المرأة نظرة دونية بعكس المجتمع البدوي الذي يعتمد على الرعي حيث يخضع البدوي النظام القبلي والذي يحمل عادة مفاهيم وقيم ترى أن دور المرأة في المترل وليس لها أي دور في خارجه. وفي الواقع فإن معظم ثقافات العالم تتطلع فيها المرأة إلى الأشكال غير الرسمية للسلطة التي تحافظ على قوة الصورة العامة وكرامة صانع القرار التقليدي (الرجل)، ولكنها مع ذلك تمارس صنع القرار من خلف الستار.

ولا يخفى أبداً ذلك المجهود المضني الذي تقوم به المرأة في أرياف العالم الثالث فـــهي تصحوا في الفجر مع صياح الديكة وتنام بعد منتصف الليل بعد جهاد عنيف بين الحقـــل والدار.فهي في العادة أول فرد يستيقظ في الأسرة، وآخر من يأوي إلى الفراش، وكلما زاد الفقر زاد عملها.

وقد علق ((Hazlewood)) على أوضاع المرأة الريفية الكينية قائلاً: ((في مثـــل هـــذه الأسر ،وفي المناطق الريفية بوجه عام ،ليست هناك مشكلة بطالة للمـــرأة ،ولا مشـــكلة بالنسبة للعمل ،ولكنها حياة كفاح مستمر))[1].

وتحديث الزراعة ،وإدخال النظام الرأسمالي في الزراعة العالم الثالث -الذي صـــاحب التدخل الاستعماري- لم يؤد إلى تحسن ظروف المرأة الريفية و لم يجلب بالضرورة تقدمـــاً وزيادة في دور ومكانة المرأة في هذه المجتمعات، لأن النظـــم الرأسماليـــة عندمـــا تدمـــج المجتمعات المحلية التقليدية ،فإنها تخلق فيها الأنشطة الرأسمالية اللازمـــة للتطـــور الرأســـمالي وتحتفظ في نفس الوقت بالثقافة المحلية التقليدية التي تسهم بدور في إعادة إنتـــاج الأدوار والعلاقات التي يفرضها التحول الرأسمالي .وإذا كانت هذه الثقافة التقليدية تضفي علـــى المرأة مكانة منخفضة فلا يتوقع تغيراً ملحوظاً في هذه المكانة على أثر التحول الرأسمالي [2].

بل وبعكس من ذلك يمكن القول أنه مع زيادة الزراعة التجارية والاعتمـــاد علـــى المحاصيل النقدية ،تراجع دور المرأة لأن المعايير الجديدة للعمل لا تهتم إلا بنمـــو الإنتـــاج لتحقيق الربح والاعتماد على الإنتاج الزراعي الكبير .

ولا تزال أحسن الأراضي والمدخلات الزراعية تخصص للمحاصيل التصديرية والـــتي يغلب في إنتاجها عمل الرجال .

وقد أدى نزوح الرجال من الريف إلى المدينة في معظم الحالات إلى زيادة مسـؤوليات المرأة الريفية في غياب رب الأسرة واضطرار المرأة الريفية خاصة في أسر ذات الملكيـــات أو الحيازات الصغيرة،أو في أسر العمال الزراعيين ،إلى تولي كثير من الوظائف والأعمال الـــتي كانت من اختصاص الذكور في الأحوال العادية .فلهجرة الرجال تأثير هدام على النســـاء

---

[1] اندرو وبستر ،مدخل إلى علم اجتماع التنمية ،مرجع سابق ص ١٩٧.

[2] أحمد زايد ،النمو الرأسمالي وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية. (محمد الجوهري زايد واخرون) دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي (دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، ١٩٩٧) ص٨٦-٩١.

الريف،فهي تؤدي إلى نقص إنتاج الأراضي وإهمال أعمال الصيانة وتمهيد الطريق لتدهور الإنتاجية .وكثيراً ما تؤدي هجرة الرجال إلى الطلاق وازدياد عدد الأمهات المهجورات وتقهقر وضع المرأة إلى درك أسوأ[1](*).

ومعظم النساء في أرياف العالم الثالث يعانين من أمية أبجدية ،مما يؤدي إلى تقاعس الريفية عن أداء دورها المطلوب في التنمية الشاملة ويرى معظم الباحثين أن معدلات الأمية في البلدان النامية تقوم على التدرج التالي :أقل نسبة الأمية هي بين الذكور في المناطق الحضرية،ثم الذكور في المناطق الريفية ،ثم الإناث قي المناطق الحضرية ،ثم الإناث في المناطق الريفية .

وهذا التدرج يبين بأن معدلات الأمية بين النساء في الريف في معظم الأقطار النامية هي الأعلى على مستوى البلد. وبرغم أن معدلات الأمية أعلى بين النساء الريفيات، فإن البرامج المخصصة لهن تعد أقل بالمقارنة بتلك الموجّهة للرجال، ويضاف إلى ذلك أن برامج محو الأمية لا يتم إعادة صياغتها لتتلاءم مع احتياجات النساء الريفيات[2].

والتقدم المحرز في تضييق الفجوة التعليمية بين الأولاد والبنات كان أبطأ في المناطق الريفية بصفة عامة .وتشير بعض الدراسات أن البنات الريفيات يكن أكثر عرضة ثلاثة مرات من البنات المدن للرسوب في المدرسة

ومعدلات الأمية تعطي مؤشراً غير مباشر عن الحالة التعليمية لغير أميات ،حيث أن وضعهن التعليمي ليس أحسن بكثير ،إن كان من حيث نسبتهن أو متوسط تحصيلهن .ففي داخل فئة الإناث ،تأتي فئة اللواتي تمتلكن بعض التأهيل بمستوى لا يزيد على المستوى الدراسي الأول ،بعد فئة الأميات من حيث العدد.

---

[1] نجيب صعب مرجع سابق ص٨٩-٨٠.

(*) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

محمد أبو منذر الديب وصفية إسماعيل مجدي،المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة دراسة استطلاعية للظاهرة في قرية مصرية من بحوث ندوة((اجتماع خبراء حول السياسات السكانية والمرأة العربية التي عقدت في بغداد خلال فترة ١٣-١٦نوفمبر١٩٨٩)

[2] جمال الدين بلال عوض: دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية في المنطقة العربية. (التربية الجديدة، ع(٤٩) يناير-ابريل ١٩٩٠)ص٦٩.

ورغم أن نساء الريف يشكلن ٨٠%من منتجي الأغذية ،ويساهمن بثلثي ما ينفق من وقت كلي على الإنتاج الزراعي التقليدي في الحقول ،وبثلاثة أخماس فترة تسويق الغلة فإنه لا يخصص لها سوى ٥%من موارد المنظمات الإرشادية ووقتها،كما أن مجموع النساء بين المرشدين لا يتجاوزن ١٦%،ولا تتجاوز تلك النسبة ٧%في إفريقيا ١%في آسيا والشرق الأوسط ٨,٥%في أمريكا اللاتينية[١]. كما أن المرشدات تنقصهن الخبرات والتدريب المناسب، فضلاً عن أنه من الصعب للغاية جذب مرشدات زراعيات للعمل لفترات طويلة في القرى البعيدة عن المراكز الحضرية[٢].

كذلك فأن المعلومات الإرشادية تتناول أساساً المحاصيل النقدية ولا تشمل محاصيل الكفاف والماشية التي تتركز فيها نشاطات المرأة وقد تكون وسائل الاتصال وعرض المعلومات الإرشادية غير مناسبة للمرأة الريفية التي يكون مستوى تعليمها وإلمامها بالقراءة والكتابة منخفضاً عادة ،كما أن توقيت الأنشطة قد لا يأخذ في حسبانه كثرة أعباء المرأة الريفية[٣]. ففي مشروع حديث في الكاميرون وجد أن الرجال يستفيدون من زيارات الإشراف الزراعي أكثر من المرأة بثماني مرات[٤].

تدل بيانات يونسكو لعام ١٩٩٥على أن معدل عدد النساء في التعليم الزراعي العالي أقل من معدل عدد الرجال في جميع أنحاء العالم وكان هذا المعدل ١٧%فقط من معدل عدد الرجال في جنوب آسيا ٢٨%في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ،٣٦%في شمال إفريقيا ،٤٩%في شرق وجنوب شرق وغرب آسيا ،٥٨%في أمريكا اللاتينية ،٦١%في دول البحر الكاريبي ،٦٢%في الدول المتقدمة[٥].

والحالة المادية للأسرة التي قد لا تفي بالإنفاق على الذكور والبنات لتعليمهم ،فيكتفي رب الأسرة بتعليم الذكور دون الإناث ،وحاجة الأسرة للبنات لعمل بالدار ،والاعتقاد

---

[١] الأمم المتحدة،المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص٥٩،مجلة سيريز ع(١٥٤)أغسطس ١٩٩٥ص٤٩.

[٢] جمال بلال عوض: مرجع سابق،ص ٧٠.

[٣] الأمم المتحدة،المرأة في اقتصاد عالمي متغير ص٥٩.

[٤] مايرا بوفينيك: تعزيز المساواة بين الجنسين. (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(١٦٢) ديسمبر ١٩٩٩) ص١٩٤.

[٥]

السائد لدى الريفيين بأنه من الأفضل إعداد الفتاة لتكون مجرد زوجة في المستقبل ،والزواج المبكر ،والارتداد نحو الأمية أو الانقطاع عن التعليم مبكراً في مرحلته الأولى في سن غالباً لا يزيد عن السابعة أو الثامنة،وعدم توفر المدارس وبعدها عن الريف،كما أن نسبة مرتفعة من الآباء في المناطق الريفية يمنعون بناتهم من ذهاب إلى المدرسة ،ما أن يصلن إلى سن البلوغ.

كل هذه الأسباب وغيرها قد أسهم بلا شك في انتشار الأمية بين النساء الريفيات بصفة خاصة وبين سكان الريف بصفة عامة .

وفي الواقع فإنه في نظر كثير من الفقراء أن تكلفة الفرصة البديلة نتيجة إرسال الأطفال إلى المدرسة ترجح كفة المزايا في المستقبل ،ولا سيما بالنسبة للبنات اللاتي كثيراً ما يعتبر قيمتهن الاقتصادية قيمة أدنى في معظم أنحاء العالم .

وفي دراسة شافيز وآخرين عن الريف المكسيكي اتضح منها أن درجات الفتيات المراهقات ذوات الأصول الاقتصادية المنخفضة في اختبارات الذكاء، أقل من البنين بدرجة دالة، فقد حصلن على عمر عقلي يبلغ ١٢ عاما، وأعمارهن الزمنية ثمانية عشر عاماً، في حين حصل البنين من الفئة العمرية ذاتها على عمر عقلي يصل إلى أربعة عشر عاما ونصف. وتم تفسير هذه الفروق بأنه تفاوتاً بين النوعين-وليس مجرد الفروق الفيزقية والبيولوجية- هو الذي يؤدي إلى إعاقة نمو الذكاء بعد مرحلة الطفولة، ومن ثم، يحد من قدرتهن على التغلب على الفقر[1].

وحسب تعبير علاء الدين البياتي فإن:((المرأة الريفية ،لا ينظر لها إلا أنها صغيرة العقل ،لا رأي لها في زواجها أو أطفالها أو تصريف شؤونها المختلفة وهي محتقرة))[2].

وتعتبر الحالة الصحية للمرأة أحد المؤشرات الأساسية التي يمكن بواسطتها قياس مستوى النهوض الذي حققه المجتمع بشكل عام، خصوصاً وأن الحالة الصحية للإنسان لها

---

(1) نفس المرجع، ص١٩٥. والدراسة شافيز المذكورة هي:
Chavez,A. et al, Early Nutrition and physical and mental Development in Mexican Rural Adolescent Females. (Nutrition of Adolescent Girls Research paper series No.٤, ١٩٩٤,Washington, D.C.ICRW).

(2) علاء الدين البياتي ،البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي العراقي .(دار التربية ،بغداد ،١٩٨٥)ص٢٥٥-٢٥٦.

دور حيوي في التأثير على معيشته.وتقاس الحالة الصحية للمرأة بمجموعة من المؤشـــرات مثل:معدل الوفيات،والعمر المتوقع، ومتوسط العمر عند أول زواج،ومعـــدل الخصوبـــة الكلية،ومعدل الوفيات النفاسية،واستخدامات وسائل منـــع الحمـــل، وانتشـــار الأورام السرطانية،وحصة المرأة من الإنفاق على الخدمات الصحية، ومعدل السعرات الحرارية التي تحصل عليها.وكل هذه المؤشرات متدنية في معظم النساء في أرياف العالم الثالث.

وليس بمستغرب أن نعلم أن ٥٠%-٧٠%من النساء الحوامل في الريف لا يجـدن أي رعاية صحية لهن أو لأطفالهن الرضع [١].

وفي مجال التمويل تشير بعض الدراسات أن نساء يحصلن ١%من مجموع الائتمانـات الزراعية .ومصادر الإقراض المؤسسية (النظامية)تكـــون عـــادة متمركـــزة في المنـــاطق الحضرية.وقد نجحت عمليات التمويل الصغيرة –مثل التي قام بها بنك جرامـــين (Grameen Bank)المشهور في بنغلاديش.غير أن مثل هذه الوكالات لا يصل تمويلها إلا حوالي ٥%ممـن هن في حاجة إليها[٢].ومجمل القول أن المرأة الريفية تجسد كـــل الظـــروف الاجتماعيـــة والاقتصادية في الريف،بل يمكننا القول بأن كل ملامح وسمات الفقر والتخلف في الريـــف تتلخص فيها .وأن مستوى الحياة وأسباب تولد الفقر بين أغلب السكان في الريف تنعكس عليها بحدة وعمق أكثر[٣].

وأن هناك تمييزاً بين الرجل والمرأة في الحصول على الموارد وعناصر الإنتاج وانحيازاً في سلطة اتخاذ القرار بما يخص الدخل ،وحرماناً في الحصول على الغذاء والتعليـــم والرعايـــة الصحية والتدريب والإرشاد فالنساء الريفيات لسن فقط جزءاً من فقراء الريف فحسـب بل هن الأكثر فقراً في البلدان النامية .

وإذا كان قد طرأ على مؤشرات وضع المرأة في العالم الثالث بعض التغير فـــإن هـــذا التغير كمي أكثر منه كيفي .بمعنى أنه لم يحدث تغيرات جوهرية في الجوانـــب الأساســـية للمرأة الريفية.

---

[١] جمال الدين بلال عوض،مرجع سابق ص٧٠.

[٢] مايرا بوفينيك :مرجع سابق ص١٩٤.

[٣] عبد الوالي هزاع مقبل،واقع المرأة الريفية ودورها الاقتصادي في قطاع الزراعة في الجمهورية اليمنية .(بحوث اقتصادية ع(١٧)خريف١٩٩٩)ص٨٧.

المطلب الثالث:تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية

من المقولات الخاطئة التي شاعت في أدبيات التنمية القول بأن المرأة الريفية لم تشارك في التنمية باعتبار أن معيار المشاركة لدى كثير من الباحثين اقتصر على مفهوم العمل بالوظائف العامة والذي ترتفع معدلاته في المجتمعات الحضرية عن المجتمعات الريفية؛ بينما تبرز الدراسات التطبيقية الميدانية بأن مساهمة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي،إن لم يكن يفوق ما يقوم به الرجل من أنشطة،فهي على أقل تقدير تتساوى وتكاد تكون مناصفة بينهما بالرغم مما قد يبدو غير ذلك.

فالمجتمعات الصناعية الغربية قد حددت مفهوم العمل بأنه فقط الذي يتم مقابل دفع أجر،كما أن هذه المجتمعات عمدت إلى تبني هذا التحديد وتطبيقه على جميع السكان في كل مكان من العالم.وتحديد مفهوم العمل على هذا النحو ليس له أي فائدة على الرغم من أنه شائع الاستعمال في جميع الأقطار النامية.

والإحصاءات المتاحة عن مشاركة المرأة الريفية في التنمية الناقصة ومعيبة،فهي لا تعكس الواقع الفعلي لمشاركة المرأة الريفية باعتراف المنظمات الدولية والإقليمية،كما أن معظم تلك الإحصاءات تقديرية وغير دقيقة،ولا تحسب ضمنها أعداد الإناث العاملات بدون أجر في الأعمال الزراعية والمنزلية،وهي النسبة الغالبة في بلدان العالم الثالث وخاصة في المناطق الريفية يضاف إلى ذلك أن المتاح من هذه الإحصاءات ليست حديثة بالقدر الذي يمكن الباحثين من الثقة في دلالتها.وهذا الوضع يؤدي إلى اختزال إسهامات المرأة الريفية في التنمية بما يجعلها كائناً معزولاً اقتصادياً واجتماعيا أو يجعلها ضمن قائمة المعالين طالما هي خارج قوة العمل إحصائيا.ويرى بيسوني أنه يمكن حصر أهم المشكلات المنهجية والموضوعية التي كان لها كثير من التأثيرات السلبية على توجهات واستنتاجات دراسات المرأة الريفية والتنمية في خمس نقاط وهي غموض المفهومات المستخدمة،وطبيعة الإنسان الاجتماعية والثقافية السائدة،وطمس المكانة الواقعية للمرأة الريفية في الزراعة وهيمنة القضايا السياسية للمرأة الحضرية وأخيراً القصور الفاضح في البيانات والإحصاءات

المتاحة عن نشاطات وإسهامات المرأة الريفية في التنمية ببلدان العالم الثالث.[1] وتبرز دراسات المرأة الريفية عن شيوع بعض الفرضيات التي تحتاج إلى مراجعة نقدية في ضوء ما توفر في السنوات الأخيرة من مادة بحثية حول أنشطة المرأة الريفية ودورها في الحياة الاقتصادية.لقد انطلق علماء الاقتصاد والاجتماع والأنثروبولوجيا الذين وقعوا في إسار نظرية التحديث من مسلمتين أساسيتين يثبت واقع المجتمعات الزراعية في العالم الثالث إنهما لا يتحققان بدرجة عالية من الصدق التجريبي:[2]

(أ)تقرر المسلمة الأولى:أن تقسيم العمل النوعي في المجتمعات الزراعية في الدول النامية يقوم على فصل بين الإنتاج المعيشي (Subsistence production) وإنتاج السوقي (Market production) وتفترض هذه المسلمة النظرية أن الرجال-يعملون خارج المنزل في العمليات الإنتاجية المرتبطة بقيمة التبادل (Value exchange) في حين يقوم النساء بالأعمال المرتبطة بقيمة الاستعمال(Value use).

(ب) وتقرر المسلمة الثانية:فصل الوظائف والأدوار التي يقوم بها كل من الرجال والنساء في المجتمعات التقليدية .فالنساء يؤدون الوظائف المرتبطة بالحمل والولادة وتربية الأطفال ،فضلاً عن الوظائف المرتبطة بإعداد الطعام والمحافظة على المترل .أما الرجال فيقومون الوظائف المرتبطة بالعملية الإنتاجية فهو المنتج الذي يتحمل العبء الأساسي في دخل الأسرة .وهي بذلك تؤكد على سلبية دور المرأة في المجتمعات التقليدية في العملية التنموية .وتتضمن هذه المسلمة القول بأن عمليات تحديث البنية التقليدية سوف تؤدي بالضرورة -وبشكل الميكانيكي -إلى خلق فرص عمل للمرأة خارج المترل ،وإلى تحريك جمود الثقافة التقليدية فيما يتصل بعمل المرأة ومشاركتها في العملية التنموية.

---

[1] محمد صلاح بيسوني،مقومات مشاركة المرأة العربية في التنمية الريفية دراسة لحالة مصر.(بحث منشور في كتاب"بحوث مختارة من ندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية))جامعة ملك سعود ص١٤٣-١٤٧.

[2] أحمد زايد،النمو الرأسمالي وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية ص٧٧-٨٧.

وساد اعتقاد مفاده بأن حركة المرأة هي :((الحركة التي من خلالها يمكن أن تنتقل المرأة من البيت إلى العمل ،ويعني ذلك أن المرأة ((المتحررة))هي فقط تلك المرأة التي تعمل عملاً رسمياً خارج المنزل))[1].

وإذا ما تفحصنا نمط الحداثة السائدة فسوف نكتشف أولاً :

أن المرأة الريفية التي يقال عنها تقليدية ومتخلفة تشارك في العمل والإنتاج بشكل أوفر وأفضل من المرأة الحديثة. وثانيا:أن الحداثة بمعنى الذي تفهمه المرأة الحضرية المتعلمة ونقصد بذلك الحداثة الشكلية التي تمس من صاحبها أكثر من الشكل الخارجي والاهتمام بالمظاهر البرانية دون الجوهر الجواني-تؤدي إلى عرقلة مشاركة المرأة الحديثة في عملية التنمية،بل إن الحداثة بهذا المعنى قد تؤدي إلى مزيد من التخلف وليس إلى مزيد من التنمية[2].وقد أسهمت البحوث الحديثة في السنوات الأخيرة في تعويض السيطرة التي حظيت بها نظرية التحديث لفترة طويلة فقد أكدت هذه البحوث أن المرأة الريفية تشارك الرجل بنفس القدر في العملية الإنتاجية وأن أدوارها والوظائف المرتبطة بهذه الأدوار يمكن أن تفهم من وجهة نظر مختلفة إذا ما درست في ضوء ثقافة المجتمع وبناءه الاجتماعي دون أن نفرض عليه روية مغايرة من الخارج[3].إن مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية في الدول النامية عالية جداً.والمرأة الريفية تأخذ دوراً على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية وبالرغم من عدم توفر إحصاءات لعمالة النساء الريفيات فإن غالبية الدراسات حول الموضوع تؤكد أن المرأة الريفية تمثل حوالي ٧٠-٨٠%من نسبة العمالة في القطاع الزراعي في الريف. كما تمثل المرأة الريفية الغالبية العظمى من مصادر الادخار الغير رسمي في ريف.وقد أوضحت دراسة عن مصادر تمويل بعض شركات توظيف الأموال في مصر أن ٧٠%من حجم المساهمات والايداعات فيها كان من الريف وأن ٦٠%من المودعين

---

[1] علياء شكري وآخرون ،المرأة في الريف والحضر (دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،رقم الطبعة (بدون)١٩٨٨)ص٢٣.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] أحمد زايد،مرجع سابق ص٨١.

كانوا من الإناث[1].وقد تمت البرهنة على أن المرأة تميل إلى إعادة الاستثمار موارد أكثر من الرجل في الوحدة العائلية،وإعادة الاستثمار هذه تشكل ضرورية في مجالات التغذية والتعليم والصحة والتخفيف من وطأة الفقر.والواقع فإن الدراسات التي أجريت مؤخراً في البلدان المتقدمة والنامية على السواء قد أو ضحت أن معدل نجاح المشروعات التجارية الصغيرة-ريفية كانت أو حضرية-التي تنشؤها المرأة،أعلى بدرجة ملموسة عن تلك التي ينشؤها الرجل.ومن ثم أخذت المصارف والمؤسسات الأخرى ذات الصلة تتعلم أن تساند بدلا من أن تعارض مبادرات المرأة؛ ذلك أن من مصلحتها الذاتية أن تساند المرأة التي تتمتع بالمهارات اللازمة لتنظيم المشروعات.وعلاقة المرأة بالقطاع الزراعي علاقة قديم قدم البشرية،بل إن كثير من الإنتريولوجيين يعتبرون الزراعة اختراعاً أنثوياً نتيجة لحياة الاستقرار التي كانت تعيشها.والتي أتاحت لها الفرصة لملاحظة دور الحياة في النباتات البرية،نتيجة لرغبتها في توفير القوت لأفراد العائلة حين كان يعز الصيد،وحين كان يخرج الرجل لمتابعة الحيوانات أثناء القنص وتطول غيبته.وبذلك يرجع الفضل إلى المرأة في ظهور الحياة الزراعية كحجر أساسي في قيام الحضارة الإنسانية[2] (*)وفي هذا الصدد يقول العالم الأنثربولوجي الفرنسي بيير اسباينيي: ((تتولى النساء الوظائف الزراعية الأساسية نتيجة لارتباطهن بالأرض:وتتمثل هذه المهام أساسا في نثر البذور والغرس. وينبع الارتباط

---

[1] محمود نور السيد نور،السياسات والوسائل الحديثة في مجال تنمية المدخرات وتوظيفها في تنمية الريف التجربة المصرية (من محاضرات ندوة ((دور التمويل في أحداث تنمية ريفية مستدامة))الخرطوم٢٩/١-١٩٩٤/٢/١)ص٣٣-٣٤.

[2] محمد صلاح بيسوني،معوقات مشاركة المرأة العربية في التنمية الريفية دراسة لحالة مصر(بحث منشور في كتاب"بحوث مختارة من ندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية))ص١٤٥

(*) ويقول وول ديوارنت عن هذه المرحلة:((كانت المرأة في مرحلة الصيد تكاد تؤدي الأعمال كلها ما عدا عملية الصيد نفسها،أما الرجل فكان يسترخى مستريحاً معظم العام في شئ من الزهو بنفسه،لقاء ما عرض نفسه لمصاعب الطراد وأخطاره.كانت المرأة تلد الأطفال بكثرة وتربيهم وتحفظ الكوخ أو الدار في حالة جيدة وتجمع الطعام من الغابات والحقول وتطهو وتنظف وتصنع الثياب والأحذية)).وأن معظم التقدم((الذي أصاب الحياة الاقتصادية في المجتمع البدائي كان يعزي للمرأة أكثر مما يعزي للرجل فبينما ظل الرجل قروناً متمسكاً بأساليبه القديمة من صيد ورعي.كانت هي(المرأة)تطور الزراعة على مقربة من مجال السكني وتغزل الخيط وتنسج الثياب القطنية وهي التي تقدمت بفنون الحياكة والنسيج وصناعة السلال والخزف وأشغال الخشب والبناء))أي أنها كانت تقوم بعمليات الزراعة والصناعة معاً)) ((وول ديوارنت،قصة الحضارة))٢/٦٠-٦١

الخاص للمرأة بالأرض من علاقتها الرمزية بها بوصفها الأم-فالأرض تصبح((الرحم))الذي تمتلك المرأة وحدها حق غرس حبوبها فيه.وهي تقوم بهذا العمل مستخدمة عصاة مسننة أو مستدقة الطرف من أجل خز الأرض الممهدة قبل ذلك على يد رجال.وفي الثقوب التي صنعتها باستخدام العصاة تضع الحبوب أو النباتات الصغيرة ثم تسوي الأرض ثانية بعقب قدمها.والعصاة هي الرمز((العنصر المميز))للذكر الذي استحوذت عليه من أجل القيام بوظيفتها الأصلية لبدأ العملية التكاثرية.إن الرجال ينظفون أرض الحقل ويحرثونها ويتولون إعدادها للزراعة إلا أن هذا كله لا يمثل أساسا مهاما زراعية،فالنساء وحدهن يملكن اختصاص القيام بالواجبات الزراعية تمشياً مع تقاليد المجتمع الأموي.فالزراعة ميدان مقصور على المرأة-الأم التي وحدها مصدر الحياة والتي تتوحد الأرض وخصوبتها)).[1]ويتداول اليوم بشكل واسع عبارة((تأنيث الزراعة))ومجموع ساعات العمل التي تقضيها ربات البيوت في الأعمال المترلية تتراوح ما بين ١٢-١٤ساعةيومياً وإن قلت في الحضر عنها في الريف.ومجموع الساعات التي تبذلها المرأة في البيت تفوق ساعات العمل المبذولة في أي صناعة من الصناعات.[2]هذا فضلاً أن أهمية المرأة في أسرتها وكيف يتأثر كل فرد فيها من تنظيمها وتصرفها وحالتها الصحية والعقلية والمعنوية وينعكس تأثيرها على عملهم وإنتاجهم وقد أكدت الإحصاءات التي أجريت في فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة أن للأعمال التي تؤديها الزوجة في البيت اثر فعالا بطريقة غير مباشرة في مقدار الإنتاج ونوعه[3].وتقسيم العمل بين الذكور والإناث في المجتمعات الزراعية في العالم الثالث لا يقوم بالضرورة على ثنائية العمل بالمنزل (المرأة)في مقابل العمل في الحقل(الرجل) ولا يقوم بالضرورة على ثنائية إنتاج قيمة الاستعمال (المرأة) وإنتاج قيمة التبادل(الرجل).لقد كشفت الدراسات بأن المرأة تشارك في أعمال الحقل مع الرجل سواء في السلع التي تستهلكها الأسرة أو تلك التي تبيعها في السوق،وإن تقسيم العمل النوعي لا يتم وفقا لتعارضات ثنائية بين المنزل وخارج المنزل أو بين أنواع من المنتوجات،وإنما يتم وفقاً لمتطلبات الاقتصادية للأسرة ومدى حاجتها إلى العمالة التي يخضع

---

[1] برتران شنايدر مرجع سابق ص٢٠٧-٢٠٨ انظر أيضا:توفيق توما،مرجع سابق ،أماكن مختلفة.

[2] سامية محمد فهمي،المرأة في التنمية.(دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية،رقم الطبعة _بدون)١٩٩٧)ص٦٧

[3] نفس المرجع والصفحة.

لها كل من الرجل والمرأة في المجتمع[1].وهناك الآن تسليم في جميع أنحــــاء العــالم،علــى المستويين النظري الأكاديمي والتطبيقي الميداني بأهمية دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبأن المرأة الريفية بحق هي((العمود الفقري للاقتصاد الريفي))وأن ما يقـــع على عاتق الريفيات الفقيرات في أرياف البلدان النامية قد لا تفوقه مــهام أخــرى في أي مكان.

ونظراً لهذا الدور فقد برز اهتمام عالمي وإقليمي ومحلـــي لإدماجــها في عمليــات التنمية(INTEGRATING WOMEN IN DEVELOPMENT)، وقد ظهر ذلك الاهتمام منذ بدايــة السبعينات من القرن الماضي حيث استهلت الجمعية العامة،الأمم المتحــدة هــذه الحقبــة بقرارها رقم ٢٧١٦ الصادر في دورتها الخامسة والعشرين في عام ١٩٧٠والذي أكد علـى ضرورة تنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية واجتماعات على المستويين الإقليمــي والــدولي لبحث وسائل تعزيز وضع المرأة في إطار التنمية الشاملة.ومن هنا أخذت قضية المرأة بعــداً جديداً،مرتبطاً بالتنمية الشاملة للمجتمعات النامية وفي عام ١٩٧٢دعت الجمعية العامــة للأمم المتحدة إلى اعتبار عام ١٩٧٥((سنة دولية للمرأة))تكرس فيه الجهود لعمل مكثـف لتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة،وضمان الدمج الكامل للمرأة في الجهد الشامل للتنميــة وفي عام ١٩٧٤م عقد المؤتمر العالمي للغذاء والذي كان من نتائجه إنشاء مكتب لتنميــة المرأة بالمنظمة الدولية.وشهد عام ١٩٧٥م أول تجمع دولي من نوعه من اجل المرأة،وذلــك في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة والذي عقد بمدينة مكسيكو بالمكسيك، وقد صــدر عــن المؤتمر إعلان عرف باسم((إعلان المكسيك))وكان دمج المرأة في التنميـــة ومكانتــها في المجتمع في صدارة الموضوعات التي تضمنها الإعلان .وقد أصدر من المؤتمر خمس وثلاثــين قراراً،من بينها سبعة قرارات تتعلق بدمج المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعيــة والسياسية والثقافية.

ولدى اعتمادها نتائج الأعمال مؤتمر عالمي بالمكسيك،أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم ٣٥٢٠ في دورتها رقم ٣٠المنعقدة في عام ١٩٧٥باعتبار الفترة ما بــين ١٩٧٦-١٩٨٥م عقداً عالمياً للمرأة ،يجب أن تهتم كافة الــدول الأعضــاء في المنظمــة

---

[1] أحمد زايد،مرجع سابق ص٨٦-٧٨.

بالسعي لتطوير وتنمية المرأة تحت شعار المساواة والتنمية والسلام، كما ناشدت كافة الدول تبني السياسات القومية الملائمة لكل منها لإدماج المرأة في التنمية.ودعت في الوقت ذاته إلى عقد مؤتمر عالمي في منتصف مدة العقد لمراجعة وتقويم التقدم الذي تم إحرازه من تطبيق أهداف المؤتمر.فانعقد لذلك المؤتمر الثاني للمرأة تحت إشراف الأمم المتحدة في مدينة كوبنهاجن بالدنمارك عام ١٩٨٠في منتصف العقد العالمي للمرأة،وقد تركزت مناقشاته على مسائل التشغيل والصحة والتعليم للمرأة،وأسفرت أعماله عن اعتماد برنامج عمل يرمي إلى إدماج المرأة في الجهود الإنمائية على جميع المستويات،وزيادة إسهامها في الاقتصاد العالمي،وتحديد الوسائل العلمية لبلوغ الأهداف المرسومة في مؤتمر المكسيك حول حقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة. وفي عام ١٩٧٩عقد المؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة العالمية والذي كان من أهم توصياته إعطاء المرأة حق الحصول على مدخلات الإنتاج من حيازة للأرض والمياه وخدمات الإرشاد بالإضافة للحق المتساوي في الحصول على التدريب والتمويل والتكنولوجيا المساعدة لتوفير الجهد والوقت.وعقد المؤتمر الثالث للمرأة تحت إشراف الأمم المتحدة أيضاً في مدينة نيروبي بكينيا في عام ١٩٨٥بوصفها نهاية فترة العقد العالمي للمرأة وقد أكد مؤتمر نيروبي أن الإستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة،خلال الفترة بين عام ١٩٨٦إلى عام ٢٠٠٠والتي تتضمنها وثيقة المؤتمر-استراتيجية التطلع إلى الأمام-تمثل في اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تحقيق غايات العقد وأهدافه من أجل النهوض بالمرأة.

ولقد كان من ثمار الجهود الدولية المتواصلة من أجل تعزيز دور المرأة وترسيخ مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،أن اعتمد مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد بريودي جنيرو في البرازيل عام ١٩٩٢،بنداً ضمن جدول أعماله حول((الدور العالمي للمرأة في تحقيق تنمية متواصلة ومنصفة)).وتضمن الإعلان الصادر عن المؤتمر والذي عرف باسم((إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية))التأكيد على خطط العمل والاتفاقيات التي توصل إليها المجتمع الدولي والرامية إلى إدماج المرأة على نحو تام ومتساو ومفيد في جميع أنشطة التنمية ولا سيما استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة والتي تؤكد

على مشاركة المرأة في الحفاظ على الطبيعة ومراقبة التدهور البيئي على الصعيد الوطني والدولي وتحقيق التنمية المستديمة.

وقد بحثت هذه المسألة-إدماج المرأة في التنمية -جميع المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخراً،ومنها المؤتمر الدولي للسكان في القاهرة في عام ١٩٩٤ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن في عام ١٩٩٥والمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين في عام ١٩٩٥،ومؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في عام ١٩٩٦الذي وضع استراتيجية العمل الهدف منها أن يتم إدماج المرأة في عملية التنمية في عام ٢٠٠١(بكين+٥).فقد حللت هذه المؤتمرات العلاقات بين التنمية المستديمة والنمو السكاني والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين.بيد أن ما يميز حركة دراسة المرأة خلال هذه الفترة ليس كثافة الدراسات وتنوعها فحسب وإنما انتقال مجال الاهتمام من نطاق المرأة الحضرية إلى المرأة الريفية والنظر إلى تلك الأخيرة لا على أنها قوة عاطلة بل على أنها قوة فعالة في النشاط الاقتصادي[١]. فالدراسات والبحوث التي عالجت موضوع((المرأة والتنمية))في العالم الثالث قد انصرفت أغلبها طوال الفترة السابقة إلى((المرأة الحضرية))وعلى الأخص التي تشارك بأجر في الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة.وبالتالي كان المحك دائماً هو رصد النسبة المئوية من الإناث"الحضريات"في إجمالي قوة العمل.ولذلك لم يحظ موضوع ((المرأة الريفية)) ودورها في التنمية بدراسات متعمقة وبحوث علمية متأنية تحلل أبعادها وتظهر مشكلاتها وتكشف لنا عن معوقات نشاطها وتضع البدائل والحلول الملائمة لها[٢]. وقد يكون لتشكيل وفود تلك المؤتمرات والندوات التحضيرية من بين زوجات الرؤساء والوزراء والسياسيين والنخبة المثقفين(وجميعهن يمثلن المرأة الحضرية)في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى تسرب قضايا ومشكلات((المرأة الريفية))أمام استحواذ بقية القضايا على كل الاهتمام[٣]. وبصفة عامة فقد أدت المراجعة النقدية للمفاهيم التي أفرزها الفكر التنموي التقليدي إلى إعادة الاعتبار

---

[١] أحمد زايد ؛ مرجع سابق ص٨١-٨٢.

[٢] محمد صلاح بيسوني ؛ مرجع سابق ص١٤٢.

[٣] نفس المرجع ص١٤٦.

للفرد،الإنسان،باعتباره محوراً للتنمية وهدفاً لها في آن،وأدت بالتالي إلى إعادة نظر فعليـة في العناصر المكونة لعملية التنمية والبيئة المساعدة لها لجعلها فاعلة ومستدامة.

هكذا ظهر إلى الوجود مفهوم التنمية البشرية مركزاً على التنمية الإنسان عن طريـق زيادة مهاراته وتوسيع خياراته وتمكينه من السيطرة على حياته والتحكم بمصيره.فالتنميـة البشرية لا تكتفي فقط بتوليد هذا النمو،بل تعني بتوزيع عائداته بشكل عـادل،وهـي لا تكتفي بتوسيع حدود الخيارات المتاحة أمام أفراد المجتمع،نسائه ورجاله،بل تعمـل علـى تأهيلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم وتمكنهم من السيطرة على مصائرهم.

وهكذا احتلت قضية المرأة موقعاً مهماً في عملية التنمية البشرية المسـتدامة وأصبـح إدماجها في هذه العمليات شرطاً أساسياً للنجاح،إذ إن تجاهل((البعد النسائي في التنميـة البشرية يعيق تقدمها))كما يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥.على أن شروط هـذا الإدماج لا تقتصر على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل،بل يستلزم إتاحـة الفـرص المتكافئة لها للمشاركة بفعالية في صياغة القرارات ورسم السياسات.ونسـتطيع أن نقـرأ المؤشرين الجديدين الذين اقترحهما تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٥.[1]المؤشـر الجنسـي للتنمية البشرية(I..S.D.H)الذي يعكس البعد السوسيولوجي بين الجنسيتين،ومؤشر مشـاركة المرأة في الحياة العامة(I..P.F)الذي يقيس درجة التطور في درجة المشـاركة،نسـتطيع أن نقرأهما في علاقتهما بهذا الفهم القضية التنمية البشرية المستدامة التي عدلت ليس فقـط في عناصر التنمية وقضاياها،بل أيضاً في المقاييس التي تقاس بها درجات التطور والتقـدم.وفي هذا الصدد تم الاعتراف بأن محدودية فرص حصول المرأة الريفية على المـوارد الإنتاجيـة ومحدودية نفوذها في اتخاذ القرارات الاقتصادية تسهمان في انتشار الفقر ويشكلان عقبـة أمام التنمية البشرية الشاملة والمستدامة. في ضوء ما تقدم يكون التساؤل الملح كيف يمكـن تعزيز الدور الإيجابي للمرأة الريفية في خوض معركة التنمية،وبعبارة أخـرى مـا هـي الإجراءات أو السياسات التي تساعد انطلاق المرأة الريفية؟

---

[1] انظر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٥.

والتوصيات التي يمكن أن تقدم بشأن دمج المرأة الريفية في التنمية كثيرة لكن العبرة في التطبيق.وفيما يلي بعض التوصيات الهادفة إلى تعزيز وتمكين المـرأة الريفيـة وإلى تحقيـق مشاركتها مشاركة فعالة مع الرجال في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة.

-ضرورة إيمان صانعي القرار سواء في التنمية الشاملة أو في التنمية الريفية بأن زيـادة مشاركة المرأة في عمليات التنمية هو شرط أساس لنجاح التنمية.

-حصول المرأة الريفية على الأرض عامل هام في نجاح سياسات التنمية الريفية.بيد أن الحصول على الأرض ليس كافياً في حد ذاته.فالمرأة الريفية تحتاج أيضاً إلى فرص الحصـول على الموارد الإنتاجية والمؤسسية التكميلية،بما فيـها التمويـل،والتدريـب والأسـواق الفعالة،والبنية التحتية،والتكنولوجيا،والموارد الطبيعية الأخرى مثل المياه،إذا أريد أن تستفيد المرأة الريفية المنافع التي يمكن أن تتحقق بفضل الحصول على الأرض .

-يعد التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وهو أداة أساسية في تحقيـق أهـداف المساواة والتنمية والسلم لدى يتعين توفير فرص وصول التعليم للمرأة الريفية وإزالة الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال التعليم مع توفير المناهج وموارد التدريس ذات أهمية وظيفيـة للنساء والتي تفرز وتوسع فرص استخدامهن،وتنمية مهاراتهن في ميدان تنظيـم المشـاريع .وتعزيز الدور التي تؤديه المرأة في ميدان البحوث الزراعية والغذائية وفي مجـال الإرشـاد الزراعي ومجال التسويق،توخياً لزيادة فرص توليد الدخل واشتراك النساء في اتخاذ القرارات الاقتصادية.والتعليم في حد ذاته ليس علاجاً لكل شئ،وإنما هو شرط ضروري،وغير كاف في معظم الأحيان للنهوض بالمرأة.

-هناك احتياج كبير لبرامج التعليم غير الرسمي للفتيات والأمهات اللاتي تخلفن عـن التعليم ومثل هذا النوع من التعليم والتدريب يحتاج إلى تخطيط متكـامل للاحتياجـات القائمة،ويشمل مكافحة الأمية والتدريب المهني بمختلف صوره حتى تتاح لهـذه القـوى البشرية فرصة الاشتراك والمساهمة في عمليات التنمية.

-ابتكار طرق قياس مناسبة للاعتراف بعمل المرأة الريفيـة وبجميـع مسـاهمتها في الاقتصاد القومي بما في ذلك مساهمتها في القطاعين المنـزلي والعمل بدون أجر وإبراز تلك المساهمات إبرازاً كاملاً.

-تركيز مفهوم تكافؤ الفرص والإمكانات بدلاً من مفهوم المساواة بين الجنسين،فالأمر الهام هو تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء إلى جانب احترام اختلافاتهم في الوقت ذاته.فالمساواة بين المرأة والرجل لا يعني أن يكون هو هي.لدى فعند محاولة تحسين وضع المرأة في المجتمع لا بد أن ينصب الاهتمام الأكبر نحو المساواة الحقيقية وليس المساواة الشكلية القائمة على مبدأ((التماثل))الذي يضع المرأة في موقع لا يعود عليها بفائدة تذكر.

-يتعين على المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية أن تحمي الحقوق التقليدية في تملك الأرض وحيازة الممتلكات النساء المزارعات وفي الواقع تعتبر المنظمات النسائية الريفية منفذاً طبيعياً لجهود النهوض بالريفيات لأن النهوض بالريفيات أمر لا يستطيع رجال أن يقوموا به كما تقوم النساء لأن من الأمور التي يلاحظ عند القرويات أنهن يفتحن أبوابهن وقلوبهن للنساء دون الرجال وعلى الحكومات أن تدعم وتساند المنظمات المحلية التي تمثل مصالح المرأة الريفية.

-عند وضع سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي بما فيها سياسات وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي يجب أن يراعي ما يترتب عليها من آثار على الفقراء خاصة المرأة الريفية

-يمكن تخفيف وطأة الفقر الذي ترزح تحته المرأة عن طريق مضاعفة مشاركة الرجل ومسؤولياته في الحياة الأسرية.فالأدلة تشير إلى أن هذا العبء يتعاظم عندما يتخلى الرجل عن أداء واجباته والتزاماته.

-رغم أن المعلومات عن المرأة الريفية قد تضاعف في السنوات الأخيرة بيد أنها ما زالت محدودة لدى عامة الناس.ومن ثمة فإن من الضروري أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة بتقديم صورة إيجابية وحقيقية لأدوار ومسؤوليات المرأة الريفية والإسهامات الحاسمة التي تقدمها في التنمية،وإبراز ما تواجه من معوقات وإسداء التوجيه للتدابير الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

-إقامة نظم للضمان الاجتماعي وشبكات السلامة المناسبة وتعزيز نظم الدعم المستندة إلى الدولة والمجتمع المحلي بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من السياسة

الاجتماعية،بهدف تمكين المرأة التي تعاني من الفقر من تحمل وطأة الظـروف الاقتصاديـة السلبية.

-إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها بشكل يؤدي إلى تنمية القيم الإنسانية في الذكور والإناث وعلاقات الاحترام المتبادل بينهما.

-إدراك ظروف المرأة الخاصة وتكييف أوقات التعليم والإرشاد والعمل معها بشكل يجعلها توفق بين العمل في خارج المنزل والعمل في داخله.

وبعد كل ما تقدم من التوصيات وغيرها فإنه من الضروري عدم معاملة النساء لأغراض التحليل شأنهن في ذلك شأن الرجال ،على أنهن مجموعة متجانسة.ذلك أن ظروفهن ومشاكلهن وأدوارهن تتباين حسب وضعهن الاجتماعي-الاقتصادي.فالعجز الاقتصادي الذي تعاني منه العاملات الزراعيات المعدمات ليس نفس العجز الذي تعاني منه زوجة مزارع ميسور الحال.

كما يجب ألا يعزل تنمية المرأة الريفية عن تنمية المرأة وعن تنمية المجتمع ككل،فلا يمكن أن تحدث تنمية حقيقية للمرأة الريفية دون أن تحدث تنمية شاملة،فلا يمكن أن يتصور أحد أن تكون التنمية قاصرة على المرأة فضلاً عن المرأة الريفية في مجتمع يتسم بالتخلف.إلا إذا كان هذا الشخص يعتقد بوجود((جزيرة النساء))كما زعم القزويني[1].فقضايا المرأة هي في صلب القضايا الاجتماعية.ويتعين إدارة كافة القضايا الاجتماعية بروح العدالة والإنصاف، مع احترام القيم الأخلاقية والروحية التي توجه عمل الإنسان.

وخلاصة القول إن معالجة قضية المرأة الريفية-وقطاع الريفي بصفة عامة-يتطلب إحداث تغيير جذري في السياسات التنموية.وربما في مفاهيم النظرية الاقتصادية برمتها- التي نفذت في الأقطار النامية خلال نصف القرن الأخير.

---

[1] القزويني ؛ آثار البلاد وأخبار العباد. (دار بيروت،بيروت، ١٩٦٠)ص٣٣.

الخاتمة

تشتمل الخاتمة أهم النتائج الّتي توصل إليها البحث ، والتوصيات الّتي يقدمها –وهذه المقترحات والتوصيات تستخلص من صلب موضوع الرسالة وتتخلل مجمل فصولها – وذلك على نحو التالي :

النتائج :

إن قضية التنمية قد شغلت الفكر البشري بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تزال ، وأصبحت بالنسبة لأبناء العالم الثالث قضية مصير ووجود . وقد ارتبط مفهوم التنمية بتلك النظريات التي نشأت في الخمسينات من هذا القرن لدراسة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في دول العالم الثالث . وقد اختزلت نظريات التنمية في مفهوم التنمية في البعد الاقتصادي ، الذي صورت بمقتضاه مشكلة العالم الثالث على أنها التخلف الاقتصادي ، والهدف على أنه التنمية ، كما حاولت هذه النظريات أن تبرهن على أن للتنمية طريقاً واحداً أكد نجاحه التاريخي في المجتمعات الغربية ، ويجب على دول العالم الثالث سلوك نفس الطريق الذي سلكته الدول الغربية الصناعية . ومن جهة أخرى حاولت الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال توجيه اهتمامها نحو الصناعة حيث كان يرى الفكر التنموي السائد أن التصنيع هو أساس التنمية ، وأن التخلف ليس إلا مجرد تأخر في التصنيع. وقد كان التمسك على التصنيع يبلغ حداً لا يقبل في أمره نقاشاً ، بحيث من يقول بإعطاء الزراعة حقها في التنمية ، إنما كان يعتبر بمثابة داعية لاستمرار التخلف . ولكن ما لاح للقوم كان ضرباً من سراب ، فلقد تمخض الأمر بعد عقود من التنمية ، عن مزيد من التخلف . وأكدت التجارب أن التنمية لا تستطيع أن تؤتي أكلها الطيب إلا عندما تكون على نطاق شامل . وفي البلدان النامية التي غالبية السكان يعيشون في المناطق الريفية ينبغي أن تكون لتنمية الزراعية أولوية على التنمية الصناعية . وفي داخل القطاع الزراعي ينبغي أن تكون الأولوية للإنتاج المحلي للطعام على المحاصيل النقدية المعدة للتصدير. ولكن رغم مرور أكثر من أربعة عقود من التنمية ، لم يتراجع الفقر ، وبخاصة في الأرياف ، وبين شرائح الدنيا من سكان المدن . والمتوسطات الدالة على حدوث التقدم في مجال التنمية في دول العالم الثالث تخفي الكثير من التباين فيما بين البلدان والمناطق .

لدي.شهدت العقود الأخيرة حملة مراجعة نقدية لمفهوم التنمية ونماذجها لمعرفة جوانب النجاح والإخفاق التي حصلت . وتأكد أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة النظر بشكل جاد في استراتيجيات التنمية . وجدير بالذكر أن استراتيجيات التنمية قد ركزت خلال الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي واعتبرته في الستينات العنصر المتبقي للتنمية ، أما في السبعينات فقد تم التركيز على تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات وشهدت الثمانينات إهمالاً واضحاً لهذا الجانب ، وفي مطلع التسعينات ظهر جلياً أن التركيز ينصب على مفهوم المشاركة الشعبية.وأصبح الغرض من التنمية هو توسيع نطاق خيارات الناس ، أي التنمية البشرية التي تم تعريفها بأنها ((تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس)).وتنمية الجانب الأول يعني الاستثمار في قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات ، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق .وتنمية من أجل الناس معناها ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بعدالة وإنصاف . وتعني التنمية بواسطة الناس إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

يشكل سكان الريف نسبة كبيرة من سكان البلدان النامية ، ومن بينها سكان وطننا الإسلامي . ولقد أهملت المناطق الريفية– وما زالت تهمل– و لم تكن موضع اهتمام السياسات التنموية ،لحقبة طويلة من الزمن وحتى في الوقت الحاضر لعدد كبير من البلدان النامية ، نظراً لتركيز الاهتمام على المدن ، مما جعل هذه المناطق تعاني أصنافاً شتى من المشكلات نتيجة لتراكم المشكلات وتفاقمها ومن أبرز نتائج إهمال الريف ما يلي:-

- تدهور الإنتاج الزراعي ومن ثم ازدياد الفجوة الغذائية في البلدان النامية ، ومن بينها أقطارنا الإسلامية.

- عجز الاقتصاد الريفي عن خلق فرص العمل واستيعاب العمالة الريفية ،مما جعل مناطق الريفية مناطق طرد القوى العاملة وخاصة فئة الشباب في بداية حياتهم الإنتاجية وتفريغ الريف من خيرة قواه العاملة وأقدرها على العطاء والإنتاج .

- تدهور البيئة الريفية والحضرية في الوقت ذاته.

-وإزاء تفاقم أزمة التنمية في عالمنا الإسلامي هناك حاجة ماسة إلى صياغة مفاهيم واستراتيجيات جديدة للتنمية ، تستند إلى الخصوصية الحضارية ، وترسم أهدافها وغاياتها

انطلاقاً من مبادئ الإسلام .فلقد كان الإسلام أسبق بكثير من الفكر الوضعي في الحث على التنمية والدعوة إليها والتأكيد عليها ، وهي جزء لا يتجزأ من عقيدته وفريضة دينية دائمة مستمرة ، فرضها على الفرد والجماعة والدولة.

والفكرة المحورية لهذا البحث هي أن معالجة مشكلة الفقر في الريف يجب أن تتم على أساس تنمية قدرات الناس أنفسهم وليس على أساس تقديم المعونة لهم، وهو ما ظل يتجاهل كثيراً.

- وأن أي استراتيجية للتنمية الريفية لا يمكن أن تكون فعالة ومثمرة ما لم تكن تركز بالأساس على الإنسان الريفي باعتباره الهدف الحقيقي للتنمية.لذا على استراتيجية التنمية أن تربط بين الإنسان والأرض ربطاً عضوياً ، وألا تركز على الأرض وحدها.

- ولا يمكن النهوض بالتنمية الريفية في ظل اقتصاد راكد أو عرضة لارتفاع في التضخم وعدم الاستقرار. ولا جدال أن المناطق الريفية في العالم الثالث تعاني انخفاضا في الإنتاجية. ومن ثم ، يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه المناطق الريفية في كيفية تحريك النمو بمعدل أسرع وعلى نحو يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق قدر أكبر من التقدم الاجتماعي.

- إن معظم الفقراء يتمركزون في المناطق الريفية حيث الاعتماد الأكبر على الزراعة لكسب الرزق ، لذلك فإن تخفيض الفقر في هذه المناطق يستلزم التركيز على السياسات التي تستهدف توسيع الإنتاج الزراعي ، وزيادة فرص العمل ، وتحقيق الدخل في القطاع الريفي غير الزراعي ، وكذلك ضرورة تحسين أوضاع البيئة المواتية في المناطق الريفية من خلال الاستثمارات والإصلاحات الضرورية في البنية الأساسية وإصلاح مؤسسات الائتمان الريفي. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية ، وخاصة ما يتعلق بالتعليم والصحة والتغذية ، وبصفة عامة العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة.

- تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وحيوياً في اقتصاديات معظم دول العالم –خاصة الدول النامية– ، ليس فقط لعددها وتنوعها ، ولكن

لانتشارها في كل جوانب النشاط الاقتصادي (الحديث والتقليدي) ،وإسهامها في تنمية الأقاليم والمناطق المختلفة من البلد .

- زادت بسرعة في السنوات الأخيرة عدد المنظمات التطوعية وغير الحكومية ، وتقدم هذه المنظمات إسهامات حيوية خاصة في المناطق الريفية الأكثر فقراً . ورغم عدم التجانس بين هذه المنظمات فإن هناك قضيتين مشتركتين في كل أعمالها الإنمائية : (١) الاعتماد على النفس : فالناس يستطيعون أن يقوموا بالكثير لمساعدة أنفسهم . (٢) المشاركة الشعبية : فالناس هم أبطال التنمية ، ولابد من إشراكهم في تخطيط التنمية وتنفيذها .وبفضل هذه المنظمات نرى سكان الأرياف الذين كان يعتقد أنهم عاجزون وقدريون ومستسلمون بينما الحقيقة أنهم يائسون وجائعون إلى الحد الذي يقعدهم عن العمل ، قد بدؤوا يؤمنون بأن الحياة من الممكن أن تبتسم لهم .

- تأخذ الدولة دوراً كبيراً وفاعلاً في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية ، ولا يمكن الاعتماد على آليات السوق وحدها في تخفيف حدة الفقر الريفي.

التوصيات :

وهناك جملة من التوصيات ينبغي أن توضع في الحسبان عند وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية ، وأهم هذه التوصيات ما يلي :

- يجب أن يعاد تعريف التنمية الريفية -كما يرى كثير من المفكرين المعاصرين - على أنها هجوم مباشر Direct Attack on poverty على أسوا أشكال الفقر ، ويجب تعبير عنها من زاوية التقليل المستمر ، والإلغاء الفعلي لسوء التغذية ، والمرض ، والفقر المدقع ، والبطالة ،ومظاهر عدم المساواة .ويجب أيضاً دمج الاهتمام بزيادة الإنتاج في الاهتمام بتحسين التوزيع وألا يعالج كل منهما على حدة.

ضرورة إعادة التوازن بين القطاعات وزيادة حصة الزراعة وإعادة التوازن بين المؤسسات ودعم المؤسسات الصغيرة باعتبارها أكثر قدرة على خلق الوظائف جديدة.

-ما زالت الزراعة هي المصدر الرئيسي لدخل فقراء الريف، وإذا أريد مساعدة الفقراء الريفيين فلابد للسياسات أن تجتهد في رفع الإنتاجية الزراعية.فالتنمية الزراعية الناجحة تتطلب بتوفير عوامل ملائمة من التسويق والتسعير والسياسات الضريبية

وسياسات سعر الصرف، علاوة على الاستثمار في البنية الأساسية الريفية، وخدمات التعليم والصحة.

وفي حين الإصلاح الزراعي أداة قوية كامنة يمكن استخدامها من أجل تحقيق نمو على قدر أكبر من المساواة والحد من الفقر، إلا أنه ليس علاجا شافيا. ففي المناطق الريفية الكثيفة السكان، تشح الأرض في أغلب الأحيان على نحو يصبح معه أي توزيع سليم غير ممكن.وفضلا عن ذلك، لا يكفي الإصلاح الزراعي في ذاته لتحقيق زيادة في الإنتاجية. ذلك أن تصحيح سياسات التسعير وتحسين فرص الحصول على الائتمان والتقاوي والمخصبات والمعدات وشبكات الري والإمداد بالمياه فضلا عن خدمات الإرشاد وإدخال التكنولوجيا المناسبة وزراعة محاصيل متعددة وتوفير أماكن مناسبة للتخزين ، وتسهيلات التسويق والنقل من الأمور المهمة.

-وينبغي للاستراتيجية الشاملة والمستديمة للتنمية الريفية أن تعني بزيادة عدد الأنشطة الريفية غير الزراعية وتعزيز الروابط الإنمائية بين المشروعات الزراعية وغير الزراعية

- إيلاء العنصر البشري في الريف ،من حيث تغذيته وتعليمه وصحته وسكنه وتشغيله وتعبئته وإشراكه في التخطيط وفي اتخاذ القرارات والتنفيذ ،أهمية جوهرية. ف"الإنسان يجب أن يكون المحور الرئيسي والمشارك الفعال والمستفيد الحقيقي في التنمية"كما تنص المادة الثانية في إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٨٦والذي صدقت عليه دول العالم.

- التركيز على تمكين أفقر الفقراء ، إذ أكدت شواهد كثيرة على قدرة الفقراء على انتشال أنفسهم من براثن الفقر والحرمان إذا أتيحت لهم فرصة للعمل المنتج ، وشجعت سياسات وبرامج الاستثمار التي تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء مثل القروض الصغيرة ، تمويل المشروعات الخاصة بالفقراء ، تأسيس شبكة تضامن بين الفقراء ، إنشاء المؤسسات التي تساعد الفقراء والمعدمين ، دور المنظمات غير الحكومية ، إقامة شبكات واسعة للحماية الاجتماعية..الخ. أي ينبغي أن يكون الفقراء هم مهندسي التنمية الخاصة بهم.

- مازالت المرأة أكثر عرضة للتهميش والحرمان والفقر ،لذا فإن استراتيجيات التنمية الريفية يجب أن تهتم كثيراً بدور المرأة الريفية . فالريف لا يمكن أن يتطور تطوراً حقيقياً مادام نصف السكان فيه مهمّشاً ويعاني التفرقة . فالمرأة الريفية التي تتحمل قسطاً كبيراً من الفقر تقوم في الوقت ذاته في جميع الأقطار النامية بدور حيوي في الأعمال الإنتاجية وفي رعاية الأسرة .وليس من قبيل المغالاة التأكيد على أهمية تمكين المرأة من المساعدة في إخراج مجتمعاتها من دائرة الفقر الريفي. ومن الضروري أن تتوفر لها فرص متكافئة إن لم تكن أفضل في بعض الأحيان للحصول على التعليم والتدريب والائتمان والخدمات الإرشادية والتكنولوجيا الملائمة. وتشكل الاستثمارات في مجال المرأة في المجتمعات الريفية خطوة كبيرة إلى الأمام في الجهود المبذولة للتغلب على الفقر الريفي.

- يتعين إعطاء القطاع غير الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأولوية على أن تتكامل هذه المؤسسات في ظل استراتيجية شاملة . ولعل من أهم الإجراءات الضرورية في ذلك توفير فرص التدريب والتسهيلات الائتمانية وتوفير البيانات والمساعدة على التسويق والتطبيق هياكل ضريبية مواتية ، وتطوير التكنولوجيا المحلية التي تستند إلى المعارف المحلية ، وتوفير الأطر المؤسسية التي يعبر هذا القطاع من خلالها عن احتياجاته وشكواه .

- إن مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية وغير الحكومية يعتبر أمراً ضرورياً وشرطاً لاغني عنه لتحقيق التنمية المستديمة والمتكاملة والمعتمدة على الذات . فأفضل خدمة تقدم للفقراء هي استشارتهم في تحديد احتياجاتهم الأصلية والملحّة ؛فهم أدرى بمصادر معاناتهم ، وتحديد أولوياتهم،وما يصلح لهم.وقد أكدت الدراسات النظرية والبحوث الميدانية أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال إنجاز أي خطة تنموية ، قصيرة أو طويلة الأجل، وسواء كانت الخطة محلية محدودة في إحدى القرى، أم كانت خطة قومية تتعلق بوطن بأكمله،دون المشاركة الشعبية الكاملة.فالمشاركة البشرية الشاملة تمثل العمود الفقري لتحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.وأي استراتيجية إنمائية تهمل هذه المشاركة أو تتعارض معها إنما تشكل النقيض للتنمية.

- من وسائل تمكين للفقراء كفالة إمكانية وصولهم على قدم المساواة بقدر أكبر إلى الائتمانات ويجب أن تتغير معايير الجدارة الائتمانية ويجب تحقيق لامركزية مؤسسات الائتمان وضرورة تطوير وإصلاح مؤسسات ا لائتمان الريفي ، كما أن أي تنمية ريفية جادة لا تستطيع أن تتجاهل أهمية نهج تمويل التنمية بواسطة تعبئة الموارد والطاقات .Development by Mobilization of National Resources وفي هذا الصدد نذكر صرخة الاقتصادي العبقري الألماني الدكتور شاخت : ((مادا يفعل بلد أكره على أن يجثو على ركبتيه ، ثم أمر أن يمرغ جبينه بالتراب فيما المسدس مصوب إلى رأسه؟ هل يموت ؟ كلا ،بل هو يعتبر أن الأرض التي مرغ بها جبينه هي كل ما تبقى لديه وأنها المنطلق إلى النهوض من كبوته والعودة إلى الإنتاج والإبداع)).

- إن الفقراء الريف هم أكثر الناس معاناة من تدهور البيئي وأكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والعواصف،ولا يبقي لديهم سوى هامش ضئيل أو حتى أي هامش للبقاء عندما يلحق الدمار بمساكنهم وممتلكاتهم ووسائلهم الإنتاجية. وفي حين تكون هذه التهديدات ناجمة جزئيا عن البيئة الطبيعية ،فإنها تنطوي أيضا على أسباب اجتماعية تتمثل في أن الفقراء يدفعون غالبا إلى العيش في مناطق هامشية،ونادراً ما تحظى المناطق التي يقيم فيها الفقراء بقدر من الحماية من الكوارث الطبيعية. فمن الأجدى أن تدار الموارد البيئية – مثل الماء والتربة – بشكل يتلاءم مع التنمية المستمرة.

- إن عملية التنمية تتطلب التزام حكومات العالم الإسلامي بقوة بالتنمية الريفية وأن تتبنى سياسات داعمة لها.

- ضرورة التمسك والثقة بالمؤسسات الإسلامية[مثل الوقف والزكاة] التي مازالت قادرة على القيام بدور إيجابي في التنمية وفي التخفيف من أعباء الفقر،والتخلص من ذلك الاعتقاد البالي والثقة العمياء بأن أي مؤسسة عصرية هي بالضرورة أفضل وأكثر فعالية في مجال التنمية من أي مؤسسة قديمة.فعلى كل دولة إسلامية أن تنشئ إدارة أو مؤسسة للزكاة لها فروعها بمختلف المدن والقرى،وهي تتولى تحصيل الزكاة وتوزيعها، عن طريق مختلف أجهزتها والعاملين عليها.

- معظم فقراء الريف لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي الحكومي أو مساعدات الرعاية الاجتماعية ، بل يتركون بلا حماية إذا لم تساعدهم الأسرة والأصدقاء والجيران. وفي مختلف المناطق استحدث الناس مجموعة متنوعة من الآليات غير الرسمية، لمساعدة بعضهم البعض في أوقات الشدة. ومن المفيد للحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تدرس كيف يمكن لسياساتهم أن تشجع وأن تدعم هذه الآليات وأن تتبادل الحكومات والمنظمات معلومات عن مثل هذه الآليات.

- واللّه سبحانه من وراء القصد ،وهو تعالى الهادي إلى سواء السبيل.﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ﴾.



المصادر والمراجع:

قائمة المراجع مرتبة حسب أسماء المؤلفين.

١- أ.بلجوك ؛الأزمات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة.ترجمة علي محمد تقي القزويني (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر١٩٨٩).

٢-إبراهيم أحمد سعيد ؛نظرة جغرافية على مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي-شئون عربية ع(٦٦)يونيه ١٩٩١=ذو الحجة ١٤١١).

٣-إبراهيم البيومي غانم ؛نحو أحياء دور الوقف في التنمية المستقلة(المستقبل العربي ع(٢٣٥)٩/١٩٩٨)

٤-إبراهيم بيومي مرعي وآخرون ؛تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الاجتماعية(المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،١٩٨٣رقم الطبعة (بدون).

٥-إبراهيم سعد الدين ؛حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية.(المستقبل العربي، ع(١٧)يوليو ١٩٨٠).

٦- إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ؛ انتقال العمالة العربية مشاكل ؛الآثار السياسات (مركز دراسات الوحدة العربية نيروت ،١٩٨٢).

٧- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور ؛لسان العرب.أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور مج /٩ دار صادر، بيروت -لبنان).

٨- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ؛ الكشاف (مطبعة مصطفى الباني جلبي وأولاده بمصر ١٣٩٢=١٩٧٢)ج /٤).

٩- أبو بكر أحمد باقادر وآخرون ؛ دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام، (الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد والطبيعة سلسلة دراسات النظم وقوانين البيئة رقم ٢٠- ١٤٠٣=١٩٨٢).

١٠- أبو بكر المتولي ؛دور الدولة وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط مج(٢)ع(٢) ديسمبر ١٩٩٤).

١١- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ؛ جامع لإحكام القران ()ج/٧١).

١٢- أبو عبيد ؛ الأموال.تحقيق خليل محمد هراس. (مكتبة الكليات الأزهرية،ط.الأولى،١٩٦٨)

١٣- أبو محمد علي بن الحزم ؛ المحلى. (المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت).

١٤- أبو يعلي ؛الأحكام السلطانية.تحقيق محمد حامد الفقي.(دار الفكر،بيروت، الطبعة الثانية،١٩٧٤).

١٥- أبو يوسف ؛ الخراج (المطبعة السلفية القاهرة، الطبعة الرابعة ١٣٩٢).

أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ؛كتاب الخراج-(ضمن موسوعة الخراج -(دار المعرفة ،بيروت -لبنان).

١٦- أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني ؛حلية الأولياء وصفات الأصفياء.(دار الكتاب العربي،ط.٣،١٤٠٠).

١٧- آجاي تشيبر ؛زيادة الإنتاج الزراعي:الأسعار والعوامل غير السعرية .(التمويل والتنمية يونيو ١٩٨٨).

١٨- أجناس ساكس ؛ القياس الكمي والنوعي للتنمية ومضامينه وحدوده (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس ١٩٩٥ع(١٤٣).

١٩- أجناس ساكس ؛((القضاء على آليات الاستبعاد(رسالة يونسكو مارس ١٩٩٥).

٢٠- إحسان علي بوحليقة وريتشارد زند ؛خصائص منشاة الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي العربية وسبل تطويرها:دراسة تحليلية.(التعاون الصناعي في الخليج العربي ع(٥٦)أبريل ١٩٩٤).

٢١- إحسان علي محاسنة ؛البيئة والصحة العامة (دار الشروق عمان - الأردن ، الطبعة الثانية ،١٩٩٤).

٢٢- أحمد النجار وآخرون ؛ ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية (اتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،).

٢٣- أحمد بديع مصطفى بليح ؛المشكلة الزراعية بحث اقتصادي تحليل مقارن في سوق الأوربية المشتركة(دار الجامعات المصرية الإسكندرية تاريخ الطبع (بدون) رقم الطبع (بدون)).

٢٤- أحمد بن محمد المقري الفيومي ؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .(لمكتبة العلمية بيروت -لبنان).
٢٥- أحمد حمد الله السمان ؛التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية دراسة تحليلة(شئون عربية ع(٦٣)سبتمبر ١٩٩٠ ربيع الأول١٤١٠).
٢٦- أحمد رشاد موسى ؛اقتصاديات المشروع الصناعي(دار النهضة العربية،تاريخ الطبع(بدون)رقم الطبعة(بدون)).
٢٧- أحمد زايد ؛النمو الرأسمالي وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية.(بحث ضمن الكتاب : دراسات في علم الاجتماع الريفي والبدوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧).
٢٨- أحمد زكي بدوي ؛.معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. (مكتبة لبنان-بيروت،١٩٨٢).
٢٩- أحمد عبد السلام ؛هبة الإنتاج الغذائي في الوطن الإسلامي .(عالم الكتب ،بيروت -لبنان تاريخ النشر (بدون)رقم الطبعة (بدون)).
٣٠- أحمد محمد عمر ؛الإرشاد الزراعي المعاصر .(١٩٩٢).
٣١- أحمد محمد مندور وأحمد رمضان تقي الله ؛المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة (مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،١٩٩٦)رقم الطبعة (بدون).
٣٢- أحمد مدحت إسلام ؛ التلوث مشكلة العصر (سلسلة عالم المعرفة (١٥٢)الكويت محرم ١٤١١=أغسطس ١٩٩٠).
٣٣- أحمد منير سليمان ؛ الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية .(دار الراتب الجامعية، بيروت-لبنان، ١٩٩٦).
٣٤- أرجوان سعد الدين الضاحي ؛الرعاية الصحية الأولية والتنمية البشرية في الوطن العربي(شئون عربية، ع(٧٦) رجب١٤١٤-ديسمبر١٩٩٣).
٣٥- أسامة الخولي ؛ما بين التخمة والمجاعة إشكالية الغذاء في المجتمع المعاصر.(عالم الفكر، يوليو سبتمبر ١٩٨٧).
٣٦- إسلام خضور ؛ اقتصاديات العربية والبيئة (شئون عربية ع(٧٨)محرم ١٤١٥=يونيه(١٩٩٤).

٣٨- إسماعيل السبحاني ؛الحركة النقابية المغاربية وتحديات العولمة.(شئون عربيه ع(١٠٠) ديسمبر(كانون الأول) ١٩٩٩).

٣٩- إسماعيل بن حماد الجوهري ؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق أحمد عبد الغفار عطار ط.الثانية،١٤٠٢=١٩٨٢).

٤٠- إسماعيل سراج الدين ؛ حتى تصبح التنمية مستدامة (تمويل والتنمية ع() ديسمبر).

٤١- إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف ؛ الفقر والأزمة الاقتصادية. (مركز ابن خلدون دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧).

٤٢- إسماعيل سفر مشكلة الأمن الغذائي العربي(دراسة مقدمة إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد عربية، دمشق ٩-١٢

٤٣- إسماعيل صبري عبد الله ؛ الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث-مع إشارة خاصة لمصر١٩٨٩).

٤٤- إسماعيل صبري عبد الله ؛التنمية البشرية في البلدان الآسيوية المصنعة حديثاً:حالة كوريا الجنوبية(من بحوث ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي،التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا "الآسكو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(مركز دراسات الوحدة العربية،ط١،١٩٩٥).

إسماعيل صبري عبد الله ؛التنمية المستقبلية:محاولة لتحديد المفهوم المجهل(المستقبل العربي ع(٩٠) ١٩٨٦/٨).

٤٥- إسماعيل صبري عبد الله ؛في التنمية العربية(دار المستقبل العربي ١٩٨٣).

٤٦- إسماعيل صبري عبد الله ؛نحو نظام اقتصادي عالمي جديد الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧).

٤٧- أشر ديليون ؛تعليم لكبار كإجراء إصلاحي للتعليم الكبار (اليونسكو،مستقل التربية ع(٢)١٩٧٨).

٤٨- أشرف حسين ؛الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر .((تحرير))عبد الغفار شكر ،(الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (مركز بحوث العربية، القاهرة، ط الأولى ،١٩٩٧).

٤٩- إعداد لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين ؛ تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية. (المعهد للفكر الإسلامي ١٩٩٦).

٥٠- آل جور ؛ الأرض في الميزان الأيكولوجيا وروح الإنسان .ترجمة عواطف عبد الجليل (مركز الأهرام للترجمة والنشر ط =١،١٤١٥=١٩٩٤).

٥١- آلن دورنج ؛بين العوز والاكتفاء لستربرون وآخرون،تقييم ١٩٩١ عن وضع العالم تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية.ترجمة أنور عبد الواحد وزميله(الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية،ط.الأولى، ١٩٩٢).

٥٢- ألن ب درنج ؛ الفقر والبيئة :الحد من دوامة الفقر .ترجمة محمد صابر (الدراسات الدولية للنشر والتوزيع)

٥٣- الإمام المالك ؛ الموطأ(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار الإحياء والكتب العربية ١٣٢٠=١٩٥١).

٥٤- الإمام الماوردي ؛أدب الدنيا والدين.حققه وعلقه مصطفى عبد القادر عطا.(مؤسسة الكتب الثقافية،بيروت-لبنان،ط.الثانية،١٤١٨=هـ/١٩٩٨).

٥٥- الإمام الماوردي ؛الأحكام السلطانية والولايات السلطانية .(دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، رقم وتاريخ النشر(بدون)).

٥٦- الإمام الماوردي ؛قوانين الوزارة (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية))).

٥٧- الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية ؛التنمية الزراعية في البلاد العربية وآفاقها المستقبلية، ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية ونشرت في دراسات اقتصادية مجموعة الدراسات المقدمة إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة لبلاد العربية، الدوحة٢٤- ٢٦شوال١٤١٤/٥-٧ أبريل ١٩٩٤).

٥٨- أماني قنديل ؛المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية (المنتدى نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي بعمان) ع(١٢٣)ديسمبر ١٩٩٥).

٥٩- أماني قنديل ؛تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي).

٦٠- أماني قنديل ؛تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي:أطلاله على المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية (المستقبل العربي ع(٢٢٢)اغسطس١٩٩٧).

٦١- الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ؛استراتيجية التنمية الريفية:تقييم ومراجعة القضايا الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.(نوفمبر ١٩٨٧)

٦٢- الأمم المتحدة ؛المرأة في اقتصاد عالمي متغير (نيويورك١٩٩٥).

٦٣- أندرو ستير ؛ المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة(التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٦)ع(٤)مج (٣٣).

٦٤- أندرو وبستر ؛ مدخل إلى علم اجتماع التنمية ترجمة وتعليق عبد الهادي محمد والي وزميله(دار المعرفة الجامعية،١٩٩٥).

٦٥- أنطوان حناوي ؛الإنفاق على التعليم في تاريخ الفكر الاقتصادي:نظرة تاريخية منهجية.(التربية الجديدة، ع(٤٤)،مايو/أغسطس ١٩٨٨)

٦٦- أوبري وليامز ؛دور متزايد للمنظمات غير الحكومية في التنمية .(التمويل والتنمية،ديسمبر ١٩٩٠).

٦٧- إيدجار فور وآخرون ؛تعلم لتكون.ترجمة حنفي بن عيسى(الشركة الوطنية للنشر،الجزائر١٩٧٦،ط.٢).

٦٨- ا.سي.بالا (تحرير) ؛البيئة والتشغيل والتنمية.(منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية تاريخ الطبع (بدون)).

٦٩- ابن الجوزية ؛مناقب عمر بن الخطاب. (دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان)

٧٠- ابن القيم ؛مدارج السالكين.().

٧١- ابن القيم ؛أعلام الموقعين .تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد(القاهرة،المكتبة التجارية الكبرى ،الطبعة الثانية ،١٣٧٤هـ=١٩٥٥م)ج٢/).

٧٢- ابن القيم الجوزية ؛ (شمس الدين أبي عبد الله محمد)الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية .تحقيق وتعليق بشير محمد عيون(مكتبة دار البيان ومكتبة المؤيد بيروت-لبنان ط.الأولى،١٤١٠هـ/١٩٨٩).

٧٣- ابن النجيم ؛البحر الرائق.(دار المعرفة،بيروت-لبنان،ط.الثانية،تاريخ النشر (بدون)).

٧٤- ابن تيمية ؛(شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس):السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.(دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان ط.١،١٤٠٩=هـ/١٩٨٨).

٧٥- ابن تيمية ؛الفتاوي.اعتنى بها وخرج أحاديثها عامر الجزّار وأنور الباز (مكتبة العبيكان،ط.الأولى،١٤١٨هـ/١٩٩٧).

٧٦- ابن خلدون مقدمة ابن خلدون .(دار القلم ،بيروت لبنان).

٧٧- ابن عابدين ؛حاشية ابن عابدين.(مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر،ط.الثانية،١٩٦٦).

٧٨- ابن عبد ربه ؛العقد الفريد (دار الكتاب العربي،بيروت-لبنان).

٧٩- ابن قدامة ؛المغني مع الشرح الكبير (دار الكتاب العربي،بيروت-لبنان، ١٩٧٢).

٨٠- ابنرا برادا ؛نحو منهج واقعي للتعليم الريفي (المستقبل التربية ع(٣)١٨٧٨).

٨١- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ؛ دليل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ١٩٩٧ (جدة).

٨٢- اجناسي ساكس ؛السكان والتنمية والعمل.(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،سبتمبر، ع (١٤١)،١٩٩٤).

٨٣- ارتورو وارمان ؛ دراسات عن البيئة الريفية والفلاحين.(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(١١٨) نوفمبر ١٩٨٨).

٨٤- اشتناي شامي ولويس نامبينايا ؛ المرأة ،العمل،ومشاريع التنمية :حالتان دراسيتان في الأردن .(مجلة أبحاث اليرموك ،سلسة العلوم الإنسانية والاجتماعية مج(٨)ع(٣)١٩٩٢).

٨٥- اوريو جياري وهنري لوبرجيه ؛ الحضارة التقنية الخاسرة.ترجمة صلاح الدين برمدا(منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي)دمشق،١٩٨٢).

٨٦- ب.أوكلي وك. جافورث ؛ دليل التدريب على الإرشاد الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة روما،١٩٩٠).

٨٧- باقر الصدر ؛ اقتصادنا.(دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان،رقم الطبعة (بدون)١٩٨١).

٨٨- بدر ناصر المطيري ؛ من قسماة التجربة البريطانية في العمل الخيري والتطوعي. (الأمانة العام للأوقاف-دولة الكويت،ط١،١٤١٥هـ=١٩٩٤م)

٨٩- برتران شنايدر ؛ ثورة حفاة الأقدام (تقرير إلى نادي روما).(منتدى الفكر العربي،عمان،الطبعة الأولى،مارس ١٩٨٧).

٩٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣).

٩١- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤.

٩٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٠).

٩٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ؛تقرير التنمية في العالم ١٩٩٥).

٩٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

٩٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١).

٩٦- بروس م.لا نسدايل ؛المزارع البارع :تعليم الإدارة لصغار المزارعين. ترجمة محجوب عمر (نيقوسيا ،دلمون للنشر وميدتو للتنمية والرعاية الصحية ١٩٨٩).

٩٧- بريان آبيل سميث وألسيرا ليسيرسون ؛ الفقر والتنمية والسياسة الصحية .(منظمة الصحة العالمية ،جنيف،١٩٨١).

٩٨- بنت هانس وسمير رضوان ؛العمل والعدل الاجتماعي في الاقتصاد متغير:مصر في الثمانينات(دار المستقبل العربي القاهرة،ط.الأولى/١٩٨٣).

٩٩- البنك الإسلامي للتنمية ؛ التقرير السنوي ١٤١٩هـ/١٩٩٩).

١٠٠- البنك الدولي ؛ التنمية الريفية ورقة عمل قطاعية، فبراير ١٩٧٥).

١٠١- البنك الدولي ؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦).

١٠٢- البنك الدولي ؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠).

١٠٣- البنك الدولي ؛ تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٥.

١٠٤- البنك الدولي ؛ تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩١).

١٠٥- البنك الدولي ؛التربية:وثيقة سياسية لقطاع.(مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،بيروت-لبنان)تاريخ النشر (بدون) رقم الطبعة(بدون)).

١٠٦- البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٧).

١٠٧- البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢).
١٠٨- البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣).
١٠٩- البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٠م).
١١٠- البنك الدولي ؛تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٧).
١١١- البنك الدولي ؛دخول القرن ٢١تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠م).
١١٢- بول سترتين ؛التنمية البشرية الجدل المثار حول الأرقام القياسية(مجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس ١٩٩٥ع(١٤٣)).
١١٣- بيتر هوبكرافت ؛ سياسات ومؤسسات تسويق الحبوب في إفريقيا (التمويل والتنمية مارس ،١٩٨٧).
١١٤- تقرير لجنة الجنوب ؛تحدي أمام الجنوب ترجمة عطاء عبد الوهاب(مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت لبنان ١٩٩٠).
١١٥- تودج بوشهولز ؛أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين مقدمة للفكر الاقتصادي الحديث ترجمة نزيرة الأفندي وعزة الحسيني. المكتبة الأكاديمية القاهرة ط الأولى ١٩٩٥)
١١٦- توفيق الحكيم ؛يوميات نائب في الأرياف (مكتبة الآداب ومطبعتها بالحماميز، تاريخ ورقم الطبعة (بدون)).
١١٧- توفيق توما ؛الريف:أرض ومجتمع(الشركة الشرقية للمطبوعات ش.م.م.بيروت- لبنان،تاريخ الطبع(بدون)).
١١٨- توما كوترو وميشيل إسون ؛ مصير العالم الثالث: تحليل ونتائج وتوقعات. ترجمة خليل كلفت. (دار العالم الثالث،القاهرة،الطبعة الأولى،١٩٩٥).
١١٩- توماس كوتر وميشال هوسن ؛على أبواب القرن الواحد والعشرين أين أصبح العالم الثالث؟ترجمة نخلة فريفر(دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي،ط.الأولى،١٩٩٥).
١٢٠- تيم سمنكس ؛تخطيط التعليم غير الرسمي استراتيجيات وعوائق(اليونسكو،مستقبل التربية ع(٢)١٩٧٨).
١٢١- ج.ا.ويكسون و ك. هاملتون ؛التوسع في مقاييس الثروة (التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٦).

١٢٢- ج.ب.أتكنسون ؛اقتصاديات التعليم.ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ(دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية،ط.١،١٩٩٣).
١٢٣- ج.جازيس دومينجو ؛ دراسات في جغرافية التنمية. ترجمة محمد علي فاضلي ومحمد عبد الحميد الحمادي. (منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦).
١٢٤- جاك شارم ؛القطاع غير المهيكل واقتصاد التنمية.(تحرير)عبد الفتاح العموص وآخرون ، اقتصاد التنمية تحليل حقيقي ونقدي(التعاضدية للطباعة والنشر)صفاقس-تونس، ١٩٨٤).
١٢٥- جاك لوب ؛العالم الثالث وتحديات البقاء.ترجمة أحمد فؤاد بلبع(عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت(١٠٤)ذو القعدة ١٤٠٦أغسطس ١٩٨٦م).
١٢٦- جالن سبنسبر هل ؛منشاة الأعمال الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي.ترجمة صليب بطرس(الدار الدولية للنشر والتوزيع،١٩٨٩،رقم الطبعة(بدون)).
جامعة الدول العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣).
١٢٧- جان ساينـــزوجا ؛إخلال التوازن الاقتصادي لأزمة اقتصادية كما يراها العالم الثالث(رسالة اليونيسكو٤(٢٧)يناير١٩٨٤).
١٢٨- جان ماري بيلت ؛ عودة الوفاق بين الإنسان والطبيعة.ترجمة السيد محمد عثمان (عالم المعرفة (١٨٩)يصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت،ربيع الأول ١٤١٥=سبتمبر ١٩٩٤م).
١٢٩- جانديالا ب. ج. تيلاك ؛ التعليم والفقر في جنوب آسيا. (المستقبليات، مج(٢٩)، ع(٤)١٩٩٩).
١٣٠- جلال أحمد أمين ؛ إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية.من أبحاث ((دراسات في التنمية العربية والتكامل العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ط ١٠،بيروت -لبنان،١٩٨٢)
١٣١- جلال أحمد أمين ؛الوسيلة تبرر الغاية..قراءة جديدة لمكافيللي(العربي ع(٤٠٧) ربيع الآخر ١٤١٢=أكتوبر١٩٩٢).

١٣٢- جلال أحمد أمين ؛مشكلاتنا ليست في التخلف ولكن في ازدواج الشخصية(العربي ع(٢١٨)يناير١٩٧٧).

١٣٣- جلال أمين ؛ العولمة والتنمية العربية.(مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ١٩٩٩،).

١٣٤- جلال أمين ؛ تنمية أم تبعية اقتصادية(دار القاهرة،تاريخ الطبع(بدون)رقم الطبعة (بدون)).

١٣٥- جلال أمين ؛التنمية الاقتصادية والزوجة.(الحياة ١٩٩٨/٨/٢٦)

١٣٦- جلال أمين ؛المشرق العربي والغرب:بحث دور المؤتمرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية(مركز دراسات الوحدة العربية ط.٤، ١٩٨٣).

١٣٧- جلال أمين ؛شخصيات لها تاريخ .(رياض ريس للنشر، ط.الأولى، ١٩٩٧).

١٣٨- جلال أمين ؛مصر في مفترق الطرق(دار المستقبل العربي،ط.الأولى،١٩٩٠).

١٣٩- جلال عبد الله معوض ؛ الهجرة الريفية - الحضرية في الوطن العربي (شئون عربية ع(٧٧)مارس ١٩٩٤ شوال ١٤١٤).

١٤٠- جمال أسد مزعل ؛الاعتبارات الاقتصادية في التعليم .(وزارة التعليم العالي،جامعة الموصل،رقم الطبعة(بدون)تاريخ الطبع(بدون)).

١٤١- جمال الدين بلال عوض ؛دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في عملية التنمية في المنطقة العربية(التربية الجديدة، ع(٤٩)يناير - إبريل ١٩٩٠).

١٤٢- جمال بترجي ؛أمريكا رائدة لعمل الخيري في العالم وممتلكات مؤسساتها في هذا الميدان تفوق المائة مليار دولار .(المستقلة ع(٢٢١)الإثنين ١٣أغسطس ١٩٩٨م)

١٤٣- جمعة رجب طنطيش ؛الإمكانات الزراعية في العالم الإسلامي .(مركز دراسات العالم الإسلامي ،ط الأولى)خريف ١٩٩١).

١٤٤- جميل طاهر ؛ تطور مفهوم التنمية المستديمة وانعكاساته على المستقبل التخطيط في الأقطار العربية (بحوث اقتصادية عربية ع(٩)خريف ١٩٩٧).

١٤٥- جميل ظاهر ؛إبعاد استراتيجية الزراعة في الأقطار العربية في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي واتفاقية الجات.(شئون عربية ع(٩٢)ديسمبر١٩٩٧).
١٤٦- جورج أبو جودة ؛أهمية ومتطلبات التطوع في العصر الحديث(المنابر ،ع(٩٣-٩٤)كانون الأول والثاني ١٩٩٨-١٩٩٩).
١٤٧- جورج قرم ؛التنمية المفقودة:دراسات في الأزمة الحضارية والتنمية العربية.(دار الطليعة،بيروت،ط الأولى١٩٨١).
١٤٨- جون.ل.سايترز ؛السياسات التنموية:مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية.ترجمة سمير حمارنة.دار عمار للنشر والتوزيع،عمان،ط.الأولى،١٩٩٠).
١٤٩- جيمس جوارتي و رتشارد ستروب ؛ الاقتصاد الجزئي: الاختيار الخاص و العام. ترجمة محمد عبد علي الصبور محمد علي (دار المريخ)الرياض ١٤١٧=١٩٨٧م).
١٥٠- حازم الببلاوي ؛ التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية. (معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦-١٩٦٧).
١٥١- حامد عبد المجيد درزار ؛صلاح الضريبة الزراعية أساس التنمية الاقتصادية في مصر.(مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية).
١٥٢- حليم بركات ؛المجتمع العربي المعاصر:بحث استطلاعي اجتماعي.(مركز دراسات الوحدة العربية،ط.الأولى،١٩٨٤).
١٥٣- حمدية زهران ؛ مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة (دار النهضة العربية ١٩٧١).
١٥٤- حميد بن زنجوية ؛ كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض (مركز ملك فيصل لبحوث والدراسات،ط.الأولى ١٤٠١=٢,١٩٨٦/٦٤٧).
١٥٥- الخطابي ؛ معالم السنن.(تحقيق محمد حامد الفقي ، دار المعرفة ،بيروت ،لبنان ١٤٠٠=٤١٩٨/١٣٢١).
١٥٦- خلف بن سليمان النمري ؛التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ١٤١٦=١٩٩٦)ج/١).

١٥٧- د.هــ.شميدت وإيرهارد كروب ؛التمويل الريفي: مبادئ إرشادية (إيشبورن، ١٩٨٧).
١٥٨- دارم البصام ؛ انعكاسات حول تشخيص نمط الوعي السائد لمفهوم التنمية الريفية المتكاملة وتطبيقاتها في بلدان العالم الثالث. دراسة منشورة ضمن أعمال ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي، إدارة شئون المرأة والأسرة الأمانة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية جامعة الدول العربية ١٩٨٢).
١٥٩- دافيد أرنولد ؛ (تحرير)الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية.(عالم المعرفة رقم(٢٣٦) أغسطس ١٩٩٨).
١٦٠- دوايت و. ألن وستيفن أنزالون ؛التعليم بواسطة الراديو الخطوة الأولى نحو التعليم (مستقبل التربية ع(٢)١٩٧٨).
١٦١- دوجلاس ف. بارنيس وآخرون ؛ معالجة مشكلة الطاقة الريفية في البلدان النامية .(التمويل والتنمية،يونيه ١٩٩٧).
١٦٢- دورين ورنر ؛الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق ترجمة خير الدين حسيب وحسن أحمد سليمان (دار الطبليعة ،بيروت -لبنان ط.الأولى ١٩٧٥).
١٦٣- ديفيد هاريسون ؛علم اجتماع التنمية والتحديث.ترجمة محمد عيسى برهوم(دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان الطبعة الأولى،١٩٩٨)
١٦٤- الراغب الأصفهاني ؛دريعة إلى مكارم الشريعة.(دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، ط١،١٩٨٠).
١٦٥- رالف أندروبانو ؛الأزمة الاقتصادية:رب ضارة نافعة.(منبر الصحة العالمية، مج(٨)ع (١) ١٩٨٧).
١٦٦- ربيع محمود الروبي ؛ أصول النظام الاقتصادي الإسلامي (مكتبة ومطبعة أشي القاهرة ١٢٨٢/١٩٨٢).
١٦٧- رجاء عبد الرسول ؛ البطالة في الريف المصري:الظاهرة والأسباب(تحرير)سلوى سليمان ١٩٨٩(البطالة في مصر) (دار النهضة القومية القاهرة).

١٦٨- رفعت السيد العوضي ؛في الاقتصاد الإسلامي المرتكزات-التوزيع الاستثمار-النظام المالي(كتاب الأمة رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر،ط.١٠،١٤١٠هـ).

١٦٩- رفيق يونس المصري ؛ المصارف الإسلامية: دراسة شرعية لعدد منها. (مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥).

١٧٠- رفيق يونس المصري ؛ هل عرف علماؤنا المشكلة الاقتصادية (الإسلام اليوم ع (١٣)١٤١٦ =١٩٩٥م).

١٧١- رمزي زكي ؛الأزمة الراهنة في الفكر التنموي(بحث قدم للمؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين الذي عقد بالقاهرة من٢-٥مايو١٩٧٩تحت عنوان"التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية" ثم نشر في(مجلة العلوم الاجتماعية) ع(٢)السنة الثامنة،يوليو ١٩٨٠).

١٧٢- رمزي زكي ؛الاقتصاد السياسي للبطالة.(سلسلة عالم المعرفة رقم (٢٢٦) يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت أكتوبر ١٩٩٧).

١٧٣- رمزي زكي ؛الاقتصاد العربي تحت الحصار(مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط=١،١٩٨٩).

١٧٤- رمزي زكي ؛المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة.(سلسلة عالم المعرفة رقم(٨٤)الكويت، ١٩٨٤).

١٧٥- رمزي علي بن إبراهيم سلامة ؛اقتصاديات التنمية.(مؤسسة شباب الجامعة. إسكندرية،١٩٨٦،رقم الطبعة(بدون)).

١٧٦- روبرت تشامبرز ؛التنمية الريفية: وضع الأواخر أوائل.ترجمة محجوب عمر.(ميدتو للتنمية والرعاية الصحية،نيقوسيا،الطبعة٢،١٩٩١).

١٧٧- روبرت كارسون ؛ ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها.ترجمة دانيال رزق (الدار الدولية للنشر القاهرة ،الطبعة الأولى ،١٩٩٤).

١٧٨- روبرت ل.هيلبرونز ؛ كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية.ترجمة راشد البراوي (مكتبة الوعي العربي).

١٧٩- روجر سافارى ؛التربية لأجل تطوير الريف:بين التقليد والتغيير (مستقبل التربية ع(٦)١٩٧٤).

١٨٠- رونالد ايرينج وروبرت سميث ؛ اقتصاديات العمل. تعريب فريد بشير ظاهرة .(دار المريخ الرياض، ١٤١٤هـ١٩٩٤).

١٨١- رونالد ماكموران و لوراولاس ؛الحاجة للتعاون بين المشتغلين بالاقتصاد الكلي والمشتغلين بالشئون البيئية(التمويل والتنمية ع(٤)مج/٣٢ديسمبر ١٩٩٥).

١٨٢- ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف ؛ المالية العامة في النظرية والتطبيق.تعريب محمد حمدي السباخي .(دار المريخ للنشر،الرياض،١٤١٢هـ/١٩٩٢).

١٨٣- رينيه دوبو ؛إنسانية الإنسان.ترجمة نبيل صبحي طويل(مؤسسة الرسالة بيروت ط،٢،١٤٠٤=١٩٨٤).

١٨٤- زهير أحمد السباعي ؛الصحة حاضرها،ومستقبلها في المملكة العربية.(مدينة ملك عبد العزيز للعلوم والتقنية-إدارة البحث العلمي-الرياض-م.ع.س.١٩٨٨).

١٨٥- زياد الحافظ ؛أزمة الغذاء في الوطن العربي(معهد الإنماء العربي،بيروت-لبنان ١٩٧٦).

١٨٦- زيدان عبد الباقي ؛علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية (القاهرة، ١٩٧٤).

١٨٧- زين الدين عبد المقصود ؛ البيئة والإنسان: علاقات ومشكلات. منشأة المعارف الإسكندرية ١٤٠١=١٩٨١رقم الطبعة (بدون).

١٨٨- زين الدين عبد المقصود ؛مشكلة التصحر في العالم الإسلامي(من بحوث المؤتمر الجغرافي الإسلامي الأول. إدارة الثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٤=١٩٨٢م)

١٨٩- سالم توفيق النجفي ؛إشكالية الزراعة العربية :رؤية اقتصادية معاصرة (مركز دراسات الوحدة العربية ط.الأولى، ١٩٩٣.

١٩٠- سالم توفيق النجفي وبديع جميل العدو؛ التخطيط والسياسة الزراعية (وزراعة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبعة (بدون).

١٩١- سامح غرايبة ويحيى الفرحان ؛ المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق عمان- الأردن ، الطبعة الأولى ،١٩٨٧).

١٩٢- سامي حمودة ؛ صيغ التمويل الإسلامي مزايا وعقبات كل صيغة ودورها في التمويل التنمية. من أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٨).

١٩٣- سامي مصطفى كامل ؛التعليم-سوق العمل-بطالة المتعلمين ١٩٨٩).

١٩٤- سامية محمد فهمي ؛ المرأة في التنمية .(دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية ،رقم الطبعة -بدون)١٩٩٧).

١٩٥- ستيفن شميدهايني ؛ مجلس الأعمال التجارية والصناعية للتنمية المستديمة ، تغيير المسار: منظور عالمي للأعمال التجارية والصناعية حول التنمية والبيئة ترجمة علي حسين حجاج (دار البشير للنشر ، عمان - الأردن ١٩٩٦).

١٩٦- ستيفن كوفي،العادات السبع للقادة الإداريين. ترجمة هشام عبد الله .(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، رقم الطبعة(بدون)١٩٩٨).

١٩٧- سعاد عثمان وآخرون ؛ البيئة والمجتمع .(دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،الطبعة الأولى).

١٩٨- سعد نصار ؛ بعض قضايا في تخطيط التنمية الريفية من ضمن أبحاث ندوة ((التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية))والتي سبقت الإشارة إليها).

١٩٩- سعيد إسماعيل علي ؛التعليم كحاجة أساسية في الوطن العربي.(من أوراق الحلقة النقاشية (١٨)الحاجات الأساسية في الوطن العربي).

٢٠٠- سعيد الخضري ؛الفكر الاقتصادي الغربي في التنمية نظرة انتقادية من العالم الثالث(مكتبة النهضة المصرية)القاهرة،١٩٩٠).

٢٠١- سعيد عبد المسيح شحاتة ؛دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي:الحاضر والمستقبل .(السياسة الدولية يناير١٩٩٥).

٢٠٢- سليمان بن علي ؛تنمية الموارد البشرية والمالية في المنظمات الخيرية.(مؤسسة انترناشيونال غرافيكس International Graphics الولايات المتحدة ،ط١،١٩٩٦).

٢٠٣- سمير أمين ؛شروط إنعاش التنمية(المستقبل العربي ع(١٩١)١/١٩٩٥).
٢٠٤- سوسن عثمان عبد اللطيف ؛دراسات في التنمية المحلية الريفية والحضرية والمستحدثة والصحراوية. (المعهد العالي للخدمة الاجتماعية القاهرة ١٩٨٩).
٢٠٥- السيد أحمد عبد الخالق ؛ المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي (الناشر (بدون)تاريخ النشر (بدون).
٢٠٦- السيد الحسيني ؛ الأحياء العشوائية في حضر العالم الثالث. (مجلة الاجتماعية القومية مج (٣١)ع(٢)مايو ١٩٩٤).
٢٠٧- السيد الحسيني ؛تنمية العالم الثالث:بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي(حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية،ع(١٢)، ١٩٨٩).
٢٠٨- السيد عبد الفتاح عفيفي ؛بحوث في علم الاجتماع المعاصر.(دار الفكر العربي،القاهرة ،١٤١٦=١٩٩٦).
٢٠٩- سيد نواب حيدر ناقفي ؛المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة.(من أبحاث الندوة السابقة).
٢١٠- السيدة إبراهيم مصطفى ؛مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة.(دار الجامعية،إسكندرية).
٢١١- سيدي محمود ولد سيدي محمد ؛المشاكل الهيكلة للتنمية(منشورات وزارة الثقافة-دمشق سوريا،١٩٩٥).
٢١٢- الشريف الرضى ؛ نهج البلاغة (دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت -لبنان ،تاريخ الطبع (بدون)).
٢١٣- شعبان فهمي ؛ رأس المال في المذهب الاقتصادي الإسلامي (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة ١٩٨١).
٢١٤- شلومو روبلنجز ؛الأمن الغذائي والفقر في أقل البلدان نمواً(التمويل والتنمية،ديسمبر ١٩٨٥).
٢١٥- شمس الدين الرملي ؛نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.

٢١٦- شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي ؛المستطرف في كل فن مستطرف. تحقيق مفيد محمد قميحية(دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان،ط.١ ١٩٨٣).
٢١٧- شوقي أحمد دنيا ؛ النظرية الاقتصادية من منظور الإسلامي. (مكتبة خريجي ط. الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).
٢١٨- شوقي أحمد دنيا ؛تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي. (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط=١، ١٤٠٤=١٩٨٤م).
٢١٩- شوقي أحمد دينا ؛التنمية والبيئة: دراسة مقارنة (سلسلة دعوة الحق تصدرها رابطة العالم الإسلامي جمادي الأولى ١٤١٤=ع(١٣٧).
٢٢٠- شوقي دنيا ؛الإسلام التنمية الاقتصادية:دراسة مقارنة.(دار الفكر العربي، ط.الأولى ١٩٧٩،)
٢٢١- شوقي دنيا ؛دور الدولة في التنمية في ضوء الاقتصاد الإسلامي .(مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ،ع(١٩)نوفمبر-ديسمبر ١٩٩٢).
٢٢٢- شوقي رافع ؛التعليم والأمن القومي.(العربي ع(٤٦٥)أغسطس١٩٩٧).
٢٢٣- شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية ؛الحسبة في الإسلام(حققه محمد الأزهري النجار الناشر(بدون)تاريخ الطبعة(بدون)).
٢٢٤- شيريل بيبار ؛ البنك الدولي: دراسة نقدية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. (سيناء للنشر، القاهرة،الطبعة الأولى، ١٩٩٤).
٢٢٥- الصالح الصالحي ؛ الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي.(تحرير)منذر قحف؛ السياسات الاقتصادية في الإطار النظام الإسلامي.(البنك الإسلامي للتنمية -المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،الطبعة الأولى،١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
٢٢٦- صالح عبد الله كامل ؛ تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق. (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧).
٢٢٧- صبحي عبد الحليم في تقديمه لكتاب سيرروي كالن ؛ عالم يفيض بسكانه. ترجمة ليلى الجبالي. (عالم المعرفة يصدرها المجلس الكويتي لثقافة والفنون والآداب الكويت ربيع الآخر ١٤١٧=سبتمبر ١٩٩٦).

٢٢٨- صدر الدين آغا خان وآخرون ؛أطفال الشوارع مأساة حضرية متنامية(تقرير اللجنة المستقلة المعنية للقضايا الإنسانية الدولية).

٢٢٩- صدر الدين آغا خان وآخرون ؛المجاعة هل هي كارثة من صنع الإنسان؟(تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالقضايا الإنسانية الدولية.مؤسسة الأهرام، القاهرة،١٩٨٦).

٢٣٠- صلاح الصيرفي ؛ قياس التنمية دور لمحاسبة البيئية (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مارس ١٩٩٥ع(١٤٢)اليونسكو.

٢٣١- صلاح عبد وآخرون ؛الكتاب السنوي الأول في التنمية الريفية(الطبعة الأولى دار المعرفة الجامعية تاريخ الطبع (بدون)).

٢٣٢- ضياء الدين أحمد ؛ النظام المصرفي الإسلامي: الوضع الحالي. (دراسات اقتصادية إسلامية، مج (٢)، ع (١) ديسمبر ١٩٩٤).

٢٣٣- ضياء الدين الريس ؛النظريات السياسية الإسلامية.()

٢٣٤- طلعت الدمرداش إبراهيم ؛اقتصاديات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها المرتقب في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان.(الإداري السنة١٨ ع(٦٥)يونيو١٩٩٦).

٢٣٥- عائشة الشرقاوي ؛ البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. (مركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠).

٢٣٦- عابدين سلامة ؛ الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية.(مجلة أبحاث الإسلامي، ع(٢)مج(١)١٤١٤هـ/١٩٨٤).

٢٣٧- عادل إبراهيم هندي ؛المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية(منشأة المعارف الإسكندرية-مصر).

٢٣٨- عادل أحمد حشيش ؛الدعم السلعي والأمن الغذائي دراسة تحليلة لعناصر المشكلة بالدول المتخلفة(دار الجامعات المصرية،الإسكندرية ١٩٨٠).

٢٣٩- عادل حسين ؛الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية(دار الكلمة للنشر ودار الوحدة،ط.الأولى،١٩٨١).

٢٤٠- عارف دليله ؛ الاقتصاد هل هو علم أخلاقي(العربي ع(٢٨٥) شوال١٤٠٢= أغسطس ١٩٨٢م).
٢٤١- عارف دليله ؛الهجرة الداخلية والتنمية الريفية في الوطن العربي(بحث منشور في كتاب((مختارات من بحوث ومناقشات ندوة الهجرة الداخلية والتنمية الريفية))والتي عقدت في تونس من ١٣-١٥سبتمبر ١٩٨٨ ونشرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت ووحدة البحوث والدراسات السكانية لجامعة الدول العربية).
٢٤٢- عباس فاضل السعدي ؛دراسات في جغرافية السكان(منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٠).
٢٤٣- عبد الإله أبو عياش واسحق يعقوب قطب ؛الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية. (وكالة المطبوعات الكويت،تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبع (بدون)).
٢٤٤- عبد الباسط عبد المعطي ؛ التنمية البديلة دراسات وقضايا. (دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٠)
٢٤٥- عبد الباسط عبد المعطي ؛ توزيع الفقر في القرية المصرية (دار الثقافة الجديدة القاهرة)
٢٤٦- عبد الباسط محمد حسن ؛ التخلف في المجتمعات الريفية: ماهيته وخصائصه. (تحرير) مختار حمزة؛ دراسات في التنمية الريفية المتكاملة(سلسلة التنمية الكتاب الأول، دار التأليف، تاريخ الطبع(بدون) رقم الطبعة (بدون).
٢٤٧- عبد الباسط محمد حسن ؛التنمية الاجتماعية.(مكتبة الوهبة ،ط٤،١٩٨٢).
٢٤٨- عبد الحميد براهيمي ؛العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي.(مركز دراسات الوحدة العربية،ط.١،١٩٩٧).
٢٤٩- عبد الخالق عبد الله ؛ التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية(المستقبل العربي السنة (١٥)ع(١٦٧)يناير ١٩٩٣).
٢٥٠- عبد الخالق عبد الله ؛ التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية .(المستقبل العربي ع (١٦٧)يناير ١٩٩٣).

٢٥١- عبد الرحمن يسري أحمد ؛التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي-من أبحاث ندوة التنمية من منظور إسلامي التي عقدت في المدة٩-٢يوليو في عمان، الأردن).

٢٥٢- عبد الرحمن يسري أحمد ؛الصناعات الصغيرة في البلدان النامية:تنميتها ومشاكل تمويلها في أطر نظم وضعية وإسلامية(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية ط.١،١٩٩٥).

٢٥٣- عبد الرحيم الريح محمود ؛حضانة صغار المستثمرين.(آفاق اقتصادية)مج(١٩)ع (٧٤)السنة ١٤١٨=١٩٩٨).

٢٥٤- عبد الرزاق الفارس ؛الحكومة والفقراء والإنفاق العام.(مركز دراسات الوحدة العربية،ط.الأولى).

٢٥٥- عبد السلام العبادي ؛دور مؤسسات الزكاة في التنمية.بحث مقدم إلى الندوة "التنمية من منظور إسلامي .(المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية وآخرون ،).

٢٥٦- عبد السلام العبادي ؛المفهوم الإسلامي للحاجات الأساسية للإنسان وارتباطه بالأوضاع المعاصرة.(ندوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الإسلامي.(المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية،عمان ٢٣-٢٧رجب ١٤٠٤هـ/١٩٨٥).

٢٥٧- عبد العزيز إسماعيل داغستاني ؛ القطاع الاجتماعي:واقتصاد السوق،(عكاظ السبت ١١ربيع الآخر ١٤٢٠هـ الموافق ٢٤يوليو ١٩٩٩).

٢٥٨- عبد العزيز الخياط ؛المجتمع المتكافل في الإسلام .(مؤسسة الرسالة،١٩٧٢،رقم الطبعة(بدون).

٢٥٩- عبد الغني النوري ؛وعبد الغني عبود ؛نحو فلسفة عربيه للتربية.(دار الفكر العربي ،ط٣،١٩٧٩).

٢٦٠- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد؛ استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم. (مكتبة الأنجلو المصرية،بدون تاريخ الطبع).

٢٦١- عبد القادر النيال ؛القطاع الخاص بين تدخل الدولة وآليات السوق:دراسة حالة سوريا.(المستقبل العربي، ع(٢٢٣)٩/١٩٩٧).

٢٦٢- عبد القادر محمد أحمد ومسعود فياض الفياض ؛الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية:الدور والمعوقات.(التعاون الصناعي في الخليج العربي ع(٥٠)أكتوبر ١٩٩٢).

٢٦٣- عبد القادر محمد عطية ؛ النظرية الاقتصادية الكلية (الدراسات الجامعية للكتب، الإسكندرية ١٩٩٧).

٢٦٤- عبد القادر محمد عطية ؛اتجاهات حديثة في التنمية. (دار الجامعية،الإسكندرية، ٢٠٠٠).

٢٦٥- عبد الكريم بكار ؛مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية.(دار القلم-دمشق،ط الأولى،١٩٩٩).

٢٦٦- عبد الكريم بكار ؛نحو مفهوم أعمق للواقع الإسلامي.(دار القلم-دمشق،ط الأولى، ١٩٩٩).

٢٦٧- عبد الكريم زيدان ؛ المفصل في أحكام المرأة.(مؤسسة الرسالة ،بيروت ط١،١٤١٢=١٩٩٢،ج/٤).

٢٦٨- عبد اللطيف بن عبد اللطيف ؛التخطيط الاقتصادي لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية.(رسالة ماجستير قدمت لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي)

٢٦٩- عبد الله الثمالي ؛الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام (رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الشريعة،شعبة الاقتصاد والإسلام،جامعة أم القرى ١٩٨٥).

٢٧٠- عبد الله ثنيان الثنيان ؛الأمن الغذائي ولعمل العربي المشترك.(دار الفكر المعاصر،لبنان، بيروت ط.الأولى،١٤١٠=١٩٩٠).

٢٧١- عبد الله عبد الدائم ؛التخطيط التربوي:أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية(دار القلم للملايين-بيروت-ط.٥،١٩٨٣).

٢٧٢- عبد المنعم السيد علي ؛دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية دراسة في أثر ثلاثي (الإيدولوجيا والسياسة والاقتصاد)في العراق والسعودية وتونس.(مجلة بحوث اقتصادية عربية ع(٥)ربيع ١٩٩٦).

٢٧٣- عبد المنعم حمادة ؛ الإسلام والتعاون.(مجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة،١٩٦٨).
٢٧٤- عبد المنعم محمد بدر ؛ريفنا النامي: دراسة مقارنة في علم الاجتماع الريفي مع تطبيق على المملكة العربية السعودية وجمهوري مصر العربية(دار المطبوعات الجديدة ١٩٨٢).
٢٧٥- عبد الوهاب مطر الداهري ؛ الاقتصاد الزراعي .(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق،ط ،الأولى ١٩٨٠).
٢٧٦- عبد الوهاب مطر الداهري ؛اقتصاديات الإصلاح الزراعي .(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،العراق تاريخ الطبع (بدون)رقم الطبع (بدون).
٢٧٧- عبد الوهاب هزاع مقبل ؛واقع المرأة الريفية ودورها الاقتصادي في قطاع الزراعة في الجمهورية اليمنية.(بحوث اقتصادية ع(١٧)خريف١٩٩٩).
٢٧٨- عثمان بابكر أحمد ؛ تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصفة السلم (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-البنك الإسلامي للتنمية، ط.الأولى،١٩٩٨).
٢٧٩- عدلي علي أبو طاحون ؛علم الاجتماع الريفي(المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية،١٩٩٧).
٢٨٠- عدنان صوفي ؛ تمويل الجامعات في الدول العربية رؤية مستقبلة (مجلة الأموال ع(٧)أبريل -يونيو ١٩٩٨).
٢٨١- عدنان هزاع البياتي ؛ التحديات البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي (شئون عربية ع(٨٥)مارس ١٩٩٦ذوالقعدة ١٤١٦).
٢٨٢- عدنان هزاع البياتي ؛الفقر والتدهور البيئي في الوطن العربي (شئون عربية ع(٨٦)صفر ١٤١٧=يونيه١٩٩٦).
٢٨٣- عدنان هزاع البياتي ؛محاولة أولية لتقويم العلاقة بين الغابات والأمن الغذائي العربي شئون عربية، ديسمبر ١٩٩٧ع(٩٩).
٢٨٤- عز الدين أحمد موس ؛النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري(دار الشروق،ط.الأولى، ١٩٨٣).

٢٨٥- عزة عبد المحسن خليل ؛المجتمعات الأهلية وتنمية المرأة (تحرير)عبد الغفار شكر ،الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.(مركز البحوث العربية، القاهرة ط.الأولى ١٩٩٧).

٢٨٦- عزيز شاهو إسماعيل ؛سياسات التنمية الزراعية .(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراق ،١٩٨١رقم الطبعة (بدون).

٢٨٧- علاء الدين البياتي ؛البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي العراقي .(دار التربية ،بغداد ،١٩٨٥).

٢٨٨- علاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي كنــز العمال(مؤسسة الرسالة ،بيروت لبنان ،ط(بدون)،١٤٠٩ =١٩٨٩).

٢٨٩-علي الدين هلال ؛الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية المعاصرة(السياسة الدولية ع(٧٥)يناير ١٩٨٤).

٢٩٠- علي حمداش ؛التعليم غير النظامي:مفهومه وتطبيقاته.(مستقبليات،مج(٢١)ع(١) ١٩٩١).

٢٩١- علي خضر بخيت ؛ التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام (دار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

٢٩٢- علي زين العابدين عبد السلام وزميله ؛تلوث البيئة ثمن للمدينة.(لمكتبة الكاديمية، الطبعة الأولى ،١٩٩٢).

٢٩٣- علي محمد جميل دقاق ؛ اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام. (رسالة غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي لنيل درجة الدكتوراه، ١٤١٢هـ=١٩٩٣م).

٢٩٤- علياء شكري وآخرون ؛المرأة في ريف والحضر (دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،رقم الطبعة (بدون)١٩٨٨).

٢٩٥- عمر سليمان الأشقر ؛ خصائص الشريعة الإسلامية(مكتبة الفلاح الكويت.ط. الأولى ١٩٨٢).

٢٩٦- عمر فيحان المرزوقي ؛التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي(رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى شعبة الاقتصاد الإسلامي عام١٤١٦).

٢٩٧- عيسى الريموني ؛قضايا التنمية والأمن الغذائي في العالم الإسلامي.(من أبحاث الندوة ((التنمية من منظور إسلامي)).

٢٩٨- غازي القصيبي ؛أوهام وأضغاث أحلام حول ملحمة التنمية.(مجلة الاقتصاد والإدارة جامعة ملك عبد العزيز)

٢٩٩- غازي عبد الرزاق النقاش ؛اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية.(دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،١٩٩٦).

٣٠٠- غريب سيد أحمد ؛ علم الاجتماع الريفي(دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ط.الخامسة ١٩٨٨).

٣٠١ غريب سيد أحمد ؛علم الاجتماع الريفي.(المكتب العلمي للنشر والتوزيع- الإسكندرية،١٩٩٩،رقم ط،(بدون)).

٣٠٢ غريب سيد أحمد وعاطف غيث ؛علم الاجتماع الريفي والحضري.(دار المعرفة الجامعية الإسكندرية١٩٨٨).

٣٠٣- غسان بد الدين ؛جدلية التخلف والتنمية (ط الأولى،١٤١٢=١٩٩٣).

ف.راما لنغاسوامي ؛ الصحة بلا بحبوحة.(منبر الحصة العالمية ،مج(٥)،ع(٣)١٩٨٤).

٣٠٤- فؤاد مرسي ؛الرأسمالية تجدد نفسها(عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت(١٤٧)شعبان١٤١٠=مارس١٩٩٠).

٣٠٥- فائز إبراهيم الحبيب ؛نظريات التنمية والنمو الاقتصادي.(عماده شئون المكتبات،جامعة ملك سعود،الرياض،١٤٠٥=١٩٨٥،ط.الأولى).

٣٠٦- فاروق عباس حيدر ؛تخطيط المدن والقرى(مركز الدلتا للطباعة ط.الأولى ١٩٩٤).

٣٠٧- فالح بن عبد الله محمد الحقباني ؛ الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي).

٣٠٨- فايز إبراهيم الحبيب ؛ التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية.(عمادة شئون المكتبات،جامعة ملك سعود،الرياض)

٣٠٩- فايز إبراهيم الحبيب ؛ النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية: دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة من ١٩٦٥-١٩٩٠. (مجلة العلوم الاجتماعية، شتاء ، ١٩٩٥)

٣١٠- فرانسيس فوكوياما ؛نهاية التاريخ وخاتمة البشر،ترجمة حسين أحمد أمين.(مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،ط.الأولى،١٩٩٢).

٣١١- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينـــز؛صناعة الجوع(خرافة الندرة)ترجمة أحمد حسان.(عالم المعرفة(٦٤)أبريل ١٩٨٣).

٣١٢- فرانكلين برل ؛ الجوع أقصر طريقة إلى يوم القيامة.ترجمة حسني عايش(دار القلم،بيروت).

٣١٣- فضل أيوبي ؛مأزق النمو الحضري في العالم الثالث(العربي ع(٣٢٧)جمادي الأولى ١٤٠٦=٥ فبراير ١٩٨٦م).

٣١٤- فضل الله عبد اللطيف ؛التوافد إلى المدينة. غزوة أم هجرة (أوراق والبحوث المقدمة إلى المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقدة في مدينة الرباط المملكة المغربية في جماد الآخر ١٣٦٧=يونيه ١٩٧٧)الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي)) من إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن ١٤٠٧=١٩٨٦).

٣١٥- فليب كومبـــز ؛هل من الضروري أن تطور التربية اللامدرسية؟. (بحث ضمن كتاب"تعليم الكبار والتنمية(اليونسكو،١٩٨٢).

٣١٦- فليب كومبـــز وأحمد منظور ؛مكافحة الفقر في الريف.(ترجمة اليأس إسكندر،دار التعاون،القاهرة ١٩٧٨).

٣١٧- فهمي حسن أمين ؛ تلوث الهواء مصادره وأخطاره وعلاجه (مكتبة دار العلوم ١٤٠٥=١٩٨٤).

٣١٨- فوزي عبد الرحمن ؛أنماط التفاعل بين وحدات المعيشية والاقتصاد السوق في قرية مصرية (حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ع (١٧)١٤١٥=١٩٩٤).

٣١٩- في الطريق إلى عصر المجاعة الهيمنة الأمريكية وتبعية العالم الثالث .(إعداد قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية معهد الإنماء العربي ط.الأولى،بيروت،لبنان،١٩٧٦).
٣٢٠- فيتود توماس و تمارا بليت ؛النمو والبيئة حليفان أم خصمان؟(التمويل والتنمية، مج/٣٤،ع(٢)يونيه١٩٩٧)
٣٢١- فيتوريو ماسوني ؛المنظمات غير الحكومية والتنمية .(التمويل والتنية سبتمبر ١٩٨٥مج٢٢،ع٣،).
٣٢٢- القرافي ؛ الفروق (دار المعرفة، بيروت).
٣٢٣- القزويني ؛آثار البلاد وأخبار العباد(دار بيروت،١٩٧٩).
٣٢٤- كامليا إبراهيم عبد الفتاح ؛ سيكلوجية المرأة العاملة (دار النهضة العربية ،بيروت ،١٤٠٤=١٩٨٤.
٣٢٥- كاميل حسين ؛مأساة البلدان النامية:الجوع في عالم الوفرة(مجلة الأمة ع(٥٢) ١٤٠٥=يناير ١٩٨٥).
٣٢٦- كرستوفر كولكلف وجاك هالاك ؛بعض قضايا التعليم الريفي: العلاقة بين التوازن والكفاءة والعمالة. (اليونسكو، مستقبل التربية،ع(٤)، ١٩٧٦).
٣٢٧- كريمة كريم ؛ الفقر وتوزيع الدخل في المصر ().
٣٢٨- كريمة كريم ؛إعادة توزيع الدخل القومي بين الحضر والريف في مصر .(تحرير)سعد الدين إبراهيم؛ مصر في ربع القرن (١٩٥٢-١٩٧٧)دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي (معهد الإنماء العربي ط.الأولى ،بيروت،١٩٨١).
٣٢٩- كلارنس ب أيديل ؛البحار ضد الجوع ترجمة محمد محمد فرج مكتبة غريب تاريخ الطبعة(بدون)).
٣٣٠- كمال توفيق محمد حطاب ؛دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي(رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة لشعبة الاقتصادي الإسلامي في جامعة أم القرى١٤١٠=١٩٩٠).
٣٣١- كول س.برمبك وريتشارد هوفي ؛التعليم من أجل التنمية الاتجاهات الحالية .(مستقبل التربية ع(إبريل/يونيو١٩٧٤).

٣٣٢- كيت لوين وآخرين ؛آثار التربية في أهداف التنمية.(المستقبليات،مج١٣، ع(٣) ١٩٨٣).

٣٣٣- لانت بريتشت ؛فلننس ما يقال عن تقارب:التفاوت قائم في الماضي والحاضر والمستقبل(التمويل والتنمية،مج(٣٣) ع(٢)يونيه١٩٩٦).

٣٣٤- لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي ؛جيران في عالم واحد (تقرير).ترجمة مجموعة من المترجمين (عالم المعرفة (٢٠١)سبتمبر ١٩٩٥).

٣٣٥- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ؛مستقبلنا المشترك. ترجمة محمد كامل عارف (سلسلة عالم المعرفة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، ربيع الأول ١٤١٠=أكتوبر ١٩٨٩).

٣٣٦- لستر براون وآخرون ؛ تقييم عن وضع العالم تقرير معهد مراقبة البيئة العالمية ترجمة أنور عبد الواحد انجي زين العابدين(الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية).

٣٣٧- لستر بروان وآخرون ؛أوضاع العالم ١٩٨٧تقرير المعهد المراقبة الدولي على التقدم نحو مجتمع قابل ترجمة عبد الرحمن شاهين وآخرون .(مؤسسة الرسالة بيروت ط .الأولى ١٩٨٧).

٣٣٨- لستر برون وآخرون ؛ أوضاع العالم ١٩٧٦الترجمة العربية).

٣٣٩- لستر ثارو ؛الصراع على القمة:مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان وأوربا.ترجمة أحمد فؤاد بلبع(عالم المعرفة "٢٠٤"يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،ديسمبر١٩٩٥).

٣٤٠- لودايك ؛مستقبل الاقتصاد السياسي للتنمية.(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع(١١٨)نوفمبر ١٩٨٨).

٣٤١- لورانس سالمين ؛الاستماع إلى صوت الفقراء. (التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٤مج٣١ع(١٤).

٣٤٢- ليلى أحمد الخواجه ؛دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاوتها بهيكل سوق العمل في مصر١٩٨٩ في سلوى سليمان (تحرير) البطالة في مصر)) دار النهضة الغربية القاهرة).

٣٤٣- مارش غراند ستاف ؛مفهوم التعليم غير الرسمي(اليونسكو مستقبل التربية،(٢) ١٩٧٨).
٣٤٤- مالك بن نبي ؛المسلم في عالم الاقتصاد.(دار الفكر،دمشق،١٩٧٩)
٣٤٥- مبارك حجير ؛ السياسات المالية (دار القومية للطباعة والنشر،بدون تاريخ).
٣٤٦- مجمع اللغة العربية ؛معجم الوسيط. إخراج إبراهيم مصطفى وآخرون (المكتبة العلمية طهران)
٣٤٧-مجموعة من الكتاب ؛ خرافة التنمية أو السوق العالمي لتجارة الجوع. إعداد وترجمة
٣٤٨- أمير سالم وعلاء غنام .(مركز دراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٩٤).
٣٤٩- مجموعة من المؤلفين ؛ التنمية تجارب وإشكاليات. ترجمة لورين زكري(دار العالم الثالث، القاهرة،ط،الأولى،١٩٩٣).
٣٥٠- محبوب الحق ؛ مفاهيم التنمية البشرية،من بحوث الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمان ١٠-١١أبريل ١٩٩٣).
٣٥١- محبوب الحق ؛ستار الفقر:خيارات أمام العالم الثالث.ترجمة أحمد فؤاد بلبع (الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٧).
٣٥٢- محسن أحمد الخضيري ؛ البنوك الإسلامية. (ابتراك للنشر والتوزيع،).
٣٥٣- محسن س.خان ؛ النظام المصرفي الخالي من الفائدة: تحليل نظري. (مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مج (٩)، ١٩٩٧).
٣٥٤- محمد أبو مندر الديب وصفية إسماعيل مجدي ؛المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة دراسة استطلاعية للظاهرة في قرية مصرية من بحوث ندوة ((اجتماع خبراء حول السياسات السكانية والمرأة العربية التي عقدت في بغداد خلال فترة ١٣-١٦نوفمبر ١٩٨٩).
٣٥٥- محمد أحمد صقر ؛الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات.(بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول الاقتصاد الإسلامي.(المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ،جامعة الملك عبد العزيز -جدة،١٤٠٠هـ:١٩٨٠).

٣٥٦- محمد أمين السيد علي ؛بناء نظام متكامل لرفع إنتاجية المشروعات الصغيرة(آفاق اقتصادية ع(٧١) مج(١٨)١٤١٨=١٩٩٧).
٣٥٧- محمد الجوهري وآخرون ؛دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري.دار الكتب العلمية ط.الثانية ١٩٧٥).
٣٥٨- محمد الغزالي ؛الإسلام والطاقات المعطلة.(دار الكتب الحديثة، ،القاهرة، ط.الثانية،١٩٦٤)
٣٥٩- محمد الغزالي ؛ركائز الإيمان بين العقل والقلب(دار الاعتصام ،ط٦،١٣٩٩=١٩٧٩).
٣٦٠- محمد الغزالي ؛معركة المصحف في العالم الإسلامي(دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط.الأولى ،١٩٦٤).
٣٦١- محمد بن علي بن محمد الشوكاني ؛ فتح القدير (دار الفكر ، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢).
٣٦٢- محمد حامد عبد الله ؛اقتصاديات الموارد .(جامعة ملك سعود،عمادة شئون المكتبات، الرياض،ط.الأولى ١٤١١=١٩٩١).
٣٦٣- محمد حامد عبد الله ؛تحليل الاقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية.(مجلة العلوم الاجتماعية،مج/٢٨،ع(١،٢)ربيع- سيف ١٩٩٤).
٣٦٤- محمد دويدار ؛تاريخ الفكر الاقتصادي.(دار الجامعات المصرية،تاريخ الطبع(بدون) رقم الطبع (بدون)).
٣٦٥- محمد رشراش مصطفى وآخرون (تحرير) ؛ التمويل الزراعي. (المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ١٩٩٥).
٣٦٦- محمد رياض الغنيمي ؛ أصول الاجتماعية للأمن الغذائي.حوار أجرت معه مجلة سيريز(مجلة منظمة الأغذية والزراعة)ع(١٥٢)مارس إبريل ١٩٩٥).

٣٦٧- محمد صالح كمشكي وآخرون ؛تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون.مع إشارة خاصة لتجربة البحرين.(التعاون الصناعي في الخليج العربي، ع(٦٠)إبريل ١٩٩٥).

٣٦٨- محمد صلاح بيسوني ؛مقومات مشاركة المرأة العربية في التنمية الريفية دراسة لحالة مصر .(بحث منشور في كتاب "بحوث مختارة من ندوة استراتيجيات وبرامج التنمية الإقليمية والريفية في المملكة العربية السعودية))جامعة ملك سعود).

٣٦٩- محمد عبد البديع ؛ اقتصاديات حماية البيئة: نشأته ومبرراته (مصر المعاصرة ، العددان ٤١٩، ٤٢٠، يناير-إبريل ١٩٩٠).

٣٧٠- محمد عبد الحليم عبد الله ؛عائد إلى القرية ().

٣٧١- محمد عبد السلام ؛الأمن الغذائي للوطن العربي.(عالم المعرفة (٢٣٠)يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ،فبراير ١٩٩٨).

٣٧٢- محمد عبد العزيز عجمية ؛الموارد الاقتصادية .(دار الجامعات المصرية -الإسكندرية ١٩٨٢،رقم الطبعة (بدون).

٣٧٣- محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي ؛ التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها. (الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠).

٣٧٤- محمد عبد العزيز محمجة وعبد الرحمن يسري أحمد ؛التنمية الاقتصادية(دار الجامعات المصرية-الإسكندرية، ١٩٨٠،رقم الطبعة(بدون)).

٣٧٥- محمد عبد القادر الفقي ؛ القران الكريم وتلوث البيئة).

٣٧٦- محمد عبد المنعم أبو زيد ؛ الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٧).

٣٧٧- محمد عبد المنعم الجمال ؛موسوعة الاقتصاد الإسلامي.(دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني،ط.الثانية،١٩٨٦

٣٧٨- محمد عبد المنعم عفر ؛التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي (المنصورة) (دار الوفاء للطباعة والنشر)ط،١)١٤١٢هـ=١٩٩٢).

٣٧٩- محمد علي الفرا ؛مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي(سلسلة عالم المعرفة (٢١) الكويت،سبتمبر ١٩٧٩).

٣٨٠- محمد علي الفرا ؛مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية.(كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،الكويت ط.الأولى١٤٠٦ =١٩٨٦).

٣٨١- محمد علي الفرا ؛واقع الأمن الغذائي العربي(عالم الفكر مج١٨ ع(٢) ١٩٨٧).

٣٨٢- محمد علي القرى بن عيد؛ أصول الاقتصادي الإسلامي(جدة، ١٤١١هـ).

٣٨٣- محمد علي القرى بن عيد ؛استعراض الكتابات المعاصرة في التنمية(من أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط.الثانية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨).

٣٨٤- محمد عمر زبير ؛ دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٨م).

٣٨٥- محمد عمر شابرا ؛ الإسلام والتحد الاقتصادي.ترجمة محمد زهير السمهوري(المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية)عمان،شوال١٤١٦=١٩٩٦).

٣٨٦- محمد عمر شابرا ؛نحو نظام نقدي عادل.(دار البشير للنشر،عمان-الأردن،ط.٢، ١٤١٠-١٩٩٠).

٣٨٧- محمد فاروق النبهان ؛نظام الحكم في الإسلام.(مطبوعات جامعة الكويت،رقم الطبعة(بدون)١٩٧٤).

٣٨٨- محمد فهيم خان ؛ اقتصاديات مقارنة لبعض وسائل التمويل الإسلامي. (دراسات اقتصادية إسلامية، مج (٢)، ع (١)، ديسمبر ١٩٩٤).٣

٣٨٩- محمد لبيب شقير ؛ مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها.(التخطيط لتنمية العربية.آفاقه وحدوده.الحلقة النقاشية السنوية الرابعة،ج١،١٩٨١).

٣٩٠- محمد محروس إسماعيل (اقتصاديات الصناعة والتصنيع(مؤسسة شباب الجامعة١٩٩٧ رقم الطبعة (بدون)).

٣٩١- محمد محروس إسماعيل ؛مشكلة الاقتصادية المصرية(دار الجامعات المصرية- إسكندرية رقم الطبعة (بدون) تاريخ الطبع (بدون)جدول رقم(٣)).
٣٩٢- محمد محمود الإمام ؛التنمية البشرية من منظور القومي.(من بحوث ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ١٩٩٥).
٣٩٣- محمد محمود عبد الرؤوف ؛التنمية الريفية في جمهورية الصومال الديمقراطية(من أبحاث ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية التي عقدها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في الخرطوم٢٣-٢٧(أبريل ١٩٧٨).
٣٩٤- محمد محمود غنيمي ؛ فائض العمالة في الدول النامية :دراسة مقارنة (عالم الكتب،١٩٨٣).
٣٩٥- محمد منير مرسي ؛الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها.(عالم الكتب،القاهرة، ط.٢، ١٩٧٧).
٣٩٦- محمد نجاة الله صديقي ؛ النظام المصرفي الاربوي (مركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، الطبعة الأولى ١٩٨٥).
٣٩٧- محمد ياسر شبل الخواجه ؛ الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف: خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي (دار المعرفة الجامعية، تاريخ الطبع (بدون) رقم الطبع (بدون)).
٣٩٨- محمود الأنصاري ؛ دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية. (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٩٨٣).
٣٩٩- محمود حلمي ؛نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة.(دار الفكر العربي،ط.٣،١٩٧٥).
٤٠٠- محمود عبد الفضيل ؛الهجرة الدولية في الوطن العربي:نظرة عامة.(درفة المقدمة إلى الندوة ((الآثار الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة))عمان٤-٩ ديسمبر١٩٨٩).
٤٠١- محمود عصام الميداني ؛الجوع وأسطورة نقص الغذاء في العالم(العربي ع(٣١١) أكتوبر١٩٨٤).
٤٠٢- محمود محمد سفر ؛إنتاجية المجتمع(تهامة للنشر،ط.١،١٤٠٤=١٩٨٤).

٤٠٣- محمود محمد سفر ؛دراسة في البناء الحضاري:محنة المسلم مع حضارة عصره.(كتاب سلسلة الأمة تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية في دولة قطر ع(٢١) رجب ١٤٠٩).

٤٠٤- محمود نور السيد نور ؛السياسات والوسائل الحديثة في مجال تنمية المدخرات وتوظيفها في تنمية الريف-التجربة المصرية.(من محاضرات ندوة((دور التمويل في إحداث تنمية ريفية مستدامة))قاعة الصداقة الخرطوم٢٩/١٩٩٤).

٤٠٥- محي الدين بن شرف النووي ؛المجموع.(مطبعة الإمام بمصر،تاريخي الطبع(بدون)).

محي الدين صابر ؛من قضايا التنمية في المجتمع العربي (المكتبة العصرية)بيروت، تاريخ الطبع (بدون).

٤٠٦- محيا زيتون ؛ الاستخدام في القطاع غير النظامي.(المجلة الاجتماعية القومية مج(٣٢) ع(٣)سبتمبر ١٩٩٥).

٤٠٧- مراد هوفمان ؛ الإسلام كبديل ؛ ترجمة غريب محمد غريب (مكتبة عبيكان الطبعة الثانية ١٤١٨=١٩٩٧).

٤٠٨- مسعود الفاروق حمودة ؛تنمية المجتمع الريفي الحضري.(المكتب الجامعي الحديث،إسكندرية تاريخ الطبع(بدون))

٤٠٩- مصدق جميل الحبيب ؛ التعليم والتنمية الاقتصادية.(دار الرشيد للنشر،رقم الطبعة (بدون)١٩٨١).

٤١٠- مصطفى سباعي ؛ المرأة بين الفقه والقانون .(المكتب الإسلامي،ط٦. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤).

٤١١- مصطفى طلبة ؛

٤١٢- مصطفى عبد الواحد ؛المجتمع الإسلامي .(دار البيان العربي بجدة ،ط٣. ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م).

٤١٣- معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (تقرير)؛موارد العالم ٩٢-١٩٩٣. (الترجمة العربية، لبنان).

٤١٤- معهد الموارد العالمية وآخرون ؛ موارد العالم ٩٦-١٩٩٧،).

٤١٥- منذر عبد السلام ؛دراسات في اقتصاديات التعليم.(دار الطليعة-بيروت، ط.١ ، ١٩٧٤).
٤١٦- منذر قحف ؛دور الدولة في النظام الاقتصادي الإسلامي (تحرير)منذر قحف :السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي للتنمية،الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧).
٤١٧- منذر قحف ؛دور الزكاة الاقتصادي (تحرير)مندر قحف المواد العلمية لبرنامج التدريب على التطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر .(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي للتنمية ،جدة الطبعة الأولى ،١٤١٦هـ=١٩٩٥م)
٤١٨- منصور الراوي ؛الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه(شئون عربية سبتمبر ١٩٩٣ ع(٧٥)).
٤١٩- منصور نصرة ؛القرية في الشعر العربي المعاصر.(الناشر (بدون)١٩٩٦).
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ؛الطاقة للأغراض التنمية الريفية والزراعية في البلدان الإسلامية. (مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،مج(١٠)، ع(٣)يوليو ١٩٨٩).
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(روما، ١٩٩٠)انتقال اليد العاملة بين دول إقليم الشرق الأدنى وتأثيره على التنمية الزراعية في الإقليم).
٤٢٠- منظمة الصحة العالمية ؛التجربة الصينية في مجال الرعاية الصحية الأولية.(المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط،الإسكندرية،مصر.١٩٩٠).
٤٢١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ؛الآثار البيئية للتنمية الزراعية في الوطن العربي.(الخرطوم ١٩٩١)
٤٢٢- منظمة العمل العربية ؛مكتب العمل العربي،العمل في القطاع الزراعة في الدول العربية.١٩٩٤).
٤٢٣- منور إقبال وآخرون ؛ التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي .(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عرضية رقم (٢)، الطبعة الأولى ،١٩٩٨).
٤٢٤- منى الطحاوي ؛اقتصاديات العمل .(مكتبة نهضة الشرق جامعة القاهرة ١٩٨٤).

٤٢٥- منى مصطفى البرادعي ؛سياسة الغذاء في مصر دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بمشكلة الغذاء في جمهورية مصر العربية منذ بداية السبعينات(مصر المعاصرة ع(٤١١،٤١٢)يناير-أبريل ١٩٨٨).

٤٢٦- موراي دبرايس ؛التنمية الصناعية ترجمة أحمد سعيد دويدار وآخرون(مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة،مايو ١٩٧٠).

٤٢٧- مورس دوب ؛دراسات تطور الرأسمالية،ترجمة رؤوف عباس حامد(دار الكتاب الجامعي،١٩٧٨).

٤٢٨- موريس غورنييه ؛العالم الثالث ثلاثة أرباع العالم .ترجمة سليم مكسور(مؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الثانية،١٩٨٢)

٤٢٩- موزه غباش ؛الهجرة الخارجية والتنمية. دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في دولة الإمارات العربية المتحدة (الناشر (بدون) ، ط٢٠،١٩٩٠).

٤٣٠- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة).

٤٣١- ميرا بوفينك ؛تعزيز المساواة بين الجنسين .(المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،ع(١٦٢)ديسمبر ١٩٩٩).

٤٣٢- ميهاجلو ميزاروفيل وادوارد بستل ؛ البشرية في مفترق الطرق(التقرير الثاني لنادي روما)ترجمة حسين عمر و نور قوته(عكاظ للنشر،١٤٠٣=١٩٨٣ رقم الطبعة (بدون)).

٤٣٣- نادر فرجاني ؛الهجرة إلى النفط(مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط.٣، ١٩٨٤).

٤٣٤- نادر فرجاني ؛هدر الإمكانات بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته .(مركز دراسات الوحدة العربي ،ط الأولى ،١٩٨٠).

٤٣٥- نبيل صبحي الطويل ؛ الحرمان والتخلف في ديار المسلمين. (كتاب الأمة (٧)سبتمبر ١٩٨٧،تصدرها رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية في دولة قطر).

٤٣٦- نبيل علي ؛العرب وعصر المعلومات.(عالم المعرفة(١٨٤)يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،أبريل١٩٩٤).

٤٣٧- نجلاء الأهواني ؛ظاهرة بطالة الشباب في الاقتصاد المصري (مصر المعاصرة ع(٤٣٣-٤٣٤)يوليو/أكتوبر ١٩٩٢).

٤٣٨- نجيب صعب ؛ عبد المحسن السديري و التنمية الزراعية الريفية قصة صندوق الدولي للتنمية الزراعية. (المنشورات التقنية، الطبعة الأولى ٩٩٥بيروت، لبنان).

٤٣٩- نعمة عبد الطيف مشهور ؛حول دور الإنمائي للزكاة.(رسالة دكتوراه جامعة القاهرة١٤٠٨-١٩٨٨م).

٤٤٠- نعيمة شومان ؛التكنولوجيا الحديثة:الديون والجوع وربما نهاية العالم.(الدار المتحدة ومؤسسة الرسالة،ط الأولى،١٩٩٦).

٤٤١- نور محمد أبو بكر العمودي ؛الهجرة الريفية الحضرية. دراسة في تكيف المهاجرين إلى المدينة جدة.(دار المنتخب العربي).

٤٤٢- النووي ؛ المجموع شرح المهذب. (مطبعة الأمام بمصر،تاريخ الطبع (بدون)).

٤٤٣- نيقولا زياد ؛ الحسبة والمحتسب في الإسلام.(المطبعة الكاثوليكية، بيروت-لبنان ١٩٦٢)

٤٤٤- هانز ديتر سايبل ؛ بنوك التنمية الزراعية هل يتم إغلاقها أم إصلاحها؟ (التمويل والتنمية مرجع سابق يونيه٢٠٠٠).

٤٤٥- بول بيروك ؛ هل العالم الثالث في طريق مسدود ؛ترجمة مريس جلال.(منشورات الثقافة والإرشاد القومي ،دمشق ١٩٧٧).

٤٤٦- وآرين س .بوم وآخرون ؛الاستثمار في التنمية: دروس من خبرة البنك الدولي (مركز الاهرام الترجمة والنشر القاهرة،١٩٩٤)رقم الطبعة (بدون).

٤٤٧- ولي برانت ؛الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء ترجمة زكريا نصر وآخرون(الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربي،الكويت(١٩٨)).

٤٤٨- وليام ف ستيل وأرنست أربيتي ؛ جامعو المدخرات غير الرسميين في غانا: هل يستطيعون القيام بدور الوسيط. (التمويل والتنمية مارس ١٩٩٤).

٤٤٩- ويلارد و. كوكرين ؛مشكلة الغذاء العالمي ومشكلات التنمية.ترجمة محمد شحات((مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤).

٤٥٠- يحيى بن آدم القرشي ؛الخراج -(ضمن كتاب وموسوعة الخراج)دار المعرفة، بيروت -لبنان،تاريخ (بدون).

٤٥١- يعقوب سليمان ؛مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية((أعمال الندوة التي نظمتها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث)).عمان٨-١٠فبراير).

٤٥٢- يعقوب ياران ؛ كيف تنجح مؤسسات التمويل الريفي (التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٤).

٤٥٣- يعقوب يارون وماكدونالد بنيامين ؛تنمية الأسواق المالية في الريف التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٧).

٤٥٤- يوجيش اتال ؛أضواء المدينة النـــزوح من الريف إلى الحضر (رسالة اليونسكو ع(٢٩٢)سبتمبر ١٩٨٥).

٤٥٥- يوسف إبراهيم يوسف ، المنهج الإسلامي للتنمية.(الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،القاهرة،١٩٨١).

٤٥٦- يوسف إبراهيم يوسف ؛ النفقات العامة في الإسلام دراسة مقارنة.(دار الكتاب الجامعي ،القاهرة ،١٩٨٠).

٤٥٧- يوسف إبراهيم يوسف ؛إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق.(كتاب الأمة رقم (٣٦)وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، ط.الأولى ،المحرم ١٤١٤هـــ)

٤٥٨- يوسف ا.قاسم ؛التعليم النظامي وغير النظامي والعدالة الاجتماعية مقال ضمن كتاب((تعليم الكبار والتنمية))اليونسكو ١٩٨٢).

٤٥٩- يوسف القرضاوي ؛ الخصائص العامة للإسلام (مكتبة الوهبة ،القاهرة ط. الثانية ١٤٠١=١٩٨٢).

٤٦٠- يوسف القرضاوي ؛ الإسلام والمحافظة على البيئة.(القافلة ع(٣)مج/٤٣).

٤٦١- يوسف القرضاوي ؛ لكي تنجح مؤسسة الزكاة في تطبيق المعاصر.(المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب -البنك الإسلامي للتنمية ،جدة الطبعة الأولى،١٤١٥هـ=١٩٩٤م)

٤٦٢- يوسف القرضاوي ؛الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف().

٤٦٣- يوسف القرضاوي ؛دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية.بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي.(المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز -جدة ،١٤٠٠هـ=١٩٨٠م).

٤٦٤- يوسف القرضاوي ؛فقه الزكاة .(مؤسسة الرسالة بيروت -لبنان ،الطبعة السادسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م).

٤٦٥- يوسف القرضاوي ؛مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام(مكتبة الوهبة القاهرة ط. الخامسة١٤٠٤=هـ١٩٨٤).

٤٦٦- يوسف عبد الله صايغ ؛مقررات التنمية الاقتصادية العربية.(المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط.الأولى،١٩٨٥).

٤٦٧- يوسف كمال محمد ؛ المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج. (دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦).

٤٦٨- يوليوس نيريري ؛التحدي أمام الجنوب تقرير لجنة الجنوب،ترجمة عطا عبد الوهاب (مركز دراسات الوحدة العربية ط.الأولى، ١٩٩٠).

ENGLISH REFERENCES.

1- Abdelhamid Abdouli; profile of the near east and north africa.(The state of world rural poverty,IFAD,1994).
2- Abdi Rashid Abdi Ismail ; Education, Human Capital and Economic Growth in LDCs. (Univ. Vaasa, the masters thesis in economics, 1997).
3- Alan Durning; Asking How much is enough "in the state of world 1991" (World watch Institute ,Washington,DC.1991).
4- Albert Tevoedjre; Poverty wealth of mankind. (Pergamon press,1979).
5- Alfonso Peter Castro et.al.; Indicators of Rural Inequality.(World development Vol.9,No.5,1981).
6- A. Noss;Education and adjustment :a Review of the literature (Washington, DC, World Bank,1991).
7- Arther W. Lewis; The theory of Economic Growth. (Homewood, Richard D.Irwin,1955).
8- Ashok Swain; Environmental migration and conflict Dynamics: focus on developing Regions (Third world quarterly, Vol.17,No.5,1996).
9- Barbara Ingham; The meaning of development Interactions between "New' and "old" Ideas.(World Development,Vol.21,No.11,1993).
10- Barbara Insel; A world a wash in Grain. (foreign Affairs,63, spring,1985).
11- Bill Williamson ; education, social Structure and Development (Homles & Meier publ. Inc. N.Y. 1979).
12- Clem Tisdell; Sustainable development deffering perspective of Ecologists and Economists, and relevance to LDCs. (World development,Vol.16,No.3,1988).
13- D.Davis ; Unlearning languages of Recent studies of Latin America. (Research Review,No.27,1992).
14- David A.Crocker; Toward Development Ethics.(World Development,Vol.19,No.5,1991).
15- David A.M. Lea & D.P.Chaudhri (edited); Rural Development and state (Cambridge University press,1983).

16- David Turnham, The employment Problem in less developed countries: A Review of Evidence. (Organization for cooperation and development, Paris,1971).
17- Denis Goulet; Development: creator and destroyed of values. (World development, Vol.20,No.3, 1992).
18- Dennis Anderson, small industry in developing countries: some Issue.(World Bank staff working papers,No.518).
19- Deepa Narayan ; The Contribution of people's participation, Evidence from 121 Rural water supply projects, Environmentally sustainable Development (Occasional paper series No.1, The world Bank, Washington D.C. 1995)
20- Dudly Seers; The Birth, Life and death of Development Economics. (Development and culture change, Vol.10,1979).
21- E. A. Frohlich,et.al.; Manual for small industrial business. (UNIDO, Vienna, 1994).
22- Elchanan Cohn ; The Economics of Education (Billinger Publ. Comp. Cambridge, Massachusetts, 1979)
23- George P.Brockway; Economists can be bad for your health (W.W.Norton & Company New-york, 1996).
24- Gerald M.Meier, Leading Issue in Economic Development. (Oxford univ. press, 3ed.1976).
.25- J. Lewis; Human migration: a geographical perspective (Croom helm London & Canberra,1982).
26- Gunnar Myrdal; Economic theory and underdevelopment Regions. (Methuen & Co.LTD,11New fetter Lane,London,E.C.4).
27- Hans Gsanger; The future of Rural Development. (Frankcass,London GD/Berlin,1994).
28- Hery G.Verhelst; No life without Roots, culture and development (Zedbooks,LTD,London,1990).
29- Hill poly; Rural Hausa:a village and setting.(Cambridge University press,1972).
30- Ian Livingstone (editor); Development Economics and policy Readings. (George Allen & Unwin).
31- Idriss Jazairy et.al.; The State of world rural poverty.(International Fund for Agriculture Development, New-York University press,1992).

32- IFAD; Fighting food insecurity and poverty.(1995).
33- Islamic Bank Insurance Institute ; Encyclopedia of Islamic banking and Insurance (Islamic bank insurance Institute, ICIS House).
34- International Labor Office ; Employment, Incomes and Equality: A Strategy for Increasing Productive Employment in Kenya. (Geneva. ILO, 1972).
35- Jacob Yaran ; Successful Rural Finance Institutions (World Bank Discution Paper NO.150. Washington: World Bank, 1992).
36- J.B.Chitamber; Introductory Rural sociology.(Wiley Eastern private,New-Delhi,1973).
37- J.D. Von et.al. Rural Financial Markets in developing countries (John Hopkins Univ. press, Baltimore, 1983).
38- J.gaude and p.peek; The Economic effects of Rural-Urban migration (International Labor review,144,197).
39- Jagdhish Bhagwati and Martin Parington; Taxingthe brain drain: a proposal.(Amistardam North Holland,1976).
40- Javid Iqbal Khan ; Small scale Industries and empolyment creating Techniques in pakistan. (Pakistan Economic and social Review Vol.xxxii, No.1, Summer 1994).
41- John Brohman; Universalism,Eurocentrism and Idiological bias in development studies from modernization to neoliberalism . (Third world quarterly,Vol.16,No.1,1995).
42- Korayem karim; poverty in Egypt: literature Review 1985-1991.(Center for Economic & Financail Research &studies, Faculty of Economics &Political Science, Cairo University,1993).
43- Krishna kumar; A.I.DS experience with Integrated Rural development projects.(A.I.D.program evaluation Report No.19,Washington,July1987).
44- L.A.Sjastaad; The cost and returns of human migration.(Journal of political Economy,37,1962).
45- Louis Malassis ; The Rural world: Education and Development (Croom Helm, London & the Unesco press paris, 1976).

46- Lyn Squire; Employment policy in developing countries. (world bank research publication,oxford University press,1981).
47- M.Aslam Chaudhry and M.AliChoudhry; Magnitude (Paper presented at proceeding of a semenar on Rural Development From Islamic prospective held in Islamabad, April 1994).
48- M.Chaudhry and G.Mustafa Chaudhry, Trends of Rural Development in pakistan.(pakistan Development review Vol.31, Winter 1992, No.4).
49- M.H.Esterline; Faith in Asias poor: ten paths to Rural development. (University press of America, 1990).
50- Mark McGillvray; The Human Development Index Redundant compose Development indicators. (World development, Vol.19,No.10,1991).
51- Michael Lipton;Migration from rural areas of poor countries: the Impact on rural productivity and income distribution.(world development,vol.8,1980).
52- Micheal Lipton ; Why poor stay poor: A study of urban bias in world Development (Temple Smith/ Harvard University Press, 1977).
53- Michael P.Todaro;Economic development in third world (Longman Inc,New-york,2ed. 1981).
54- Micheal Hopkins; Human development Revised: A new UNDP Report (World Development,Vol.19,no.1.1991).
55- Muhamad Akram khan; Rural development through Islamic Banks.(The Islamic foundation Leicester.U.k.,1994).
56- Muhamad hussain and Nasim Shah Shirazi ; Role of Zakah and ushur in Rural Development (Paper presented at proceeding of a semenar on Rural Development From Islamic prospective held in Islamabad, April 199).
57- Muhammad Nejatullah Siddiqi; The Role of the state in the Economy An Islamic Prespective (The Islamic Foundation, Islamic Economics series 20, 1996/1416H) Chap. Five, PP: 125-153.
58- Muhammad Ramzan Akhtar; Environmental Issue in Rural Development: Islamic perspective. ().
59- Nicholas Maxwell; From knowledge to wisdom. (oxford,Basil Blackwell,1984).

60- Oker Gurler; Food production, trade and consumption in OIC Countries. (Journal of Economic cooperation Among Islamic countries vol.17,Nos.3-4,July-oct.1996).
61- P.Dasgubta & M.Wheal; on measuring the quality of Life. (World development Vol.20,No.1,1992).
62- Paul White & Robert Woods; The geographical Impact of migration.(Longman,London,1980).
63- R.Stavenhagen; Ethnodevelopment: a neglected dimension in development thinking in R.Apthorpe & A.Krahl (eds) Development studies: critique and renewal. (Leiden:E.J.Brill,1986).
64- Ranger Nurkse;Problems of capital formation in under developed countries. (Oxford, basil blackwell,1953).
65- Richard Frank &Barbara H.Chasin; Seeds of Famine: Ecological Destruction and the development Dilemma in west Africa Sahel.(Allnheld, Osmun, Montchlair,New-york,1980).
66- Robert Chambers; project selection: simple is optimal. (World Development,Vol.6,No.2,1978).
67- Robin Broad; The poor and Environment: friends or foes. (World development,Vol.22,No.6,1994).
68- Sema kilicer; A preliminary Survey of housing sectorin OIC countries .(Journal of Economic cooperation among Islamic countries Vol.17,Nos.july-oct.1996).
69- Suzan George; How the other half dies: the real reason for world hunger.(Allanheld,Osmun &co.publishers montclair,New-jersy,1979).
70- Uma Lele; The Design of Rural development Lessons from Africa (Baltimore &London John Hopkins University press, world bank,1975).
71- UNDP; Human development Report 1991. (New-york, Oxford University press).
72- UNDP; Human development Report 1994.
73- UNDP; Human development Report 1997.(New-york,Oxford University press).
74- United Nations; World population monitoring 1993. (newyork,1996).

75- Vernon W.Ruttan; Integrated rural Development programs: A historical perspective . (World development,Vol.12,No.4).
76- Vernon W.Ruttan; Integrated Rural development programs: askeptical perspective.(International Development Review,Vol.2,No.4,1975).
77- W.H.Carson; The Global Ecology Handbook. (Beacon press, Boston, 1990).
78- William A.Dando; The geography of famine. (V.H.Winston & sons,1980).
79- World Bank ;Employment and Development of small enterprises. (Sector policy paper, Washington D.C., 1978).
80- World Bank; Enabling shelter strategy urged by un body (the urban Edge,12(8),1988).
81- World Bank ; How Segmented is the Bogota labor market? (World bank Staff working paper No.434, October 1980).

المحتويات